
sharif mahmoud
عملية صنع قرار
الحرب على العراق
في الولايات المتحدة الأمريكية
حرب عام ٢٠٠٣ نموذجاً
د. ريبوار كريم محمود
عملية صنع قرار الحرب على العراق في الولايات المتحدة الأمريكية حرب عام ٢٠٠٣ نموذجاً
د. ريبوار كريم محمود

عملية صنع قرار الحرب على العراق

في الولايات المتحدة الأمريكية ونتائجه

(حرب عام ٢٠٠٣ نموذجاً)

الطبعة الأولى

٢٠١٣ م

المملكة الأردنية الهاشمية
رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية
(٤١٩٤ /١١/ ٢٠١٢)

٩٥٦.٣٠٥

محمود، ريبوار كريم

عملية صنع قرار الحرب على العراق في الولايات المتحدة الامريكية ونتائجه (الحــرب علـــى العــراق عـــام٢٠٠٣ نموذجا_ عمان: دار الجنان للنشروالتوزيع 2013.

ر.أ: (٤١٩٤/١١/٢٠١٢).

الواصفات: تاريخ العراق/السياسية / الولايات المتحدة.

❖ يتحمل المؤلف كامل المسؤولية القانونية عن محتوى مصنفه ولا يعبّر هذا المصنف عن رأي دائرة المكتبة الوطنية أو أي جهة حكومية أخرى.

ISBNالترقيم الدولي 978-9957-551-59-9



دار الجنان للنشر والتوزيع - عمان – الاردن

الاردن ٠٠٩٦٢٦٤٦٥٩٨٩١

السودان ٠٠٢٤٩٩١٨٠٦٤٩٨٤

dar_jenan@yahoo.com

عملية صنع قرار

الحرب على العراق

في الولايات المتحدة الأمريكية ونتائجه

(حرب عام ٢٠٠٣ نموذجاً)

الدكتور

ريبوار كريم محمود

المقدمة

إذا كان قرار الحرب هو أخطر قرار سياسي تتخذه الدولة، فأي خطر هذا عندما تتخذه أقوى دولة في العالم مثل الولايات المتحدة الأمريكية، ضد إحدى أهم دولة محورية في الشرق الأوسط وهي العراق. لذا فعملية صنع قرار الحرب في الولايات المتحدة الامريكية تمر بسلسلة من الاجراءات الرسمية وغير الرسمية عبر قنوات ومؤسسات متعددة يشارك، كل حسب إختصاصه، في وضع قرار الحرب. وهذا يعني أن الولايات المتحدة الامريكية تنفرد، دون سواها، من حيث إمتلاك عدد كبير من المؤسسات الرسمية وغير الرسمية التي تشارك في عملية صنع القرار. وهذا لم يأت عبثاً، بل إن الدستور الامريكي وإعلان الاستقلال قد نصا على أن تكون ادارة البلاد مشتركة بين كافة المؤسسات والهيئات والمواطنين، وهذا يدل على وجود مستوىً عالٍ من المشاركة السياسية والعمل الجماعي لإدارة البلد على الصعيدين الداخلي والخارجي، سلماً او حرباً، وفي كل النواحي العسكرية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية.

إن تأريخ الولايات المتحدة الامريكية أثبت مشاركة جميع الاطراف في إدارة البلاد، إلا أن هناك حالات تخص صنع قرار الحرب ولم تمر دون حدوث مشاكل داخل الدوائر الرسمية وغير الرسمية، إن قرار الحرب على العراق خير دليل على وجود هذه الخلافات داخل هذه المؤسسات. ومما عظم هذه الخلافات هو وجود ذلك العدد الكبير من المؤسسات والهيئات غير الرسمية الذي يساهم في صنع القرارات في الولايات المتحدة الامريكية، ومن أبرز تلك المؤسسات جماعات الضغط والمؤسسات الإعلامية وإستطلاعات الرأي العام ومراكز الفكر والرأي والأحزاب السياسية إضافةً الى الشركات متعددة الجنسية. وهذا يشير الى التغير الذي طرأ على الاطار الدستوري صوب الحد من قرار الحرب في الولايات المتحدة.

بناءاً على ذلك تم إختيار موضوع صنع قرار الحرب في الولايات المتحدة الامريكية كموضوع للبحث مع اختيار قرار الحرب على العراق في عام (٢٠٠٣) كنموذج للبحث. إذ من خلاله يحاول البحث أن يربط بين الواقع العملي في صنع قرار الحرب في الولايات المتحدة الامريكية ومحاولتها في الحصول على المساندة الداخلية والخارجية، وذلك من خلال طرح مجموعة من الحوافز والدوافع، يستند بعضها الى المكانة العالمية للولايات المتحدة، وبعضها الآخر وقتية

وتتعلق بالحالة الأمنية التي واجهتها عندما ضرب برجي التجارة العالمية في (الحادي عشر من أيلول ٢٠٠١)، لكن الصورة الأبرز والأكثر وضوحاً بعد هذا الحدث، هي تضخيم الخطر المتأتي من النظام العراقي على المصالح الأمريكية.

إن الغاية الأساسية من البحث تكمن في معرفة كيفية صنع قرار الحرب في الولايات المتحدة عامةً، وعلى العراق عام (٢٠٠٣) خاصةً. وذلك من خلال معرفة دور المؤسسات في هذا المجال. إضافة الى تحديد دور هذه المؤسسات وما طرأ عليها من تغيير في صنع قرار الحرب على العراق عام (٢٠٠٣). علماً أن الغاية تكمن أيضاً في الكشف عن دور ومواقف المؤسسات الرسمية والشعبية المعارضة على الساحة الأمريكية حول ذلك، والغاية تتسع وتتأكد عند الإطلاع على نتائج الحرب على العراق، حيث أثارت توجهات جديدة في السياسة الخارجية الأمريكية، واستحدثت قناعات حول صنع قرار الحرب في المستقبل. لذلك فإن المشكلة الأساسية التي تدور حولها البحث تكمن في كيفية صنع قرار الحرب في الولايات المتحدة الأمريكية تجاه العراق.

إن الفرضية التي يحاول البحث إثباتها هي أن قرار الحرب على العراق عام (٢٠٠٣) لم يمر وفقاً للآلية المتبعة في صنع قرار الحرب في الولايات المتحدة الأمريكية. بل هناك تأثيرات جانبية أثرت على هذا القرار. كذلك إن قرار الحرب كان نتيجةً لدوافع أساسية لم تعلنها الإدارة الأمريكية واقتصرت على الدوافع الثانوية.

ولإثبات صحة هذه الفرضية تثار جملة من التساؤلات من أهمها: كيف يتم صنع واتخاذ قرار الحرب في الولايات المتحدة الأمريكية؟ ومن الذي يساهم في صنع واتخاذ قرار الحرب؟ وماهو الإطار الدستوري الذي يجيز اللجوء الى قرار الحرب؟ وهل تم صنع واتخاذ قرار الحرب على العراق في عام (٢٠٠٣) طبقاً للآليات المتبعة في إتخاذ قرار الحرب في الولايات المتحدة؟ ومن هي الأطراف الرئيسة التي ساهمت في صنع ذلك القرار؟ وهل كانت هنالك خلافات داخل الدوائر الرسمية الأمريكية عند صنع قرار الحرب على العراق عام (٢٠٠٣)؟ وما مدى هذه الخلافات ومستواها؟ هل كانت الخلافات شخصية أم مؤسساتية؟ وهل كان للخلاف الموجود بين أطراف صنع واتخاذ قرار الحرب على العراق في (٢٠٠٣) تأثير ملحوظ في دور مؤسسات صنع وإتخاذ قرار الحرب في الولايات المتحدة؟ وهل لهذه الخلافات القدرة على تغيير آلية صنع

وإتخاذ قرار الحرب في الولايات المتحدة؟ وهل أثرت هذه الخلافات على النتائج المتأتية من الحرب؟ وهل كانت الدوافع والأسباب المعلنة حقيقية؟ أم كانت هنالك دوافع حقيقية أخرى؟

اقتضت الدراسة الى الأخذ بالمنهج التحليلي والمنهج التأريخي الذي يكشف عن الجذور والحقائق التي أدت الى صنع قرار الحرب على العراق والمراحل التي مرت به والمؤسسات التي اتخذته. ولغرض معرفة آليات صنع القرار ودور المؤسسات فيه تم الإعتماد على منهج صنع القرار.

يتكون البحث من مقدمة وثلاثة فصول مع خاتمة. يتناول الفصل الأول الإطار المؤسساتي لصنع قرار الحرب في الولايات المتحدة الامريكية، وذلك في مبحثين، يبين الأول دور المؤسسات الرسمية في صنع قرار الحرب في الولايات المتحدة، في حين يبحث الثاني في دور المؤسسات غير الرسمية في صنع قرار الحرب في الولايات المتحدة الامريكية. أما الفصل الثاني فيتناول الى صنع قرار الحرب على العراق في الولايات المتحدة الامريكية عام (٢٠٠٣)، وذلك في مبحثين أيضاً، ففي الأول نناقش مراحل صنع قرار الحرب على العراق، أما في الثاني فنتناول دور المؤسسات الأمريكية في صنع قرار الحرب على العراق عام (٢٠٠٣). وأخيراً يبحث الفصل الثالث في تقييم دوافع ونتائج صنع قرار الحرب على العراق عام (٢٠٠٣)، حيث إنقسم الى مبحثين، يبحث الأول في تقييم دوافع صنع قرار الحرب على العراق عام (٢٠٠٣)، أما الثاني فيتطرق الى تقييم نتائج صنع قرار الحرب على العراق عام (٢٠٠٣).

وسندرج في الخاتمة أبرز الإستنتاجات المتوصل إليها.

الفصل الأول
الاطار المؤسساتي لصنع قرار الحرب
في الولايات المتحدة الامريكية

يرى الأكاديميون في حقلي السياسة والقانون على أن أخطر قرار سياسي هو "قرار الحرب". ولكن يختلفوا في تحديد الهيئات والمؤسسات والجهات المسؤولة في صياغة هذا القرار ووضعه موضع التنفيذ مابين مؤسسات رسمية ونقيضتها غير الرسمية. وساسة مدنيين أو عسكريين مجتمعين أو منفصلين يتحدثون عن شروط دستورية وضوابط قانونية وموافقات رئاسية ومشاركة مؤسساتية.

ولصنع قرار الحرب في الولايات المتحدة الأمريكية خصوصية تنفرد بها الولايات المتحدة عن سائر دول العالم من حيث تعقيد الإجراءات وتعدد المؤسسات والهيئات وتشابك القرارات وتقاطع الرؤى بين مؤسسات عسكرية ومدنية رسمية وغير رسمية. وعلى من يقتنع بقرار الحرب أن يدخل في سجالات ونقاشات دقيقة بهدف التأثير على أشخاص يشغلون مؤسسات ومناصب كبيرة من أجل حشد أكبر تأييد لصنع قرار الحرب.

لهذا فإن صنع قرار الحرب في الولايات المتحدة الأمريكية ليس بالأمر اليسير، إنما هو عملية طويلة وشاقة ومعقدة انفردت الولايات المتحدة بها عن غيرها من الدول في إجراءات إتخاذه وصعوبة تنفيذه وخطورة نتائجه. وتأسيساً عليه فقد خصصنا الفصل الأول لمعرفة الإطار المؤسساتي لصنع قرار الحرب في الولايات المتحدة، وذلك في مبحثين، يتناول الأول منها دور المؤسسات الرسمية في صنع قرار الحرب، أما المبحث الثاني فيتطرق الى دور المؤسسات غير الرسمية في صنع قرار الحرب. إن هذا الفصل بشكل عام يسلط الضوء على تلك المؤسسات من رسمية وغير رسمية، عسكرية ومدنية، تساهم في صنع قرار الحرب. وهذا ما يعد مدخلاً لتوضيح الكثير من الغموض الذي يحيط بهذه العملية وهو محاولة للمقاربة بين الإطار المؤسسي والفعل السياسي.



المبحث الاول

دور المؤسسات الرسمية في صنع قرار الحرب في الولايات المتحدة الامريكية

إن صنع قرار الحرب في الولايات المتحدة الأمريكية يعد من السياسات المعقدة، بشكل يسهم في مناقشته وإبداء الرأي فيه والتصويت عليه العديد من المؤسسات الرسمية، وكل مؤسسة حرة في آرائه ومستقل في خبراته ومصادر معلوماته. ويأتي الكونجرس في مقدمة هذه الهيئات بعد هيئة الرئاسة والخارجية ووزارة الدفاع وأجهزة الإستخبارات، وسوف نفرد لكل هيئة مطلباً واحداً مستقلاً.

المطلب الاول

الكونجرس

The Congress

الكونجرس هو الهيئة التشريعية في النظام السياسي الامريكي، وهو يتكون من مجلسين: مجلس النواب وعددهم (٤٣٥) نائباً ويعطى لكل ولاية عدد يتناسب مع عدد سكان الولاية. أما مجلس الشيوخ فيتساوى جميع الولايات بالاعضاء فيه، إذ يكون لكل ولاية عضوان من أصل مائة عضو. ويجري إنتخاب أعضاء مجلس النواب كل سنتين أي أن مدة الدورة الواحدة للعضو الواحد هي سنتين، ويحق للعضو الترشح لعدد غير محدود من المرات. أما مجلس الشيوخ فينتخب منهم الثلث كل سنتين، أي أن الدورة الواحدة هي ست سنوات[١].

لقد منح الدستور الامريكي خمس صلاحيات مهمة للكونجرس هي[٢]:

---

[1] للمزيد من التفاصيل أنظر نص المادة الأولى من الدستور الأمريكي. وكذلك أنظر:
Timothy Harper, The U.S. Constitution, Penguin Group, USA, 2007

[2] Ibid

١. موافقة مجلس الشيوخ بأغلبية الثلثين على المعاهدات الخارجية التي يقترحها الرئيس الأمريكي.

٢. موافقة مجلس الشيوخ على تعيينات الرئيس من السفراء والمسؤولين في الشؤون الخارجية.

٣. صلاحية تأسيس الادارات الحكومية، فالكونجرس هو الذي أنشأ وزارة الخارجية ومجلس الامن القومي وجميع فروع القوات المسلحة والوكالات الاخرى ذات الصلة بالسياسة الخارجية.

٤. صلاحية الموافقة على الميزانية العامة المقترحة من قبل الحكومة بما في ذلك ميزانية الدفاع والمساعدات الخارجية.

٥. على الرغم من أن الدستور يجعل الرئيس هو القائد الاعلى للقوات المسلحة إلا أن الكونجرس هو الذي يملك حق إعلان الحرب.

إن هذه الصلاحيات أعطت دوراً مهماً ولكن غير مباشر للكونجرس في صنع السياسة الخارجية. فعن طريق هذه الصلاحيات يستطيع الكونجرس أن يمارس ضغوطاً على الحكومة لتعديل سياستها المقترحة بما يتفق مع وجهة نظر غالبية أعضائه[3].

ويعد الكونجرس محوراً مهماً في النظام السياسي الامريكي، ومرجعاً أساسياً لسياسة الولايات المتحدة عن طريق الصلاحيات الممنوحة له في المجالات التشريعية ومراقبة الادارة ومحاسبتها، وهذا مايتعلق بنقطتين[4]:

١. يقوم الكونجرس بصياغة السياسة من خلال سن التشريعات القانونية، والموافقة على الميزانية العامة للدولة.

٢. يمتلك الكونجرس سلطة الرقابة على السلطة التنفيذية وسياساتها، ومراقبة الاستعمال الامثل للموارد المالية.

كذلك يعد الكونجرس أسهل فروع الحكم وصولاً. فعندما يريد المواطن أن يصل آراءه حول السياسة الخارجية الى صانع القرار، فان الإتصال بالنائب في الكونجرس أسهل كثيراً من الاتصال

---

[3] **Fraser Cameron, US Foreign Policy After the Cold War: Global Hegemon or Reluctant Sheriff, Rout ledge Taylor & Francis Group, London and New York, 2002, P.66**

[4] **د.عامر هاشم عواد، دور مؤسسة الرئاسة في صنع الاستراتيجية الامريكية الشاملة بعد الحرب الباردة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠١٠، ص ١٣٨**

بالرئيس أو بوزير الخارجية. هذه السهولة في الاتصال تضع الكونجرس في تواصل مستمر مع المواطنين ويساعد ذلك في ضمان عدم عد السياسة الخارجية مجالاً خاصاً للنخبة.

ويستطيع الكونجرس "أن يتوسط الرؤى المختلفة للأمريكيين ويساعد في تشكيل رؤيتهم بشكل منهجي متلازم. ومن الممكن أن يكون بعض هذه الآراء قصير النظر أو خاطئاً، وعندما يأخذ الكونجرس والرئيس هذه الآراء بنظر الإعتبار في صياغة السياسة الخارجية، فإن السياسة الناتجة ستكون أكثر قبولاً من قبل الشعب الامريكي ويكون لديها نجاح طويل الأمد"[٥].

لقد أدت فكرة التخصص وتوزيع الصلاحيات التي أحدثتها عملية إعادة تنظيم لجان الكونجرس[٦]، الى تعقيد عملية إتخاذ القرارات، ولاسيما تلك المتعلقة بالسياسة الخارجية. فالفكرة الأولى لمشروع أي قانون، تتكون نتيجة تسارع الأحداث ومساهمة الإعلام واللوبيات وغيرها، فتطرح الفكرة في مداخلة أحد المتكلمين ويتم تداول الفكرة بشكل أولي داخل مجلس النواب. وتحيل رئاسة المجلس الفكرة، الى لجنة اختصاص فرعية، فتناقشها وتحيلها الى لجنة الاختصاص الرئيسة في مجلس النواب، ثم تحال الى لجنة الصياغة داخل اللجنة الرئيسة، وبعد صياغة القانون يعاد الى لجنة الاختصاص الرئيسة، فتصوت عليه وتقره لديها. ثم تحيله الى لجنة الإجراءات و القواعد الدستورية (كمشروع قانون) فتقوم تلك اللجنة بتكييف القانون مع الصلاحيات الدستورية، وتحيله الى مجلس النواب للتصويت عليه. وفي هذه الأثناء يكون المشروع قد مر بنفس الخطوات في لجان مماثلة لدى مجلس الشيوخ، فتتم صياغته وفق رؤى مجلس الشيوخ، ويصوت عليه داخل مجلس الشيوخ (كمشروع قانون). ثم تتم إحالة المشروعين (من مجلس النواب ومجلس الشيوخ) الى لجنة مشتركة للتوفيق بين الصياغتين. ثم يعاد النص الى المجلسين للتصويت عليه. وبعد أن يتم الاتفاق على الصيغة التوفيقية من المجلسين بعد التصويت عليه، يرفع كمشروع (قانون عام) الى الرئيس. فإن وافق عليه يصبح قانوناً، وإن استخدم حق النقض (الفيتو) عليه، فإنه سيعاد الى المجلسين، وعندئذ يجب أن يحصل على ثلثي أصوات كل مجلس منهما حتى يبطل مفعول نقض الرئيس[٧].

---

[5] Lee Hamilton & Jordan Tama, A Creative Tension: The Foreign Policy Roles of the President and Congress, Woodrow Wilson Center Press, Washington D.C, 2002, P.53

[6] يتكون مجلس الشيوخ من ١٦ لجنة قائمة، و٤ لجان خاصة، و ١١٥ لجنة فرعية. و مجلس النواب فيه ٢٢ لجنة قائمة، و ٩ لجان خاصة، و ١٧٥ لجنة فرعية. كما هناك ٤ لجان مشتركة بين المجلسين. للمزيد من التفاصيل أنظر: د.عامر هاشم عواد، مصدر سبق ذكره، ص ١٣٨.

[7] صناعة القرار السياسي الأمريكي..كيف؟ مصدر من الانترنت بتأريخ ٢٠٠٦/١٢/٣، على الموقع:

إن سلطة الكونجرس حول إعلان الحرب لم تأت من فراغ، وإنما تنبع من نص المادة الاولى من الدستور الامريكي، إذ منح الكونجرس الحق في إعلان الحرب أو تفويض استخدام القوة ضد دولة بعينها أو جماعة ما، وهو مخول دستورياً بتجهيز الجيش الامريكي ومساندته من خلال سلطة الاشراف على أموال الدولة. ومن ثم فالكونجرس هو الذي يخصص الاموال لتأهيل الجيش والقوات العسكرية بكافة أشكالها وهيئاتها للقيام بالدور المناط بها دستورياً[٨].

ويبدو أن سلطة الكونجرس حول إعلان الحرب هي الأهم. ولكن هذه القوة تستخدم للدفاع وهذا ما يعطي للكونجرس دوراً مهماً في التقدم والتحديد وتشكيل السياسة، لذلك يؤثر الكونجرس مباشرة في تصميم السياسة الخارجية والدفاعية. حيث يستطيع الكونجرس أن يزيد النفقات طبقا لطلب الرئيس، أو ينقصها، أو يضع شروطا لكيفية استخدام النفقات أو ينهي برنامجاً موجوداً.

وحسب كل من (كراب **Crabb**) و(هولت **Holt**) فإن "إستخدام القوة العسكرية واللجوء الى قرارات الحرب فيما يتعلق بالسياسة الخارجية والدفاعية (عن طريق الكونجرس) هو ظاهرة حديثة تقريباً، مع أنها استخدمت جزئياً إبان حرب فيتنام، لكن دراستهما تؤكد على أن الكونجرس قليل الموافقة على إستعمال القوة"[٩].

وإذا نظرنا الى الواقع التأريخي لدور الكونجرس في صنع قرار الحرب نرى أن الكونجرس في حقبة مابين (١٩٧٢-١٩٧٦) قد أظهر قوته عن طريق مرور التشريعات التي تكون عائقاً أمام القائد الاعلى للقوات المسلحة (الرئيس)، حيث أثبت أن الهيئة التشريعية قد تكون القوة المؤثرة في السياسة الخارجية. ففي عام (١٩٧٢) مررت الهيئة التشريعية التشريع الذي يطالب الرئيس

---

http://vb.arabsgate.com/showthread.php?t=468556

[8] كريم القاضي، لماذا لا يستطيع الكونجرس الامريكي تغيير مسار الحرب في العراق؟، مصدر من الانترنت بتأريخ ٢٠١٠/٤/١٧، على الموقع: www.adhwaa.org/files/congresdontchange.doc

[9] Catherine M. Bank, The War Power Resolution: Asserting Congress's Role over the Use of Military Force, A Dissertation Submitted to the Faculty of Old Dominion University-U.S., 2004, P.74

أن يطلع الكونجرس على أي إتفاق تنفيذي مشرع، وفي حزيران عام (١٩٧٣) صوت الكونجرس على وقف النفقات المخصصة للحرب الامريكية في (كمبوديا) و(لاوس).

وأدت كل هذه المحاولات الى اصدار "قانون سلطات الحرب **War Power Act**" من قبل الكونجرس تحت رقم (**Public Law 93-148**) كإلزام لأي رئيس حول استعادة القوات الامريكية الموجودة في خارج الولايات المتحدة حيث تكون في حالة حرب أو في حالة عدوان وشيك[10].

إن هذا القانون كان بمثابة نقلة نوعية في صلاحيات الكونجرس حول التعامل مع الحروب التي تخوضها الولايات المتحدة الامريكية، وقد كان القرار نتيجة للنكسات التي واجهتها الولايات المتحدة في حرب فيتنام، ولاسيما إن "السنوات الأخيرة شهدت المراوغة والسيطرة الضعيفة للكونجرس على النفقات والمنح المخصصة لعمليات السياسة الخارجية والدفاعية"[11].

وبشكل عام يؤكد (قانون سلطات الحرب) على أنه في حالة انخراط القوات المسلحة الامريكية ودخولها في أعمال عدائية وفي حالة التحرك العسكري الكبير للقوات الامريكية فعلى القائد الاعلى للقوات المسلحة **Commander In-Chief** (الرئيس) أن يزود الكونجرس خلال يومين بتقرير يوضح فيه ثلاث نقاط هي[12]:

١. أسباب إشتراك القوات المسلحة الامريكية في الحرب.
٢. الجانب القانوني لكيفية إشراك هذه القوات.
٣. الهدف من مشاركة القوات والمدة التي تتطلبها هذه الحرب.

وفي حالة عدم وضوح هذه النقاط يتوجب على القائد الاعلى للقوات المسلحة (الرئيس الامريكي) أن ينهي مشاركة القوات الامريكية في هذا الحرب خلال شهرين، مع إمكانية تمديد شهر إضافي من أجل إنهاء الترتيبات اللازمة للعودة الى الوطن، إلا في حالة إصدار تفويض من الكونجرس باستمرار إستخدام القوات المسلحة في الحرب[13].

---

[10] **Ibid, P.59**

[11] **Kenneth B. Moss, Undeclared War and the Future of U.S. Foreign Policy, Woodrow Wilson Center Press, Washington D.C, 2008, P.107**

[12] **Ibid, P.134**

[13] **Ibid.**

إن سلطة الكونجرس عند صنع قرار الحرب بشكل عام تنحصر في جانبين أساسيين هما:

١. إعلان الحرب من حيث دخول الولايات المتحدة الامريكية في حالة حرب. ولكن هذا الإعلان يأتي بعد دراسة الجدوى من الدخول في الحرب.

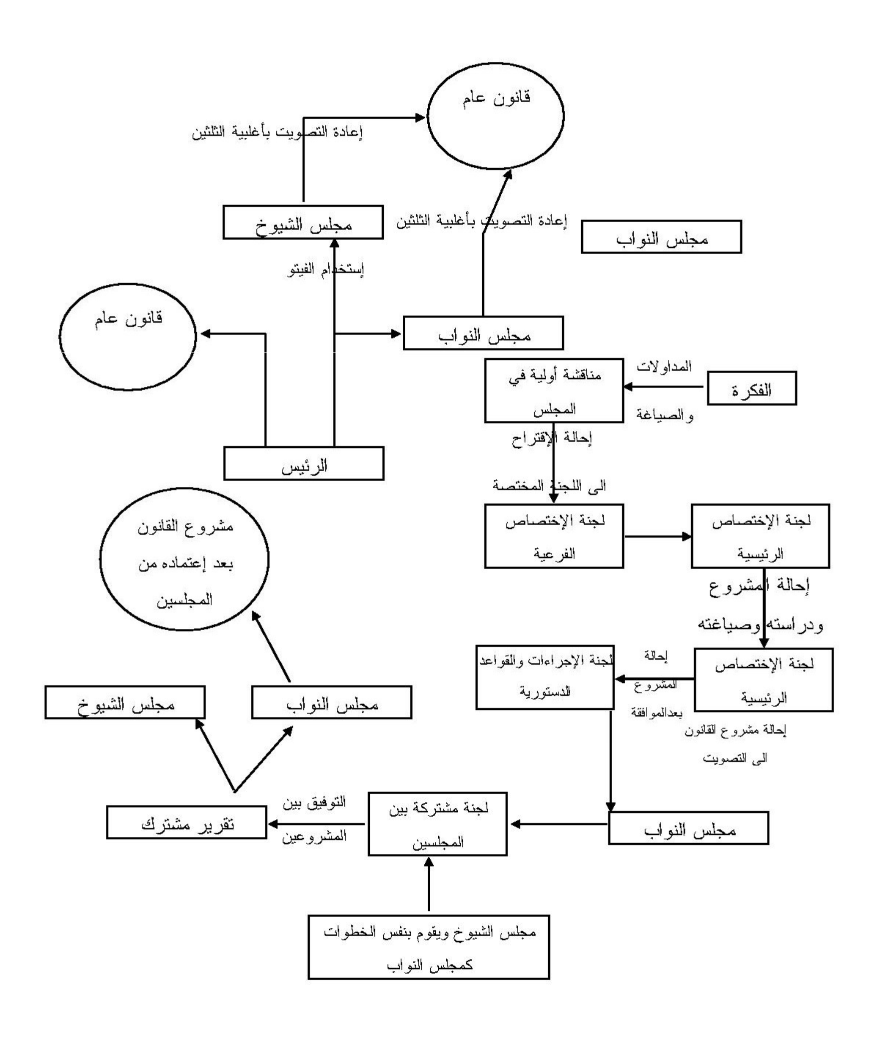
٢. السيطرة المالية لإدارة الحرب وقدرتها وذلك من خلال السيطرة على كيفية تخصيص النفقات والمنح التي تدار بها الحرب.

إن الكونجرس ومن خلال السيطرة المالية لعب وسيلعب دوراً مهماً في قرار دخول الولايات المتحدة في أي حرب. بمعنى أنه في حالة عدم موافقة الكونجرس على الموازنة المتخصصة للحرب لن يكون بمقدور الإدارة الأمريكية الإنخراط في الحروب.

إن عملية صنع القرار في الكونجرس الأمريكي هي عملية معقدة تحتاج الى العديد من الخطوات. وفي الشكل رقم (١)[١٤] يوضح الآلية التي تتم عن طريقها صنع القرار في الكونجرس.

[14] د.ياسين العيثاوي، السياسة الامريكية بين الدستور و القوى السياسية، دار أسامة للنشر و التوزيع، الاردن، ٢٠٠٩، ص ٢٤٧

الشكل رقم (١)



الشكل رقم (١) يوضح آلية سن القوانين في الكونجرس الامريكي

المصدر: د.ياسين العيثاوي، السياسة الامريكية بين الدستور والقوى السياسية، دار أسامة للنشر والتوزيع، الاردن، ٢٠٠٩، ص ٢٤٧

المطلب الثاني
هيئة الرئاسة

تتكون هيئة الرئاسة من مؤسستين بارزتين، وهما الرئيس ومجلس الأمن القومي.

الفرع الأول
الرئيس (The President)

يتمتع رئيس الولايات المتحدة الامريكية بدور بارز في صنع القرار السياسي. ويستمد هذا الدور من السلطات الواسعة التي يمنحها له الدستور. وحسب المادة الثانية من الدستور يستطيع الرئيس الامريكي أن يباشر الاختصاصات الخارجية بصفته رئيس السلطة التنفيذية ولديه سلطة قيادة القوات المسلحة وكذلك يعد الرئيس كبير المفاوضين والدبلوماسيين[١٥].

وأعطى الدستور الرئيس، الذي ينتخب كل أربع سنوات، ويجوز له الترشيح وإشغال المنصب لدورتين متتاليتين، الحق في تمثيل البلاد خارجياً وقيادة القوات المسلحة وعقد الاتفاقيات الخارجية وتعيين السفراء وأعضاء المحكمة الإتحادية العليا وشن الحروب، شرط موافقة الكونجرس على ذلك. أي على الرغم من الصلاحيات الواسعة الا أنه ربطها بموافقة الكونجرس، وتحديداً مجلس الشيوخ.

إن هذه القوة للرئيس الامريكي في السياسة الخارجية تنبع من أربعة مصادر أساسية هي[١٦]:

١. المزايا والسلطات التي تلازم منصب الرئيس، وتعد سلطات غير رسمية تمكن الرئيس من التصرف بسرعة ومن جانب واحد في الشؤون الخارجية.
٢. الإجراءات التي قام بها الرؤساء قبله، وأصبح عرفاً فيما بعد.

---

[15] للمزيد من التفاصيل أنظر نص المادة الثانية من الدستور الامريكي.

[16] جاسم زبون جاسم، صنع القرار الأمريكي بإستخدام القوة العسكرية ضد العراق عام ١٩٩١، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة بغداد- كلية العلوم السياسية، ٢٠٠٤، ص ٧٤

٣. قرارات المحكمة الإتحادية العليا التي صادقت على توسيع سلطة الرئيس في الشؤون الخارجية من خلال تفسيرها لقواعد الدستور.

٤. سلوك أعضاء الكونجرس، إذ إن قوة الرئيس في السياسة الخارجية تنبع من سلوك أعضاء الكونجرس لأسباب:

أ. الإختلافات الحزبية بين أعضاء الكونجرس تعني أنه بدون إتفاق واسع بين الأعضاء فإن الكونجرس لن يتصرف.

ب. قناعة بعض أعضاء الكونجرس بضرورة وجود قيادة رئاسية قوية وجوهرية على صعيد السياسة الخارجية.

ت. رغبة العديد من أعضاء الكونجرس بالنزول عند رغبة الرئيس في السياسة الخارجية لاعتبارات إنتخابية.

ويرى (جون ب. بوركيتس John P. Burke) في كتابه (الرئاسة المؤسسية The Institutional Presidency) أن هناك ثلاثة معايير لمؤسساتية سياسة البيت الأبيض، هي[١٧]:

١. تنظيمياً كل مؤسسة مركب من جانبين (ماذا تعمل؟ -وظيفتها-) و(كيف تعمل؟- تركيبتها-).

٢. في كل مؤسسة بشكل عام هناك العمومية والروتين في صناعة قراراته وفي إجراءاته العملية.

٣. إن كل مؤسسة يعد متميزاً عن البيئة الواسعة التي يقع فيها بشكل كبير.

إضافةً الى هذه الصلاحيات الدستورية الواسعة، فإن طبيعة العمل في مجال السياسة الخارجية يعطي الحكومة ممثلة برئيسها سلطة خاصة. فالمعروف أن إدارة الشؤون الخارجية في أية دولة تتطلب معلومات، ومثل هذه المعلومات تتاح لعدد محدود من المسؤولين وفي مقدمتهم رئيس الحكومة. إن أول خطوة يبدأ بها صنع القرار هو "مشروع القرار" حيث تتقدم الحكومة ممثلة برئيسها بالمشروع إلى السلطة التشريعية (الكونجرس). وفي الحكومة تبدأ فكرة المشروع إما بمبادرة من الرئيس أو من أحد وزرائه أو مستشاريه نتيجة لمبادراتهم الذاتية أو نتيجة لطلب تقدمت به حكومة أجنبية.

---

[17] Shirley Anne Warshaw, The Domestic Presidency: Policy Making in the White House, Gettysburg College, U.S. 1997,P.5

وحسب الفقرة الثانية من المادة الثانية من الدستور الأمريكي فـ"الرئيس هو القائد الاعلى للجيش وأسطول الولايات المتحدة ولقوات الميليشيا التابعة للولايات المتحدة عندما تستدعى الى الخدمة الفعلية للولايات المتحدة......"[١٨]، وهذا يعني أن الرئيس الامريكي يملك صلاحية تحريك القوات وإرسالها الى أية منطقة في العالم، ويتولى أيضاً قيادة العمليات الحربية، ويملك صلاحيات إستثنائية أثناء الحرب. ويعني ذلك أن المؤسسة العسكرية في الولايات المتحدة الامريكية تخضع للسيطرة المدنية وهي سيطرة الرئيس الذي له حق إرسال القوات الى خارج البلاد أو إستعمال القوة العسكرية عند الضرورة. وله أيضاً سلطة إصدار الأمر بإستخدام الأسلحة النووية عند الضرورة، وله الحق، بشكل مقيد، في إرسال القوات الى الصراعات التي تقود الى حروب شاملة[١٩]، دون استحصال موافقة الكونجرس المسبقة.

ومن الجانب الرسمي، فالرئيس بصفته القائد الاعلى للقوات المسلحة ورئيس السلطة التنفيذية **Chief Executive** مسؤول عن إدارة الازمات، وهو الحاكم النهائي في قرارات التدخل. وعملياً يقوم الرئيس بطرح فكرة تحريك القوات و صناعة الحرب وإن مناقشات الكونجرس لن تغير كثيراً من جدوى قرار الرئيس[٢٠]، وبعبارة أخرى فإن الرئيس الامريكي يستطيع إدخال القوات الأمريكية في عمليات حربية من دون أن يكون قد سبقها إعلان الحرب بصورة رسمية من قبل الكونجرس كما فعل الرئيس (ترومان) في حرب كوريا عام (١٩٥٠)[٢١].

وعند الفحص التأريخي الدقيق لدور مؤسسة الرئاسة في صنع قرارات الحرب تظهر لنا حقيقة مفادها أنه "لا تخلو أية إدارة من الادارات الامريكية التي تعاقبت على رئاسة الولايات المتحدة من تبنيها لنمط من مبادئ العمل الاستراتيجي المتضمن لهامش من التصعيد والتهديد باستخدام القوة المسلحة، وهذا ما برز واضحاً في عهد ترومان عندما تبنت الادارة الامريكية إستراتيجية الإحتواء، وفي عهد الرئيس أيزنهاور تبنت الإدارة الامريكية إستراتيجية الإنتقام الشامل، وفي عهد كندي كانت هناك إستراتيجية الإستجابة المرنة، وفي عهد جونسون تبنت الإدارة الامريكية إستراتيجية التدمير المؤكد، أما في عهد نكسون فقد كانت هناك إستراتيجية

---

[18] للمزيد من التفاصيل أنظر نص المادة الثانية من الدستور الامريكي.

[19] د. عامر هاشم عواد، مصدر سبق ذكره، ص ١١١

[20] Christopher Paul, Marines on the Beach: The Policy of U.S. Military Intervention Decision Making, Praeger Security International, U.S., 2008, P.73

[21] ياسين محمد العيثاوي، الكونجرس والنظام السياسي الامريكي، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن -عمان، ط١، ٢٠٠٨، ص ٣٧

العامودين أو الحرب بالوكالة، وتبنى كارتر بعد ذلك إستراتيجية التدخل المباشر والإنتشار السريع، وفي عهد ريغان تبنت الإدارة إستراتيجية حرب النجوم والدرع الفضائي، وصولاً الى إدارة الرئيس بوش الأب التي رفعت شعار النظام الدولي الجديد و إستراتيجية تكييف بقية الدول الكبرى والإقليمية مع الواقع الدولي الجديد، وفي عهد الرئيس كلنتون كانت هناك إستراتيجية الإحتواء المزدوج لبعض الأنظمة التي ترى فيها الولايات المتحدة ما يهدد مصالحها، وفي عهد الرئيس بوش الإبن تبنت الإدارة الامريكية إستراتيجية الضربة الوقائية أو الدفاع الوقائي ومحاربة الإرهاب"[٢٢].

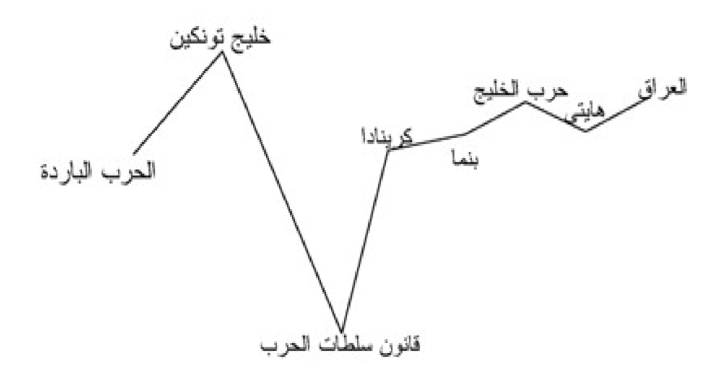
إن الإستراتيجيات المختلفة التي اتبعت من قبل الإدارات الامريكية منذ خمسينيات القرن الماضي تؤكد على أن هناك دوراً كبيراً للرئيس في صنع قرار الحرب، وهذا الدور قد تغير و تباين حسب الحالة التي واجهتها الولايات المتحدة الامريكية، والشكل رقم (٢)[٢٣] يظهر لنا مدى وجود هذا التباين:

---

[22] ستار جبار علاي، المؤسسات المعنية والمؤثرة في وضع الأستراتيجية الأمريكية الخاصة بالعراق، مجلة دراسات دولية، مركز دراسات دولية جامعة بغداد، العدد ٣٦، نيسان ٢٠٠٨، ص ص ٧٥- ٧٦

[23] Christopher Paul, Op.cit., P.116

الشكل رقم (٢)



الشكل رقم (٢): يبين تباين دور الرئيس الأمريكي في صنع قرار الحرب

Source: Christopher Paul, Marines on the Beach: The Policy of U.S. Military Intervention Decision Making, Praeger Security International, U.S., 2008, P.116

من جانب آخر، إذا وقعت أية حالة طارئة فعلى الرئيس الامريكي ألا يبحث عن صلاحية تشريعية، فالهيئة التنفيذية تستطيع أن تتحرك –في حالة غياب قانون أو ضد قانون ما– من أجل المصلحة العامة. لذلك ففي الحالات الطارئة على الرئيس الامريكي التحرك الجاد والسريع من أجل حماية النظام الدستوري في البلاد، وذلك عن طريق[٢٤]:

١. الإعتراف بأن الحالة الطارئة هي غير قانونية وغير دستورية.
٢. أن يتم توضيح السبب للهيئة التشريعية، حيث توضح العمل المتبع و السبب وراء هذه الحركة وأن يطلب من الهيئة التشريعية تمرير النفقات الخاصة بهذا النشاط، وأن يكوّن من هذا النشاط غير القانوني عملاً قانونياً.

---

[24] Louis Fisher, Presidential Power in National Security: A Guide to the President-Elect, Center for the Study of the Presidency, U.S., 2009, P.342



إن هذه الصلاحيات الطارئة للرئيس موجودة عملياً منذ عام (١٩١٦) وتم التأكيد عليها عندما أصدر الكونجرس الأمريكي "قانون مكافحة الإرهاب" عام (٢٠٠١).

الفرع الثاني
مجلس الأمن القومي
(National Security Council)

"أنشئ مجلس الأمن القومي بمقتضى قانون الأمن القومي الذي صدر سنة (١٩٤٧) في عهد الرئيس (هاري ترومان) الذي نص على إنشاء وكالة المخابرات المركزية، وإعادة تنظيم الأجهزة العسكرية، وإنشاء وزارة موحدة للدفاع، وهيئة موحدة لرؤساء الأركان، ووزارة القوات الجوية"[٢٥].

يرأس أعمال المجلس الرئيس -أو نائبه في حالات نادرة-. ويتكون المجلس من كل من (وزير الخارجية، وزير الدفاع، رئيس مكتب الخزانة، رئيس هيئة الأركان العامة للقوات المسلحة) بشكل دائم، ويمكن دعوة أطراف أخرى لإجتماعات مجلس الأمن القومي في القضايا التي لها صلة بإختصاصاتهم ومن أهمها (كبار الموظفين بالحكومة، الوكالات المتخصصة، الأجهزة التنفيذية). ويتولى عملية تنسيق الأعمال التي يقوم بها المجلس. ويتولى مستشار الأمن القومي التنسيق بين الأجهزة و الوكالات الآتية[٢٦]:

١. وكالة المخابرات المركزية.
٢. الوكالات و المكاتب التابعة للوزارات.
٣. وزارة الدفاع (وكالة مخابرات الدفاع)، ووكالة الامن القومي المتخصصة في الاستخبارات الالكترونية.
٤. هيئة أنظمة الفضاء.
٥. وزارة الخارجية، مكتب الاستخبارات والابحاث الذي يعمل على توفير المعلومات من خلال التقارير التي ترد من السفارات الأمريكية.

---

[25] د.ياسين العيثاوي، السياسة الامريكية بين الدستور و القوى السياسية، مصدر سبق ذكره، ص ٢١٤

[26] نفس المصدر، ص ٢١٥

إن الوظيفة الرئيسة لمجلس الأمن القومي هي جمع المسؤولين الكبار في الحكومة وتزويدهم بمعلومات متكاملة وشاملة تؤهلهم لاستعراض تحليلي لسياسات الأمن القومي. وعادة ما تكون للمجلس مجموعة خاصة من الباحثين الذين يقومون بتقديم الدراسات ذات الصلة بوظيفة المجلس[٢٧]، وقد يعمل الباحثون ضمن مجاميع ومؤسسات فكرية وبحثية من أجل الحصول على أكبر قدر ممكن من الآراء والتوجهات في كل ما يتعلق بجوانب عمل مجلس الأمن القومي.

ويعد مجلس الأمن القومي، من أهم الجهات التي ترسم سياسة الولايات المتحدة وتنفذها، ويظهر دوره بجلاء أثناء الأزمات الدولية الحادة. ولكن مرجعيته كراسم للسياسة الخارجية ومنفذ لها كانت تصطدم ببيروقراطية دوائر وزارة الخارجية. وإن تولي مستشار الأمن القومي عملية تنسيق أعمال المجلس في مجالات السياسة الدفاعية والأمن القومي ومعالجة الأزمات الطارئة، دفع البعض الى تسمية هذا المجلس ب"المجلس الوزاري المصغر" أو "مجلس الحرب".

وبالنظر للتركيبة التي يتكون منها مجلس الأمن القومي، فإن المعلومات التي تناقش فيه يتعلق معظمها بقضايا الأمن القومي والسياسة الدفاعية والخارجية، لذلك فإن الهدف من مجلس الأمن القومي كان لعقلنة عملية الأمن القومي وتقوية مكانة ومركز الرئيس ليصبح أكثر إستجابةً للجوانب الرسمية للسلطة في كافة مجالات السياسة الخارجية، ولاسيما من خلال العسكر[٢٨].

ويعد مستشار الأمن القومي أهم مستشار سياسي بالنسبة للرئيس وهو مسؤول عن تنسيق عملية صنع القرار الخارجي للرئيس ضمن الهيئة التنفيذية ومن خلال مجلس الأمن القومي.

لقد استطاع مجلس الأمن القومي إثبات دوره كأحد أهم المؤسسات في صنع القرار الخارجي المتعلق بالقضايا الأمنية وفي مقدمتها مسألة خوض الحروب، لكن هذا "لا يعني أن المجلس قام على الدوام بدور صانع السياسة الخارجية، أو أنه أصبح المرجع الذي لا ينازع بشأن القضايا

---

[27] منتدى العلوم السياسية والعلاقات الدولية، صنع القرار في السياسة الخارجية، مصدر من الأنترنت بتأريخ ٢٠٠٩/١١/١٥، على الموقع:

http://etudiantdz.com/vb/t33439.html

[28] Jerel Rosati and Stephen Twing, The Presidency and U.S. Foreign Policy after the Cold War, Editor: James M. Scott, Making U.S. Foreign Policy In the Post-Cold War World: After the End, Duke University Press, Durham and London, 1998, P.47

الدولية والأمنية وذلك لأن علاقة المجلس بوزارة الخارجية إتصفت باستمرار بالتنافس و تنازع الصلاحيات"[٢٩]. إن الذي ساعد في بروز دور مجلس الأمن القومي على حساب دور وزارة الخارجية، هو تزايد المشاكل الدولية وتعقيدها بمرور الزمن. إذ استطاع المجلس أن يستحوذ عملياً على مصادر معلومات لا يمكن توفرها عند وزارة الخارجية. وبمعنى آخر فإن عمل وزارة الخارجية في مجالات السياسة الخارجية أصبح عملاً بيروقراطياً، وفي المقابل إستطاع مجلس الأمن القومي أن يتحكم في جوهر السياسة الخارجية.

إضافة الى ذلك فإن علاقة الرئيس بمستشاره لشؤون الأمن القومي تتحكم في كيفية مساهمة مجلس الأمن القومي في صنع السياسات الخارجية. فبعض الرؤساء يعطون دوراً كبيراً للمجلس وبعضهم بخلاف ذلك. فمثلاً كان (ريتشارد نيكسون) يعتمد على (هنري كيسنجر) بأداء مهمة التفاوض مع الصين وفيتنام (وكان مسؤولاً لمجلس الأمن القومي)، كذلك قام (جيمي كارتر) بتكليف (زبيغنيو برجنسكي) في عام (١٩٧٧) بإعادة تخطيط سياسة أمريكا الخارجية. وفي المقابل فإن رؤساء مثل (ايزنهاور و جونسون و فورد) قاموا بالإبتعاد عن مجلس الأمن القومي والاعتماد على وزراء خارجيتهم (جون فوستر دالاس، دين راسك، وهنري كيسنجر). وتراجع دور وزيري الخارجية (وليام روجرز، سايروس فانس) خلال حكم نيكسون وكارتر لصالح (كيسنجر و برجنسكي) مساعدي الرئيس لشؤون الأمن القومي[٣٠].

وبشكل عام، كان هناك سببان رئيسيان يتحكمان في بروز دور مجلس الأمن القومي فيما يتعلق بالسياسة الخارجية والأمنية، هما[٣١]:

١. مؤسساتية مجلس الأمن القومي.
٢. تعقيد نوعية القضايا المرتبطة بالسياسة الخارجية وإزدياد عددها.

ويعد مجلس الأمن القومي عنصراً مهماً في وضع إستراتيجية الولايات المتحدة، فالمجلس يصدر رؤيته في شكل تقارير بصيغة دراسات دورية تحت عنوان "إستراتيجية الولايات المتحدة"[٣٢] يوضح

---

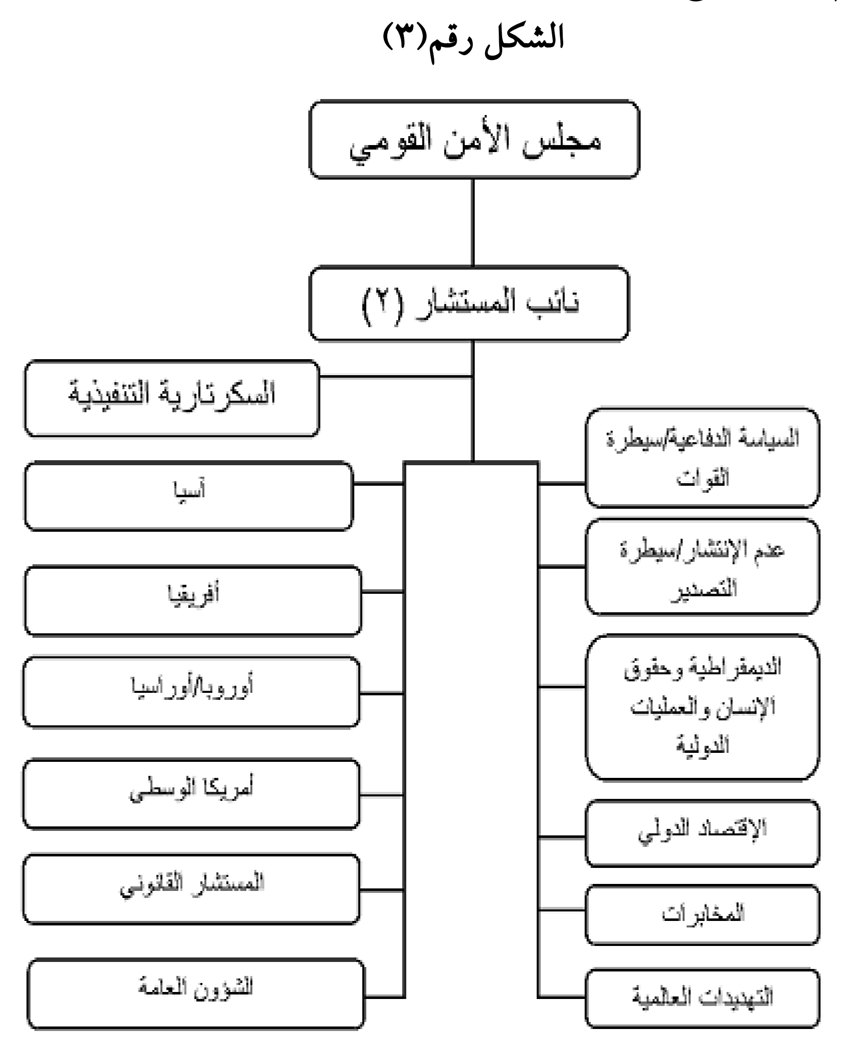
[29] د. محمد عبدالعزيز الربيع، صنع السياسة الأمريكية والعرب، دار الكرمل- صامد، عمان، الأردن، ١٩٩٠، ص٦١

[30] نفس المصدر، ص٦١

[31] Fraser Cameron, Op. cit , P.42-43

فيها رؤية الإدارة بصدد القضايا الدولية والداخلية ذات الصلة بالأمن القومي وفي مقدمتها مسألة خوض الحروب أو عدمها. وهذا ما يتم عن طريق المكاتب الملحقة بمجلس الأمن القومي والشكل رقم (٣)[٣٣] يوضح ذلك.

الشكل رقم(٣)



الشكل رقم (٣): يبين هيكلية مجلس الأمن القومي الأمريكي

Source: Fraser Cameron: US Foreign Policy After the Cold War: Global Hegemon or Reluctant Sheriff, Rout ledge Taylor & Francis Group, London and New York, 2002, P.42

---

[32] د. عامر هاشم عواد، مصدر سبق ذكره، ص ١٢٥

[33] Fraser Cameron, Op. cit , P.42

المطلب الثالث

وزارة الخارجية

Department Of State

تعد وزارة الخارجية أول هيئة تنفيذية تأسست بموجب الدستور الأمريكي عام (١٧٨٩). وحسب الدستور الأمريكي فإن وزارة الخارجية الأمريكية هي الهيئة أو المؤسسة أو الوكالة الخاصة بتنفيذ الدبلوماسية الأمريكية، ومهمتها مبنية على أساس دور وزير الخارجية. ولوزارة الخارجية أدوار أساسية من أهمها[٣٤]:

١. قيادة التمثيل الأمريكي الخارجي وتنسيقه.
٢. إدارة المفاوضات ووضع الإتفاقيات والمعاهدات.
٣. إدارة شؤون الميزانية على الصعيد الدولي.
٤. تنسيق النشاطات الدولية للوكالات الأمريكية الأخرى ودعمها.

إضافة الى ما ذكر، تعد وزارة الخارجية نفسها الهيئة المسؤولة عن قيادة التعاون والتطوير وتنفيذ السياسة الخارجية. ويعد وزير الخارجية الموظف الأعلى في الحكومة والمستشار الأول للرئيس في مجال السياسة الخارجية. وهو الذي يمثل الحكومة لدى الكونجرس ويدير سياسات الدولة الخارجية، ويدافع عن برامج الدولة في كل المجالات، ويقترح برامج المساعدات الخارجية وينظمها. وذلك يعد وزير الخارجية ممثل الأدارة لدى الكونجرس فيما يتعلق ببرامج المعونات للدول الأجنبية والمنظمات الدولية. إن هذه الوظائف لوزير الخارجية لا تعني ان العلاقة بين الرئيس ووزير خارجيته إتصفت دائماً بإتفاق الآراء وانسجام المواقف. ففي حين يتمتع بعض الوزراء باحترام الرئيس وثقته والحصول على صلاحيات واسعة (مثل جون فوستر دالاس في عهد الرئيس أيزنهاور). تمتع البعض الآخر بثقة ضعيفة وصلاحيات محدودة (مثل جورج شولتز في عهد الرئيس ريغان). ويعود السبب في ذلك الى كون وزير الخارجية موظفاً لدى الرئيس ومسؤولاً مسؤولية كاملة أمامه ويعمل كمدير لإدارة برنامجه في مجال السياسة الخارجية، وبسبب كبر حجم وزارة الخارجية وبطء عملية إتخاذ القرار فيها، وإتجاهها كمؤسسة عريقة الى تفضيل سياسة الإستمرارية على المبادرة الآنية، قام الرؤساء كلهم وبدرجات متفاوتة بالإعتماد على

---
[34] Fraser Cameron, Op.cit , P.46

مجموعات صغيرة من المستشارين بعضهم من داخل الجهاز الحكومي والأغلبية من خارجه"[٣٥].
وهذا ما أدى الى ظهور تحديات كبيرة أمام عمل وزارة الخارجية ومهامها، في مقدمتها وجود دور عملي وواقعي لمجلس الأمن القومي ولمستشاري الرئيس الآخرين وبالذات الدور الكبير الذي يلعبه مستشار الأمن القومي. كل هذا على حساب دور وزارة الخارجية في مجال السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية. وهناك أسباب عديدة لظهور هذه الصعوبات التي تواجهها وزارة الخارجية في مباشرة عملها على صعيد السياسة الخارجية، من أهمها[٣٦]:

١. إستمرار محاولات الرئيس لاحتكار سلطة إدارة شؤون السياسة الخارجية. والأكثر من ذلك، ما ذكره الدبلوماسي السابق (جورج بول) من "أن السمعة السيئة التي لحقت بوزارة الخارجية من عدة جهات ناتجة جزئياً من حقيقة أنها كانت لمدة طويلة كبش الفداء لكل فشل في السياسة الخارجية في حين أدعى الرؤساء النجاح لأنفسهم دائماً، ومن الأمور التقليدية أن يعلن البيت الأبيض كل الأحداث السياسية الخارجية السعيدة، في حين يترك الأخبار السيئة لكي تعلنها وزارة الخارجية". وهذا ما نلاحظه بصورة عامة.

٢. غرق وزارة الخارجية في العمل البيروقراطي وعدم القدرة على الإبداع والتغيير في السياسات التقليدية. وهذا ما أكد عليه (دين راسك) –وزير الخارجية في إدارتي جون كنيدي وآدم جونسون– حيث يرى أن بيروقراطية وزارة الخارجية كانت تتجنب تحمل مسؤولية قرارات السياسة الخارجية كلما كان ذلك ممكناً.

٣. في كثير من الأحيان توجه الإنتقادات الى وزارة الخارجية لأنها تنحو الى مكافأة الالتزام وتقبل النظام وضعف التخطيط.

٤. التردد المستمر لموظفي السلك الدبلوماسي في الحصول على الخبرات الحديثة الضرورية كالتدريب الاقتصادي للتعامل مع الحقائق.

إن وزارة الخارجية هي الجهة المسؤولة الرئيسية في إدارة الشؤون الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية. والشؤون الخارجية تشمل الشأنين الحرب والسلم وبما أن الحرب شأن خارجي وصناعته شأن داخلي، لذلك فإن على وزارة الخارجية مهمتين أساسيتين فيما يتعلق بالحرب، الأولى تكمن في العمل على معرفة الأسباب والدوافع الرئيسة التي تؤدي الى صنع قرار الحرب.

---

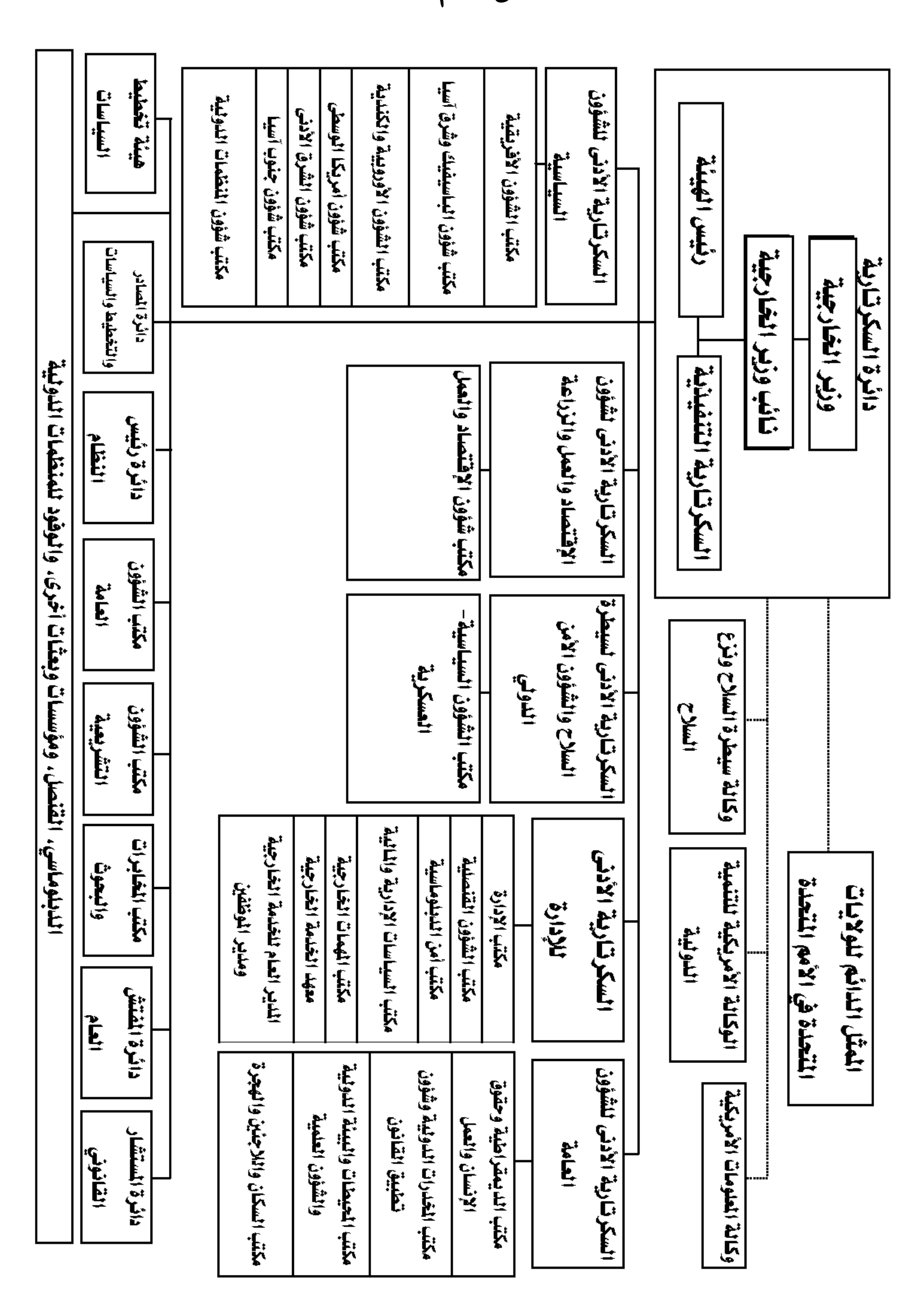
[35] د. ياسين العيثاوي، السياسة الامريكية بين الدستور و القوى السياسية، مصدر سبق ذكره، ص ٢١٣- ٢١٤

[36] لمى مضر الإمارة، دور وزارة الخارجية الأمريكية في عملية صنع القرار، مجلة العلوم السياسية، بغداد، العدد ٣٥، تموز- كانون الأول ٢٠٠٧، ص٢١١

والثانية عبارة عن دور وزارة الخارجية في إدارة العمل الدبلوماسي من أجل تجنب اللجوء الى الحرب. وهاتان المهمتان أساسيتان في عمل وزارة الخارجية وتتمان عبر المؤسسات والمكاتب التابعة لها كما هو موضح في الشكل رقم (٤)[٣٧].

[37] Fraser Cameron, Op. cit , P.49

الشكل رقم (٤)



الشكل رقم (٤): يبين هيكلية وزارة الخارجية الأمريكية

Source: Fraser Cameron: US Foreign Policy After the Cold War: Global Hegemon or Reluctant Sheriff, Rout ledge Taylor & Francis Group, London and New York, 2002, P.49

المطلب الرابع

وزارة الدفاع

Department of Defense (Pentagon)

بالمقارنة مع الهيئات التنفيذية الأخرى فإن وزارة الدفاع حديثة العهد نسبياً، إذ إن إنشائها يعود الى عام (١٩٤٧) عندما دمج كل من وزارة الحرب مع وزارة البحرية طبقاً ل"قانون الأمن القومي"[38]. ووفقاً للدستور الأمريكي إن وزارة الدفاع (البنتاغون) هي مسؤولة عن صياغة السياسة الدفاعية عموماً، والإستراتيجية العسكرية وتعريف "بيان مهمة" القوات المسلحة خصوصاً. وبسبب الحجم والكم الهائل من مصادر المعلومات فإن وزارة الدفاع تؤدي دوراً مهماً في صياغة السياسة الخارجية. وتعد هذه الوزارة الجهة المسؤولة عن التدخل العسكري دولياً، ومن مهماتها الإشراف على الوجود العسكري الأمريكي في الخارج، وتنفيذ العمليات العسكرية ذات الأهداف السياسية، وإدارة العلاقات العسكرية مع الدول الحليفة[39].

تمتلك وزارة الدفاع أهمية خاصة ضمن أجهزة صنع القرار الأمريكي، فهي المسؤولة عن القضايا المتعلقة بأمن الولايات المتحدة الأمريكية "ويرأسها وزير مدني يخضع لسلطة الرئيس مباشرةً، ويعد وزير الدفاع مساعداً للرئيس الأمريكي فيما يتعلق بالوسائل المتعلقة بالدفاع والأمن القومي وتتولى هيئة الأركان العامة المشتركة تقديم المشورة العسكرية لرئيس الدولة، وكثيراً ما يشترك رئيس هيئة الأركان العامة المشتركة مع صانعي القرار السياسي الخارجي الأمريكي"[40].

تعد وزارة الدفاع الأمريكية هي الجهة المنوط بها المهام الآتية[41]:

١. بناء وإعداد القوات المسلحة، والإشراف على القواعد العسكرية.

٢. جمع المعلومات الخاصة بجيوش الدول المعادية، وحتى الصديقة وتحليلها من خلال جهاز إستخباراتي مركزي هو (وكالة إستخبارات الدفاع- Defense Intelligence)

---

[38] جاسم زبون جاسم، مصدر سبق ذكره، ص ١١٠

[39] د.عامر هاشم عواد، مصدر سبق ذكره، ص ١٣٢

[40] ستار جبار علاي، مصدر سبق ذكره، ص ٨١

[41] د. محمد عبدالعزيز ربيع، مصدر سبق ذكره، ص ٣٩

Agency. مهمته التعرف على إحتمال وقوع اضطرابات وتغييرات سياسية فيما يخص نظم الحكم بالعالم، وإقتراح الحلول لتوظيفها في خدمة أهداف الولايات المتحدة الأمريكية.

٣. هناك جانب آخر لعمل وزارة الدفاع، وهو أن هناك العديد من المعاهدات العسكرية ترتبط بها مع دول أجنبية. وهناك برامج مساعدات عسكرية وتدريب كوادر أجنبية بشكل مستمر.

إن مشاركة وزارة الدفاع كهيئة حكومية في عملية صنع قرار الحرب تعد مشاركة فعالة، ولاسيما في أوقات الحرب الباردة. ففي الثامن عشر من نوفمبر عام (١٩٨٤) أعلن وزير الدفاع الأمريكي (كاسبر ويلارد وينبيركر-Casper Willard Weinberger) عن ستة معايير رئيسة يجب أن تكون حاضرة في الإستخدام الصحيح للقوات العسكرية، وهي[٤٢]:

١. يجب على الولايات المتحدة أن تستخدم القوة عندما تكون مصالحها الحيوية مهددة بالضياع.

٢. إذا قررت الولايات المتحدة إستخدام قوتها للحرب فيجب علينا أن نرتب العدد اللازم والمساعدات اللازمة لتحقيق النصر.

٣. إذا قررت الولايات المتحدة أن تخوض حرباً، فيجب أن تكون هناك أهداف سياسية وعسكرية معلنة و واضحة. وإذا لم يتم ترتيب هذه الأهداف فلايجوز إستخدام القوة العسكرية.

٤. أن العلاقة بين الأهداف والوسائل يجب أن تقوم بشكل مستمر وأن تعدل حسب الضرورة.

٥. قبل أن تخوض الحكومة حروباً خارجية، يجب عليها أن تمتلك التأمين المعقول لدعم المواطنين الأمريكيين وممثليهم المنتخبين في الكونجرس.

٦. يجب أن يكون إستخدام القوات العسكرية الأمريكية السبيل الأخير بعد العمل الدبلوماسي والسياسي والاقتصادي وبعد جهود مبذولة من أجل حماية مصالحنا القومية الحيوية أينما كان.

إن مشاركة وزارة الدفاع في صنع بعض أوجه السياسة الخارجية الأمريكية وتنفيذه، بما فيها صنع قرار الحرب، تعود الى "طبيعة عمل الوزارة ودور القوة العسكرية في الإستراتيجية الأمنية

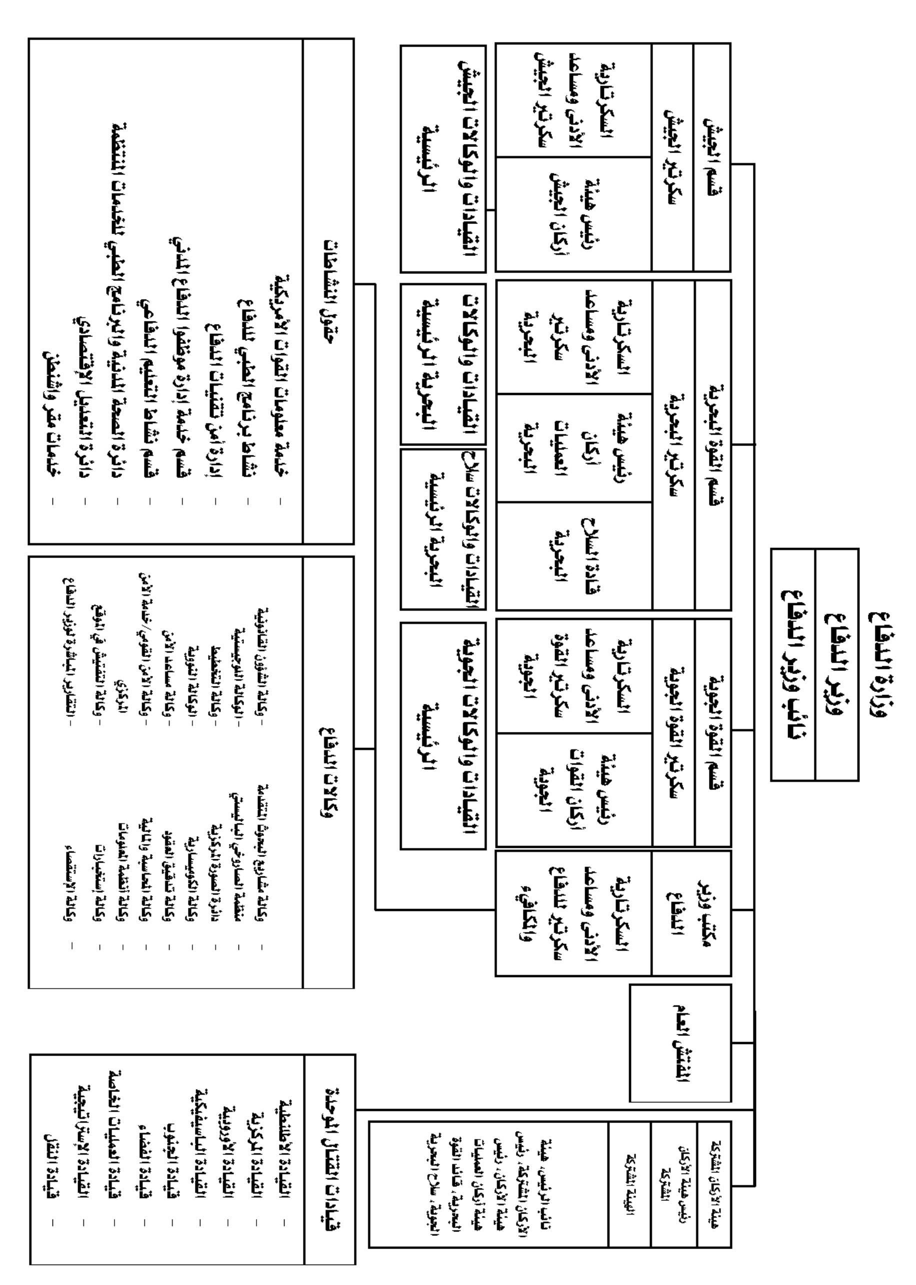
[42] Kenneth B. Moss, Op.cit, P.134

للولايات المتحدة الأمريكية. إذ حين تعد وزارة الدفاع الأمريكية الجهاز المسؤول عن التدخل العسكري في شؤون الغير من الدول الأجنبية، وتقوم تلك الوزارة في الأحوال العادية بالإشراف على التواجد العسكري الأمريكي في الخارج وإدارة العلاقات العسكرية مع الدول الحليفة والصديقة"[٤٣]. إن هذه الوظائف العديدة لوزارة الدفاع تتم مباشرتها عن طريق مكاتب وهيئات تابعة للوزارة ويختص كل منها بجانب معين ضمن العمل الأساس للوزارة، وفي الشكل رقم (٥) نوضح هيكل وزارة الدفاع (البنتاغون)[٤٤].

[43] جاسم زبون جاسم، مصدر سبق ذكره، ص ١١١

[44] Fraser Cameron, Op. cit , P. 55

الشكل رقم (٥)



الشكل رقم (٥): يبين هيكل وزارة الدفاع الأمريكي

Source: Fraser Cameron, US Foreign Policy After the Cold War: Global Hegemon or Reluctant Sheriff, Rout ledge Taylor & Francis Group, London and New York, 2002, P.55

المطلب الخامس

أجهزة الإستخبارات

The Intelligence Community

الإستخبارات كأداة للسياسة الخارجية برزت بشكل ملحوظ بعد الحرب العالمية الثانية وأدت دوراً بارزاً في توجيه السياسة الدولية في المجتمع الدولي والسياسات الخارجية للعديد من الدول. وهي بصفة عامة مثل وزارة الخارجية تقوم بجمع المعلومات وتحليلها وكذلك تعمل كأداة لتنفيذ سياسة الدولة الخارجية.إلا أن ما يميزها عن وزارة الخارجية هو أنها تختص بجمع المعلومات السرية ذات الصلة بالأمن القومي وتعمل على تنفيذ سياسات الحكومة التي في الغالب لا تتفق مع القواعد الدبلوماسية المألوفة[٤٥].

ويعمل في الولايات المتحدة الأمريكية العديد من المؤسسات الإستخباراتية كهيئات تابعة لوزارات حكومية أو كهيئات مرتبطة بالرئيس. إذ كونت هذه الأجهزة أكبر مجموعة إستخباراتية في العالم تؤثر بشكل مباشر في صنع قرار الحرب في الولايات المتحدة الأمريكية، بل أن تأثيرها في بعض الأحيان يكون حاسماً في إتخاذ قرار معين من قبل الإدارة الأمريكية (الرئاسة) أو من قبل السلطة التشريعية (الكونجرس). هذا المطلب يسلط الضوء على أهم هذه الأجهزة ودورها في صناعة القرار في الولايات المتحدة الأمريكية وبالذات الدور الذي تؤديه هذه المؤسسات في صنع قرار الحرب.

وعلى الرغم من التباين الواضح في دور كل جهاز من هذه الأجهزة، ولكن بشكل عام نختار هنا أهم الأجهزة التي تؤدي دوراً في صنع قرار الحرب، منها:

---

[45] منتدى العلوم السياسية والعلاقات الدولية، مصدر سبق ذكره.

الفرع الأول
وكالة المخابرات المركزية
Central Intelligence Agency-CIA

أنشئت وكالة الإستخبارات المركزية (CIA) في عام (١٩٤٧)، وكلفت في عام تأسيسها بمهمة تنسيق المعلومات الواردة من مختلف المصادر، وتقديمها لمجلس الأمن القومي. وفي عام (١٩٤٨) وبعد إزدياد المخاوف من الاتحاد السوفيتي والنشاط الشيوعي العالمي، أضيفت لمهامها، مهمة شن حرب نفسية ضد الاتحاد السوفيتي. وCIA عبارة عن الجهاز المركزي لسبعة عشر جهاز مخابرات أمريكي، فهناك أجهزة مخابرات تتبع وزارة الخارجية والدفاع كالمخابرات البحرية والجوية والأقمار الصناعية، وجميع هذه الأجهزة تصب معلوماتها التي تحصل عليها في جهاز مخابرات مركزي، ومن هنا جاء إسم المخابرات المركزية، والمخابرات المركزية تقوم بدورها برفع المعلومات للرئيس للإطلاع عليها مقرونة بتنسيب القرار المناسب الذي غالباً ما يؤخذ به[٤٦].

ووفقاً لـ(قانون الأمن القومي) لعام (١٩٤٧) فإن أهم وظائف وكالة المخابرات المركزية CIA كالآتي[٤٧]:

١. جمع المعلومات في الميادين الإستراتيجية العسكرية والسياسية والإقتصادية وتقديمها لمجلس الأمن القومي.

٢. تحليل الأوضاع السياسية والعسكرية والاقتصادية والأمنية وتقديرها لأي بلد من بلدان العالم، بناءاً على طلب مجلس الأمن القومي، أو الرئيس، أو في حالة قناعة مسؤولي الوكالة بضرورة الحصول على هذه التقديرات.

٣. العمل على تنفيذ أهداف إستراتيجية وعسكرية وسياسية ضمن أهداف السياسة الخارجية الأمريكية بأمر من رئيس الدولة.

إن الترابط والإتصال بين وكالة المخابرات المركزية CIA والبيت الأبيض يختلف من إدارة لأخرى، ولكن في كل الإدارات أخذ الرئيس تقارير الوكالة بنظر الإعتبار[٤٨]. بل إن مدير وكالة

---

[46] W. Thomas Smith. JR., Encyclopedia of the Central Intelegence Agency, Illustrations by Sholto Ainslie, U.S., 2003, P.257

[47] منصف السليمي، صنع القرار الأمريكي، مركز الدراسات العربي، الأردن -عمان، ١٩٩٧، ص٢٠٣

[48] Fraser Cameron, Op.cit, P.61

المخابرات المركزية CIA يعد مسؤولاً مباشراً أمام رئيس الدولة. ولكن حسب التعديلات التي أجريت على (قانون الأمن القومي) في عام (١٩٩٢) فقد ألزمت وكالة المخابرات المركزية CIA تزويد الكونجرس بالتقارير والمعلومات التي تزود بها البيت الأبيض[٤٩]. وقد توسعت جوانب عمل الوكالة مع نهاية التسعينيات حيث أصبحت تشمل ستة جوانب رئيسية، هي[٥٠]:

١. دعم عمليات حفظ السلم.
٢. الإستخبارات الإقتصادية.
٣. الأمن البيئي والصحي.
٤. الإستخبارات المضادة.
٥. الإنتشار Proliferation.
٦. مكافحة المخدرات.

وبعد أحداث (الحادي عشر من أيلول ٢٠٠١) تحول كل هذه الأدوار الى أدوات لمحاربة الإرهاب على الصعيدين الداخلي والخارجي للولايات المتحدة الأمريكية. بل أصبح هناك دور أكبر لوكالة المخابرات المركزية CIA فيما يتعلق بصنع القرار الخارجي الأمريكي.

إن دور وكالة المخابرات المركزية CIA في مجال صنع القرار الخارجي يتركز في توفير المعلومات وتقدير الأوضاع السياسية والأمنية، وهذا ما تساعد الإدارة الأمريكية في إتخاذ القرارات الحاسمة في أوقات الأزمات ولاسيما في أوقات الحرب. ولدى الوكالة المركزية كافة القدرات التي تمكنها من العمل خارج الحدود الأمريكية. وهي تنتج العديد من الدراسات حول أي نوع من المصالح تهم صانعي سياسات الأمن القومي، ومهمتها الرئيسية جمع المعلومات، وتأخذ توجيهات مباشرة من الرئيس والحكومة للتأثير السياسي والاقتصادي وشروط التدخل العسكري بالخارج[٥١].

---

[49] Christopher M. Jones, The Foreign Policy Bureaucracy in New Era, Editor: James M. Scott, Op.cit, P.66

[50] Dean Springer, When Spies Become Soldiers: Evaluation the CIA's Role In Covert Action, A Master Thesis in Political Science, Colorado University, U.S., 2008, P.46

[51] Craig Eisendrath, National Insecurity: US Intelligence After the Cold War, Philadelphia Temple University Press, 2000, P.44

الفرع الثاني
أجهزة إستخباراتية أخرى

الى جانب وكالة المخابرات المركزية CIA هناك أجهزة إستخباراتية أخرى، بعضها يهتم بعمليات إستخباراتية في داخل الولايات المتحدة والبعض الآخر في خارجها. ولكن أهمية هذه الأجهزة في مجال صنع قرار الحرب لن ترتقي الى مستوى أهمية وكالة المخابرات المركزية CIA ولكنها تؤدي دوراً في هذا المجال. من أهم هذه الأجهزة[52]:

١. وكالة استخبارات الدفاع (Defense Intelligence Agency) :

أنشئت وكالة إستخبارات الدفاع في عام (١٩٦١) كجهاز تابع لوزارة الدفاع، ومهمتها التعرف على الوضع الشعبي والاقتصادي داخل الدول لتهيئة الجيش الأمريكي للتعامل مع تلك القوى الداخلية للدول.

٢. وكالة الأمن القومي (National Security Agency):

في عام (١٩٥٢) أنشئت (وكالة الأمن القومي) وكان ذلك بقرار سري، لم يكشف عن تلك الوكالة إلا في أوائل الثمانينيات، وتقوم هذه الوكالة باستخدام الأقمار الصناعية والإطلاع على الرسائل الإلكترونية، ومراقبة تحركات معظم زعماء العالم من مكان الى آخر.

٣. مكتب التحقيقات الفدرالي (Federal Bureau of Investigation):

أسس عام (١٩٠٩) ويهتم بمراقبة مواطني الولايات المتحدة وعلاقاتهم الخارجية، ويراقب نشاط الأجانب داخل الولايات المتحدة. وهو مسؤول عن إمداد وزارة الدفاع بمختلف الأدوات والتكنولوجيات الإستخباراتية الحديثة.

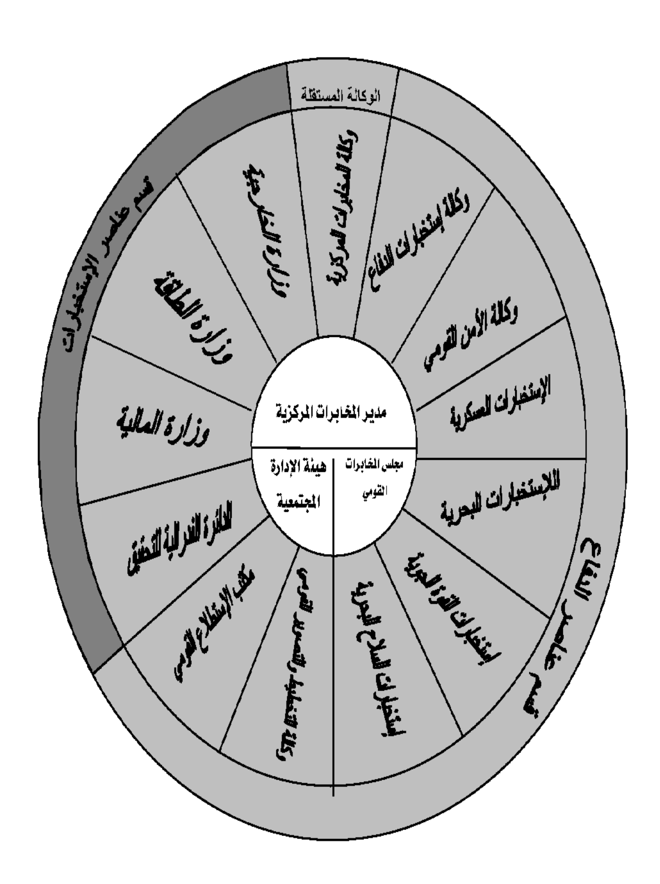
[52] Ibid, P.47

إن قانون مكافحة الإرهاب لعام (٢٠٠١) قد أكد إمكانية مشاركة معلومات تطبيق القانون داخلياً مع محللين في وكالات إستخباراتية خارجية، لكن الممارسة لم تحل هذه المشكلة، وهو ما أدى إلى إنشاء (المركز التكاملي للتهديد الإرهابي- Terrorist Threat Integration Center "TTIC") لجمع المعلومات من كل من المصادر الداخلية و الخارجية.

إن الأجهزة الإستخباراتية في الولايات المتحدة الأمريكية تؤدي دوراً ملحوظاً في صنع القرار السياسي الخارجي وبالذات في صنع قرارات الحرب، وذلك عن طريق تزويد الهيئات العليا بالمعلومات الإستخباراتية الضرورية من أجل إتباع أفضل الطرق في التعامل مع الأزمات التي يواجهها صانع القرار الأمريكي على الصعيد الخارجي. وهناك تباين كبير في أهمية هذه الأجهزة ودورها، لكنها ترتبط فيما بينها بروابط إستخباراتية عن طريق الغاية التي يعملون من أجلها. والشكل رقم (٦)[٥٣] يوضح مدى وجود هذا الترابط بين الأجهزة الإستخباراتية وكذلك الأهمية الكبيرة لوكالة الإستخبارات المركزية CIA بين الأجهزة الإستخباراتية.

[53] Fraser Cameron, Op. cit , P. 61

الشكل رقم (٦)



الشكل رقم (٦): يبين المجمع الإستخباراتي الأمريكي

Source: Fraser Cameron: US Foreign Policy After the Cold War: Global Hegemon or Reluctant Sheriff, Rout ledge Taylor & Francis Group, London and New York, 2002, P.61

المبحث الثاني
دور المؤسسات غير الرسمية في صنع قرار الحرب
في الولايات المتحدة الامريكية

إن صنع قرار الحرب في الولايات المتحدة الأمريكية من العمليات المعقدة، لانفراد هذه الدولة عن سائر دول العالم في هذا المجال، حيث الصعوبة والتعقيد أولاً وعدد المؤسسات والتنوعية التي تتسم فيه ثانياً. وهذا التعقيد والصعوبة متأتيان من أن الآباء الأوائل المؤسسين للولايات المتحدة الأمريكية رغبوا أن تعيش دولتهم في أمن وسلام ولاتشترك في حرب أو تدخل فيها إلا لتحقيق ذلك الهدف. ويتم التعبير عنه اليوم بما يسمى ب"الأمن القومي للولايات المتحدة الأمريكية". وتأسيساً عليه جاء مبحثنا الثاني مكملاً للمبحث الأول الذي يحمل عنوان "دور المؤسسات غير الرسمية في صنع قرار الحرب في الولايات المتحدة الامريكية".

المطلب الاول
جماعات الضغط والمصالح
Interest and Pressure Groups

تشغل جماعات الضغط وظيفة مهمة في عملية صنع القرار داخل الولايات المتحدة. وأنها لا تكاد تتميز عن الأحزاب إلا في كونها لا ترشح رسمياً الأفراد والأعضاء للإنتخابات. وهي تتقاطع في وظائفها وفي أعضائها مع الحزبين الرئيسين. فكثير من أعضاء هذه القوى هم أعضاء في أحد الحزبين (الجمهوري والديمقراطي). بل أن بعض هذه المجموعات هي أجنحة في الحزب الجمهوري أو الحزب الديمقراطي، غير أن من عادة قوى الضغط الاقتصادية أن تنأى عن أن تكون في إطار أحدهما حتى تكون لها القدرة للتأثير على كلاهما في عملية إتخاذ القرارات. وتقوم هذه القوى على أسس إقتصادية مثل المائدة المستديرة لرجال الأعمال، أو إتحادات

العمال، أو على أسس اجتماعية مثل منظمة البنادق الوطنية أو المنظمات المناهضة للإجهاض، أو على أسس دينية مثل اللوبي اليهودي أو عرقية مثل اللوبي الأيرلندي[٥٤].

إن هذه القوى متواصلة النشاط خلال حقبة الانتخابات وبعدها وقبلها. فهي تعمل خلال مرحلة الانتخابات على تمكين المرشحين الذين تنسجم شعاراتهم مع مصالحها، أو الذين يعدونها بتأييد مطالبها، على الفوز بالإنتخابات من خلال تقديم العون المالي المباشر، أو من خلال إدارة حملة موازية إعلامية مساندة لحملاتهم. ونظراً لضخامة تبرعات بعض هذه المجموعات للمرشحين، فإن أبواب الكونجرس والإدارة مشرعة أمام مسؤوليها لملاحقة القضايا التي تهمهم وحث المسؤولين على تأييدها. ويتم إعداد القسم الأعظم من مشروع القرارات المقدمة إلى الكونجرس من أعضائه للنظر فيها من قبل مجموعات الضغط التي بالطبع تصوغها وفق مصالحها. ويجلس بعض ممثلي مجموعات الضغط في اللجان التي تشكلها السلطة التنفيذية لدراسة الوضع الاقتصادي في حقول معينة، مثل الطاقة. وهم في العادة يساهمون مساهمة أساسية في وضع تقارير هذه اللجان". وتعقد قوى الضغط المهمة وبالذات الاقتصادية جلسات مع المسؤولين في الإدارة. فمثلاً الدائرة المستديرة لرجال الأعمال، التي تضم رؤساء (١٤٠) شركة كبرى تستخدم عشرة ملايين من البشر، ويصل حجم مبيعاتها إلى (٣,٥ تريليون دولار) أو ما يعادل ربما الدخل القومي الإجمالي الأمريكي، تعقد جلسة سنوية مع رئيس الدولة، إضافةً إلى جلساتها مع الوزراء الآخرين، لبحث القضايا التي تهم مصالح النخبة الاقتصادية. وبالطبع من أجل أن ينعكس ذلك في سياسات الحكومة الضرائبية أو خطط الإنفاق أو برامج الدعم للأنشطة الصناعية والزراعية[٥٥].

إن عمل جماعات الضغط يتطلب بالدرجة الأولى تنظيماً محكماً وتوظيف مختصين على درجة عالية من الكفاءة لجمع البيانات وكتابة التقارير وإقامة العلاقات مع صانعي القرار السياسي وإستخدام أساليب الضغط المتنوعة لحملهم على إتخاذ القرارات المستهدفة[٥٦].

---

[54] د. خالد عبدالله، البنية السياسية الأمريكية و دورها في صنع القرار، مصدر من الأنترنت بتأريخ ٢٠٠٢/١٠/٢٥ و على الموقع:
http://www.alarabnews.com/alshaab/GIF/25-10-2002/KhaledAbdAllah.htm

[55] نفس المصدر.

[56] جاسم زبون جاسم، مصدر سبق ذكره، ص ١٢٨

إن "الأوساط الأكاديمية الأمريكية ترى أن مصطلح جماعات المصالح تختلف عن جماعات الضغط. حيث يرون أن الأخير مفهوم غير ديمقراطي، وتعرض لكثير من الإنتقاد. ويذكر بعض الاحصائيات أنه يوجد في الولايات المتحدة ما يربو على عشرة آلاف جماعة مصلحة وضغط. وبما أن الدستور الأمريكي أخذ بنظام فصل السلطات، فإن ذلك قد أتاح لجماعات المصالح أن تمارس الضغط على السلطة التشريعية والتنفيذية، عن طريق وسائل وإستراتيجيات متعددة للتأثير في السياسة الأمريكية، منها:

- التأثير المباشر عن طريق الإتصال المباشر في السلطتين المذكورتين سلفاً.
- التأثير غير المباشر عن طريق تعبئة الرأي العام، وخلق إتجاهات معينة تؤثر في صانعي السياسة، لإتخاذ قرارات تخدم مصالح تلك الجماعات. وكذلك، فهي تؤثر في الأحزاب السياسية عن طريق حملات التمويل الذي تقدمه لها في أثناء الأنتخابات التشريعية والرئاسية، وإستعمالها مختلف الوسائل لتعبئة الرأي العام لصالحها، فضلاً عن تنظيم حملات شعبية والضغط لإقرار تشريعات على مستوى الكونجرس والولايات بهدف دعم قضاياها، حتى أصبحت تلك الجماعات ودورها الضاغط والمؤثر في اتجاه رسم السياسات وصناعة القرار إحدى سمات النظام السياسي الأمريكي"[٥٧].

وعليه فإن التغييرات التي طرأت على دور الكونجرس الأمريكي منذ سبعينيات القرن الماضي وبالذات مع صدور (قانون سلطات الحرب) عام (١٩٧٣)، بدأ الكونجرس مرتبطاً أكثر مع جماعات الضغط والمصالح. ولاسيما أنه بعد هذه الحقبة أصبحت لجان الكونجرس ذات علاقة وثيقة مع هذه الجماعات. وهذا تطور ملحوظ ولاسيما عندما أصبح لمعظم لجان الكونجرس دوراً كبيراً في السياسة الخارجية والدفاعية[٥٨].

من جانب آخر، إزداد عدد الموظفين المختصين بالسياسة الخارجية، فمثلاً عدد الموظفين في (لجنة العلاقات الدولية لمجلس النواب) في عام (١٩٧١) كان (١١) وفي (١٩٩١) وصل العدد الى (٨٥) وفي (١٩٩٦) أصبح العدد (٦٥).

---

[57] د.عامر هاشم عواد، مصدر سبق ذكره، ص ص ٨٥ -٨٦

[58] Roger H. Davidson and Walter J. Oleszek, Congress and Its Members, Washington D.C CQ Press, 4th Edition, 1994, P.428

وفي الوقت نفسه فقد قررت (لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ) أن توسع عمل اللجنة من خلال إنشاء لجان مصغرة تابعة للجنة نفسها وزيادة عدد أفراد هذه اللجان المصغرة من (٢٥) في عام (١٩٧٩) الى (٦٧) في عام (١٩٩١)[٥٩].

وأن هذا الرقم في اعتقادنا قد إرتفع إن لم يتضاعف بعد هذا التأريخ وبالذات مع تفكك الإتحاد السوفيتي وإنفراد الولايات المتحدة الأمريكية بالشأن الدولي بما يسمى الأحادية القطبية، وهذا فرض موضوعياً أمر زيادة عدد هذه اللجان في مجلسي النواب والشيوخ.

وأدت هذه التغييرات في المجلسين الى إيجاد نقاط إتصال جديدة مع جماعات المصالح، ولاسيما عندما إستطاعت جماعات الضغط أن ترتبط باللجان عن طريق موظفيها بشكل أسهل.

وهذا ما أدى بدوره الى إيجاد طرق مختلفة وجديدة لتوطيد العلاقة بين مراكز القرار وجماعات الضغط والمصالح في الولايات المتحدة الأمريكية.

وتأسيساً عليه فهناك أعداد كثيرة من جماعات الضغط والمصالح في الولايات المتحدة تعمل من أجل التأثير في صنع القرار السياسي في البلاد على الصعيدين الداخلي والخارجي، وهذا التأثير يتميز بما يأتي:

١. إن جماعات الضغط والمصالح في حالة من التجديد الدائم من حيث الحجم والبرنامج وطريقة العمل من أجل إستمرار تأثيراتها في عملية صنع القرار في الولايات المتحدة[٦٠].

٢. هناك علاقة وثيقة بين بروز نشاطات جماعات الضغط والمصالح وبين تأثير سياساتهم[٦١]. بمعنى أن جماعات الضغط والمصالح لا تنشأ من أجل زيادة الكمية في عدد المؤسسات وإنما الهدف منها زيادة التأثيرات النوعية في عملية صنع القرار.

٣. بسبب التعقيد في النظام السياسي الأمريكي قد تكون حالات تأثير جماعات الضغط والمصالح في صنع القرار الأمريكي حالات محدودة، وذلك بسبب قلة فرص التأثير المقدمة من قبل المؤسسات الحكومية لجماعات الضغط والمصالح[٦٢].

---

[59] James M. McCormick, Decision Making in the Foreign Affairs and Foreign Relations Committee, Congress Resurgent, Washington D.C U.S. Government Printing Office, 1993, P.128

[60] Eric M. Uslaner, All Politics are Global: Interest Groups and the Making of Foreign Policy, Washington D.C CQ Press, 1995, P.374

[61] James M. McCormick, Interest Groups and the Media in Post-Cold War U.S. Foreign Policy, From: James M. Scott, Op. cit, P.191

[62] Ibid, P.191

٤. أن جماعات الضغط والمصالح تأخذ رخصة عملها من الكونجرس وترسل للكونجرس تقارير مفصلة عن نشاطاتها. ومن ثم فإن علاقتها مع الكونجرس أكثر من علاقتها مع الهيئات الحكومية الأخرى[٦٣].

وحسب رأي (صموئيل هنتنكتون) فإن دراسة السياسة العالمية للولايات المتحدة الأمريكية لا تعني فقط دراسة المصالح الأمريكية في العالم، وإنما من الضروري فهم مصالح الجماعات الأثنية والضاغطة التي تعمل في داخل الولايات المتحدة الأمريكية[٦٤].

وقد أوجدت هجرة الجنسيات المختلفة الى الولايات المتحدة الأمريكية وتطورها الاقتصادي العديد من الجماعات التي لها مصالح خارجية مختلفة وأحياناً تكون متعارضة وهذا عقد عملية اختيار القرار في السياسة الخارجية الأمريكية و حد من القدرة على حشد الرأي العام الأمريكي لدعم القرار بعد إتخاذه.

إذ توجد في الولايات المتحدة جماعات مصالح دينية وأبرزها جماعات المصالح اليهودية التي لها مصالح سياسية خارجية مختلفة عن بقية الجماعات. إن اليهود يشكلون (٣٪) فقط من تعداد السكان في الولايات المتحدة ولكنهم يشكلون ما يزيد عن (٢٥٪) من الصفوة بالصحافة والنشر وأكثر من (١٧٪) من رؤساء المنظمات التطوعية والعامة المهمة وأكثر من (١٥٪) من المناصب الرسمية المهمة[٦٥].

فقد شكلت الجماعات اليهودية هيئة كبيرة تحت إسم (لجنة الشؤون العامة الأمريكية-الأسرائيلية AIPAC) التي تتكون من أكثر من (٥٥٠٠٠) عضو، وميزانية سنوية تفوق (١٥ مليون دولار)[٦٦].

وحسب رأي (ستيفن شتاينلايت **Stephen Steinlight**) المدير السابق للشئون القومية باللجنة اليهودية الأمريكية فإن لليهود قوة سياسية لا تتناسب مع عددهم، وهي أعظم من قوة

---

[63] Ibid, P.191

[64] Fraser Cameron, Op. cit, P.86

[65] مارك وبر، دراسة عن قوة اللوبي اليهودي في الولايات المتحدة الأمريكية، ترجمة: محمد عبداللطيف حجازي، مصدر من الأنترنت بتأريخ ٢٠١٠/٦/٧ و على الموقع:
http://qawmi.com/test/wordpress/?p=142

[66] Fraser Cameron, Op. cit, P.87

أي مجموعة عرقية أو ثقافية في الولايات المتحدة، ويرى أن النفوذ الاقتصادي لليهود وقوتهم يتركزان في هوليوود والتلفاز وفي مجال الأخبار[٦٧].

وحسب الدراسة التي أعدها كل من (جون ميرشيمير)، أستاذ العلوم السياسية ومساعد مدير برنامج سياسة الأمن الدولي بجامعة شيكاغو الأمريكية، و(ستيفين والت) أستاذ العلاقات الدولية بكلية جون كندي بجامعة هارفرد وعميدها، عن اللوبي اليهودي وسياسة أمريكا الخارجية، فإن اللوبي اليهودي يعتمد على عدد من الإستراتيجيات لغرض التأثير وإكتساب القوة، منها[٦٨]:

١. التأثير على الكونجرس: من خلال الأعضاء داخل الكونجرس، ممن يرون أن الأولوية في السياسة الخارجية الأمريكية هي "حماية إسرائيل". وأيضا عبر دعم الآخرين بما يحتاجونه من مال في حملاتهم الانتخابية أو لشخصهم.

٢. التأثير على السلطة التنفيذية: غالباً ما يتم ذلك عبر الناخبين اليهود في الولايات المتحدة. فعلى الرغم من أن عدد هؤلاء محدود، إلا أنهم قادرون على تنظيم حملات تبرع وإنتخابات كبيرة ومنظمة.

٣. الدور في الإعلام: وذلك عبر السيطرة على بعض الصحف والمجلات الرئيسة في الولايات المتحدة وعلى بعض الكتاب والمحللين. ومن أهم هذه الصحف (وول ستريت جورنال **Wall Street Journal**، شيكاغو صن تايمز **Chicago Sun-Times**، واشنطن تايمز **Washington Times**)، ومن المجلات (كومينتاري **Comuntry Magazine**، ذا نيو ريبابليك **The New Republic**، ويكلي ستاندارد **Weekly Standard**).

---

[67] ستيفن شتاينلايت، نصيب اليهود من التغيير السكاني بأمريكا: إعادة النظر في سياسة الهجرة التي أسيء توجيهها، مركز دراسات الهجرة، مصدر من الأنترنت بتأريخ ٢٠٠١/١١/١٣. و على الموقع:
http://www.cis.org/articles/2001/back1301.html

[68] علي حسين باكير، اللوبي الإسرائيلي وسياسة أمريكا الخارجية': دراسة تثير استياء الصهاينة، مصدر من الأنترنت بتأريخ ٢٠١٠/٦/٧ و على الموقع:

http://www.alasr.ws/index.cfm?method=home.con&contentID=7635

٤. الدور في مراكز البحوث: لقد ذهب تأثير اللوبي إلى أبعد من إنشاء مركز دراسات خاص به، ليصل إلى عدد كبير من مراكز الدراسات خلال الـ٢٥ سنة الماضية، ومنها تحديداً (معهد أميريكان انتربرايز، معهد بروكينجز، مركز سيكيوريتي بوليسي، معهد فورين بوليسي ريسيرج، هارتدج فاونديشن، معهد هادسون، معهد فورين بوليسي اناليسيز، جوويش انستيتيوت فور ناشينال سيكيورتي أفيرز).

٥. مراقبة الأكاديميين: قامت (أيباك –لجنة الشؤون العامة الأمريكية الإسرائيلية- AIPAC) بمضاعفة نفقاتها بحدود ثلاث مرات فيما يتعلق ببرامج مراقبة النشاطات الجامعية وتدريب الشباب ليكونوا سنداً لها داخل المؤسسات الأكاديمية.

وعلى الرغم من هذا كله، هناك العديد من جماعات الضغط والمصالح التي تعمل في مجالات متعددة داخل الولايات المتحدة وتشمل جوانب عدة منها (جماعات النفوذ الاقتصادية، جماعات العمل، جماعات المزارعين، جماعات المصالح للحقوق المدنية، الجماعات الدينية، الجماعات العامة). وكل هذه الجماعات تسلك وسيلة واحدة أو أكثر من الوسائل الآتية من أجل التأثير في عملية صنع القرار[٦٩]:

١. إجراء المقابلات الخاصة مع المسؤولين الحكوميين ثم نشر المعلومات المطلوبة.
٢. الإدلاء بالشهادة أمام لجان الكونجرس أو الأجهزة التنفيذية.
٣. مساعدة المشرعين في وضع مسودات القوانين أو اللوائح أو تقديم المشورة القانونية.
٤. إقامة العلاقات الإجتماعية مع المشرعين بهدف كسب ثقتهم ويطلق على هذا الأسلوب (موائد الطعام والشراب).
٥. مناقشة ما يمكن تقديمه من إسهامات في الحملات الإنتخابية مع المشرعين ومساعدتهم مادياً.

[69] نقلاَ عن: د.ياسين العيثاوي، السياسة الامريكية بين الدستور و القوى السياسية، مصدر سبق ذكره، ص ٧١



المطلب الثاني

الإعلام والرأي العام

The Media and Public Opinion

تعد المؤسسات الخاصة بالإعلام والرأي العام في الولايات المتحدة الأمريكية إحدى أهم المؤسسات المشاركة في عملية صنع القرار الحكومي على الصعيدين الداخلي و الخارجي. إذ إن هذه المؤسسات كهيئات مجتمع مدني تعمل من أجل إيصال آراء المواطنين الى صانع القرار السياسي وفي الوقت نفسه تحاول أن تعكس آراء أصحاب القرار الى الشارع الأمريكي. بمعنى آخر إن معظم هذه المؤسسات تعمل وسيطاً للآراء بين الناس وصناع القرار.

إن عدد المؤسسات الخاصة بالإعلام والرأي العام في الولايات المتحدة لا تنحصر في رقم معين، ذلك لأنها في استمرار متزايد مع مرور الأيام. فهناك في الولايات المتحدة (١٧٤٥) جريدة يومية ونحو (٨٠٠٠) جريدة أسبوعية، وزهاء (١١٠٠٠) مجلة الى جانب ما يقارب (٩٨٥٠) محطة راديو ونحو (١٦٠٠) محطة تلفزيونيةوالتي تتميز بخصيصتين رئيسيتين[٧٠]:

١. أنها أصبحت بحد ذاتها شركات كبرى تملك أجهزة الإذاعة المسموعة والمرئية والمقروءة، أو أنها جزء من شركات كبرى. ومن ثم، فهي تتصرف كالشركات الكبرى الأخرى ليس من حيث متابعة الربح فحسب، وإنما في التصرف كقوة ضغط تؤثر في الحياة السياسية من خلال التبرعات، والدعم للمرشحين.

٢. أن القارئ أو المستمع أو المشاهد ليس زبوناً لها بقدر ما هو سلعة تبيعها هذه الأجهزة إلى الشركات الكبرى التي تنتج السلع والخدمات. وكلما تحسنت نوعية السلعة التي تقدمها تحسنت فرص أرباحها. إذ لا يمكن لأي وسيلة إعلامية أيا كان شكلها أن تستمر في نشاطها اعتماداً على ثمن الاشتراكات، فنجاحها وإستمرارها رهن بحجم الإعلانات التي تتلقاها من الشركات الأخرى ونوعيتها.

---

[70] د.خالد عبدالله، مصدر سبق ذكره.

وترجع أهمية وسائل الإعلام كأداة مساهمة في صنع السياسة الخارجية إلى تأثيرها في كل من صناع القرار والرأي العام. تشكل آراء المواطنين سواء أكانوا رسميين أم غير رسميين نتيجة لملاحظة الأحداث وتفسيرها. وهي تعد أكثر من مصدر مهم للمعلومات الداخلية والخارجية حيث يمكن الاستفادة منها كمؤشر للرأي العام ودليل لمواقف المواطنين تجاه السياسة الخارجية للدولة[٧١]. ففي هذا المجال نرى أن الدبلوماسية الأمريكية تعتمد على وسائل الإعلام لدرجة أن قطاعاً كبيراً من التقارير الديلوماسية يتكون من التحليلات التي يكتبها الصحفيون في هذا المجال.

وتعد وسائل الإعلام الأمريكية جزءاً كبيراً في عملية صنع القرار الداخلي والخارجي، وإن هذه العلاقة بين وسائل الإعلام والحكومة تتحدد من خلال جانبين[٧٢] هما:

١. إن الحكومة لكي تحظى بتأييد الرأي العام لسياستها الداخلية والخارجية تحاول أن تتحكم في المعلومات التي يتلقاها الجمهور وهي تعمل على تحديد المواقف وتقديم الرؤى المختلفة ولكن بأسلوبها الخاص الذي ينسجم مع أهدافها السياسية والإجتماعية والإقتصادية.
٢. تدرك المؤسسات الإعلامية أهمية الدور الذي تضطلع به في عملية صنع القرار السياسي، فالسياسيون ورجال الأعمال يعتمدون عليهم للدعاية لسياستهم و برامجهم.

وهناك حقيقة مفادها "أن الإعلام الأمريكي ولاسيما في أوقات الأزمات يسعى الى خلق التماسك الداخلي خلف القيادة الأمريكية أي أنه يتوافق في أدائه مع أهداف صانع قرار السياسة الخارجية"[٧٣]، وهذا ما دفع بالكاتب الأمريكي (جيرمي تنستال) الى أن يقر بأن وسائل الإعلام الأمريكية تتميز بصفتين أساسيتين: أولهما أنه إعلام سياسي والثاني أنه يعتمد على التكنولوجيا المتطورة[٧٤]، وهذا يؤكد على القدرة الكمية والنوعية للإعلام الأمريكي في تحقيق الأهداف الإستراتيجية الأمريكية. حيث إن هاتين الصفتين تعطيان الإعلام الأمريكي ميزة كبيرة

---

[71] Richard A. Bordy, Crisis, War and Public Opinion: The Media and Public Support for the President, From: Taken By Storm: The Media, Public Opinion and U.S. Foreign Policy in the Gulf War, Edited By: W. Lance Bennett and David L. Paletz, The University of Chicago Press,Chicago & London, 1994, P.210

[72] سلام خطاب الناصري، الإعلام و السياسة الخارجية الأمريكية: دراسة في الإختراق الإعلامي الأمريكي للوطن العربي، دار الشؤون الثقافية العامة، العراق- بغداد، ٢٠٠٠، ص ٦٢

[73] نفس المصدر، ص ٦٣

[74] نفس المصدر، ص ٦٤

في أن يكون مساهماً فعالاً وكبيراً في عملية صنع القرار السياسي على الصعيدين الداخلي والخارجي.

ويعد الإعلام الأمريكي من المؤسسات المستقرة من حيث الممارسة حيث هناك شبه إجماع على المبادئ الأساسية للإعلام الأمريكي. ومن أهم هذه المبادئ[٧٥]:

١. الرأسمالية هي السبيل الطبيعي إلى تنظيم الاقتصاد، ومن ثم فهي حتمية لتطور المجتمع الأمريكي.
٢. الولايات المتحدة صاحبة مكانة منفردة من بين الدول ومحبة للخير بطبعها في سياستها الخارجية والعسكرية.
٣. الحلول السياسية القابلة للتطبيق، تستحق أن تؤخذ في الاعتبار، وتحددها برامج الحزبين الديمقراطي والجمهوري.

وعندما يكون الإعلام الأمريكي قائماً على هذه المبادئ فهذا يعني أنه يعمل من أجل تحقيق الأهداف والاستراتيجيات النابعة من هذه المبادئ. لذلك نرى أن الإعلام الأمريكي مستقر في هذا المجال، سواءاً أكان ذلك الإعلام حزبياً أم حكومياً أم مستقلاً. وبالمقابل فإن صانع القرار الأمريكي لديه معايير أساسية عند تقييم دور مؤسسات الإعلام والرأي العام. فهناك خمس فرضيات أساسية لكيفية تقييم صانع القرار الأمريكي لما تقوم به مؤسسات الإعلام والرأي العام في الولايات المتحدة. وهذا الفرضيات هي[٧٦]:

١. يفترض صانع القرار الأمريكي أن الإعلام مجموعة من مصادر المعلومات التي يستطيع من خلالها أن يطور رؤيته عن الرأي العام.

---

[75] عزت إبراهيم، دور وسائل الإعلام في تشكيل صورة أمريكا، ورقة بحثية في حلقة نقاشية حول ("الصورة الدولية للولايات المتحدة الأمريكية بين إدارة بوش وإدارة أوباما)، مكتب البرامج الثقافية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٦ /٢/ ٢٠٠٩. وكذلك أنظر:

Matthew A. Baum, Soft news Goes to War: Public Opinion and American Foreign Policy in the New Media Age, Princeton University Press, New Jersey, U.S.,2003, P.229

[76] Jeremy David Rosner, Reading the Public: How Members of Congress Develop Their Impression of Public Opinion on National Security, Dissertation Thesis, University of Maryland, College Park, U.S., 2007, PP. 22-23

٢. يفترض صانع القرار الأمريكي أن ما يأتي من قبل الإعلام هو عبارة عن رسائل من قبل المواطنين لصانعي القرار، وقد تكون هذه الآراء متعمدة في بعض الأحيان.

٣. يفترض صانع القرار الأمريكي أن آراء المواطنين تعكس تماماً مايرونه حول القضية من فهم وإدراك وتفكيرهم في طريقة التعامل.

٤. يفترض صانع القرار الأمريكي أن ما يأتي عبر القنوات الإعلامية هو عبارة عن توازن كمي لوجهات النظر الفردية على سياسات مأخوذة كما يأتي من خلال إستطلاعات الرأي العام.

٥. يفترض صانع القرار الأمريكي أن الرأي العام هو الشيء الذي يوجد في (هنا) و(الآن) والذي يقاس بشكل صحيح في نقطة ما وبمرور الوقت.

إن هناك جهات عديدة تعمل على إيصال كل عملية إستطلاع للرأي العام الى صانع القرار السياسي في الولايات المتحدة، لأن البحث يدعم وجهة نظر الجمهور الأمريكي في السياسة الأمريكية، وفي حالة وجود أي طريقة لتعامل المسؤولين المعنيين مع آراء المواطنين، فإن المواطن الأمريكي يواجه صانع القرار وذلك من خلال طريقتين[٧٧] هما:

١. بواسطة تسجيل نسبة عالية من القبول أو عدم القبول للسياسات المتبعة أو للرئيس في إستطلاعات الرأي العام.

٢. بواسطة التصويت لصالح الرئيس وحزبه أو ضدهما خلال الإنتخابات.

وفي الحقيقة فإننا إذا نظرنا بدقة الى إستطلاعات الرأي العام التي تجري في الولايات المتحدة نرى أنها في كثير من الأحيان إستطلاعات دقيقة الى حد كبير وتعكس وجهة نظر المواطنين المهتمين بالعمل السياسي ولاسيما عندما يتعلق الأمر بصواب إتخاذ صانع القرار السياسي لقرار ما[٧٨].

وكذلك إذا نظرنا الى الدور التأريخي للرأي العام في الولايات المتحدة الأمريكية حول تأييد السلطة السياسية على الصعيد الخارجي، نرى أن الرأي العام كان له دور ملحوظ في تشجيع الإدارات الأمريكية من أجل لعب دور كبير على الصعيد الدولي، حتى وإن كان ذلك الدور متمثلاً في الحروب الخارجية التي خاضتها الولايات المتحدة على مر التأريخ. وعلى سبيل المثال

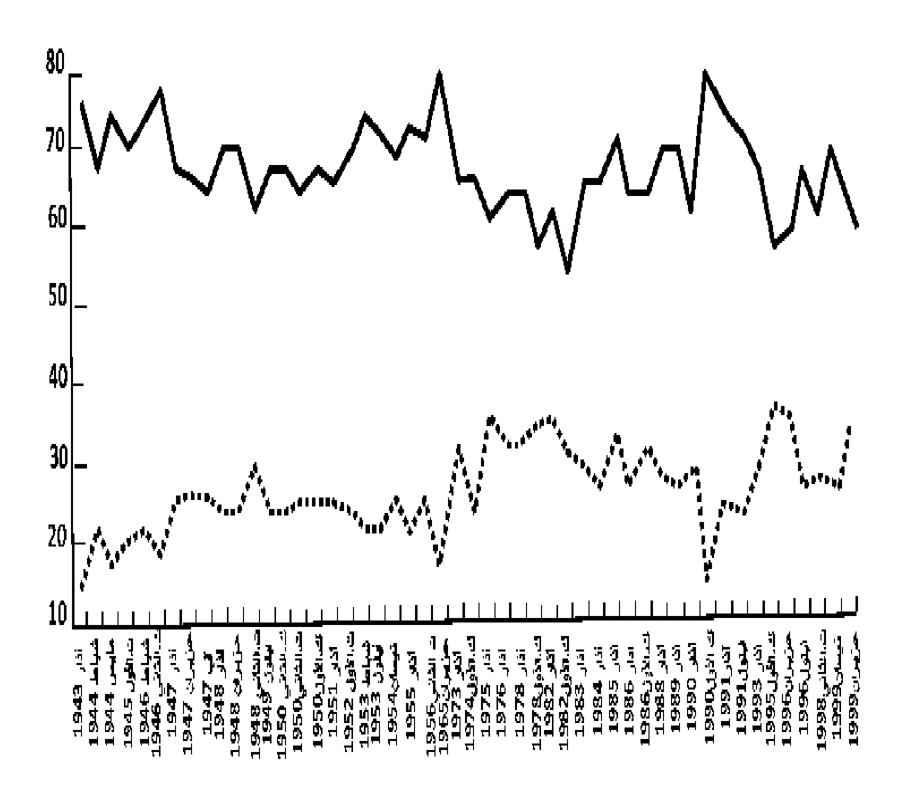
[77] Robert M. Entman, Projection of Power: Framing News, Public Opinion and U.S. Foreign Policy, The University of Chicago Press,Chicago & London, 2004, P.163
[78] Pierre Hassner, The United States: the empire of force or the force of empire? , the European Union Institute for Security Studies, 2002, P.25

إذا نظرنا الى الشكل رقم (٧)[٧٩] نرى أنه منذ الحرب العالمية الثانية ولحد نهاية التسعينيات كـان لتأييد المواطنين الأمريكيين دور كبير في الشؤون الدولية.

الشكل رقم (٧)

.... عبارة عن معدل اراء الذين يرون أنه من الضروري أن لا تتدخل الولايات المتحدة في الشؤون الدولية

ـــــــ عبارة عن معدل أراء الذين يرون انه من الضروري أن تتدخل الولايات المتحدة في الشؤون الدولية



الشكل رقم (٧): يبين نموذجاً لإستطلاع الرأي العام الأمريكي حول الدور الخارجي للولايات المتحدة الأمريكية.

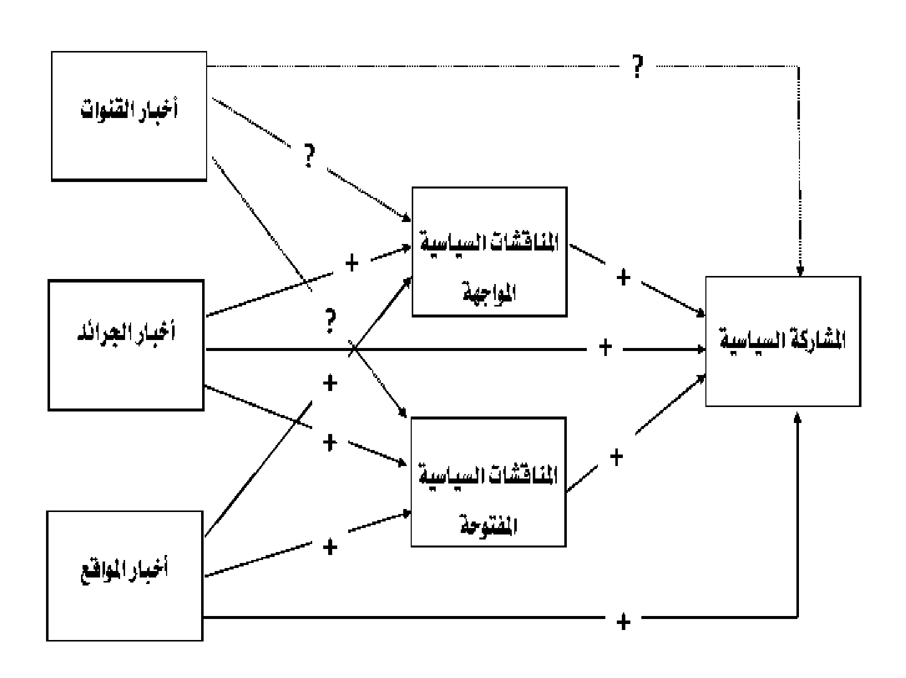
Source: Ole R. Holsti, Making American Foreign Policy, Taylor and Francis Group, U.S., 2006, P.240

---

[79] **Ole R. Holsti, Making American Foreign Policy, Taylor and Francis Group, U.S, 2006, P.240**

إن هذه الحالة عن الدور الفعلي والـواقعي للإعـلام و الـرأي العـام في الولايـات المتحـدة الأمريكية في عملية صنع القرار الخـارجي عمومـاً، وفي قـرار الحـرب خـصوصاً، أدت بـشكل واضح الى تشجيع المشاركة السياسية وتعزيزها في هذا البلـد، بـشكل يعـد الإعـلام الأمريكـي مؤسسةً فاعلة في خلق حالة كبيرة من العمل السياسي لدى المواطنين وتشجيعهم على المساهمة في الحياة السياسية، والشكل رقم (٨)[٨٠] يوضح كيفية تحويل ما يبث من المؤسسات الإعلامية الى مشاركة سياسية.

الشكل رقم (٨)



الشكل رقم (٨) يبين كيفية تحويل ما يبث من المؤسسات الإعلامية الى مشاركة سياسية

Source: Richard Davis, New Media and American Politics, Oxford University Press, New York, 1998, P.103

---

[80] **Richard Davis, New Media and American Politics, Oxford University Press, New York, 1998, P.103**

المطلب الثالث

مراكز الفكر والرأي

Think Tanks

إن المهمة الأساسية لمراكز الفكر والرأي **Think Tanks** هي تقديم الأبحاث والدراسات والإستشارات والدوريات المتخصصة وإصدار المنشورات في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والأمنية إضافةً إلى تقديم الرأي لصناع القرار في مختلف القضايا. وهذه المؤسسات تعد بمثابة العقل المفكر للولايات المتحدة وإنها مرتبطة من ناحية بالمؤسسات العلمية والتعليمية والجامعات والوحدات البحثية التي تغذي أصحاب القرار بالمعلومات والبيانات فهي على هذا النحو تحظى بمكانة علمية مهمة، هذا من جانب. ومن جانب آخر، تعد بمثابة الجسر الواصل بين صناع السياسة والقرار وهيئات ومنظمات المجتمع المدني. لذلك إزداد دورها بمرور الزمن وتحولت الى مصادر إيحاء وتوجيه لا غنى عنها[٨١].

ويبلغ عدد المؤسسات الفكرية في الولايات المتحدة الأمريكية حسب آخر الإحصاءات في عام (٢٠٠٩) أكثر من (١٢٠٠) مؤسسة، وأغلب المراكز الفكرية في الولايات المتحدة هي مؤسسات غير ربحية تضم مجموعة متخصصة من الأكاديميين والسياسيين الذين يشتركون في الاهتمام بمجموعة من المواقف والقضايا السياسية العامة، ويعملون بشكل منظم من أجل التعريف بهذه القضايا، وزيادة الوعي بجوانبها المتعددة. وتتميز المؤسسات الفكرية الأمريكية بميزانياتها الضخمة مقارنة بالمراكز الفكرية في باقي أنحاء العالم. وحسب بعض الإحصائيات فإن إجمالي الميزانية السنوية لأكبر عشر مراكز فكرية في الولايات المتحدة تتجاوز (٥٠٠ مليون دولار). ويتم تمويل معظم هذه المؤسسات من الهبات والمنح التي تقدم للمراكز سواء من أفراد أو مؤسسات خيرية أو الحكومة الأمريكية التي تتعاقد مع المراكز الفكرية للقيام بأبحاث معينة مقابل مبالغ مالية محددة[٨٢].

---

[81] David Brock, The Republican Noise Machine: Right-Wing Media and How It corrupts Democracy, Crown Publishers, New York, U.S., 2004, P.19

[82] د.باسم خفاجي، أثر المراكز الفكرية على السياسة الخارجية الأمريكية، مصدر من الأنترنت بتأريخ ٢٠٠٩/١٢/٢٢، وعلى الموقع:



وهناك أنواع من مؤسسات الفكر والرأي المهتمة بالشؤون السياسية الخارجية، أهمها[83]:

١. مؤسسات تابعة للجامعات مثل مؤسسة بحوث الشرق الأوسط التابعة لجامعة كولومبيا.

٢. مؤسسات بحثية تدعم أحد الحزبين الرئيسين في الولايات المتحدة الأمريكية مثل معهد بروكنجز(Brookings Institution) الذي يميل الى الحزب الديمقراطي، ومؤسسة هيرتيج (Heritage Foundation) التي تميل الى الحزب الجمهوري.

٣. مؤسسات تابعة لهيئات حكومية مثل جامعة الدفاع الوطني (Nation Defense University) ومركز بحوث الكونجرس (Congressional Research Service).

٤. مؤسسات بحثية تابعة لمؤسسات خاصة كبرى مثل مؤسسة كارينجي للسلام الدوليCarnegie Endowment For International Peace.

٥. المؤسسات التقليدية للسياسة الخارجية مثل مجلس العلاقات الخارجية Council On Foreign Relation.

٦. مؤسسات متخصصة مثل الجمعية الأمريكية للعلوم السياسية American Political Science Association.

٧. المؤسسات التابعة للوبي الإسرائيلي مثل اللجنة الوطنية اليهودية الأمريكية (American Jewish Committee). ولجنة الشؤون العامة الأمريكية الإسرائيلية "إيباك"(Israel-American Public Affairs Committee).

٨. مؤسسات مرتبطة بهيئات معارضة للسيطرة الأمريكية ومعظمها من اليسار مثل (Nation Pacifica) و اليمين المعارض مثل لاروش.

٩. مؤسسات أخرى تدخل ضمن المؤسسات البحثية التابعة للكنائس والهيئات الدينية والأقليات القومية والعرقية واللغوية والناشطين السياسيين والاجتماعيين.

---

http://www.tawhed.ws/r?i=thinking

[83] عمرو عبدالعاطي، مؤسسات الفكر والرأي (Think Tanks) والسياسة الخارجية الأمريكية، مصدر من الأنترنت بتأريخ ١٥/٥/٢٠١٠، على الموقع:

http://www.dahsha.com/viewarticle.php?id=10577

ويرى (روبرت كرين) مستشار الرئيس الأمريكي الأسبق (ريتشارد نيكسون) أن مراكز الفكر والرأي تؤدي "دوراً مهماً في الانتخابات الرئاسية فضلاً عن إنتخابات مجلس الشيوخ والنواب، إلا أن دورها في الانتخابات الرئاسية أخطر، ولا يستطيع رئيس أمريكي الآن أو مستقبلاً الوصول إلى مقعد الرئاسة دون مساعدة هذه المراكز"[٨٤]. وعلى سبيل المثال كان لمراكز الفكر والرأي دور بارز في وصول الرئيس (بيل كلينتون) في عام (١٩٩٢) إلى السلطة على الرغم من تفوق الرئيس الأسبق (جورج بوش الأب) عليه من ناحية الخبرة والتأريخ السياسي.

وتهتم مراكز الفكر والرأي بالأبحاث التي كثيراً ما تكون مرتبطة بالقضايا والموضوعات الساخنة وغالباً ما يعتمد الكثير من السياسيين الأمريكين وكبار مستشاريهم ومساعديهم على تقارير وأبحاث تلك المراكز كمصدر معلومات موثوق به عن الأوضاع في السياسة الخارجية وعن الخيارات المتاحة للتعامل مع هذه القضايا. حيث تعد هذه الدراسات بديلاً عن الأبحاث الاكاديمية المعقدة، لكون معظم الأبحاث من النوعية الأخيرة تتطلب خلفية تأريخية كبيرة لإستيعابها، وأبحاث مراكز الفكر والرأي عادةً ما تكون أكثر بساطة وسلاسة ولا تتطلب مجهوداً أو وقتاً كبيراً من القاريء للفهم، ولهذا السبب قرر العديد من أساتذة الجامعات المتخصصين في شؤون السياسة الخارجية أن يجمعوا بين نشاطهم الأكاديمي والتعاون مع مؤسسات ومراكز البحث حيث الشهرة والنفوذ والتأثير والتطور[٨٥].

وتسهم مؤسسات الفكر والرأي في صنع القرار في الولايات المتحدة من خلال طرق عديدة من أهمها:

١. علاقتها مع الإدارات الأمريكية.
٢. مساعدتها المرشحين في الإنتخابات الرئاسية أو النيابية.

---

[84] نقلاً عن: أحمد منصور، أضواء على السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط، دار إبن حزم، بيروت، ١٩٩٤، ص١٧

[85] صباح جاسم، مجموعات الضغط: ماهي؟ اهميتها؟ وكيف تؤثر؟ ، مصدر من الأنترنت بتأريخ ٢٠٠٩/١١/٣، على الموقع:
http://www.annabaa.org/nbanews/65/427.htm

٣. نشرها الدراسات والأبحاث المتعلقة بالسياسات الداخلية والخارجية، وطرح الرؤى والأفكار الضرورية في هذا المجال.
٤. دعوتها صانعي القرار الى الندوات والمؤتمرات والسيمينارات والملتقيات التي تعقد من قبل هذه المؤسسات.
٥. تزويدها وسائل الإعلام بخبراء مختصين في القضايا التي تواجه السياسة الأمريكية داخلياً وخارجياً.
٦. تطوعها للعمل والإدلاء بالشهادات في لجان العمل السياسي في كل من مجلس الشيوخ ومجلس النواب الأمريكيين.
٧. تأثيرها على الرأي العام الأمريكي من خلال الأبحاث والدراسات التي تقوم بها.

أما فيما يتعلق بدور مؤسسات الفكر والرأي في السياسة الخارجية، فتقوم هذه المؤسسات بأدوار متعددة أهمها[٨٦]:

١. إنتاج الأفكار الجديدة والتصورات الفعالة في السياسة الخارجية: وهي باعتبارها مؤسسات مستقلة أنشأت خصيصاً لإجراء البحوث وإنتاج المعارف المتصلة بالسياسة تؤدي دوراً مؤثراً كبيراً في هذا المجال، وهي من منظور صانعي القرار السياسي الأمريكي مصنع لإنتاج الأفكار.

٢. تأمين مجموعة من الاختصاصيين والخبراء للعمل في الحكومات: ويعمل مركز الفكر والرأي من أجل توفير دعم بشري للإدارات الحاكمة، أي يضمن تأمين مخزون من الخبراء لتزويد الحكومات بالموظفين الأساسيين وذلك للخدمة في الإدارات والمؤسسات الحكومية الجديدة.

٣. توفير إطار للنقاش بين الخبراء والسياسيين الحكوميين: بحيث تقوم هذه المؤسسات وبالموازاة مع تقديمها لأفكار جديدة وتزويدها للحكومات بنخب من الخبراء والموظفين بجمع

---

[86] عبدالقادر سعيد عبيكشي، مؤسسات الفكر والرأي في أمريكا: فلسفة القوة والمعلومة، مصدر من الأنترنت بتأريخ ٢٠٠٩/١١/٢٦، على الموقع:

http://www.chihab.net/modules.php?name=News&file=print&sid=1196

الباحثين المحترفين المختصين في قطاعات معينة بغية تأمين حيز يتم فيه التوصل إلى تفاهم مشترك أو حتى إجماع في بعض الأحيان حول الخيارات السياسية المتوفرة لمعالجة قضايا محددة، وهذا دائماً من خلال جمع صانعي الرأي العام ومصمميه.

٤. سد الفجوة بين المؤسسات والحكومة: إن مؤسسات الفكر والرأي تسد فراغاً كبيراً بين الباحث والمسؤول أي بين العالم الأكاديمي البحثي من جهة وبين عالم الحكم والسلطة من جهة ثانية، وذلك لأن شكل البحوث والدراسات يأخذ في أغلب الأحيان طابعاً نظرياً منهجياً مجرداً، ولهذا فقد حاولت مؤسسات الفكر والرأي سد الفجوة المتباعدة بين عالمي الفكر والممارسة.

٥. إشراك الرأي العام في العملية السياسية: تساعد مؤسسات الفكر والرأي أثناء أدائها لمهامها الوظيفية على خلق رأي عام فعال وإيجابي تجاه كل ما يحيط به من قضايا خارجية ولاسيما إذا ما وضعنا في عين الاعتبار أن دور الرأي العام عادة ما يكون محدوداً في تأثيراته في عملية السياسة الخارجية. ولعل السبب الرئيسي لهذا التأثير المحدود يكمن في نقص اهتمام الجمهور أو الرأي العام الأمريكي ومعرفته في مجال الشؤون الخارجية.

وعند إطلاعنا ميدانياً في عام (٢٠٠٩) في الولايات المتحدة الأمريكية على أهم مراكز الفكر والرأي رأينا أن هناك مؤسسات معينة تختص بالسياسة الخارجية ولاسيما فيما يتعلق بصنع قرار الحرب. فهذه المراكز تحاول، من خلال طروحاتها، أن يكون لديها رأي في كيفية صنع قرار الحرب. ومن أهم هذه المؤسسات (مجلس العلاقات الخارجية[87] The Council on Foreign Relations) الذي يقع مركزه الرئيس في (نيويورك) ولديه مكاتب فرعية في (واشنطن DC) و(شيكاغو)، (CFR) يعد أكثر المؤسسات غير الحزبية تأثيراً في السياسة الخارجية. كذلك هناك (معهد بروكينز[88] The Brookings Institution) الذي يعقد ندوات ومؤتمرات وسيمينارات حول قضايا السياسة الخارجية. و(مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية[89] The Center for Strategic and International Studies-CSIS) الذي يعد مركز غير حزبي يؤثر في عملية صنع القرار الخارجي. و(مؤسسة راند[90] RAND) التي يقع مركزها

---

[87] للمزيد من التفاصيل أنظر: www.cfr.org

[88] للمزيد من التفاصيل أنظر: www.brookings.org

[89] للمزيد من التفاصيل أنظر: www.csis.org

[90] للمزيد من التفاصيل أنظر: www.rand.org

الرئيس في (سانتا مونيكا) في (كاليفورنيا) ولديها فرع في (واشنطن DC)، وقد أسست سمعتها من خلال البحوث المتعلقة بالسياسة الدفاعية للقوات الجوية الأمريكية، ولكنها الآن تغطي مجالاً واسعاً في الشؤون الداخلية وموضوعات الأمن القومي. وإضافةً الى هذه المؤسسات هناك مراكز أخرى[٩١] تؤثر في صنع قرار الحرب في السياسة الخارجية.

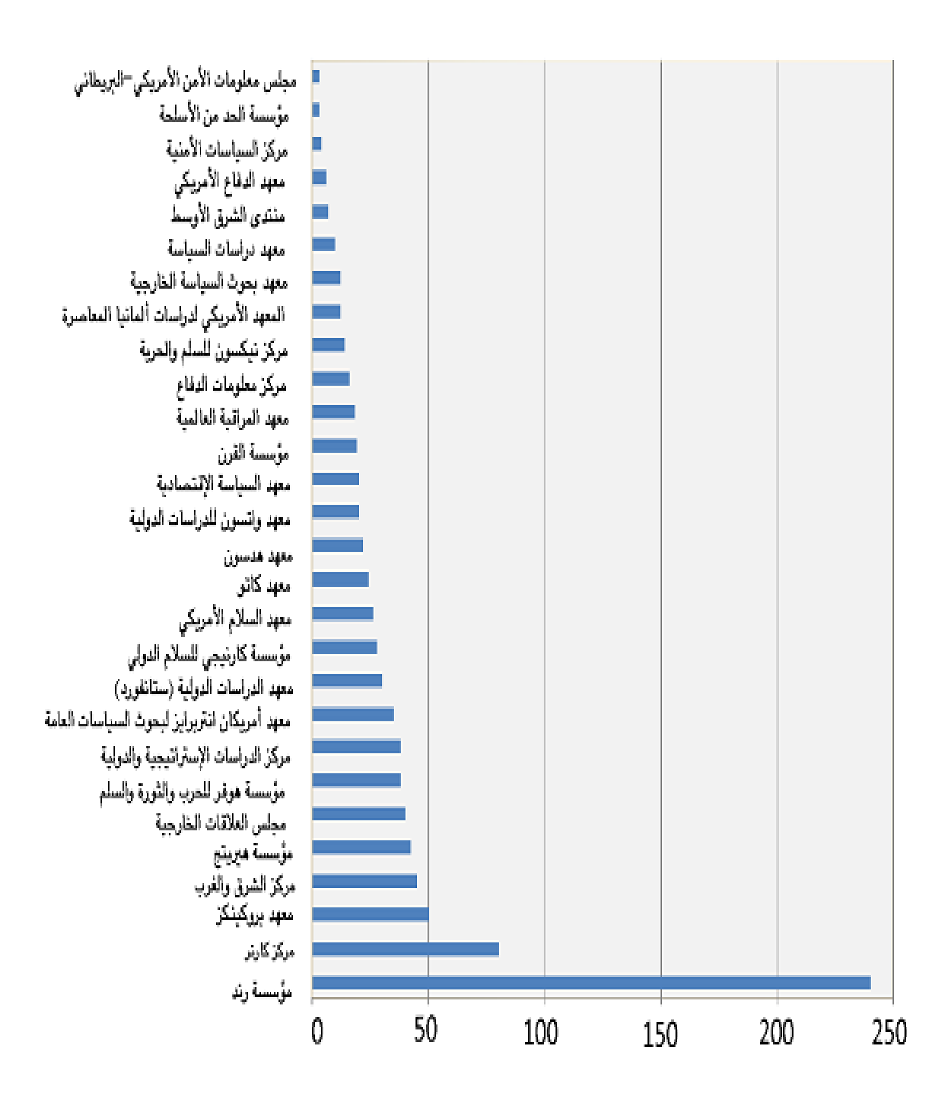
إن أهم مايدعم عمل مؤسسات الفكر والرأي في الولايات المتحدة الأمريكية هو الميزانية السنوية المخصصة لها في إعداد البحوث والدراسات، حيث تأتي هذه الميزانية نتيجةً للدخل المتأتي من البحوث والدراسات والندوات والمؤتمرات والنشر. هذا من الجانب المادي. أما من الجانب المعنوي والنفسي فيتمثل بإدراك الباحثين وقناعتهم بأن جهودهم البحثية وإنتاجاتهم الفكرية سيصل الى أعلى مراكز القرار وأن أصحاب الشأن يطلعون عليها وقد يأخذون بها، وهناك من يأمل أن يحصل على حظوة ليتبوأ مركزاً وظيفياً مرموقاً في أحدى مؤسسات الدولة المهمة. ونحاول في الشكل رقم (٩) توضيح الميزانية السنوية لأهم مؤسسات الفكر والرأي في الولايات المتحدة[٩٢].

---

[91] منها: (منحة كارنيجي للسلام العالميThe Carnegie Endowment for International Peace، معهد السلام الأمريكيThe US Institute of Peace، مركز وودرو ويلسنThe Woodrow Wilson Center، معهد أميريكان أنتربرايزThe American Enterprise Institute، مركز نيكسونThe Nixon Center، مركز معلومات الدفاعThe Center for Defense Information، معهد الإقتصاد الدولي The Institute for International Economics، معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى The Washington Institute for Near East Policy، معهد الشرق الأوسطMiddle East Institute، وغيرها)، وقد زرنا بعض من هذه المؤسسات في عام ٢٠٠٩ وأطلعنا على كيفية أداء عملهم.

[92] Donald E. Abelson, A Capitol Idea: Think Tanks and US Foreign Policy, McGill Queen's University Press, 2006, P.44

الشكل رقم (٩)



الشكل رقم (٩): يبين الميزانية السنوية لبعض المؤسسات الفكرية في الولايات المتحدة الأمريكية (بمليون دولار)

Source: Donald E. Abelson, A Capitol Idea: Think Tanks and US Foreign Policy, McGill Queen's University Press, 2006, P.44

المطلب الرابع
الأحزاب السياسية
Political Parties

في بدايات تأسيس الدولة الأمريكية وتكوينها وعند وضع الدستور الأمريكي، لم يخصص المؤسسون دوراً دستورياً للأحزاب السياسية. بل إنهم سعوا من خلال ترتيبات دستورية متنوعة، كالفصل بين السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية، وعن طريق الفدرالية، والإنتخابات غير المباشرة للرئيس من قبل الهيئة الانتخابية، لعزل الدولة عن الأحزاب والفئات السياسية. ولكن مع نوايا الآباء المؤسسين فقد "أصبحت الولايات المتحدة في عام (١٨٠٠) أول دولة تطور أحزاباً سياسية ناشئة تنظم على الصعيد الوطني لتحقيق نقل السلطة التنفيذية من فئة إلى أخرى عن طريق الانتخاب. وإرتبط تطور وتوسع الأحزاب السياسية الذي أعقب ذلك عن قرب بتوسيع حقوق الانتخاب. وخلال الأيام الأولى للجمهورية، لم يسمح بالتصويت إلا للذكور من أصحاب الممتلكات، إلا أن هذا التقييد بدأ بالانحسار في أوائل القرن التاسع عشر نتيجة للهجرة، ونمو المدن، وغيرها من التحركات ذات النزعة الديمقراطية، كالتوسع نحو الغرب الأمريكي. وتوسع حق التصويت على مر العقود حيث شمل أعداداً كبيرة من السكان الراشدين، مع التخلص من القيود المتعلقة بملكية الممتلكات، والعرق والجنس. ومع اتساع جمهور الناخبين، تطورت الأحزاب السياسية لتجنيد العدد المتزايد للناخبين كوسيلة للسيطرة السياسية. وأصبحت الأحزاب السياسية مؤسسات لإنجاز هذه المهمة الأساسية. وهكذا ظهرت الأحزاب في أميركا كجزء من التوسع الديمقراطي، وبدءاً بثلاثينات القرن التاسع عشر، أصبحت قوية وراسخة الوجود"[٩٣].

لقد شهد تأريخ الولايات المتحدة الأمريكية العديد من الأحزاب السياسية ولكن لم ينشأ أي منها على أسس إيديولوجية، وإنما كانت المصلحة السياسية الدافع الأكبر لبروز هذه

---

[93] د. أسعد الدندشلي، دور الأحزاب السياسية في الإنتخابات الأمريكية، مصدر من الأنترنت بتأريخ ٢٠٠٨/٧/٢٨، على الموقع:
http://aldandachli.maktoobblog.com/1187695

الأحزاب[٩٤]، ولحد الأن مفهوم المصلحة مازال مفهوماً مطبقاً لعمل الأحزاب السياسية الأمريكية، بل إن بعضاً منها إستطاعت أن تنقل المصلحة السياسية الى أجندة الأحزاب السياسية في سائر البلدان الأخرى في العالم.

في الولايات المتحدة حزبان رئيسيان، (الجمهوري) و(الديمقراطي)، يهيمنان على العملية السياسية ويسيطران على الكونجرس وحكام الولايات والمجالس التشريعية والرئاسة. فمنذ عام (١٨٥٢) إنحصرت الرئاسة بيد أحد الحزبين[٩٥]. وفي المقابل فإن نشاطاتهما ملحوظة خلال مدة الانتخابات، على العكس مما تقوم به الأحزاب في البلدان الديمقراطية الأخرى. إذ إن كل مرشح سواءً أكان على مستوى الرئاسة أم الكونجرس يقود حملته الانتخابية، من حيث خوض الانتخابات، ومن حيث جمع التبرعات، ومن حيث المواقف تجاه القضايا التي تهم الجمهور، وفي نفس الوقت تقوم الأجهزة الحزبية الحزبية بدور مساعد. وينعكس هذا بالطبع على تصويت الأعضاء في الكونجرس، وبحكم أنهم مدينون إلى الفئات التي عملت على إنجاحهم في الإنتخابات، فإن مواقفهم من القضايا المعروضة على التصويت تعكس بالدرجة الأولى إهتمام هذه الفئات ومصالحها. ولذلك، فمن المشاهد المألوفة، أن يصوت أعضاء الكونجرس ضد لوائح القوانين التي يتقدم بها الرئيس من حزبهم، أو التي تتقدم بها قيادة حزبهم[٩٦] وهذا أسلوب نادر في البلدان الأخرى، بما فيها البلدان الديمقراطية.

إن إحدى أهم الوظائف الأساسية للأحزاب السياسية تتعلق بتنظيم عملية صنع القرار وذلك من خلال تنظيم التبعية الحزبية للكونجرس والمجالس التشريعية في الولايات، وفي هذا المجال لقادة الأحزاب نفوذ في إختيار أعضاء المجالس التشريعية للعمل في اللجان الفرعية[٩٧]. وهذا ما يبرز بوضوح في أثناء مناقشات الكونجرس للقضايا الأساسية التي تواجه صانعي القرار السياسي في الولايات المتحدة الأمريكية.

---

[94] Randall E. Adkins, The Evolution of Political Parties, Compaigns, and Elections, CQ Press A Division of Congressional Qyarterly Inc. Washington DC, 2008, P.161

[95] Matthew Schousen, Who's in Charge? A Study of Coalition and Power in the U.S. House of Representatives, A Dissertation Thesis in Political Science, Duke University, U.S., 1994, P.113

[96] د. خالد عبدالله، مصدر سبق ذكره.

[97] نقلاً عن: ياسين محمد العيثاوي، الكونجرس والنظام السياسي الأمريكي، مصدر سبق ذكره، ص١٠٠

وحسب ما أشرنا إليه أن الأحزاب السياسية الأمريكية قد بنيت على أسس مصلحية، لذلك نرى أن كل حزب لديه مصالح، وكل حزب يرى الرئيس من زاويته الخاصة وحينما يكون هناك تساؤل أو قضية، فإن إستجابة القسم هو كيفية خدمة جدول أعمال الرئيس، حيث يستطيع ذلك القسم الحصول على مصادر أقوى، فهناك توتر بين الأقسام المختلفة[٩٨].

وتمارس الأحزاب الأمريكية دوراً كبيراً على صعيد السياسة الخارجية، وذلك من خلال التأثير على الرئيس والكونجرس كل على حده. ولكن تأثير الأحزاب نابع من تأثير أفرادها، وحسب ما يرى (كيث كريبيل Keith Krehbiel) فإن سلوكيات الأفراد الحزبيين تختلف عن سلوكيات نفس الأفراد الشخصية[٩٩].

وهذا التأثير تمارسه الأحزاب السياسية في عملية صنع القرار السياسي على الصعيدين الداخلي والخارجي، بما فيها موضوع صناعة القرارات الخاصة بخوض الحرب.

ومن جانب آخر، تمارس الأحزاب السياسية دوراً في الهيئة التنفيذية من خلال التأثير في قرارات الرئيس الخاصة لكونه قائداً عاماً للقوات المسلحة. حيث يعود في معظم حالات الفضل الأكبر في فوز الأحزاب السياسية في الإنتخابات الى شخصية المرشح وتأثيره في الرأي العام. لذلك نرى أن الرؤساء في الولايات المتحدة يعدون أنفسهم ممثلاً ليس فقط للأحزاب السياسية وإنما للشعب والرأي العام عموماً[١٠٠].

وعندما يصل المرشح للحكم كرئيس للولايات المتحدة يأخذ بنظر الإعتبار دور حزبه ومكانته داخل الهيئة التشريعية. وعند إرسال أي مشروع قرار الى الكونجرس حول خوض حرب غالباً ما يأخذ الرئيس بنظر الإعتبار مكانة حزبه داخل الكونجرس وحجمه.

---

[98] جون الترمن، الإستراتيجية والتعقيدات في السياسة الخارجية الأمريكية، مصدر من الأنترنت بتأريخ ٢٠٠٩/٧/١٤، على الموقع:

www.greenbookstudies.com/ar/lectures/L200601.doc

[99] Keith Krehbeil, Pivotal Politics: A Theory of U.S. Lawmaking, The University of Chicago Press, Chicago and London, 1998, P.88

[100] Thomas Ferguson, Golden Rule: The Investment Theory of Party Competition and the Logic of Money-Driven Political Systems, The University of Chicago Press, Chicago and London, 1995, P.58

كما تمارس الأحزاب السياسية دوراً كبيراً داخل الهيئة التشريعية من حيث كيفية الحصول على المناصب العليا داخل الكونجرس أو فيما يتعلق بعضوية اللجان الدائمية والمؤقتة[١٠١].

كذلك تمارس الأحزاب تأثيراتها عن طريق المنظمات التابعة لها أو جماعات الضغط والمصالح المؤيدة لها أو حتى عن طريق مؤسسات الفكر والرأي والإعلام الخاص بها، فعن طريق هذا كله تمارس تأثيراً ملحوظاً في قرارات الكونجرس من حيث المجرى والمغزى.

وهكذا تؤدي الأحزاب السياسية دوراً ملحوظاً في عملية صنع قرار الحرب، وذلك عن طريق الأدوار المنوطة بها سواءً أكان ذلك من خلال التأثير على الهيئة التنفيذية أم من خلال التأثير في الهيئة التشريعية. وبالنتيجة لايمكن فصل الأحزاب السياسية عن عملية صنع قرار الحرب في الولايات المتحدة.

وذلك لأن النظام السياسي في هذا البلد قائم على أساس المنافسة الحزبية. وهذا ما يدفع الأحزاب السياسية الى مباشرة دورها الحقيقي عند كل مفاصل العملية السياسية في الولايات المتحدة، ومن ضمنها صنع قرار الحرب.

المطلب الخامس

الشركات المتعددة الجنسية

Multi-National Corporations

تمارس الشركات الأمريكية، وفي مقدمتها الشركات المتعددة الجنسية، دوراً كبيراً في صنع السياسة الأمريكية بشكل عام، وعند السياسة الخارجية خصوصاً. حيث إن للشركات الأمريكية الكبرى كـ(الشركات النفطية، والقطاع الزراعي-الغذائي، والمجمع الصناعي-العسكري، وغيرها) مصالح مهمة في الخارج تؤخذ في الإعتبار من قبل الدبلوماسية الأمريكية. وإن القطاع الخاص يحاول أن يؤثر في السياسة التجارية عن طريق التأثير على الكونجرس وكذلك من خلال

---

[101] John H. Aldrich, Why Parties? The Origin and Transformation of Political Parties in America, The University of Chicago Press, Chicago and London, 1995, P.83

جماعات اللوبي الخاصة به. وهناك (٣٨) لجنة إستشارية في الكونجرس تمثل كل أجزاء القطاع الخاص[١٠٢].

وكذلك الحال بالنسبة لدور الهيئة التنفيذية في العمل على تقوية الشركات الأمريكية ودعمها، حيث "إن نجاح شركات البترول الأمريكية في إقناع الإدارة الأمريكية بالأهمية الإستراتيجية لبترول الشرق الأوسط دفع الأخيرة الى الوقوف الى جانب شركاتها العاملة في الخارج ودعم مطالبها تجاه التغيير وأحياناً توفير الحماية العسكرية لآبار النفط والعاملين فيها من الأمريكيين في دول أجنبية"[١٠٣].

وبشكل عام تستفيد الشركات الأمريكية من علاقاتها وروابطها مع مراكز صنع القرار السياسي الخارجي وهيئاته وأصحابه وهذا ما يضمن نفوذاً وتأثيراً لهذه الشركات بشكل كبير.

ويرى (شارل ويلسن) المدير العام الأسبق لشركة (جنرال موتورز **General Motors**) الذي أصبح وزير الدفاع في إدارة الرئيس (أيزنهاور) أن "ماهو جديد للولايات المتحدة هو أيضاً جديد لشركة جنرال موتورز والعكس صحيح"[١٠٤].

وهذا ما يعني أن العلاقة بين الأهداف الإستراتيجية للولايات المتحدة والأهداف الإقتصادية لشركات متعددة الجنسية متجانسة. وأن أي مكسب إقتصادي يتحقق لشركات المتعددة الجنسيات يعد مكسباً إستراتيجياً للولايات المتحدة الأمريكية. لذلك نرى كثيراً مشاركة هذه الشركات في صنع القرار السياسي وبالذات عند صناعة القرار الخارجي.

وعلى سبيل المثال فإن المجمع العسكري الأمريكي يتمتع بنفوذ كبير في صياغة السياسة الخارجية الأمريكية وفقاً لمنطلقات الفائدة، فالربح المادي هدف لشركات السلاح الأمريكية، إضافةً الى التفوق في الصناعة لكي تحافظ على صادراتها من مبيعات السلاح في السوق العالمي الذي وصل بين ٤٠-٥٠٪ من مجموع مبيعات العالم[١٠٥].

---

[102] مكسيم لوفابفر، السياسة الخارجية الأميركية، دار عويدات للنشر و الطباعة، بيروت، ٢٠٠٦، ص١١٤

[103] د.ياسين العيثاوي، السياسة الأمريكية بين الدستور والقوى السياسية، مصدر سبق ذكره، ص٢٦٠

[104] نقلاً عن: مكسيم لوفابفر، مصدر سبق ذكره، ص١١٤

[105] نقلاً عن: د.ياسين العيثاوي، السياسة الأمريكية بين الدستور والقوى السياسية، مصدر سبق ذكره، ص٢٦٩

وهذا ما يؤكد مدى المساهمة الفعلية لأحد أهم القطاعات الإقتصادية للشركات المتعددة الجنسية، وهو القطاع العسكري الذي دفع بالولايات المتحدة الى الوصول لأعلى درجات التفوق والقدرة العسكرية. حيث دفعها الى أن تكون أكبر قوة عسكرية في العالم سواءً أكان ذلك في الأسلحة التقليدية أم الحديثة.

ويستطيع القطاع الخاص في الولايات المتحدة أن يجلب معلومات من المصادر الأصلية حول ظروف العمل الى الكونجرس للمناقشة، وبعد ذلك تقوم جماعات اللوبي المؤيدة لهذه الشركات عادةً بمناقشة المعلومات مع مسؤولين حكوميين سابقين لديهم خبرة تفصيلية في المعلومات وذاكرة مؤسساتية للبرامج والتشريعات القانونية[١٠٦].

وذلك من أجل الوصول الى أفضل طريقة للتأثير في قرارات الهيئة التشريعية. حتى تكون منسجمة مع ما تريد هذه الشركات تحقيقه.

وعلى الرغم من تأييد بعض جماعات اللوبي لأهداف الشركات العملاقة، فإن رؤية الأحزاب السياسية مختلفة فيما يتعلق بدور الشركات متعددة الجنسية في السياسة العامة للولايات المتحدة، حيث نرى أن الحزب الجمهوري يميل الى عدم التدخل في السوق والسماح للشركات بمباشرة أدوارها بشكل مستقل، بينما يميل الحزب الديمقراطي الى تشديد الإجراءات والعقوبات ومنع تداخل المصالح بين الشركات ومؤسسات الإستثمار ومكاتب تدقيق الحسابات من أجل تجنب وقوع كوارث إقتصادية[١٠٧] كالتي مرت بها الولايات المتحدة في ثلاثينيات القرن الماضي وكذلك ما حصل في عامي (٢٠٠٨-٢٠٠٩).

وقد قامت الشركات متعددة الجنسية في الولايات المتحدة بدعم الحكومات الأمريكية من أجل تطبيق سياساتها الداخلية والخارجية، ولاسيما تلك المتعلقة بأمور الحرب وكيفية صنع قرارها. فمثلاً عدت شركة (يونايتد فروت) المحرك الأساس للإنقلاب العسكري الذي أعدته

---

[106] Fraser Cameron, Op.cit, P.122

[107] إيمانويل تود، ما بعد الإمبراطورية: دراسة في تفكك النظام الأمريكي، ترجمة: محمد زكريا، دار الساقي، عمان، ٢٠٠٣، ص٨٤

المخابرات المركزية الأمريكية CIA في (غواتيمالا) عام (١٩٥٤) وكذلك اتهمت (شركة الإتحاد الدولية International Union) بأنها هي التي أطاحت بسلطة الرئيس (أليندي) في تشيلي في عام (١٩٧٣)[١٠٨].

وهناك نماذج عديدة من الشركات متعددة الجنسية في الولايات المتحدة لها دور كبير في صنع قرار الحرب، وهنا نستعرض ثلاثة نماذج من هذه الشركات هي:

هاليبرتون (Halliburton):

تم إنشاء شركة هاليبرتون في عام (١٩١٩) وهي ثاني أكبر الشركات في مجال خدمات خطوط أنابيب النفط والغاز، وتعمل في جميع مراحل خزانات الغاز والنفط ومنتجاتها. بدءاً بعمليات التنقيب والاِستكشاف والتطوير مروراً بمراحل التشغيل والإِنتاج والصيانة والمصافي إلى البنيات التحتية والاِنتهاء.

ويعمل في خدمة شركة هاليبيرتون (٨٥٠٠٠) مستخدم موزعين في أكثر من مائة دولة يعملون في مجموعتين رئيسيتين: مجموعة خدمات هاليبيرتون للطاقة التي تعرض إطاراً عريضاً من الخدمات والمنتجات تتدرج من تصنيع قطع آليات الحفر وغيرها من معدات الحفر العميق والتشطيب وخدمات الفتح بالضغط إلى الإنشاءات الهندسية في البحار.

والأخرى هي(Kellog Brown and Roots) وهي مجموعة الهندسة والإنشاءات التي تقوم بتصميم وبناء منشآت الغاز الطبيعي السائل ومنشآت المعالجة والمصافي ومجمعات الإنتاج وخطوط الأنابيب على اليابسة وداخل البحار[١٠٩].

١. مجموعة بيكتل المتحدة (Bechtel Group Inc) :

---

[108] مكسيم لوفابفر، مصدر سبق ذكره، ص١١٤

[109] منظمة العمال الأمريكية ضد الحرب، غزو الشركات الأمريكية للعراق: عرض للشركات والمؤسسات التي مُنِحت عقود للعمل في العراق تحت سلطة الإِحتلال الأمريكي البريطاني، تقديم: باقر الصراف، شبكة البصرة، مصدر من الأنترنت بتأريخ ٢٣/٥/٢٠١٠، على الموقع:

http://www.albasrah.net/maqalat_mukhtara/saraf1_01102003.htm

بيكتل هي شركة هندسية خاصة ومقرها في (سان فراسيسكو San Francisco). وقد مارست أعمال التشييد لأكثر من (١٠٠) عام أكملت خلالها ما لا يقل عن (٢٠٠٠٠) مشروع في (١٤٠) بلداً. وهي الشركة الأولى في الولايات المتحدة في مجال مقاولات التشييد، وهي تشترك في مشاريع لأعمال كبيرة مثل سد هوفر ونظافة مصنع تشيرنوبل النووي. وكذلك تستثمر في مشاريع البنيات الأساسية وتدبر التمويل لعملائها.

والمجموعة هي في جيلها الرابع من القيادة بواسطة أسرة بيكتل، ويمسك بزمام القيادة رئيسها ورئيس المنفذين رايلي بيكتل، وتملك أسرة المليارديرات بيكتل أسهماً تمكّنها من السيطرة على الشركة.

والشركة هي متعهد الدفاع (رقم ١٧) من بين أكبر الشركات التي تعمل في هذا المجال بجملة إيرادات تبلغ (١١,٦ مليار دولار) في عام (٢٠٠٢) أي (١,٠٣ بليون دولار) من عقود الدفاع. وتستخدم الشركة (٤٢٠٠٠) من العاملين[110].

2. شركة بلاك ووتر (Black Water):

أنشئت شركة "بلاك ووتر" عام (١٩٩٧) من قبل المليونير التابع للمحافظين الجدد (إيريك برينس Erik Prince).

وحينما ربحت الشركة عقوداً مع الحكومة الأمريكية خلال حقبة رئاسة بيل كلينتون التى كانت متسامحة مع الخصخصة لم يسطع نجم الشركة حتى مرحلة ما يسمى بـ"الحرب على الإرهاب".

وصارت الشركة خلال سنوات مابعد أحداث (الحادي عشر من أيلول ٢٠٠١) من أكثر المستفيدين من "الحرب على الإرهاب" وربحت نحو (مليار دولار أمريكي) فى عقودها السرية مع الحكومة أغلبها بالتكليف المباشر وبدون الدخول فى أي عطاء أو منافسة، وفى خلال (عشر سنوات) تمكن (إريك برينس) من توسعة منطقة المقر الدائم للشركة إلى (٧٠٠٠ هكتار) جاعلاً منه أكبر قاعدة عسكرية خاصة فى العالم.

---

[110] نفس المصدر.

ويوجد لدى شركة "بلاك ووتر" حالياً (مليونان وثلاثمائة ألف فرد) يعملون فى جميع أنحاء العالم ولديها أسطول جوى يقدر بـ(٢٠ طائرة) بما فيها طائرات الهيلوكبتر المقاتلة وجهاز خاص للإستخبارات كذلك فإنها تقوم بتصنيع مناطيد المراقبة وتحديد الأهداف[١١١].

وبشكل عام إن الشركات الأمريكية، وبالذات التي تعمل منها في مجال الصناعة وفي الصناعات العسكرية، تؤدي دوراً مهماً في صنع قرار الحرب في الولايات المتحدة، وذلك من خلال التأثيرات التي تمارسها في صانع القرار السياسي، سواءً أكان ذلك تأثيراً مادياً أم معنوياً.

وإن واحداً من الأهداف الكبرى لهذه الشركات هو تحقيق أرباح مادية كبيرة. لأن هذه الشركات تكون رابحة أكثر عندما تكون الولايات المتحدة الأمريكية في حالة حرب. ولاسيما تلك الشركات التي تختص في مجال الصناعة العسكرية.

[111] شركة بلاك ووتر..أكبر مقاولي الحرب في العالم، مصدر من الأنترنت بتأريخ ٢٠٠٧/٩/٩على الموقع:
http://www.voltairenet.org/article151553.html

وكذلك أنظر: www.blackwaterusa.com

الفصل الثاني
صنع قرار الحرب على العراق
في الولايات المتحدة الامريكية عام (٢٠٠٣)

بما أن الحاجة تفرضها الضرورة العلمية لتوضيح الفكرة وإبراز الهدف والخروج بنتائج، فإن مدى تطابق العموميات مع مفردات الخصوصيات له تأثير كبير، وهل كان التطبيق الفعلي هو ناتج فعلي للإطار النظري وتطبيقاً له؟ وأين أخفق أو تطابق ولماذا؟

هذا ما سوف نعالجه في الفصل الثاني الموسوم "صنع قرار الحرب على العراق في الولايات المتحدة الأمريكية عام ٢٠٠٣".

وقد ضم الفصل هذا مبحثين، الأول جاء بعنوان (مراحل صنع قرار الحرب على العراق في الولايات المتحدة الامريكية). والثاني كان عن (دور المؤسسات الأمريكية في صنع قرار الحرب على العراق عام ٢٠٠٣).

المبحث الأول

مراحل صنع قرار الحرب على العراق

في الولايات المتحدة الامريكية

لقد مر صنع واتخاذ قرار الحرب على العراق عام (٢٠٠٣) منذ أن كانت الفكرة أو الرغبة تدور في رؤوس القادة السياسيين ورجال الفكر من الباحثين مروراً بالتوظيف السياسي والإقتصادي للأمم المتحدة وماتبعها من خطوات استراتيجية حتى الوصول الى قرار الحرب.

المطلب الأول

التوظيف السياسي والإقتصادي

للأمم المتحدة

لجأت الولايات المتحدة الأمريكية الى استثمار معظم الوسائل لدى المنظمة الدولية الأمم المتحدة وفي مقدمتها الوسائل الإقتصادية، فمنذ إحتلال العراق للكويت في (آب ١٩٩٠) أتخذت الولايات المتحدة إجراءات إقتصادية وإستراتيجية ضدها وكانت بمثابة خطوات تمهيدية وصولاً الى قرار الحرب. وقد وصلت الإدارة الأمريكية في عام (١٩٩١) الى تحقيق هذا الهدف.

ومع ذلك استمرت محاولاتها للحصول على إجماع أو توافق دولي كبير على شن حرب ثانية على العراق، وقد فعلت ما أرادته عام (٢٠٠٣).

وهذا يؤكد قدرة الولايات المتحدة الأمريكية في التأثير على الأمم المتحدة والنفوذ الواضح على قراراتها، ولاسيما خلال العقد الأخير من القرن الماضي، حيث شهدت تحولات حادة في مجال الدور السياسي والدبلوماسي العالمي إذ أخذت الأمم المتحدة على عاتقها وفقاً لميثاقها ومبادئ تأسيسها، أن تصبح الطرف الأساس في فض النزاعات والخلافات الدولية، والتدخل في حلها، والعمل على حسم القضايا المصيرية للشعوب بطرق قانونية-سلمية، الغرض منها الإبتعاد عن النتائج السلبية والكوارث التي تأتي نتيجة لاستخدام القوة في العلاقات الدولية. وهذا ما برز بالفعل في التعامل الأممي مع القضية العراقية في حقبة مابين أعوام (١٩٩٠-٢٠٠٣).

حيث إن النفوذ الأمريكي قد توجه نحو تفعيل دور الأمم المتحدة بما يتناسب والتعامل مع واقع القضية العراقية. وصاحبت هذا التوجه إستراتيجية إنهاك النظام العراقي ثم إسقاطه. وقد تحققت هذه الإستراتيجية بالشكل المخطط له من قبل المؤسسات الرسمية وغير الرسمية الأمريكية طوال السنوات التي تلت حرب الخليج الثانية.

لقد تميزت عملية صنع قرار الحرب على العراق بوجود إستراتيجيات إقتصادية كان فكرتها الأولى تقود الى فرض الحصار الإقتصادي في أواخر ثمانينيات القرن الماضي وبالتحديد في (الثالث عشر من أيلول/ سبتمبر ١٩٨٨)، إذ طرح الكونجرس الأمريكي مشروع قانون فرض عقوبات إقتصادية على العراق بسبب إستخدامه السلاح الكيميائي ضد الشعب الكوردي، تحت عنوان "قانون منع الإبادة العنصرية"[١١٢] ويتألف هذا المشروع من ثماني مواد مجملها تركزت على ضرورة فرض العقوبات الإقتصادية من قبل الإدارة الأمريكية وحث الأمم المتحدة على اتباع إجراءات إقتصادية ضد الحكومة العراقية. ولم تكتف الإدارة الأمريكية بذلك، بل جمعت المنظمة الدولية (الأمم المتحدة) المؤسسة الرئيسية التي حاولت الولايات المتحدة الأمريكية من خلالها أن تحصد موافقة دولية من خلال فرض العقوبات الإقتصادية وذلك عن طريق القرارات المتتابعة التي أصدرها مجلس الأمن الدولي، فكان النفوذ الأمريكي واضحاً منذ البداية على صياغة شكل هذه القرارات ومجملها. وقد صدرت خلال حقبة مابين (١٩٩١-٢٠٠٣) (١٨) قراراً متعلقاً بالعقوبات الإقتصادية المفروضة على العراق، حيث يمكن أن نعد "الأزمة العراقية بمثابة مدخل جديد لتفعيل دور الأمم المتحدة وبالذات منذ (نيسان/ أبريل ١٩٩١) بعد أن واجهها الجمود خلال حقب الحرب الباردة"[١١٣].

والجدول رقم (١) يبين النفوذ الأمريكي الواسع في أهم القرارات[١١٤] الصادرة ضد العراق من قبل مجلس الأمن الدولي الذي مهد لصنع قرار الحرب في الولايات المتحدة الأمريكية ضد

---

[112] للمزيد من المعلومات حول نص مشروع القانون أنظر: ريبوار كريم محمود، العلاقات العراقية -الأمريكية منذ عام ١٩٨٩ وآفاقها المستقبلية، مركز كردستان للدراسات الإستراتيجية، العراق -السليمانية، ٢٠٠٧، ص١٦٨

[113] **Michael V. Deaver, Disarming Iraq: Monitoring Power and Resistance in World Politics, A Dissertation submitted in partial fulfillment of the requirements for the degree of Doctor of philosophy, Department of Politics, New York University, May 1998, P.168**

[114] للمزيد من المعرفة حول نصوص القرارات أنظر الموقع الألكتروني للأمم المتحدة: www.un.org

العراق، ولاسيما تلك المتعلقة بفرض العقوبات الإقتصادية وكذلك الأفكار الأساسية التي تدور حولها هذه القرارات.

الجدول رقم (١)

رقم القرار	تأريخ صدور القرار	مضمون القرار	الموافقة الأمريكية
٦٦٠	٢ آب ١٩٩٠	إدانة الغزو العراقي للكويت والمطالبة بالإنسحاب الفوري	بناءً على طلب الولايات المتحدة
٦٦١	٦ آب ١٩٩٠	مقاطعة النفط العراقي عالمياً ووقف التجارة المدنية والعسكرية مع العراق	بناءً على طلب الولايات المتحدة
٦٦٢	٨ آب ١٩٩٠	إدانة قرار الحكومة العراقية بضم الكويت لأراضيها	بناءً على طلب الولايات المتحدة
٦٦٤	١٨ آب ١٩٩٠	مطالبة العراق بحماية الهيئات الدبلوماسية	موافقة الولايات المتحدة موجودة
٦٦٥	٢٥ آب ١٩٩٠	إستكمال القرار ٦٦١ ومضامينه بمثابة نقطة تحول في الإستخدام العسكري	بناءً على طلب الولايات المتحدة
٦٦٦	١٢ أيلول ١٩٩٠	إرسال المواد الطبية والأغذية للعراقيين والكويتيين	موافقة الولايات المتحدة موجودة
٦٦٧	١٦ آب ١٩٩٠	سلامة الدبلوماسيين في العراق والكويت	موافقة الولايات المتحدة موجودة
٦٦٩	٢٤ أيلول ١٩٩٠	التشديد على العقوبات	بناءً على طلب الولايات المتحدة
٦٧٠	٢٥ أيلول ١٩٩٠	التشديد على العقوبات	بناءً على طلب الولايات المتحدة
٦٧٤	٢٩ تشرين الأول ١٩٩٠	تحميل العراق مسؤولية إضرار الحرب في الكويت	بناءً على طلب الولايات المتحدة

٦٧٧	٢٨ تشرين الثاني ١٩٩٠	إدانة المحاولات العراقية للتغيير الديموغرافي في الكويت	موافقة الولايات المتحدة موجودة
٦٧٨	٢٩ تشرين الثاني ١٩٩٠	ضرورة التعاون مع الكويت والإلتزام بالقرارات السابقة	بناءً على طلب الولايات المتحدة
٦٨٦	٣ آذار ١٩٩١	وقف الهجوم العسكري على العراق	موافقة الولايات المتحدة موجودة
٦٨٧	٣ نيسان ١٩٩١	مسؤولية العراق عن خسائر الحرب وضرورة تفتيش مواقع الأسلحة في العراق	موافقة الولايات المتحدة موجودة
٦٨٨	٥ نيسان ١٩٩١	إدانة القمع الذي واجهه السكان العراقيين	بناءً على طلب الولايات المتحدة
٨٠٦	٥ شباط ١٩٩٣	تحديد الحدود المنزوعة من السلاح بين العراق والكويت	بناءً على طلب الولايات المتحدة
٩٨٦	٤ نيسان ١٩٩٥	تخفيف حدة الحصار على إستيراد العراق للسلع	بناءً على طلب الولايات المتحدة
١٤٤١	٨ تشرين الثاني ٢٠٠٢	نهاية العمل الدبلوماسي مع العراق	بناءً على طلب الولايات المتحدة

الجدول رقم (١) يبين النفوذ الأمريكي الواسع في أهم القرارات الصادرة ضد العراق من قبل مجلس الأمن الدولي حيث مهد للحرب.

إن المحاولات الأمريكية لإنهاك العراق من خلال الفرض أو التهديد بفرض عقوبات إقتصادية كانت قد تكونت من خمسة أجيال أساسية، هي:

الجيل الأول: المحاولات المتعلقة بحرب الخليج الثانية وتداعياتها:

تمثلت هذه المحاولات بجملة من القرارات في شكل عقوبات متشددة فرضها مجلس الأمن الدولي على العراق نتيجة لإحتلال الكويت والسياسات اللاواقعية التي إتبعتها الحكومة العراقية. فلقد "كانت الهيمنة الامريكية واضحة على الاحداث منذ بداية الازمة، و كان يظهر

يوماً بعد يوم مدى النجاح الذي حققته السياسة الامريكية في كيفية إدارتها للأزمة وفي نجاحها في حشد الرأي العام الدولي ضد العراق بعمل دبلوماسي، فكان الوضع الدولي والاقليمي المحيط بالأزمة مهيئاً للولايات المتحدة لأن تسيطر عليها سبل إدارتها"[١١٥].

واستمر هذا الجيل من العقوبات أكثر من خمس سنوات، وخلال هذه الحقبة "لم يكن في نهج الإدارة الامريكية أن تعمل على رفع العقوبات حتى يمتثل العراق لجميع قرارات الامم المتحدة. وقد أعلنت الولايات المتحدة في (٢٩ آذار/ مارس ١٩٩٣)، أن إنهاء العقوبات لن يعتمد على سقوط نظام الحكم في العراق، بل على الإمتثال العراقي الكامل لكافة مطالب الامم المتحدة"[١١٦].

الجيل الثاني: محاولات التخفيف من حدة العقوبات الإقتصادية:

بدأ هذا الجيل مع محاولات الإدارة الأمريكية برئاسة (بيل كلنتون) للحد من التأثيرات الجانبية للعقوبات الإقتصادية. فقد أظهرت السياسات السابقة أن الأهداف المرجوة من العقوبات لم تتحقق، وبالمقابل أصبحت الحكومة العراقية غير متضررة بدرجة كبيرة. بمعنى أن المواطن العراقي هو المتضرر الأكبر، وهذا ما يؤثر على الرأي العام العالمي والأمريكي.

ومن ثم بدأت هذه الإدارة بتغيير الأساليب حول العقوبات الإقتصادية، حيث طرحت في البداية مشروعاً لتخفيف العقوبات تم قبوله من قبل مجلس الأمن الدولي تحت قرار رقم (٩٨٦) الذي كان يعرف بإسم (برنامج النفط مقابل الغذاء).

ولكن بشكل عام "لم يكن في جدول أعمال إدارة (بيل كلنتون) إجراء تغيير على السياسة الاقتصادية نحو العراق، إنما الذي تغير هو الآلية المستخدمة لتحقيق الغايات الاقتصادية"[١١٧].

فأصبح "هنالك وضوح تام في موقف الولايات المتحدة بعدم رفع العقوبات الإقتصادية على العراق والابقاء عليها، وذلك من أجل أن لا يستفيد العراق في هذا المجال ليتواصل في بناء البرنامج العسكري أو إنتعاشه، وحتى لا تتطور القوة العسكرية العراقية وتشكل تهديداً من

---

[115] ريبوار كريم محمود، مصدر سبق ذكره، ص٦٠

[116] جيف سيمونز، التنكيل بالعراق: العقوبات والقانون والعدالة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٣، ص٨٥

[117] ريبوار كريم محمود، مصدر سبق ذكره، ص٨١

جديد على المجتمع الدولي"[118]. لذلك فإن الإدارة الأمريكية حاولت أن تستمر على نهجها الإقتصادي مع تغيير في الآلية المتبعة بشكل تهدف الى منع بروز رأي عام معارض كبير ضد الإدارة الأمريكية، وذلك لأن مبررات فرض الحصار الإقتصادي قد إنخفضت بشكل معقول.

حيث لم يعد العراق يشكل تهديداً مثل الحقب السابقة، وأن آثار العقوبات الإقتصادية أصبحت منحصرة على القطاعات التعليمية والخدمية والصحية والصناعية والبيئية والنفسية.

الجيل الثالث: محاولات فرض لجان التفتيش:

يتميز هذا الجيل بمحاولات فرض التوجهات الأمريكية على عمل وإجراءات لجان التفتيش الخاصة التي تشكلت من قبل الأمم المتحدة للتعامل مع الحالة العراقية بموجب القرار رقم (٦٨٧) الصادر في (٣ نيسان ١٩٩١)، ولاسيما تلك المتعلقة بالتفتيش الدولي عن أسلحة الدمار الشامل التي كانت تمتلكها الحكومة العراقية. وقد ظهر منذ البداية في أعمال لجان التفتيش وجود النفوذ الأمريكي. و"كان واضحاً في عام (١٩٩٨ وحتى عام ٢٠٠٢) أن الضغط الأمريكي لفحص مواقع الأسلحة العراقية إنما كان يتخذ كذريعة للحرب"[119].

وقد أستخدمت هذه الذريعة في الضربات العسكرية المحدودة خلال عملية (ثعلب الصحراء) في (كانون الأول ١٩٩٨) بالذات، وكذلك خلال العمليات العسكرية الأخرى. لذلك شكلت لجان التفتيش الخاصة من قبل الأمم المتحدة تحت عناوين لجنة "أنسكوم UNSCOM" ولجنة "أنموفيك UNMOVIC" من أجل تفتيش المواقع العسكرية العراقية وذلك طبقاً لقرار (٦٨٧) الصادر من مجلس الأمن الدولي.

لقد واجهت لجان التفتيش صعوبات كثيرة أثناء قيامها بالعمليات التفتيشية، فمن جهة لم يكن التعاون العراقي كافياً بقدر معقول حتى تباشر اللجان مهامها بشكل كامل، ومن جهة أخرى أصبحت لدى الإدارة الأمريكية قناعة بأن لجان التفتيش لا تستطيع أن تكون وسيلة لمنع العراق من الإستمرار في عدم الإكتراث للقرارات الدولية[120]. وذلك على الرغم من أن مفتشي

---

[118] نفس المصدر، ص٨١

[119] جيف سيمونز، إستهداف العراق: العقوبات والغارات في السياسة الامريكية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٣، ص ص٨١ -٨٢

[120] David M. Malone, The International Struggle Over Iraq: Politics in the UN Security Council 1980-2005, Oxford University Press, U.S., 2007, P.169

الأسلحة في العراق كانوا "الأكثر توغلاً -على الإطلاق-في بعض الأحيان-في مجال مراقبة الأسلحة دولياً"[١٢١].

ولكن بين كلا التوجهين برزت رؤية أمريكية واضحة مفادها أن العراق إذا لم يسمح بعودة المفتشين فهذا يعني بوضوح أنه يخفي أسلحة محظورة، وحتى إذا سمح لهم بالعودة الى العراق، فإن أية محاولات حقيقية لتفتيش الأسلحة المحظورة ستعرقلها الحكومة العراقية[١٢٢].

لذلك أرادت الإدارة الأمريكية ضرورة إنقطاع تعامل الأمم المتحدة مع الأزمة العراقية بشكل كامل والعمل نحو القيام بعمل عسكري يهدف الى إسقاط النظام الحاكم في العراق.

وهذا ما ظهر بوضوح حين أعلنت الحكومة العراقية في أواسط عام (٢٠٠٢) عن موافقتها التامة وبدون شروط على إستقبال لجان التفتيش، لكن بالمقابل رفضت الإدارة الأمريكية هذه الفكرة وإستمرت بإستعداداتها للحرب، لأنه حسب وجهة نظر الولايات المتحدة فإن الرفض العراقي القاطع منذ البداية لعمل لجان التفتيش كان سبباً كافياً للحرب.

الجيل الرابع: طرح مشروع العقوبات الذكية:

بعد أن أقرت الأمم المتحدة عدم تدفق النفط العراقي عالمياً وفقاً لقرار (٦٦١) الصادر في (السادس من آب ١٩٩٠)، أصبح المجتمع الدولي بحاجة الى مراجعة هذا القرار بعد أكثر من (١١ عاماً).

ففي هذا المجال إقترحت الولايات المتحدة مشروعاً جديداً تحت إسم "العقوبات الذكية Smart Sanctions"* في محاولة لوقف تداعي نظام العقوبات المفروض على العراق.

فعندما إستلم (جورج بوش الابن) مهام الادارة الامريكية، "كان هناك إصرار واضح على ضرورة إستمرار سياسة الحصار الاقتصادي والتشدد الحازم في تطبيقها"[١٢٣]. كذلك كان لعمل

---

[121] Boutros Boutros-Ghali, United Nations Blue Books Series, New York, United Nations Department of Public Information, 1996, P.5

[122] جيف سيمونز، إستهداف العراق: العقوبات والغارات في السياسة الامريكية، مصدر سبق ذكره، ص٨٤

* (العقوبات الذكية) عنوان للمشروع الذي تقدم به كل من الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا الى مجلس الامن الدولي في ٢٢ ايار/مايو ٢٠٠١، تنص عملياً على رفع كل القيود المفروضة على التجارة المدنية، لكنها تعزز مراقبة السلع ذات الطابع العسكري وتهريب النفط. للمزيد من التفاصيل أنظر: ريبوار كريم محمود، مصدر سبق ذكره، ص ٩٩

(لجنة التعويضات في الأمم المتحدة United Nations Compensation Commission) دور في هذا المجال، حيث إن هذه اللجنة قد فرضت على العراق أن يعوض الخسائر والأضرار التي وقعت على المجتمع الدولي نتيجة حرب الخليج الثانية، ولم يكن بمقدور العراق أن يلتزم بهذه القرارات إلا في حالة أن يسمح له ببيع حصة كبيرة من النفط[١٢٤].

وكذلك من ضمن الغايات الاساسية من وراء سعي الولايات المتحدة لفرض مشروع قرارها، وكان "وقف تداعي نظام الحصار المفروض على العراق منذ عام (١٩٩١) إثر التصدعات التي تعرض لها عبر المرحلة السابقة وتنامي الرأي العام العالمي الداعي الى إنهائه أو وقفه بشكل او بآخر"[١٢٥].

لذلك فقد حاولت الولايات المتحدة –وهي صاحبة الأفكار الأساسية للمشروع- أن تحصد أكبر حجم من الدعم الدولي لمشروع العقوبات الذكية، ففي هذا المجال وقبل الإعلان عن المشروع وتقديمه الى مجلس الامن الدولي، قامت الولايات المتحدة بجهود كبيرة على الصعيد العالمي، حيث قام "(كولن باول) وزير الخارجية الأمريكي في الرابع والعشرين من شباط (٢٠٠١)، بجولة الى الشرق الاوسط، وزار كلاً من مصر، والأردن وسوريا، من أجل تحقيق رؤية مشتركة حول كيفية تحويل العراق الى الإلتزام الأكثر بقرارات الأمم المتحدة فيما يتعلق بالعقوبات الإقتصادية"[١٢٦].

وأكد (كولن باول) في القاهرة ان المراجعة الامريكية للعقوبات هي في مرحلة مبكرة ، حيث قال: "إن العقوبات سوف يعاد تفعيلها"[١٢٧]، وأبلغ كبار مسؤوليه العسكريين بقوله: "سوف نعمل مع حلفائنا على إعادة إحياء نظام العقوبات، وسوف أطرح القضية في كل مناسبة"[١٢٨]، وعندما

---

[123] نفس المصدر، ص٩٩

[124] Hans C. Von Sponeck, A Different Kind of War: The UN Sanctions Regime in Iraq, Berghahn Books, New York, Oxford, 2007, P.179

[125] د. نبيل سليم، العراق والولايات المتحدة الامريكية: الصراع في إطار مشروع القرار البريطاني -الأمريكي ومابعده، مجلة قضايا سياسية، بغداد، المجلد الثاني، العدد الاول، ربيع ٢٠٠١، ص ١١٥

[126] Nick Ritchie and Paul Rogers, The Political Road to War with Iraq: Bush, 9/11 and the drive to overthrow Saddam, Contemporary Security Studies, Routledge, New York, 2007, PP. 58-59

[127] Sam kiley, Powells Peace Call Falls on Deaf Ears, New York Times, 26/2/2001.

[128] ميلتون منيورست، قتال الحروب القديمة، ترجمة: عبير عبدالعزيز، مجلة قضايا سياسية، بغداد، المجلد الاول، العددان الثالث والرابع، شتاء ٢٠٠٠، ص ٢٠٨

قال (كولن باول) في (الثامن من آذار ٢٠٠١) "إن العقوبات الذكية تهدف الى إنقاذ نظام العقوبات لا الى التخلي عنه"[١٢٩] كان يقصد أن الولايات المتحدة الأمريكية ستستمر على نهجها القديم في عملية إنهاك العراق إقتصادياً.

ولأن المشروع لم يحظ بقبول دولي، فإنه من الممكن إعتبار أن الولايات المتحدة واقعة في مرحلة أخرى من سياساتها، حيث لأول مرة منذ حرب الخليج الثانية لم تستطع أن تفرض سياساتها على المجتمع الدولي فيما يتعلق بالقضية العراقية.

لقد "أعرب الكثيرون ممن أبدوا إستياءهم للشلل الذي أصاب الامم المتحدة خلال سنوات الحرب الباردة، عن الأمل بأن تكون المنظمة الدولية قد أصبحت وكالة فعالة لتحقيق السلام، فلقد وقعت عدة غزوات وإحتلالات وإنتهاكات مماثلة عبر السنوات الماضية، أدانتها الأمم المتحدة بالأقوال، ولكن أعضاء في الأسرة الدولية تغاضوا عن هذه الأفعال"[١٣٠].

لكن الأهم من هذا كله، أن هذه الازمة أصبحت بداية قوية لنهوض الامم المتحدة، وكان لجهود الولايات المتحدة دور كبير. ولكن لحد الآن فإن نجاح إتباع سياسة العقوبات الإقتصادية أمر مشكوك في صحته، وكانت هذه السياسة تستخدم لإنهاك الحكومة العراقية من أجل التجنب من أخطارها أثناء قيام الولايات المتحدة بعملية عسكرية ضد العراق.

الجيل الخامس: القرار رقم (١٤٤١) الصادر من مجلس الأمن الدولي:

في بداية عام (٢٠٠٢) كانت الولايات المتحدة الأمريكية قد إتخذت الإجراءات اللازمة لأصدار قرار جديد يتضمن عودة المفتشيين الدوليين الى العراق بشروط وقيود جديدة، تكون اكثر حزماً، ويجبر العراق على تطبيقه والإلتزام به وفقاً لما يطرحه المجتمع الدولي ومايراه حلاً معقولاً وطريقةً مناسبة للتعامل مع القضية العراقية، أو بالمقابل ستتجه الولايات المتحدة إلى إستخدام القوة ضد العراق.

وبالفعل إستطاعت الولايات المتحدة أن تحصل على ما أرادته ضمن قرار (١٤٤١)[١٣١] الذي صدر بإجماع دولي في (الثامن من تشرين الثاني ٢٠٠٢)، حيث صوت الدول (الخمس عشرة)

---

[129] Michael T. Klar, Resource Wars: The new Landscape of Global Conflict, Metropolitan, USA, West View Press, 2001, P.49

[١٣٠] رامزي كلارك، النار هذه المرة: جرائم الحرب الامريكية في الخليج، ترجمة: مازن حماد، منشورات الشركة الاردنية للصحافة والنشر (الدستور)، الاردن، كانون الثاني ١٩٩٣، الطبعة الاولى، ص ١٣٣

[131] للوقوف على تفاصيل نص القرار انظر: موقع الامم المتحدة على الانترنت بتاريخ ٢٠٠٤/١١/١٧
http//www.un.org/arabic/docs/Scouncil/SC_Res/S_RES_1441.pdf

الأعضاء في مجلس الأمن الدولي لصالح القرار الذي ربط العراق قانونياً بمدد زمنية محدودة لأن يتعهد بالإلتزام الكامل بقرارات المجتمع الدولي.

وكان القرار (١٤٤١) يتضمن التأكيد على معظم القرارات السابقة التي أصدرها مجلس الأمن الدولي في حقبة ما بعد حرب الخليج الثانية عام (١٩٩١)، ووردت في مضمون القرار رقم (١٤٤١) النقاط الأساسية الآتية[١٣٢]:

١. تحديد مدة زمنية هي (الخامس عشر من تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٢)، لا يتجاوزها العراق، ويتعهد قبل إنتهائها بإلتزامه بالقرار.

٢. أن على العراق أن يعلن قبل (الثامن من كانون الاول/ ديسمبر ٢٠٠٢)، وأمام مجلس الأمن، عن كافة أنواع برامجه التسليحية.

٣. أمام المفتشين حتى (الثالث والعشرين من كانون الاول/ ديسمبر ٢٠٠٢)، لإستئناف عملهم، بفريق يذهب الى العراق في (الثامن عشر من تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٢).

٤. على المفتشين الدوليين أن يقدموا تقريراً الى مجلس الأمن خلال مدة لا تتجاوز ستين يوماً بعد عملهم، أما في (السابع عشر من كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٣)، أو في (الحادي والعشرين من شباط/ فبراير ٢٠٠٣).

وفي المقابل إذا لم يلتزم العراق بهذا القرار فإن المجتمع الدولي سيلجأ الى استخدام كافة الوسائل الضرورية ضده. حيث إن القرار نص على تخويل "الدول الأعضاء في الأمم المتحدة سلطة استخدام كافة الوسائل الضرورية لإستعادة السلام والأمن الدوليين في المنطقة. إن صياغة عبارة "كافة الوسائل الضرورية" جاءت على غرار نص القرار رقم (٦٧٨) في (٢٩ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٠)، حيث فسرت على نطاق واسع في البيانات الدعائية على أنها تخول القيام برد عسكري في حالة عدم إلتزام العراق[١٣٣]. ولكن القرار في مضمونه غامض حول تخويل الولايات المتحدة بإستخدام القوة العسكرية ضد العراق. وفي المقابل هناك من يرى أن نص القرار (١٤٤١) كان "كافياً لإنعاش سلطة إستخدام القوة العسكرية دون الحاجة الى إصدار

---

[132] نعوم تشومسكى...روبرت فيسك وآخرون، الحرب الامريكية على العراق، ترجمة: ناصر ونوس، دار البلد للنشر والتوزيع، دمشق، شباط ٢٠٠٣، ص ١١١

وكذلك أنظر:

John Keegan, The Iraq War, Vintage Books A Division of Random House, INC. New York, U.S., 2005, P.107

[133] جيف سيمونز، إستهداف العراق: العقوبات والغارات في السياسة الأمريكية، مصدر سبق ذكره، ص٣٥٠

قرار ثان، على الرغم من أن المجلس لديه خيار إصدار قرار آخر، حيث إن تحديد "الخرق المادي" في الفقرة ١ والفقرة ٤ بقي صحيحاً حتى إن كان المجلس قد قرر عدم إصدار قرار جديد"[١٣٤].

لقد حظي القرار (١٤٤١) بقبول واسع من قبل الرأي العام الأمريكي بإعتبار أنه من المؤمل أن يبعد الحرب أو يحدد الدور العسكري القادم للولايات المتحدة من أجل حماية الشعب الأمريكي من خطر الإرهاب، ولاسيما بعد أن واجه هذا الشعب أكبر موجة إرهابية أثناء أحداث (الحادي عشر من أيلول ٢٠٠١).

ولكن القرار (١٤٤١) وأن أجلّ الحرب أو العمليات العسكرية لنحو أربعة أشهر إلا أنه شكل مدخلاً وغطاءً لتبرير الهجوم العسكري، "إذ إن قرار الحرب كان قد أتخذ وحاولت الولايات المتحدة إبتزاز الأمم المتحـدة بأنها قد تلجأ إلى إجراء انفرادي.

وهو ما ستقوم به سواء انشق حلف الناتو أو عاد إلى الالتئام، أو صدر قرار جديد من مجلس الأمن يرخص اسـتخدام القوة أو لم يصـدر وسواء تعاون العراق أو لم يتعاون وسواء وجدت أسلحة الدمار الشامل أو لم توجد فهي ماضية في قرار الحرب"[١٣٥].

وهذا ما حصل بالفعل خلال الأشهر الأربعة التي تلت القرار (١٤٤١)، حيث لم يغير هذا القرار من الواقع السياسي الذي مر به العراق طوال السنوات التي تلت حرب الخليج الثانية.

ولكن إضافةً الى هذه القرارات الدولية إستطاعت الولايات المتحدة أن تحقق نجاحاً داخلياً وتحصل على تأييد شعبي وسياسي واسع من أجل شن حرب على العراق.

---

[134] Ayanna Burke, Iran, Iraq and the Security Council: The Impact of the Second Gulf War on the International Law on the Use of Force, A Thesis Submitted in Master of Law, University of Toronto, 2006, P.26

[135] د. عبدالحسين شعبان، القرار ١٤٤١ وفتيل الحرب، مصدر من الإنترنت بتأريخ ٢٠٠٢/١١/١٢ وعلى الموقع الألكتروني:

http://www.mokarabat.com/m4.6-7.htm

المطلب الثاني
الخطوات الإستراتيجية
للوصول الى قرار الحرب

بعد أن إهتمت الولايات المتحدة الأمريكية بضرورة مشاركة دولية لصنع إجماع عالمي لقرار الحرب على العراق، وبدأت بطرح فكرة العقوبات الإقتصادية ثم فرضها مروراً بالعمل على إنهاك النظام العراقي وإنتهاءً بالحصول على قرار جماعي يقرأ منه بشكل ضمني السماح باللجوء الى القوة العسكرية، الى جانب كل ذلك هناك خطوتان إستراتجيتان أساسيتان للإهتمام بالجانب العسكري، وتتمثلان بطرح سياسة الإحتواء المزدوج من قبل الإدارة الأمريكية وكذلك المحاولات التي أفرزت من خلالها (قانون تحرير العراق).

الفرع الأول
سياسة الإحتواء المزدوج
Dual Containment

(الاحتواء المزدوج) هو عنوان التقرير الذي قدمه (مارتن أنديك **Martin Indyk**) مساعد مستشار الأمن القومي الأمريكي في (الثامن عشر من آيار عام ١٩٩٣) الى الرئيس (بيل كلنتون)، وقد تحدث فيه عن السياسة الامريكية المقترحة في الشرق الاوسط بعد إنهيار الاتحاد السوفيتي. وبعد أن قدم تحليلاً لمعادلات المنطقة، أكد أن التيارين القومي والإسلامي بإمكانهما عرقلة توجهات السياسة الامريكية في منطقة الشرق الاوسط، لذلك إقترح (مارتن أنديك) ضرورة العمل على الإحتواء المزدوج لكلا التيارين، ثم إحتواء القواعد الإرتكازية للعمل القومي والإسلامي المتمثلين بالعراق و إيران[١٣٦].

---

[136] ريبوار كريم محمود، مصدر سبق ذكره، ص ٨٤

وذلك بعد أن أقرت الولايات المتحدة الأمريكية أن هاتين الدولتين تمثلان "تهديدان متطرفان ضد إستقرار عملية السلام في المنطقة، بل ويدفعان بالأمور بإتجاه الحرب، وهما يمارسان إنتاج أسلحة الدمار الشامل. كما أن هذان البلدان لاعبان أساسيان في أمن الطاقة العالمية، أي في تأمين مصادر الطاقة للعالم"[١٣٧].

إن الفكرة الأساسية للإحتواء المزدوج تتمثل في إحتواء العراق وإيران معاً، من أجل الحفاظ على سياسات توازن القوى الإقليمية، حيث يرى (مارتن أنديك) أن الإستمرار في إنهاك العراق وحده سيصب في مصلحة إيران الذي كان عدواً لدوداً للولايات المتحدة ولايزال.

لقد اقترح (مارتن أنديك) أن الهدف الأمريكي من إحتواء العراق هو "تأسيس نظام شفاف على أسس واضحة، مغايراً للنظام القمعي الموجود الذي لم يعد مقبولاً لا من قبل المجتمع الدولي ولا من قبل عدالتنا"[١٣٨].

فقد لاقى هذا المشروع الإستحسان من قبل (أنطوني ليك **Anthony Lake**)* والذي كان رئيساً لـ(مارتن أنديك) حيث أيد فكرة الإحتواء المزدوج وقال "إن إنتهاء الحرب الباردة أزال إعتباراً ستراتيجياً من حساباتنا التكاملية. ونحن من الآن فصاعداً لانخاف من جهود السوفيت في الوصول الى الخليج الفارسي من خلال الإستفادة من مساندتنا لدولة معينة حتى يصل الى دولة أخرى. فإن أهمية الإستراتيجية تأتي من إحتواء الطرفين الرئيسين في المنطقة –العراق وإيران– وهذا يؤدي الى تقليل دورهم كقوة كبرى في المنطقة"[١٣٩].

---

[١٣٧] تقرير المجموعة الرئاسية للدراسات–واشنطن، السياسة الامريكية في الشرق الاوسط، ترجمة: الدكتور فريدون كاكةيى، مراجعة: يوسف كؤران، منشورات مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية، العراق- السليمانية، ٢٠٠٢، ص ١٨

[138] The Washington Institute for Near East Policy, "Special Report: Clinton Administration Policy Toward the Middle East," Policy Watch, May 21, 1993

* كذلك ساند سياسة الإحتواء المزدوج كل من (وارن كريستوفر **Warren Christopher**) وزير الخارجية آنذاك، و(زبيكنيو بريجينسكي **Zbigniew Brzezinski**)، و(برنت سكوكرفت **Brent Scowcroft**). للمزيد من التفاصيل أنظر:

Sasan Fayazmanesh, On the US Policy of Dual Containment of Iran and Iraq, Source from Internet at 18/8/2003:
http://www.payvand.com/news/08/mar/1200.html

[139] Anthony Lake, Confronting Backlash States, Foreign Affairs, Vol 73, (2)March/April, 1994, P.45–55

وبعد إقراره بأن إدارة الرئيس الأمريكي (بيل كلنتون) لديها فوائد معينة لم تكن موجودة في سابقتها، فقد إقترح (أنطوني ليك) النقاط الآتية من أجل تحقيق هذه الفوائد[١٤٠]:

١. مع إزالة الإتحاد السوفيتي، فإن أهمية العراق وإيران قد إنخفضت.

٢. ظهر إختلال في توازن القوى بين العراق وإيران على الصعيد العسكري.

٣. منذ إحتلال العراق للكويت، فإن دول مجلس التعاون الخليجي أقل ممانعةً للإنضمام الى الولايات المتحدة في التحالفات العسكرية، وأصبحت أكثر رغبة في السماح بنشر القوات الأمريكية في مناطقها.

٤. العلاقات الأمريكية في الشرق الأوسط قوية مع مصر، وإسرائيل، وتركيا، والسعودية.

وهكذا فإن سياسة الإحتواء المزدوج هي سياسة تفاعلية يتوخى منها تقليل المخاطر والأضرار التي تأتي من كل من العراق وإيران. ومن ثم فإن الولايات المتحدة قد حاولت من خلال هذه السياسة الحد من مخاطر النظامين العراقي والإيراني، وتحقيق التوازن في المنطقة لكي لا تكون هنالك قوة وحيدة تستطيع أن تسيطر على الشرق الأوسط وتقف معادياً للمصالح الأمريكية.

هناك عوامل عديدة كانت مساعدة لتحقيق الأهداف المرجوة من سياسة الإحتواء المزدوج. ومن أهمها:

١. نهاية الحرب الباردة وإنتهاء الإتحاد السوفيتي حيث أزالتا عاملاً محدداً رئيسياً في إعتبارات السياسة الأمريكية في الخليج العربي[١٤١].

٢. إن ميزان القوى الإقليمي بين العراق وإيران أصبح في أدنى مستوياته[١٤٢].

٣. تعاون حلفاء الخليج.

---

[140] Maj. Jerry L. Mraz, Dual Containment: US Policy in the Persian Gulf and a Recommendation for the Future, A Research Paper Presented to the Research Department Air Command and Staff College, In Partial Fulfillment of the Graduation Requirements of ACSC, U.S, March 1997, PP. 13-14

[141] Harry L. Myers, Commander, USNR, The US Policy of Dual Containment Toward Iran and Iraq in Theory and Practice, A Research Report Submitted to the Faculty In Partial Fulfillment of the Curriculum Requirements, Maxwell Air Force Base, Alabama, U.S, April 1997, P.16

[142] F. Gregory Gause III, “The Illogic of Dual Containment,” Foreign Affairs, vol. 73, No.2 (March/April 1994), P.56

٤. السياق الإستراتيجي الإقليمي الإيجابي الذي يعزز السياسات التي إتبعتها الولايات المتحدة لعدة سنوات.

وعلى الرغم من التأييد والمساندة الواضحة التي حظيت بها سياسة الإحتواء المزدوج، إلا أن هناك من شك في فاعلية هذه السياسة، ولاسيما عندما رأت الإدارة الأمريكية أن ظروف العراق وإيران تختلف فيما بينها.

حيث لايمكن إحتواء كليهما في آن واحد نظراً لوجود الفارق الشاسع في ظروف البلدين. وقد لخص (الدكتور كراهام فولر **Graham E Fuller**) عدداً من النقاط الرئيسة التي تساعد في تقييم طبيعة البلدين عند تطبيق سياسة الإحتواء المزدوج، وهذه النقاط هي[١٤٣]:

١. العراق محكوم من قبل رجل واحد، في حين مركز القرار في إيران متعدد.
٢. العراق بلد دكتاتوري إستبدادي، وإيران بلد منفتح جزئياً، وتواصل التطور.
٣. العراق مسيطر على الصحافة بالكامل، بخلاف الصحافة الإيرانية التي هي مفتوحة نسبياً.
٤. العراق لديه برلمان شكلي لايناقش القضايا بجدية، في حين لدى إيران برلمان منتخب ومناقشاته تشمل كل القضايا.
٥. العراق لن يتطور لأن النظام بيد شخص واحد، في حين إن إيران على طريق التطور المستمر في المجالات المهمة.
٦. هناك أزمة الهوية في العراق، في حين يشعر الإيرانيون بهويتهم التأريخية ويتمسكون بها.
٧. العراق مجتمع متعدد عرقي فاشل وفي طريقه الى التقسيم، في حين مجتمع إيران متعدد عرقي ناجح نسبياً تمثله الثقافة الفارسية.
٨. العراق جزء من المنظومة العربية وهذا يعقد سلوكه الى حد كبير ويجعله مشكلة صعبة للتعامل معه عموماً، في حين أن إيران دولة وحيدة مستقلة لاترتبط بأحد في سلوكياتها.
٩. العراق دولة يسارية علمانية، وإيران دولة إسلامية.
١٠. أطلق العراق حربين أساسيتين ضد جيرانه في العقدين الماضيين، ولم تشترك إيران أساساً في انطلاق أي نزاع عسكري، على الرغم من وجود مجابهات لها في الخليج في الماضي.

وعلى هذا الأساس، ونظراً لوجود هذه الفوارق الواضحة بين العراق وإيران، "تحولت سياسة (الاحتواء المزدوج **Dual Containment**) الى (الاحتواء الانفرادي **Solitary**

---

[143] **Harry L. Myers, Commander, USNR, Op. Cit, PP.34-35**

Containment)، وإستخدمتها الولايات المتحدة تجاه العراق، باعتبار أن تطبيق هذه السياسة على العراق أمر أكثر سهولة مقارنةً مع إيران. حيث إن ممارسة الضغط عليه تتم بسهولة كبيرة، فهي تطبق باسم الامم المتحدة، ومادامت ذكريات التحالف العسكري ضد العراق قريبة الى الذاكرة، يكون من السهل إقناع مجلس الامن بأن بغداد تمثل تهديداً خطيراً بأسلحتها للدمار الشامل وجيشها المتنامي وطموحاتها من السيطرة"[١٤٤].

إن سياسة الإحتواء المزدوج كانت موجودة على أرض الواقع لمدة ثلاث سنوات وقد حققت جزئياً بعضاً من أهدافها السياسية والعسكرية والإقتصادية. وقد أعلن واضعو هذه السياسة منذ البداية أن هدفهم لايمثل تحقيقاً كاملاً ومضاعفاً لأهداف هذه السياسة، بل كان تحويل السياسة الأمريكية موجهاً نحو كل حالة على حدة. إلا أن تطبيق هذه السياسة نجح أكثر تجاه حالة العراق مقارنةً مع إيران. حيث كان (الإحتواء المزدوج) مصمماً على فرض التغيير السياسي في العراق. وكذلك فإن "سياسة الاحتواء المزدوج قد تم تصميمها لتكون شقاً من إستراتيجية أوسع إلى أحداث تحول منطقة الشرق الأوسط أما الشق الأخر من هذه الإستراتيجية فقد تمثل في الجهود الدؤوبة الى التوصل إلى تسوية سلمية شاملة للصراع العربي-الإسرائيلي.

وقد سعت الولايات المتحدة الأميركية الى إقامة علاقة ترابطية بين هذين الشقين، بمعنى انه إذا ما نجحت في تحقيق السلام العربي-الإسرائيلي، فإنها ستنجح أيضاً في عزل النظامين المارقين في العراق وإيران، وإذا ما نجحت في احتواء هذين النظامين القويين''الرافضين'' للسلام مع إسرائيل، فإن مساعيها للوصول إلى السلام الشامل ستكون موفقة"[١٤٥].

لقد إرتبطت سياسة الإحتواء المزدوج بالدعم الداخلي الأمريكي، حيث كان الأمريكيون غير مرتاحين للتهديدات المتأتية من كل من إيران والعراق. ووجد الرأي العام الأمريكي أنه من الضروري تحديد تأثيرات كلا البلدين وإحتوائهما. ونتيجةً لذلك تبنى الكونجرس التصويت لصالح سياسة الإحتواء المزدوج، فإنها كانت سياسة مقبولة لدى أولئك الذين كانوا يريدون

---

[١٤٤] وليم لوبرا وشارل سيب، عراق لايقهر، ترجمة: محمد كاظم مجيد الجبوري، وزارة الاعلام، مركز أم المعارك للبحوث والمعلومات، قسم الدراسات والنشر، دار الحرية للطباعة، العراق-بغداد، ٢٠٠٢، ص ١١١

[145] **Martin Indyk, Graham Fuller, Anthony Cordesman and Phebe Marr, Symposium on Dual Containment: U.S. Policy toward Iran and Iraq, Middle East Policy, Vol. III, No.1, 1994, PP. 22-23**

إستمرار سياسة إحتواء المخاطر بعد أن طبقت بنجاح تجاه الإتحاد السوفيتي لمايقارب خمسة عقود[146]. وفي المقابل هناك من يرى أن سياسة الإحتواء المزدوج أضرت تدريجياً بالمصالح الأمريكية في المجالات الآتية[147]:

١. حصول تباعد بين الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها الأوروبيين، بسبب عدم التوافق في تطبيق سياسة الإحتواء المزدوج.

٢. التباعد بين الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها العرب، بسبب التطبيق الأحادي لسياسة الإحتواء المزدوج.

٣. إزدياد الشكوك في مصداقية الدبلوماسية الأمريكية.

٤. منع وإعاقة إستثمار أمريكي مربح في صناعة النفط الإيرانية.

٥. حرمان حكومة الولايات المتحدة من التأثير على المعايير وتوجهات البرنامج التسلحي الإيراني.

ويمكن القول إن سياسة الإحتواء المزدوج كانت سياسة مرحلية طرحت من أجل الحد من مخاطر السياسات العراقية، وقد حظيت هذه السياسة بمساندة أمريكية داخلية من قبل مؤسسات الفكر والرأي العام الأمريكي بشكل عام، ولاسيما بعد أن كانت سياسة الإحتواء سياسة مقبولة في الأوقات السابقة. لكن تأثيرات الإحتواء المزدوج بقيت محصورةً تجاه العراق فقط وليس كما كان مطروحاً. حيث تم فصل إيران عن العراق عند تطبيق هذه السياسة نتيجةً للإختلافات الواضحة بين ظروف البلدين.

وكذلك لم يكن المقصود من إستراتيجية الإحتواء المزدوج أن تكون ترتيباً دائماً إذ تم تطوير هذه الإستراتيجية بإستمرار منذ وصول الرئيس (بيل كلنتون) الى البيت الأبيض، وذلك من أجل تغيير سلوكيات التهديد لهذين النظامين مع مرور الوقت. وإن هذه السياسة فشلت سواءً

146 Paul D. Wolfowitz, Clinton's First Yea, Foreign Affairs, Vol. 73, No.1, January/ February 1995.

147 David H. Saltiel & Jason S. Purcell, Moving Past Dual Containment: Iran, Iraq, and the Future of U.S. Policy in the Gulf, The Atlantic Council of the United States, The Stanley Foundation, Vol. XIII, No. 1, January 2002. And see also:
Stephen C. Pelletiere, Land power and Dual Containment: Rethinking America's Policy in the Gulf, U.S. Army War College, Strategic Studies Institute, November 1999, PP.4-5

على صعيد العراق أو إيران، في العراق أنتهت بالحرب، وفي إيران لايزال الوضع والأزمة مستمرة.

الفرع الثاني
قانون تحرير العراق Iraq Freedom Act
والضربات العسكرية الإنتقائية

إتبعت الولايات المتحدة خطوات إستراتيجية عسكرية كتمهيد لصنع قرار نهائي للحرب على العراق وإسقاط النظام فيه. فبعد حرب الخليج الثانية عام (١٩٩١) لم تحقق الولايات المتحدة ما أرادته وذلك عندما فشل فرض الحصار الإقتصادي في تحقيق الأهداف المرجوة منه. وكذلك لم تتمكن الإدارات الأمريكية المتعاقبة من إيجاد مخرج نهائي من أجل إنهاء المخاطر المتأتية من النظام العراقي.

ففي هذا المجال حصل العديد من الضربات العسكرية المحدودة للأماكن العسكرية العراقية الهدف منها شل قدرة العراق على النهوض مرة أخرى. لذلك وضعت الولايات المتحدة الامريكية في عام (١٩٩٨) مشروعاً سمي بـ(قانون تحرير العراق) وقد تم إقراره من قبل الكونجرس ليصبح نافذ المفعول وملزماً للرئيس الامريكي.

حيث طرح المشروع في الدورة (١٠٥) للكونجرس خلال مدة الجلسات الثانية في مجلس الشيوخ، حيث قام كل من السيناتور (لوت) و (جون كيري) و (جون ماكين) و (جوزيف ليبرمان) و (هيلمز) و (شيلبي) و (براونباك) و (كايل) بطرح مشروع القانون[١٤٨].

وقد تضمن مشروع القانون سبعة أقسام، أكد بشكل عام على ضرورة إزالة النظام العراقي. حيث جاء في القسم الثالث "على الولايات المتحدة أن تتبع سياسة مساعدة الساعين لإزالة النظام الذي يترأسه (صدام حسين) من السلطة في العراق والتشجيع على ظهور حكومة ديمقراطية لتحل محل هذا النظام"[١٤٩].

---

[148] للمزيد من التفاصيل حول نص القرار أنظر: ريبوار كريم محمود، مصدر سبق ذكره، ص ١٦١

[149] نفس المصدر، ص ١٦٣

وكذلك جاء في القسم السابع والأخير للمشروع أن "يرتأى الكونجرس أنه لدى إزالة صدام حسين من السلطة في العراق ينبغي على الولايات المتحدة مساندة العراق الى التحول الى الديمقراطية، وذلك من خلال تقديم المساعدات الفورية الكبيرة الى الشعب العراقي، ومن خلال تقديم المساعدات اللازمة للتحول الى الديمقراطية الى الأحزاب والحركات التي تتبنى الأهداف الديمقراطية، ومن خلال دعوة دائني العراق الأجانب الى تدبير موقف متعدد الأطراف لمعالجة ديون العراق الخارجية التي تورط بها نظام صدام حسين"[١٥٠]. وكذلك الحال بالنسبة للأقسام الأخرى التي يتكون منها المشروع.

إن هذا القانون كان بمثابة خطوة نوعية لإجبار العراق على الإمتثال لقرارات الأمم المتحدة الخاصة بلجان التفتيش الدولية، ولكن عندما بادر العراق بقطع كل أشكال التعاون مع لجنة (الأنسكوم) أعتبرت الولايات المتحدة هذه المماطلات العراقية مع لجان التفتيش بأنها إنتهاك واضح لقرارات المجتمع الدولي، وهذا مادفعها الى القيام بعملية عسكرية تبدو وأنها تختلف عن سابقتها.

ففي (١٦ كانون الاول/ ديسمبر ١٩٩٨) بدأت بحملة جوية مكثفة على العراق، وصفت بأنها أكثف حملة جوية منذ حرب الخليج الثانية عام (١٩٩١)، وقد سميت بعملية (ثعلب الصحراء) كان الغرض منها تدمير القدرات الكيمياوية والبيولوجية العراقية وقدراته في تهديد المجتمع الدولي، وهذا ما أعلنه الرئيس الامريكي (بيل كلنتون). حيث أكدت الإدارة الأمريكية أن الهدف الرئيس من هذه العملية هو أن الجهود السابقة لإجبار العراق لم تحقق أهدافه بالكامل لذلك يجب أن تنصب أية حملة على جهود ملزمة في المستقبل[١٥١].

لذلك بعد هذه العملية أصبح الخطاب الامريكي الرسمي معلناً بشكل لافت للنظر عن ذي قبل بشأن ضرورة تغيير النظام العراقي، عن طريق دعم المعارضة العراقية عسكرياً[١٥٢].

---

[150] نفس المصدر، ص ١٦٥

[151] Daniel L. Byman and Matthew C. Waxman, Confronting Iraq: U.S. Policy and the Use of Force Since the Gulf War, National Defense Research Institute RAND, U.S., 2000, P.68

[152] ابوبكر الدسوقي، الأزمة العراقية الاخيرة: التداعيات والنتائج، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد ١٣٥، يناير ١٩٩٩، ص ١٧١

إن قانون تحرير العراق والضربات العسكرية المحدودة أتبع من قبل إدارة الرئيس الأمريكي (بيل كلنتون)، ولكن الجزء الرئيس في المشكلة هو "وجود إزدواجية حول إستخدام القوة كوسيلة للتعامل مع العراق. حيث أحس أعضاء إدارة (بيل كلنتون) أن قيم القوة الأمريكية بدأت تفقد تدريجياً قدرتها في التأثير على العراق"[153].

وهذه الإزدواجية جاءت من خلال التردد والقلق الواضح لدى مسؤولي الإدارة حيث ذكروا في هذا المجال أن "أي إستخدام للقوة ضد العراق يجب أن يصمم لتقليل التعرض للخطر (بالنسبة للجانبين) وتفادي أضرار إضافية ومنع المخاطر المتوقعة وتنوير حالات الغموض الأخلاقية، وكذلك أن يكون منجزاً للتأثير المطلوب من خلال الإقناع بدلاً من قوة ساحقة"[154].

وهكذا أصرت إدارة الرئيس (بيل كلنتون) على أن مثل هذا الهجوم لايمكن أن يكون حرباً نهائيةً، حيث أكدت وزيرة الخارجية (مادلين أولبرايت) "أننا نتحدث عن إستخدام القوة العسكرية، ولكننا لن نتحدث عن الحرب"[155].

ولكن الأمر تغير تماماً إزاء العراق، حيث إتجهت السياسة الأمريكية نحو صناعة قرار الحرب على العراق بعد الهجمات الإرهابية التي حصلت في الولايات المتحدة في (الحادي عشر من أيلول عام ٢٠٠١)، ففي خطاب حالة الاتحاد الذي ألقاه الرئيس الأمريكي (جورج بوش) في (٢٩ يناير ٢٠٠٢) – أي بمجرد بعد مرور بضعة أشهر على الهجمات–، تحدث فيه عن ثلاث دول تمثل تهديداً لأمن الولايات المتحدة، وشملت العراق وإيران وكوريا الشمالية، وأطلق عليها دول "محور الشر **Evil Axis**". وجاءت هذه الرؤية المتصاعدة في السياسة الأمريكية تجاه العراق في إطار نوعين من المتغيرات[156]:

١. أحداث (الحادي عشر من أيلول ٢٠٠١)، التي كان لها أثر كبير في تغيير اتجاهات التفكير الأمريكي، حيث أعاد وضع مسألة التهديدات الأمنية على رأس قائمة الاهتمامات الأمريكية، في الوقت نفسه لفت فيه الأنظار إلى نوع جديد من التهديدات التي تحتاج مواجهتها إلى ما هو أكثر من السياسات الدفاعية التقليدية، ولا تستبعد القيام بعمليات عسكرية ذات

---

[153] Lawrence F. Kaplan and William Kristol , The War Over Iraq: Saddam's Tyranny and America's Mission, Encounter Books, San Francisco, California, 2003, P.51

[154] Ibid, P.53

[155] Madeleine Albright, We are not talking about a war, remarks at Tennessee State University, 19 February 1998

[156] الازمة العراقية -الامريكية: الاتجاه نحو الحرب، التقرير الاستراتيجي العربي لعام ٢٠٠٢ -٢٠٠٣، القاهرة، ص٨

طبيعة تقليدية في بلاد بعيدة يمكن أن توفر ملاذاً لجماعات الإرهاب حسب التوصيف الأمريكى.

٢. النفوذ الكبير الذي يتمتع به التيار المتشدد من المحافظين والمحافظين الجدد في إدارة الرئيس بوش، وهو التيار الذي يثق في قدرة الولايات المتحدة على إحداث تغييرات مواتية في البيئة الدولية لحماية المصالح والأمن الأمريكي، ويميل لاستخدام عوامل القوة الأمريكية، ولاسيما القوة العسكرية لتحقيق الأهداف المطلوبة، ولا يرى سوى حاجة محدودة للولايات المتحدة للاعتماد على الترتيبات متعددة الأطراف، بالأخص المنظمات الدولية، لتحقيق الأهداف الأمريكية. ومنذ تولي إدارة الرئيس بوش كان التنافس داخلها بين جناح براجماتي يميل لإدارة السياسة الخارجية الأمريكية وفقا للقواعد الكلاسيكية للواقعية السياسية، وبين الجناح المتشدد الذي يرى أن العالم ومكانة الولايات المتحدة فيه قد تغيرت، بما يتيح للأخيرة فرصة لوضع قواعد جديدة للعلاقات بين الدول، وبما يتيح لها أيضا اتباع أساليب وسياسات لم تكن ممكنة قبل ذلك.

في هذه المرحلة كانت القراءآت لقرار (١٤٤١) مدخلاً معقولاً للإدارة الأمريكية من أجل وضع حد نهائي للمحاولات المستمرة للوصول الى موافقة داخلية ودولية حول إتخاذ قرار الحرب على العراق.

وأصبح واضحاً منذ البداية أن الولايات المتحدة قد إختارت عبارة "الخرق المادي" بشكل متعمد من أجل سد كل الطرق أمام أية محاولة عراقية أم دولية لخروج العراق من واقع الحرب الذي كان ينتظره.

وبذلك فإن نص القرار قد خول ضمنياً الولايات المتحدة لشن حرب على العراق في حال عدم إمتثاله لكل قرارات مجلس الأمن وقد كان متوقعاً منذ البداية. حيث لم يمتثل العراق لأكثر من (١٠) قرارات دولية حاسمة، فلا يمكن التكهن بأنه سوف يلتزم بقرار (١٤٤١)، وذلك على الرغم من أن القرار كان يشكل نقطة تحول كبيرة في التعامل الأمريكي مع العراق.

إن هذا القرار أجبر العراق على "الاعتراف بإرتكاب إنتهاكات جوهرية لالتزاماته إزاء قرارات مجلس الأمن السابقة، وأن هذا القرار هو فرصة أخيرة لتنفيذ هذه الالتزامات، مروراً بالتهديد بأن أي محاولة عراقية لعدم الإذعان للقرار أو عدم إبداء أي تعاون بشأن تنفيذ القرار سيكون سبباً أدعى لبحث إمكانية التعاطي مع العراق بشكل يحفظ السلم والأمن الدوليين.

وكذلك صلاحيات اللجنة والوكالة التي تنتهك حرمة العراق وأمنه من قبيل السماح بتفتيش القصور الرئاسية دون سابق إنذار والتحقيق مع أي عالم من العلماء العراقيين ذوي الصلة ببرامج أسلحة الدمار الشامل سواء داخل العراق أم خارجه هم وأسرهم على أن تتم المقابلات دون أي حضور أو مراقبة من الحكومة العراقية، وانتهاءً بحق اللجنة في إعلان مناطق، بها مواقع تفتيش، محظورة، فضلاً عن استخدام كل وسائل الانتقال من أجل التفتيش بما في ذلك جميع أنواع الطائرات"[١٥٧].

إذن في هذه المرحلة كان أمام الولايات المتحدة خياران أساسيان هما خيار الحرب أو السلام. ولكل خيار تحدياته الأساسية، حيث لم يكن بمقدور الإدارة الأمريكية أن تتوصل الى الحل أو التسوية مع الحكومة العراقية ولاسيما بعد أن أصر صانع القرار الأمريكي على أن إستمرار نظام الحكم في العراق يشكل أكبر خطر على الأمة الأمريكية، وأن بدايات الكشف عن العلاقة بين العراق والهجمات الإرهابية قد يشكل سبباً رئيساً في إستمرار خطورة النظام العراقي.

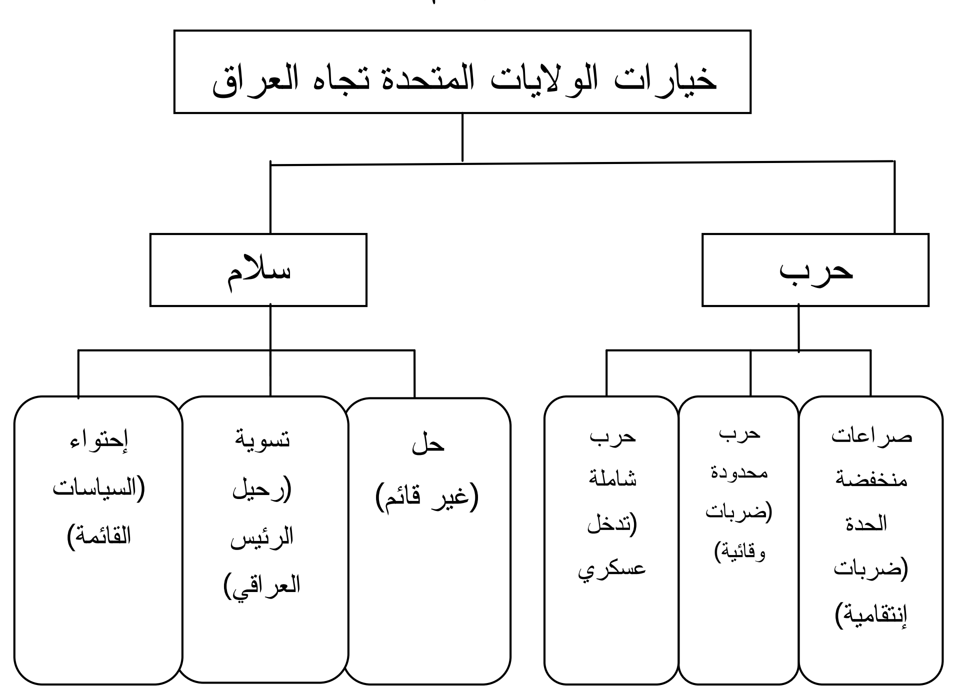
إن الشكل رقم (١٠)[١٥٨] يبين خيارات الولايات المتحدة الأمريكية تجاه العراق وإمكانية اللجوء الى هذه الخيارات.

---

[157] الأزمة العراقية- الأمريكية، مصدر سابق، ص ص ٣٣- ٣٤

[158] د. محمد عبدالسلام، تعقيدات الهجوم العسكري الأمريكي المحتمل ضد العراق، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٥٠، السنة ٣٨، القاهرة، أكتوبر ٢٠٠٢، ص ٩٤

الشكل رقم (١٠)



الشكل رقم (١٠) يبين خيارات الولايات المتحدة الأمريكية تجاه العراق وإمكانية اللجوء الى هذه الخيارات.

المصدر: د. محمد عبدالسلام، تعقيدات الهجوم العسكري الأمريكي المحتمل ضد العراق، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٥٠، السنة ٣٨، القاهرة، أكتوبر ٢٠٠٢، ص ٩٤

من جهة أخرى قامت الولايات المتحدة بحث المجتمع الدولي على القبول بأن العراق لم يستطع الإستفادة من الفرصة الأخيرة التي أعطاها المجتمع الدولي من خلال القرار رقم (١٤٤١) الذي أعطى مهلة أخيرة لإمتثال العراق لكافة قرارات مجلس الأمن الدولي. وعلى الرغم من أن القرار كان غامضاً بما فيه الكفاية في تقديم المساندة للرؤية القانونية الأمريكية، فإن الحجة التي تقر بتخويل ضمني لاستخدام القوات لم تكن دقيقة. لأن هذه الحجة قد أسست على

الحقيقة التي تقول بأن "تفويض مجلس الأمن الدولي لاستخدام القوات يمكن أن يكون مستنتجاً من تصرف المجلس ولا يتطلب قراراً يحتوي على الترخيص الرسمي"[١٥٩].

وحسب وجهة نظر (البروفسور تارسيسيو كازيني **Tarcisio Gazzini**) فإن هذه الرؤية خاطئة، حيث يقول "عندما ينوي مجلس الأمن الدولي أن يفوض بإستخدام القوة فإنه يعمل ذلك بطريقة بسيطة تماماً. وهذا القرار بني تحت الفصل السابع للميثاق ويحتوي على فقرة واحدة فعالة أو أكثر يقوم مجلس الأمن من خلالها بدعوة دول الأعضاء وتفويضها لأخذ إجراءات قسرية ملائمة للأهداف والأغراض التي ينوون تحقيقها"[١٦٠]، إن التأكيد على التمييز الدقيق بين المصطلحات الغامضة مثل "قرر" و "أعتبر" دفعت الولايات المتحدة وبريطانيا نحو التأكيد على أن القرار (١٤٤١) يخول ذلك وبأن القرار كان واضحاً حول الحرب على العراق.

وهكذا استطاعت الولايات المتحدة الأمريكية أن تقوم بقراءة سياسية لقرار (١٤٤١) من أجل إضفاء صبغة شرعية لقرارها الخاص بالحرب على العراق. ومن خلال هذا القرار وصلت الأمور الى نهايتها من قرار الحرب على العراق، وأتخذ القرار بعد مصادقة الكونجرس عليه[١٦١]، حيث جاءت بعد جدال سياسي طويل داخل الولايات المتحدة وخارجها. وعلى الرغم من أن العامل الدولي قد استسلم للقرار الأمريكي، إلا أن القرار في داخل الولايات المتحدة الأمريكية قد واجه صعوبات كثيرة من قبل المؤسسات الرسمية وغير الرسمية، ولكن القرار كان قد اتخذ وأصبح الحرب محتومة.

---

[159] Ayanna Burke, Op. Cit, P. 35

[160] Tarcisio Gazzini, The Changing Rule on the Use of Force in International Law, Manchester, Manchester University Press, 2005, P. 26

[161] لمعرفة نص قرار الحرب على العراق الصادر عام ٢٠٠٢ أنظر الملحق رقم ١

المبحث الثاني
دور المؤسسات الأمريكية
في صنع قرار الحرب على العراق عام (٢٠٠٣)

إن قرار الحرب بالنسبة لأية دولة هو قرار خطير، بل هو أخطر قرار سياسي يصدر عن الدولة لكونه يحمل في طياته نتائج وتداعيات تتجاوز الشأن العسكري لتطال جوانب الحياة كافة من إقتصادية وإجتماعية وسياسية ونفسية وثقافية. ونظراً لخطورة نتائجه، فإن عدة مؤسسات رسمية وغير رسمية تساهم في صنعه والبت في أمره. وتأسيساً عليه جاء مبحثنا هذا، متضمناً مطلبين، الأول يحمل عنوان دور المؤسسات الرسمية في صنع قرار الحرب على العراق، والثاني يحمل عنوان دور المؤسسات غير الرسمية في صنع قرار الحرب على العراق.

المطلب الأول
دور المؤسسات الرسمية
في صنع قرار الحرب على العراق

لعبت المؤسسات الرسمية في الولايات المتحدة الأمريكية دوراً ملحوظاً في صنع قرار الحرب على العراق. حيث إستطاع كل حسب مكانته أن يساهم في عملية صنع القرار بالشكل الذي يراه ملائماً ومواكباً للتطورات الجديدة التي حدثت في العالم عموماً، وفي الولايات المتحدة الأمريكية خصوصاً.

لقد صمم الكونجرس أن يكون هيئةً تداولياً بين أطراف الإدارة في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث إن المقصود من مشاورات الكونجرس هو إنتاج سياسة البلد من خلال العمل المباشر أو غير المباشر. والنتيجة الأساسية للمشاورات الطويلة في الكونجرس قد تأخذ عدة أشكال مختلفة ولكن النتيجة المثالية هو المرور عبر تشريع قانوني.

لقد ازداد دعم الكونجرس الأمريكي لاستخدام القوة ضد العراق بعد الهجمات الإرهابية في (الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١)، واستمر هذا الدعم الى أن صوت الكونجرس الأمريكي في (تشرين الأول عام ٢٠٠٢) على تخويل الرئيس الأمريكي (جورج بوش) من أجل ممارسة تقديراته الخاصة حول الوضع في العراق، بشرط أن لا يؤدي هذا التخويل الى إستخدام القوة العسكرية ضد العراق، على أن تسبقها مراعاة الإعتبارات الآتية[١٦٢]:

١. الإعتبارات الخاصة بتكاليف الحرب على العراق وفوائدها.
٢. دعم الإحتلال متعدد الأطراف من خلال الأمم المتحدة.
٣. تجب الإشارة الى القيمة الواضحة لتكاليف الحرب على العراق.
٤. يجب أن تكون كلفة الحرب أقل من ١٠٠ مليار دولار.
٥. تجب الإشارة الى خطة مابعد الحرب.
٦. تحديد المغزى من مفهوم "تغيير النظام".

وطبقاً لرأي السيناتور الجمهوري الذي كان عضواً في مجلس العلاقات الخارجية للكونجرس (ريتشارد لوكار **Richard Laugar**) فإن للكونجرس الأمريكي أربعة أهداف رئيسة يجب أن تحقق في حالة تغيير نظام الحكم في العراق. وهذه الأهداف هي[١٦٣]:

١. منع العراق أو أي جزء من أراضيه لأن يتحول الى ملاذ آمن أو أراض لتدريب المجموعات الإرهابية، أو أن يكون بؤرة أو مستودعاً لجمع أسلحة الدمار الشامل.
٢. منع الفوضى والعنف الطائفي حتى لا تدخل المنطقة كلها في حالة من الفوضى الواسعة.
٣. منع الهيمنة الإيرانية على المنطقة.
٤. تحجيم فقدان المصداقية الأمريكية.

وذهب (ريتشارد لوكار) الى أن هذه الأهداف ستظل مستمرة لمدد أطول بعد الحرب. وبعد أن قدم الرئيس الأمريكي مشروعاً الى الكونجرس الأمريكي طالباً تخويله ضرب العراق، واجه جملةً من الصعوبات ولاسيما بعد أن رأى بعض الأعضاء في الكونجرس الأمريكي أنه يمكن حل

---

[162] **Lance Gabriel Hampton, Justifications for the Iraq War: An Analysis of the Government's Public Case for War, 2001 to 2003, PhD Thesis, University of Pittsburgh, USA, 2008, P.10**

[163] **Brendan O'Leary, How to Get Out of Iraq with Integrity, University of Pennsylvania Press, U.S., 2009, PP. 24-25**

هذه المسائل عن طريق اللجوء الى العمل الدبلوماسي. فقد كان إعتراض الكونجرس على سياسة الولايات المتحدة الأمريكية مع العراق موجوداً منذ وصول الرئيس الأمريكي (بيل كلنتون) الى الحكم. وقد وصلت المناقشات الى ذروتها بحلول (أيلول ٢٠٠٢)، ففي (١٩ أيلول ٢٠٠٢) قدم الرئيس الأمريكي مسودة قرار للقادة الديمقراطيين والجمهوريين في كل من مجلس النواب والشيوخ من أجل الحصول على تخويل الرئيس باستخدام القوة العسكرية ضد العراق. وقد أدى هذا المشروع الى مناقشات مفتوحة كانت مستمرة منذ (آب ٢٠٠٢) حول كيفية التعامل مع العراق في حقبة مابعد أحداث (الحادي عشر من أيلول ٢٠٠١)[١٦٤].

لقد ظهرت ثلاثة توجهات في الكونجرس الأمريكي في أثناء المناقشات حول مشروع قرار الحرب على العراق، هي[١٦٥]:

١. يرى البعض من الضروري تغيير النظام في العراق، كجزء من الحرب على الإرهاب، دون الرجوع الى الأمم المتحدة. ولم تبق أهمية لسياسة الإحتواء المطبقة في الفترات السابقة، إضافةً الى أن العراق أخذ فرصته بالكامل من أجل تفادي الضربة العسكرية، وأن أي تماطل في ضرب العراق يمكن أن يؤدي الى قيام العراق بتطوير قدراته العسكرية النووية والكيميائية ويطور علاقته بتنظيم القاعدة، ولهذا تكون خطورته أكثر بكثير مما هو موجود حالياً. وتكون هذا التوجه من نواب الحزب الجمهوري بشكل أكبر.

٢. التوجه الثاني طرح إمكانية إستخدام القوة العسكرية ضد العراق، ولكن يجب أن يتم ذلك بعد نفاذ كل الخطوات الدبلوماسية، فلاتزال هناك فرصة لإجبار العراق عن طريق قرارات الأمم المتحدة، ويجب على الولايات المتحدة إنتظار نتائج المحاولات الدبلوماسية. وبعد أن تفشل الوسيلة الدبلوماسية يجب على الولايات المتحدة القيام بتشكيل تحالف دولي كبير على غرار ماحصل في عام ١٩٩١ من أجل شن الحرب على العراق. وكان معظم هؤلاء من نواب الحزب الجمهوري والمستقلين.

٣. التوجه الثالث يرى أنه ليس هناك أي دافع سياسي وأمني من أجل ضرب العراق، فالرئيس الأمريكي وإدارته لم يستطيعا أن يثبتا أن العراق خطر على الأمن القومي الأمريكي، وليست هناك دلائل على تطوير برامج تسليحية لدى العراق أو امتلاكه لأسلحة الدمار

---

[164] Carl Levin, Report of an Inquiry into the Alternative Analysis of the Issue of an Iraq-Al Qaeda Relationship, Senate Armed Services Committee, 2004, P.6

[165] Nick Ritchie & Paul Rogers, Op.cit, PP. 118-119

الشامل، ولم تستطع الإدارة إيجاد دلائل واقعية لوجود علاقة بين العراق وتنظيم القاعدة. لذلك فإن شن الحرب يعود بأضرار جسيمة على الأمن القومي الأمريكي، حيث من المحتمل أن تواجه الولايات المتحدة من خلال احتلال العراق حالة حرجة تتسم بمواجهات كبيرة بينها وبين تنظيم القاعدة. وكان معظم هؤلاء نواب الحزبين والمستقلين الذين لا يؤيدون الحرب على العراق.

٤.

لقد كان للرؤيتين الأولى والثانية تأييد كبير بالمقارنة مع الرؤية الثالثة، حيث إن أكثرية الكونجرس بمجلسيه رأت أن خطورة النظام العراقي مستمرة ويمكن أن تتوسع بمرور الزمن، لذلك لا يمكن إستبعاد الحل العسكري للتعامل مع العراق. فلذلك وافق مجلس النواب في (الثامن من تشرين الأول ٢٠٠٢) بأغلبية (٢٩٦) صوتاً مقابل (١٣٣) في مجلس النواب على ذلك الحل.

أما في مجلس الشيوخ فقد صوت (٧٧) عضواً لصالح القرار مقابل (٢٣) معارضاً في (العاشر من تشرين الأول ٢٠٠٢)، وقد أعطى القرار الرئيس الأمريكي سلطة إعلان الحرب على العراق تنفيذاً لقرارات مجلس الأمن التي تطالب العراق بالتخلص من أسلحة الدمار الشامل، وذلك بعد أن فشلت كل الجهود الدبلوماسية ويجب أن يتم إعلام الكونجرس قبل بدء العمليات بـ(ثمان وأربعين) ساعة، ونص القرار على ضرورة عودة الرئيس الأمريكي الى الكونجرس كل (ستين) يوماً في حالة لجوئه للعمل العسكري[١٦٦].

وهكذا وافق الكونجرس على الحرب موافقة مشروطة ولكن واضحة، حيث يظهر في نص القرار بوضوح أن للكونجرس الأمريكي إستعداداً لتخويل الإدارة الأمريكية لشن حرب على العراق.

إن دور الكونجرس الأمريكي يتوافق الى حد كبير مع ما هو منصوص عليه في (قانون سلطات الحرب) وذلك من خلال النقاط الآتية:

١. ينص (قانون سلطات الحرب) على ضرورة قيام الرئيس بتزويد الكونجرس بتقرير حول أي حرب تخوضها الولايات المتحدة خلال (ثمان وأربعين) ساعة، وكذلك نصت موافقة الكونجرس على أن يتم إعلام الكونجرس قبل بدء العمليات بـ(ثمان وأربعين) ساعة عن طريق تقرير حول الأوضاع التي تبين إنهاء الجهود الدبلوماسية.

---

[166] بوب ودورد، بوش محارباً، تعريب: د.سمر القاضي، مكتبة العبيكان، السعودية، ٢٠٠٣، ص٤٥٨

٢. ينص (قانون سلطات الحرب) في حالة عدم وضوح النقاط على أنه يتوجب على الرئيس أن ينهي مشاركة القوات الامريكية في هذا الحرب خلال شهرين، إلا في حالة إصدار تفويض من الكونجرس بإستمرار إستخدام القوات المسلحة في الحرب. وكذلك نص قرار الكونجرس بالموافقة على الحرب على ضرورة عودة الرئيس الأمريكي الى الكونجرس كل (ستين) يوماً في حالة لجوئه للعمل العسكري.

إن هاتين الحالتين تؤكدان على أن الكونجرس الأمريكي قام بإجراء الترتيبات اللازمة وفقاً لـ(قانون سلطات الحرب) عند قيامه بالموافقة على طلب الرئيس الأمريكي (جورج بوش) لتوجيه ضربة عسكرية ضد العراق عام (٢٠٠٣).

وعندما كانت هنالك خطوات ناجحة للقوات الأمريكية في الحرب الأفغانية، ظهرت ميول كبيرة لدى الإدارة الأمريكية من أجل توسيع نطاق الحرب على الإرهاب. وفي هذا المجال إقترح بعض من أعضاء إدارة الرئيس (جورج بوش) الحرب على العراق كخطوة قادمة من أجل استمرار سياسة الحرب الدفاعية. إذ حاولت الهيئة التنفيذية بطرفيها الرئيس ومجلس الأمن القومي أن تضخم موضوع العلاقة بين العراق والجماعات الإرهابية من جهة، وكذلك أن تضخم القدرة العراقية في توفير أسلحة الدمار الشامل من جهة أخرى. وذلك من أجل إقناع المؤسسات الداخلية والخارجية بضرورة توجيه ضربة عسكرية للعراق.

وعندما أعلن الرئيس الأمريكي (جورج بوش) مبادئه في الحرب على الإرهاب، أبدى رغبته بشكل واضح في إستخدام القوة العسكرية ضد النظام العراقي بإعتباره يشكل خطراً جسيماً وتهديداً واضحاً للنظام الدولي والإستقرار العالمي، وقد طالب الرئيس في خطابه أمام الكونجرس الأمريكي في "(الرابع من أيلول ٢٠٠٢) بضرورة منحه صلاحية إستخدام القوة العسكرية ضد العراق من أجل تفادي خطورته المستمرة والمتزايدة في إطار الحرب على الإرهاب"[١٦٧].

[167] James Moore, Bush's War for Reflection: Iraq, the White House and the People, John Wiley & Sons Inc. Hoboken, New Jersey, U.S., 2004, P.44

ولم يصل الرئيس الأمريكي الى هذه القناعة بشكل مفاجىء، وإنما كان للأشخاص الموجودين في إدارته دور كبير، سواءً أكانوا ضمن الطاقم الإداري في البيت الأبيض أم ضمن مجلس الأمن القومي.

إذ كان نائب الرئيس (ديك تشيني) يؤيد الحرب على العراق منذ بداية عام (٢٠٠١) بشكل علني، وذلك بإتهامه المستمر للعراق بأنه يمتلك ترسانة كبيرة من أسلحة الدمار الشامل، وأيد في البداية ضرورة تفعيل نظام العقوبات الإقتصادية وتقويته، ولكن بعد مرور الوقت أصبح لدى نائب الرئيس رؤية واضحة عندما أصر على ضرورة العمل على تقليص أو إنهاء الخطورة الواضحة التي تأتي من إحتمال وصول الجماعات الإرهابية الى أسلحة الدمار الشامل العراقية بسبب وجود العلاقة بين النظام العراقي والتنظيمات الإرهابية، وفي مقدمتها تنظيم القاعدة. لذلك وبعد جولة قام بها الى الشرق الأوسط في (آذار ٢٠٠٢) واجتماعه بقوى المعارضة العراقية في (واشنطن) في (العاشر من آب ٢٠٠٢) أعلن صراحةً أن من الضروري العمل على تغيير نظام الحكم في العراق، ولن يتم ذلك إلا عن طريق إستخدام القوة العسكرية[١٦٨].

إن هذه القناعة لنائب الرئيس (ديك تشيني) جاءت بعد تأكده من أن أنظمة منطقة الشرق الأوسط لن تقف سداً أمام استخدام القوة العسكرية ضد العراق، بل هناك أنظمة عربية وشرق أوسطية تؤيد بالكامل الحرب على العراق هذا من جهة، ومن جهة أخرى أصبحت لدى قوى المعارضة العراقية رغبة كبيرة في تغيير النظام وأصبح لديها إستعداد أكبر لملء الفراغ بعد إسقاط النظام العراقي.

كما تعد مستشارة الأمن القومي الأمريكي آنذاك (كوندليزا رايس) من كبار المؤيدين للحرب على العراق. حتى وقبل أن تصبح مستشارة الأمن القومي فقد أوضحت رأيها فيما يتعلق بالعراق في مقال نشرتها في مجلة (فورين أفيرز **Foreign Affairs**) في عام (٢٠٠٠) بعنوان (تعزيز المصالح القومية) حيث كان تأييدها واضحاً لتغيير النظام في العراق حيث قالت "لا شئ يتغير مع استمرار وجود (صدام حسين) في الحكم، لذلك على الولايات المتحدة العمل لتحديث مصادر التعامل مع العراق، من ضمنها دعم معارضي النظام الى إنهائه"[١٦٩]. وبعد أن أصبحت مستشارة للأمن القومي الأمريكي وبسبب صلاحياتها الواسعة في مجال الأمن القومي

---

[168] **Ibid, P.106**

[169] **Condoleezza Rice, Promoting the National Interests, Foreign Affairs, Vol. 79, 2000, No. 1**

وتشكيل السياسة الخارجية، عملت دائماً على إعلام الرئيس بالمخاطر الأمنية المحتملة المتأتية من الحكومة العراقية. لذلك فهي كانت مؤيدة بالكامل لمشروع العقوبات الذكية في عام (٢٠٠١) وأتى ذلك بعد رفضها أن نظام العقوبات الإقتصادية المفروضة على العراق أصبح تقليدياً ولا يحقق الأهداف المرجوة منه.

إضافةً الى ترويجها لامتلاك العراق لأسلحة الدمار الشامل وعدم فاعلية لجان التفتيش الدولية في الوصول الى الحقائق حول الأسلحة غير التقليدية للعراق، ومن ثم أيدت المعلومات التي تفيد أن النظام العراقي على صلة خفية مع تنظيم القاعدة. لذلك أعلنت (كونداليزا رايس) في (آب ٢٠٠٢) ضرورة إتخاذ إجراءات لازمة للإطاحة بالنظام العراقي – وهو نفس توقيت تأييد نائب الرئيس (ديك تشيني) لضرورة الحرب على العراق–. وأوضحت في نفس الوقت وبالنيابة عن الرئيس الأمريكي عن أهداف الحرب الأمريكية على العراق، وهي[١٧٠]:

١. إزالة أسلحة الدمار الشامل.
٢. إنهاء الخطر العراقي على جيرانه وشعبه.
٣. قطع روابط العراق بالإرهاب الدولي.
٤. وحدة أراضي العراق وسلامتها.
٥. تحرير الشعب العراقي من الإستبداد ومساعدته في عملية الدمقرطة.

كذلك أعلنت مستشارة الأمن القومي أمام مجلس الأمن الدولي في (أيلول ٢٠٠٢) أن على مجلس الأمن أن يكون مستعداً للتحرك ضد العراق وبعكسه ستتحول الأمم المتحدة الى عصبة الأمم ومن ثم ستضطر الولايات المتحدة الى القيام بالحرب وحدها بإعتبارها تصرفاً مطابقاً لمبدأ الدفاع عن النفس والمصالح[١٧١].

إن (مجلس الأمن القومي الأمريكي) – وكما بينا سابقاً– يمتلك صلاحيات أمنية مرتبطة بالتهديدات الداخلية والخارجية التي تواجهها الولايات المتحدة الأمريكية، وإن معظم هذه الصلاحيات تنحصر في يد رئيس المجلس، ولاسيما وأن أحداث (الحادي عشر من أيلول ٢٠٠١) أعطت ضمنياً صلاحيات وقدرات واسعة لمجلس الأمن القومي. لذلك فإن رؤية

[170] Bob Woodward, Plan of Attack, Simon & Schuster, New York, 2004, P.154

[171] James Mann, Rise of the Vulcan: The History of Bush's War Cabinet, New York, Viking Books, 2004, P.43

مستشارة الأمن القومي (كونداليزا رايس) ذات أهمية بالغة عند الإقرار بضرورة شن الحرب على العراق، وكانت هذه الرؤية متطابقة تماماً مع رؤية كل من الرئيس ونائبه.

لقد أعلن الرئيس الأمريكي صراحةً في خطاب (حالة الإتحاد) في (كانون الثاني ٢٠٠٣) أن هناك صلة كبيرة بين الحكومة العراقية وتنظيم القاعدة، وألمح الى إمكانية إزدياد خطورة هذه الصلة إذا لم يتم وضع حد للطرفين[١٧٢]. وذلك في إشارة الى أنه وبعد ضرب المعاقل الرئيسة لتنظيم القاعدة يجب توجيه ضربة عسكرية للطرف الآخر وهو النظام العراقي.

وهذا مايصفه البعض بالبحث الأمريكي عن طرف أكثر رسمياً من تنظيم معين ضمن مخططات الحرب على الإرهاب، حيث يرى هؤلاء أنه و"بعد فشل –الولايات المتحدة– في قتل بن لادن –زعيم تنظيم القاعدة– أو إعتقاله إتجه تفكير جورج بوش الى اختيار دولة لضربها بدلاً من البحث عن فرد، ووقع الإختيار في البداية على إيران ثم سوريا، وأخيراً تم الإتفاق على العراق كهدف للهجوم الأمريكي"[١٧٣].

وهذا مايدل وبوضوح على القناعة التامة للرئيس الأمريكي بأن هذه الدول تستحق أن تواجه ضربة عسكرية في إطار الحرب على الإرهاب، وأن إختيار العراق دليل على أن الإدارة الأمريكية تؤمن بأن النظام العراقي أكثر خطورة من غيره على المصالح الأمريكية في المنطقة.

ومن أفكار ورؤى الرئيس الأمريكي (جورج بوش) ظهرت مقولتان أساسيتان في كل خطاباته المتعلقة بالعراق، هما: "أولاً، المعنى الضمني بأن –النظام العراقي– مرتبط بالقاعدة، وثانياً التهديد الظاهر والوشيك للبرنامج النووي العراقي المتجدد. فقد قال الرئيس أن ثمة صلات قوية بين العراق والقاعدة ترجع الى عقد من الزمن على الأقل. وذكر أن بوسع العراقيين بتحالفهم مع الإرهابيين تقديم الأسلحة الكيميائية أو البيولوجية الى الإرهابيين"[١٧٤].

---

[172] مادلين أولبرايت وبيل ودوورد، الجبروت والجبار، ترجمة: عمر الأيوبي، الدار العربية للعلوم، بيروت، ٢٠٠٧، ص١٤٨

[173] بوب وودوارد، حرب بوش، ترجمة: حسين عبدالواحد، منشورات مدبولي الصغير، القاهرة، ٢٠٠٣، ص١١٩

[174] ويسلي كلارك، الإنتصار في الحروب الحديثة: العراق والإرهاب والإمبراطورية الأمريكية، دار الكتاب العربي، بيروت، ٢٠٠٣، ص١٥٣

إن هذه الرؤية لدى الرئيس الأمريكي تشير الى أنه من أشد الداعمين لشن الحرب على العراق.

وإذا كان الدستور الأمريكي في "الفقرة الثانية" من "المادة الثانية" ينص على أن "الرئيس هو القائد الاعلى لجيش وأسطول الولايات المتحدة ولقوات الميليشيا التابعة للولايات المتحدة عندما تستدعى الى الخدمة الفعلية للولايات المتحدة"[١٧٥]، فقد قام الرئيس الأمريكي بتحريك القوات بعد أن أخذ الموافقة المبدئية من الكونجرس الأمريكي وفقاً لصلاحياته الدستورية، هذا من جهة.

ومن جهة أخرى، وكما بيّنا سابقاً، إذا كان الرئيس رسمياً، بصفته القائد الاعلى للقوات المسلحة ورئيس السلطة التنفيذية (**Chief Executive**)، هو مسؤول عن إدارة الازمات، وهو الحكم النهائي في قرارات التدخل، فإن إصرار الرئيس في الحصول على إجماع داخلي ودولي حول قرار الحرب على العراق، جاء في دائرة المحاولات لإدارته للأزمة بالشكل الذي يراه مناسباً للسياسة الأمريكية، وبالشكل الذي يبعد المخاطر عن الولايات المتحدة الأمريكية.

أما وزارة الخارجية الأمريكية فقد كان لها دور أقل بالمقارنة مع المؤسسات الأخرى في حث الإدارة الأمريكية على صنع قرار حرب على العراق، وذلك بسبب الدور المعتدل الذي مارسه وزير الخارجية (كولن باول). فلم يكن مؤيداً للحرب على نفس منوال كل من وزير الدفاع ومستشارة الأمن القومي ونائب الرئيس والرئيس. وهذا ماظهر بالفعل منذ أيام الأولى للأزمة.

وعليه فقد أكد (كولن باول)، ومنذ (كانون الثاني عام ٢٠٠١) وأمام مجلس الشيوخ "أن علينا أن نكون صامدين في سياستنا تجاه صدام حسين"[١٧٦] مع ضرورة إستمرار الدعم للمعارضة العراقية. وكان (كولن باول) يقصد بذلك إستمرار الإدارة الأمريكية في سياسة الإحتواء مع دعم محدود للمعارضة العراقية المتمثلة لدى الإدارة بـ(المؤتمر الوطني العراقي **Iraqi National Congress**).

كذلك أعلن في (شباط ٢٠٠١) "أننا نجحنا في سياسة الإحتواء وعلينا الإستمرار عليها الى أن نلزم –النظام العراقي– للمثول أمام القرارات والإتفاقيات المبرمة في حقبة مابعد الحرب –حرب عام ١٩٩١–"[١٧٧]. لقد دفع هذا الموقف الى تعريض (كولن باول) "لأعنف حملة إنتقادات واجهها

---

[175] نص المادة الثانية من الدستور الامريكي.

[176] **Nick Ritchie & Paul Rogers, Op.cit, P.57**

[177] **Ibid.**

خلال خدمته الحكومية وأنصبت هذه الإنتقادات على الطريقة التي أدار بها الإستراتيجية الدبلوماسية حول العراق"[١٧٨].

ولقد تجاوز موقف وزير الخارجية حالة الإعتدال، حيث أعلن وبصراحة أن العقوبات نجحت وأن النظام العراقي "لم يطور أي قدرة كبيرة فيما يتعلق بأسلحة الدمار الشامل، وهو –أي الرئيس العراقي– غير قادر على عرض قدرته أمام جيرانه"[١٧٩].

وهذا مادفع بعض مساعدي (كولن باول) الى إبداء "إستغرابهم للتكتيك الذي اتبعه ويرون أنه لم يبذل مجهودات كافية لتسويق موقف الولايات المتحدة ويقارنون بينه وبين وزير الخارجية الأمريكي (جيمس بيكر) الذي زار (٤١) بلداً في خمس قارات في إطار الحملة الدبلوماسية للضغط على العراق للإنسحاب من الكويت عامي ١٩٩٠ و١٩٩١"[١٨٠].

في مقابل الدور المعتدل لوزير الخارجية (كولن باول) كان هناك دور متشدد لأحد أهم أطراف الصقور في الخارجية الأمريكية وهما (جون بولتون) نائب وزير الخارجية و(ريتشارد هاس) مدير تخطيط السياسات في وزارة الخارجية ومدير برنامج الأمن القومي الأمريكي وعضو مجلس العلاقات الخارجية الأمريكية، حيث كانوا مؤيدين لشن الحرب على العراق، وفرض عقوبات شاملة على كل الدول التي تمتلك أسلحة الدمار الشامل أمثال (سوريا وكوريا الشمالية وكوبا وإيران)[١٨١].

وعلى الرغم من القناعة الواضحة لوزير الخارجية (كولن باول) بضرورة العمل على تقوية دور قرارات مجلس الأمن الدولي والإبتعاد عن إستخدام القوة ضد العراق، فإنه في المراحل الأخيرة من عملية صنع قرار الحرب أصبح أكثر مرونة في الإنضمام الى المجموعة المؤيدة بضرورة الحرب على العراق حيث أكد أمام مجلس الأمن الدولي في (الثالث من شباط ٢٠٠٣) على ثلاث نقاط أساسية[١٨٢]:

---

[178] عصام عبدالشافي، مؤسسات صنع القرار الأمريكية وإدارة الأزمة العراقية، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٥٢، أبريل ٢٠٠٣، ص١٠١

[179] نقلاً عن: مادلين أولبرايت وبيل ودوورد، مصدر سبق ذكره، ص ص ٢١٠- ٢١١

[180] عصام عبدالشافي، مصدر سبق ذكره، ص١٠١

[181] نفس المصدر.

[182] Jeane J. Kirkpatrick, Making War to Keep Peace, HarperCollins Publishers, U.S., 2007, P.287

١. إستخدم الرئيس العراقي أسلحة الدمار الشامل ضد الدول الأخرى (إيران) وضد شعبه. وهذه تجربة غير موجودة في أية دولة أخرى.

٢. لم ولن يتم محاسبة الرئيس العراقي حول القدرة الضخمة للأسلحة الكيمياوية التي يمتلكها.

٣. السجلات العراقية التي قدمت للجان التفتيش حول الأسلحة العراقية مليئة بمعلومات غير صحيحة.

كذلك أعلن (كولن باول) في (الخامس من شباط ٢٠٠٣) عن عزم الحكومة العراقية على الحصول على السلاح النووي وكذلك عن علاقة النظام بشبكة القاعدة الإرهابية وأشار الى الخرق المادي للقرار (١٤٤١) الذي يمارسه العراق وأخيراً شدد على تضييع العراق للفرصة الأخيرة والوحيدة[١٨٣]. وكذلك أعلن فيما بعد أمام (اللجنة القومية للميزانية) في مجلس النواب في (الثالث عشر من آذار ٢٠٠٣) "أن المطالبة بنزع أسلحة العراق تعود الى أكثر من عقد منذ إنتهاء حرب الخليج ١٩٩١، وأن السياسة الأمريكية المطالبة بتغيير نظام الحكم والإطاحة بالرئيس (صدام حسين) في العراق وضعت في عهد الرئيس (بيل كلنتون)"[١٨٤]، في إشارة الى عدم فاعلية الجهود الدولية السابقة لنزع أسلحة العراق، مقابل ضرورة تطبيق قانون تحرير العراق الذي طرح من قبل الإدارة الأمريكية في زمن الرئيس (بيل كلنتون) عام (١٩٩٨).

وإذا كانت لوزارة الخارجية مهمتان أساسيتان فيما يتعلق بالحرب، فالأولى تكمن في العمل على معرفة الأسباب والدوافع الرئيسة التي تؤدي الى صنع قرار الحرب. والثانية ينحصر دورها في إدارة العمل الدبلوماسي من أجل تجنب اللجوء الى الحرب. وتأسيساً عليه نرى أن موقف الخارجية الأمريكية هذا قائم على معرفتها التامة بالدوافع الرئيسة للحرب على العراق، مع رغبتها بالتعاطي دبلوماسياً مع الملف العراقي. لكن الذي يؤخذ على أداء الوزارة الخارجية في أثناء عملية صنع قرار الحرب على العراق هو سماحها بالتدخلات المتكررة التي حصلت من قبل الوزارات الأخرى في تعاملها مع شأن خارجي مثل القضية العراقية، تدخلاً كان أكثر مما هو متبع عرفياً ودستورياً في الولايات المتحدة.

---

[183] لتفاصيل نص الخطاب أنظر موقع الأمم المتحدة:
http://daccess-dds-ny.un.org/doc/UNDOC/PRO/N03/235/98/PDF/N0323598.pdf?OpenElement

[184] عصام عبدالشافي، مصدر سبق ذكره، ص١٠٢

ومنذ بداية تعامل إدارة الرئيس (جورج بوش) مع القضية العراقية إتخذ كل من وزير الدفاع (دونالد رامسفيلد) ونائبه (بول ولفويتز) موقفاً متشدداً تجاه العراق، فقد انتقدوا دور لجنة العقوبات الدولية المفروضة على العراق.

وعلى الرغم من تأييد وزير الدفاع في البداية لمشروع العقوبات الذكية إلا أنه تراجع عن هذه الفكرة في (مايس ٢٠٠٢) حيث أعلن صراحةً أن تعديل نظام العقوبات لن يثني الرئيس العراقي عن تطوير قدراته العسكرية والحصول على مواد ذات إستخدامات مزدوجة، وبدأ استمرار نظام الحكم في العراق يشكل تهديداً أكبر بكثير مما كان عليه في (كانون الأول عام ١٩٩٨) عندما غادره مفتشو الأمم المتحدة. ولاشك في أن برنامج أسلحة الدمار الشامل والقدرات العسكرية تتطور لما فيه صالحه[١٨٥].

ففي مقابلة صحفية لوزير الدفاع الأمريكي (دونالد رامسفيلد) مع جريدة (واشنطن تايمز Washington Times) في (السابع والعشرين من حزيران ٢٠٠٢) أعلن صراحةً بأنه يشك تماماً في قدرة الأمم المتحدة على نزع أسلحة الدمار الشامل للعراق وذلك للأسباب الآتية[١٨٦]:

١. الدرجة الكبيرة والقابلية العالمية والسرعة في نقل أسلحة الدمار الشامل العراقية وإخفائها، ولاسيما برنامجه الخاص بالسلاح البيولوجي، وهذا يعني أن المفتشين لن يستطيعوا أن يجدوا أي شي في أثناء عملية التفتيش.

٢. إن النظام العراقي مليء بالأكاذيب والكذابين البارعين، الذين بمقدورهم إقناع المجتمع الدولي بعدم إمتلاك العراق لأسلحة الدمار الشامل.

٣. إن المفتشين الدوليين ليست لديهم قدرة كاملة لإخضاع العراق بالكامل من أجل القيام بعملهم على أكمل الوجه. وهذا يتيح للعراق الإستمرار في محاولاته لتطوير قدراته العسكرية.

٤. ليس هناك أي أمل أو قدرة على قيام قوى المعارضة العراقية بعملية تغيير في الداخل بأي شكل من الأشكال.

---

[185] أريك لوران، حرب آل بوش: أسرار النزاع التي لايمكن الإعتراف بها، ترجمة: سلمان حرفوش، دار الخيال للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ٢٠٠٣، ص١١٢

[186] Defense Department Transcript, Secretary Rumsfeld Interview with the Washington Times, 27 June 2002, Available at: http://www.defenselink.mil/transcripts/2002/t07012002_t0627wt.html

ثم أضاف (دونالد رامسفيلد) في (آب ٢٠٠٢) ضرورة إتخاذ إجراءات أخرى ضد العراق تشمل الإطاحة بالرئيس العراقي، وفي (٢٥ أيلول ٢٠٠٢) أعلن أن هناك علاقة بين العراق وتنظيم القاعدة ودعى الكونجرس الأمريكي لتأييد فوري لتوجيه ضربة عسكرية الى العراق، وأكثر من ذلك فقد قال في شهادته أمام (لجنة القوات المسلحة بمجلس النواب) "ما من دولة إرهابية تمثل تهديداً أعظم وأقرب على أمن شعبنا وعلى إستقرار العالم من نظام صدام حسين في العراق"[١٨٧].

وعليه ومنذ البداية كان (دونالد رامسفيلد) من أشد المؤيدين داخل الإدارة الأمريكية لتوجيه ضربة عسكرية للعراق وتغيير نظامه بسبب امتلاكه لأسلحة الدمار الشامل وعلاقته بالإرهاب الدولي وتنظيم القاعدة، هذا إضافةً الى الخطر المستمر الذي يمثله تجاه الأمن القومي الأمريكي.

وإذا ما إنتقلنا الى الحديث عن شخصية أخرى متشددة ضد النظام العراقي، وقام بدور كبير ومؤثر في التهيئة لإتخاذ قرار الحرب على العراق، فسوف نراه يتقدم هؤلاء المتشددين.

ونقصد بهذه الشخصية نائب وزير الدفاع (بول ولفويتز **Paul Wolfowitz**) الذي كان دؤوباً في عمله منذ بداية الثمانينيات في القرن الماضي مع الحكومات الأمريكية المتعاقبة، فهو أول من نشر تقريراً في عام (١٩٧٩) أكد فيه: "أن العراق أخطر دولة عربية على المصالح الأمريكية"، ثم أكد على هذه الآراء من جديد في عام (١٩٩٢) وكذلك في (١٩٩٩).

وبدأت نبرة التشدد والتصعيد عنده تحديداً منذ أحداث (الحادي عشر من أيلول ٢٠٠١) حيث أعلن صراحةً ضرورة مهاجمة العراق والتخلص من نظامه[١٨٨].

ولم يكتف (بول ولفويتز) بالإعلان عن طرحه المتشدد إعلامياً، بل بادر في (الرابع عشر من أيلول ٢٠٠١) الى نقله من المؤسسات الإعلامية والصحفية الى المؤسسات الشرعية وأصحاب القرار.

ففي إجتماع له مع كل من الرئيس ونائبه ومستشارة الأمن القومي ووزير الخارجية ووزير الدفاع ومدير المخابرات المركزية قال إن "التحدي الأكبر أهم من المشكلة التي يطرحها أسامة بن

---

[187] عصام عبدالشافي، مصدر سبق ذكره، ص ص ١٠١- ١٠٢

[188] **Dominic McGoldrick, From 9-11 to the Iraq War 2003: International Law in an Age of Complexity, Oxford and Portland, Oregon Hart Publishing 2004, P.26**

لادن وأفغانستان....وأن على الرئيس تناول الإرهاب في شموليته. وذلك بأن يضم الى القائمة الدول التي تموله وترعاه مثل العراق"[١٨٩].

ولقد إقترح (بول ولفويتز) فيما بعد تطوير إستراتيجية التعامل مع العراق من أجل الإطاحة بنظامه، وقد حدد الخطوات التي يمكن بها قلب النظام دون التدخل العسكري، وأن إقرار هذه الخطوات سوف يمهد الى عمل عسكري سريع وناجح في وقت لاحق. لذلك أوجز بعض الأهداف الإستراتيجية في هذا الشأن هي[١٩٠]:

١. الحصول على تعاون بلدان أخرى، بالإعتماد على قرارات الأمم المتحدة البالغ عددها (ستة عشر) وقد صدرت حول العراق منذ حرب الخليج الثانية.

٢. تقوية المعارضة الديمقراطية العراقية وتحسين قدراتها العسكرية بواسطة التدريب الأمريكي.

٣. مساعدة المعارضة إقتصادياً بطرق عديدة، أهمها إستثناء المناطق الكردية في شمال العراق الواقعى خارج سيطرة -الحكومة العراقية- من عقوبات الأمم المتحدة التي فرضت على العراق.

ومن خلال القراءة للرؤية السياسية والإستراتيجية لكل من وزير الدفاع ونائبه، نجد أن كلاً منهما يؤمنان بضرورة تغيير النظام العراقي، ويعدانه خطراً جسيماً على الأمن القومي الأمريكي والمصالح الأمريكية، إلا أنهما يختلفان في الرؤية إزاء دور المعارضة العراقية.

حيث كان (دونالد رامسفيلد) لا يتصور أن يتم التغيير داخلياً على يد المعارضة العراقية بسبب ضعفها وعدم قبول دول المنطقة بها. في حين يرى (بول ولفويتز) في إستراتيجيته الخاصة أنه من الضروري دعم المعارضة العراقية على المستويين العسكري والإقتصادي.

وعلى الرغم من الإتفاق الحاصل بين كل من وزير الدفاع ونائبه على ضرورة إسقاط النظام العراقي، إلا أنهما كانا مختلفين في الأساليب المتبعة لإسقاط النظام العراقي.

بل وأكثر من ذلك كان نائب الوزير (بول ولفويتز) يربط تماماً الوضع في العراق مع الوضع في إسرائيل وفلسطين، حيث أعلن في إجتماع مع بعض المسؤولين في وزارتي الخارجية والدفاع

---

[189] أريك لوران، مصدر سبق ذكره، ص١١٣

[190] Douglas J. Feith, War and Decision: Inside the Pentagon at the Dawn of the War on Terrorism, Harper Collins Publishers, U.S., 2008, P.204

في (الثاني والعشرين من حزيران ٢٠٠٢) بأن "إضعاف –النظام العراقي– سيفيد أهدافنا في عملية السلام الفلسطينية الإسرائيلية"[١٩١].

إضافةً الى كل من وزير الدفاع ونائبه، كان هناك قطب آخر في هذه الدائرة وهو مستشار وزير الدفاع (ريتشارد بيرل) الذي جاءت آراؤه متطابقة مع طروحات وزير الدفاع ونائبه، وكان أكثر ميلاً لطروحات نائب وزير الدفاع (بول ولفويتز).

فإذا ما عقدنا مقارنة مابين ماطرحته وزارة الدفاع عند عملية صنع قرار الحرب على العراق مع المبادىء التي طرحها وزير الدفاع الأسبق (كاسبر ويلارد وينبيركر– **Casper Willard Weinberger**)[١٩٢] في الإستخدام الصحيح للقوات العسكرية، نرى أن دور النظام الدفاعي يكون على الشكل الآتي:

١. كانت المصالح الأمريكية الحيوية في منطقة الخليج معرضة للتهديد العراقي منذ حرب الخليج الثانية. وكان النظام العراقي ورئيسه قد أعلنا باستمرار أن العراق سيواجه المصالح الأمريكية في المنطقة.

٢. حددت الولايات المتحدة الأمريكية الترتيبات اللازمة للحرب من أجل النصر، على الأقل على المستوى العسكري.

٣. كانت هنالك أهداف عسكرية وسياسية واضحة طرحتها الولايات المتحدة الأمريكية عند أخذها لقرار الحرب على العراق.

٤. غياب الدقة في تقويم العلاقة بين الأهداف والوسائل، ولهذا دفع الولايات المتحدة الى أضرار جسيمة.

٥. على الصعيد الداخلي لم تتحمل الحكومة الأمريكية التأمين المعقول لدعم المواطنين الأمريكيين وممثليهم المختارين في الكونجرس. وهذا ماظهر بالفعل من ردود الأفعال التي ظهرت بعد الحرب.

٦. إن استخدام القوات الأمريكية كان الخيار الأخير بعد العمل الدبلوماسي والسياسي والاقتصادي الذي أتبع لأكثر من عقد من الزمن دون أن يأتي بنتائج مقنعة للإدارة الأمريكية.

وفيما يتعلق بأجهزة الإستخبارات فلقد لعبت أجهزة المخابرات الأمريكية دوراً بارزاً في صنع قرار الحرب على العراق. وكانت محاولات (وكالة المخابرات المركزية **CIA**) مستمرة منذ

---

[191] **Ibid, P.207**

[192] **Kenneth B. Moss, Op.cit, P.134**

حرب الخليج الثانية عام (١٩٩١)، وقد أنصب معظمها على القدرات العسكرية للعراق وبالذات في مجال الأسلحة البيولوجية وأسلحة الدمار الشامل. وكان الرئيس (جورج بوش) قد خول وكالة المخابرات المركزية CIA، في أعقاب حرب الخليج الثانية "شن حملة سرية لتقويض نظام الحكم –العراقي–، ولكن أياً من العمليات التي نفذتها الوكالة طوال ذلك العقد لم تعط بصيص أمل بإمكانية إخراج –الرئيس العراقي– من السلطة عنوة"[١٩٣].

لذلك كان لابد من أن يتم تجديد عمل هذه الوكالة من أجل وضع حد للدور الضعيف الذي مارسته خلال العقد الأخير من القرن العشرين. وأول ما قامت به الإدارة الأمريكية الجديدة هو قيامها بتعيين (جورج تينيت George Tenet) مديراً للوكالة، وقد عمل مديراً منذ عام (١٩٩٧) الى (الحادي عشر من تموز ٢٠٠٤)*.

وحاول بدوره إعادة الوكالة الى دورها الحقيقي والفعلي المنوط بها. ولقد بدأت أولى المحاولات الجديدة المتعلقة بالتقارير المعلنة منذ (آب عام ٢٠٠٠) المتعلقة بالعراق وفيها "إننا نخمن أنه منذ أن علقت معاينات الأمم المتحدة في (كانون الأول ١٩٩٨)، كانت –لدى العراق– قدرة على إعادة إنتاج أسلحة كيمياوية وبيولوجية في غضون أسابيع أو شهور قليلة، ولكن في غياب برنامج معاينات للمراقبة، من الصعب أن نؤكد ما إذا كان العراق قد فعل ذلك"[١٩٤].

وقد اتسع نطاق عمل الوكالة في جميع المعلومات، فوجدت من الضروري في هذا الإطار تكثيف الإتصالات مع قوى المعارضة العراقية، لكن ممثلي وزارة الخارجية والوكالة كانوا في البداية "غير متحمسين لأية مبادرة لتعبئة المعارضة العراقية"[١٩٥]، وذلك لعدم قدرة المعارضة العراقية على تقديم المعلومات الدقيقة للوكالة وهذا ربما يؤدي الى إتخاذ قرار خاطىء من قبل الإدارة الأمريكية للتعامل مع القضية العراقية، ولاسيما بعد أحداث (الحادي عشر من أيلول ٢٠٠١).

---

[193] James Risen, State of War: The Secret History of the CIA and the Bush Administration, Free Press, New York, 2006, PP.85

* يعتبر (جورج تينيت) ثاني أكثر مديري (السي آي إيه) من حيث مدة عمله بعد (الآن دالاس) في إدارة (إيزنهاور).

[194] Douglas J. Feith, Op.cit, P.226

[195] Ibid, P. 253

وعليه فقد وافق الرئيس الأمريكي في بداية عام (٢٠٠٢) على السماح للـ(CIA) بإستخدام كل الوسائل اللازمة للإطاحة بالنظام العراقي، وبالذات الإطاحة برئيسه، بما في ذلك استخدام القوة لإلقاء القبض عليه، أو حتى لقتله[١٩٦].

ولكن هذه المحاولات باءت بالفشل نتيجةً للقدرات الأمنية الكبيرة التي كان النظام العراقي يتمتع بها. لذلك إتجهت (وكالة المخابرات المركزية CIA) الى المعارضة العراقية في الخارج، والتي شكلت جبهات كبيرة موالية للولايات المتحدة الأمريكية وفي مقدمتها (المؤتمر الوطني العراقي) برئاسة (أحمد الجلبي) و(حركة الوفاق الوطني) بزعامة (إياد علاوي)، هذا إضافةً الى الإتصالات المكثفة بين الإدارة الأمريكية منذ عام (١٩٩١) مع قيادات (إقليم كوردستان) في شمال العراق، من أجل تطوير الدور المستقبلي الذي يمكن أن تمثله هذه القوى في تشكيل الملامح الجديدة للسياسة العراقية في حقبة مابعد رئاسة (صدام حسين).

وعلى الرغم من أن (جورج تينيت) دافع عن نفسه في مذكراته تحت عنوان (في قلب العاصفة At the Center of the Storm) قد أكد على أنه قد قدم في إجتماع في (الثالث عشر من آب ٢٠٠٢) ورقة بالغة الأهمية بعنوان "العاصفة الكاملة: الاستعداد للنتائج السلبية لغزو العراق" وينص ملخص الورقة على أنه في أعقاب غزو تقوده الولايات المتحدة الأمريكية على العراق ، فإنها ستواجه نتائج سلبية فيما يتعلق بالعراق نفسه، وبالمنطقة، ومايتجاوزها، وهذه النتائج تشمل مايأتي[١٩٧]:

١. الفوضى وتمزق وحدة أراضي العراق.
٢. عدم الإستقرار الذي قد يهدد الأنظمة في الدول العربية الرئيسة.
٣. إتساع هائل في نطاق الإرهاب العالمي ضد المصالح الأميركية يغذيه العداء الديني المتزايد للولايات المتحدة.
٤. إنقطاعات كبرى في الإمداد بالنفط وتوترات شديدة في التحالف الأطلسي.

وعلى الرغم من هذه التوقعات السلبية والمتشائمة عن قيام الحرب للمدير السابق لـ(وكالة المخابرات المركزية CIA) فإنه أيضاً "إمتنع في حينه عن إبداء أية ملاحظات أو أسئلة تتحدث بوضوح عن منطق الإدارة وحجتها لشن الحرب على العراق. فلا هو ولا وكالته عارضا

---

[196] Scott McClellan, What Happened: Inside the Bush White House and Washington's Culture of Deception, Public Affairs Press, New York, 2008, P.125

[197] George Tenet, At the Center of the Storm: My Years at the CIA, Harper Collins Publishers, 2007, P.178

طروحات – إدارة جورج بوش– الأساسية المتمثلة بسجل – الرئيس العراقي– من العدوان والخصومة للولايات المتحدة، ودعم – الرئيس العراقي– لمختلف الإرهابيين، وإضطهاده وإستبداده بالعراق، وفي تطوير وإستخدام أسلحة الدمار الشامل، وهذا ما كانت ألـ(CIA) تؤكده دائماً وتقول إن العراق مازال يحتفظ بمخزون منها، وإمساكه الوطيد بالسلطة"[١٩٨] .

وإستمرت (وكالة المخابرات المركزية CIA) بجمع الأدلة والمعلومات من المعارضة العراقية، التي كانت تؤكد أن العراق يمتلك أسلحة الدمار الشامل، ولديه قدرات ملحوظة في تطوير الأسلحة. وتأسيساً عليه بادرت الوكالة بتقديم هذه المعلومات الى الجهات التشريعية والتنفيذية في الولايات المتحدة الأمريكية، وتم تعبئة الشارع الأمريكي بهذه المعلومات عن طريق الوسائل الإعلامية المؤيدة للحرب على العراق.

ونلخص من كل ذلك الى أن (وكالة المخابرات المركزية CIA) على الرغم من إخفاقها المعلوماتي وجهودها الإستخبارية، فإنها كانت أحد اللاعبين الأساسيين الذين أسهموا في صنع قرار الحرب والتعجيل بتنفيذه.

المطلب الثاني
دور المؤسسات غير الرسمية
في صنع قرار الحرب على العراق

للمؤسسات غير الرسمية في الولايات المتحدة الأمريكية دور كبير في صنع القرار على الصعيدين الداخلي والخارجي. وذلك بحكم المكانة الراقية التي تتمتع بها هذه المؤسسات. وإن هذا الدور قد أخذ مجراه الواقعي من خلال التكرار المستمر للطروحات الخاصة بها. حيث أن هذه المؤسسات المتمثلة بـ(جماعات الضغط والمصالح، الإعلام والرأي العام، مراكز الفكر والرأي، الأحزاب السياسية، الشركات متعددة الجنسيات) إضافةً الى الشخصيات الكبيرة المعروفة بالمحافظين الجدد، قد حاولت أن يكون لديها دور ملحوظ وذلك بوجودها العملي في كل قضية أو شأن تواجهها.

---

[198] Douglas J. Feith, Op.cit, P.245

لقد كانت القضية العراقية من القضايا الرئيسة التي واجهتها الولايات المتحدة خلال الربع الأخير من القرن العشرين، وقد ظهر من خلالها وبشكل واضح دور كبير للمؤسسات غير الرسمية، ولاسيما عندما وصل الأمر الى صنع قرار الحرب على العراق في عام (٢٠٠٣)، فقد انقسمت هذه المؤسسات فيما بينها بين مؤيد للحرب ومعارض لها.

ونحاول في هذا المطلب التطرق للأدوار التي مثلتها هذه المؤسسات في أثناء المراحل التي مر بها صنع قرار الحرب على العراق عام (٢٠٠٣)، ومنها جماعات الضغط.

لقد لعبت جماعات الضغط والمصالح دوراً كبيراً في صنع قرار الحرب على العراق. وكانت الجماعات منقسمة على نفسها في رؤيتها لضرورة القيام بالحرب على العراق. وهذا ما ولد اتجاهين رئيسيين، إتجاه يؤيد الحرب وكانوا قلة قليلة من بين عشرات الجماعات التي وقفت مناهضة للحرب على العراق. وقد كانت هنالك جماعات قد أيدت الحرب الأمريكية على أفغانستان عام (٢٠٠١) في حين رفضت بالكامل الحرب الأمريكية على العراق عام (٢٠٠٣).

لقد ظهرت منذ أوائل عام (٢٠٠٢) حركة مناهضة للحرب على العراق، تمثلت هذه الحركة بتعدديتها في الآراء والرؤى والتوجهات إلا أنها توافقت في رفضها التام لدخول الولايات المتحدة في حرب أخرى، بعد الحرب على أفغانستان. وقد مرت النشاطات الخاصة بالحركات المتمثلة بالمعارضة للسياسات العسكرية عموماً وبالذات المحاولات الأمريكية لصنع قرار الحرب على العراق بمرحلتين أساسيتين، هما:

١. ظهور الإحتجاجات (نيسان ٢٠٠٢):

ظهرت خلال هذه الفترة محاولات مناهضة ضد الإستعداد لأي تحرك عسكري ضد العراق بعد أحداث (الحادي عشر من أيلول ٢٠٠١) وقد برزت تحت عناوين متعددة أهمها (محتجون مناهضون للعولمة ضد منظمة التجارة العالمية)، (قوات ضد الحرب التقليدية Traditional Antiwar Forces) حيث إستطاعت هذه الحركات أن تجمع أكثر من (عشرين ألف) متظاهر في (واشنطن) في (نيسان ٢٠٠٢) وقفوا معارضين أمام القرار الأمريكي في الحرب على العراق. لقد ناقشت الحركات في هذه المرحلة ضرورة الإبتعاد عن الحرب وعودة القوات الأمريكية الى الأراضي وعدم محاولة قتل الأمريكيين والعراقيين أكثر مما حصل في الماضي[199].

[199] Tom Hayden, Ending the War in Iraq, Akashic Books, New York, 2007, P P.123-124

وفي هذه المرحلة بدأت جهود سلمية سائدة نسبياً سميت بـ(الفوز بدون حرب Win Without War) وحاولت جمع تأييد رجال الدين، قيادات حقوق الإنسان، التجار، والسياسيين وحتى قيادات الجيش المتقاعدين من أجل وضع عوائق عملية أمام صنع قرار الحرب على العراق[٢٠٠].

إن المحاولات المناهضة للحرب على العراق في هذه المرحلة كانت محاولات بدائية ولم تكن في مستوى يعرقل صنع قرار الحرب بالكامل أو يجبر صانعي القرار على التخلي عن فكرة الحرب على العراق.

٢. الإهتمام الإعلامي بالإحتجاجات (تشرين الأول ٢٠٠٢):

في (الثامن والعشرين من تشرين الأول ٢٠٠٢) بدأت مظاهرات حاشدة مناهضة للحرب على العراق، حيث قام نحو (١٠٠٠٠٠) مناهض للحرب في (واشنطن) العاصمة بالتظاهر ضد قرار الحرب على العراق، وفي الوقت نفسه قام (٥٠٠٠٠) متظاهر في (سان فرانسيسكو) بالتنديد بالمحاولات الأمريكية للحرب على العراق[٢٠١]. وفي هذه المرحلة، وبالذات منذ حزيران ٢٠٠٢، تم تجميع مايقارب أكثر من (١٠٠٠٠٠ الى ٣٥٠٠٠٠) عضو في منتدى (TrueMajority.org) مناهضين للحرب، وجمعوا أكثر من (مليون دولار) صرف في الإعلانات الخاصة بـ(ضد الحرب) خلال فترة (تشرين الأول ٢٠٠٢) الى (مارس ٢٠٠٣)[٢٠٢].

وفي هذه المرحلة أخذت الإحتجاجات مجرىً أوسع حيث شارك فيها العديد من الشخصيات والجمعيات والهيئات والمنظمات الناشطة في الولايات المتحدة الأمريكية. وقد إهتمت وسائل الإعلام الأمريكية والعالمية بهذه النشاطات. وأدت التغطية الإعلامية للمظاهرات الأمريكية الى قيام مظاهرات مشابهة في الدول الأوروبية والعربية والإسلامية.

---

[200] David Potorti, September 11th Families for Peaceful Tomorrow: Turning Our Grief into Action for Peace, Akashic Books, New York, 2003, P.23

[201] Tom Hayden, Op.cit, P.125

[202] Lisa Ann Leitz, Identities in Conflict: Veterans and Military Family Members in the Anti-Iraq War Movement, A dissertation submitted in partial satisfaction of the requirements for the degree Doctor of Philosophy in Sociology, University of California, Santa Barbara, U.S., 2009, P.41

وكذلك للمزيد من التفاصيل أنظر: http://www.truemajority.org/

ونظراً للتنوع الحاصل في المؤسسات الإعلامية الأمريكية، فقد إنقسمت هذه المؤسسات فيما بينها بين مؤيد ومعارض لقرار الحرب على العراق. حيث حاول بعض هذه المؤسسات أن تروج للمبررات الموجبة للحرب أمام حجم مخاطر النظام العراقي على الصعيدين الداخلي والخارجي للولايات المتحدة الأمريكية. في حين ركز بعض المؤسسات الإعلامية الأخرى على الرفض التام لأي عمل عسكري ضد العراق.

وبسبب إنتماء المؤسسات الإعلامية للأحزاب السياسية في الولايات المتحدة فقد تم توجيه الإعلام الحزبي حسب الرؤية التي يراها الحزب في ضرورة الحرب أو عدمه. وبطبيعة الحال فإن المؤسسات الإعلامية التابعة للحزب الجمهوري قد أيدت الحرب على العراق، وبالمقابل وقف إعلام الحزب الديمقراطي المعارض مروجاً للأخطار التي يمكن أن تنجم بسبب الحرب وهو ما يمثل خطراً كبيراً على الأمن القومي الأمريكي.

وقامت بعض المؤسسات الإعلامية بتأييد الحرب بإعتبارها تحقق نتائج كبيرة للأمة الأمريكية، "وكان بعض منها قد حذر من أن يخسر الرئيس (جورج بوش) والحزب الجمهوري الدورة الثانية للإنتخابات الرئاسية"[٢٠٣]. ومن أجل تحقيق هذه الأهداف إعتمدت هذه المؤسسات الإعلامية في الولايات المتحدة على الترويج لأفكار عديدة تساند قرار الحرب على العراق، وهي[٢٠٤]:

١. الإدعاء بأن النظام العراقي يريد الحصول على التفوق الإقليمي في الشرق الأوسط، وذلك بدليل الغزوات والحروب السابقة التي خاضها النظام العراقي ضد الدول المجاورة سابقاً.

---

[203] Brian D. Panaro, Primed for War: National Factors, Media Priming, and Gubernatorial Election, A thesis submitted to the Faculty of the Graduate School of the State University of New York at Buffalo in partial fulfillment of the requirements for the degree of Master of Science, 2008, P.10

[204] Christopher T. Harrison, The Developmental Implications of Image Theory in Inciting a Population to war: A Content Analysis of Bush Administration Discourse Leading to the Iraq War, A dissertation submitted in partial satisfaction of the requirements for the degree Doctor of Philosophy in Clinical Psychology, Institute of Transpersonal Psychology, Palo Alto, California, U.S., 2009, PP.92-93

٢. الإدعاء بأن التوسع العراقي يخلق عدم الإستقرار في المنطقة وهذا ينعكس سلباً في المصالح الأمريكية والدولية. لذلك لابد من تفادي هذا الخطر بكل الوسائل الضرورية ومن ضمنها تفعيل نظام العقوبات الإقتصادية وتفتيش الأسلحة أو العمل العسكري الوقائي.

٣. الإدعاء بأن نزع أسلحة العراق هدف إستراتيجي مرغوب. لأن القدرة العسكرية الناقصة تحد من قدرة العراق على إنجاز الهيمنة الإقليمية. وذلك بالإشارة الى المواقف العراقية السابقة والحالية المتمثلة بالرفض للمحاولات الدولية لنزع أسلحة الدمار الشامل.

٤. الإدعاء بوجود رغبة قوية داخل العراق لتغيير النظام العراقي من خلال القوة العسكرية، وهذا يمهد الطريق أمام تأسيس نظام ديمقراطي في العراق. وكذلك وصف النظام العراقي بالفاسد والعدائي تجاه مواطنيه، حيث لا يحترم حقوق الإنسان وحكم القانون.

٥. الإدعاء بأن القدرة العسكرية العراقية خطر كبير على المجتمع الدولي ولاسيما على الولايات المتحدة. وأن البيانات والتقارير تؤكد على أن العراق يمتلك أسلحة الدمار الشامل. وتسعى الحكومة العراقية الى تطوير قدراتها العسكرية[٢٠٥].

٦. وصف العراق بمأوى آمن للجماعات الإرهابية.

٧. إن النتيجة المتوقعة لأي حرب أمريكية على العراق هي إنتصار ساحق للجيش الأمريكي، وهذا سيزيد الثقة لدى القوات الأمريكية[٢٠٦].

٨. سيتم إستقبال القوات الأمريكية من قبل الشعب العراقي بالورود، وذلك بسبب إحتواء الثقافة الأمريكية على المحبة والسلام وإحترام حقوق الإنسان والديمقراطية وحكم القانون[٢٠٧].

ولقد حاولت القنوات الإعلامية المؤيدة للحرب أن تجذب إهتمام الرأي العام عن طريق إستخدام العبارات الأكثر قبولاً لدى الجماهير[٢٠٨].

---

[205] Ibrahim Al-Marashi, An Insider's Assessment of Media Punditry and "Operation Iraqi Freedom", from: Global Media Go to War: Role of News and Entertainment Media During the 2003 Iraq War, Edited By: Ralph D. Berenger, Marquette Books, U.S., 2004, P.112

[206] David Miller, Tell Me Lies: Propaganda and Media Distortion in the Attack on Iraq, Pluto Press, UK, 2003, P. 147

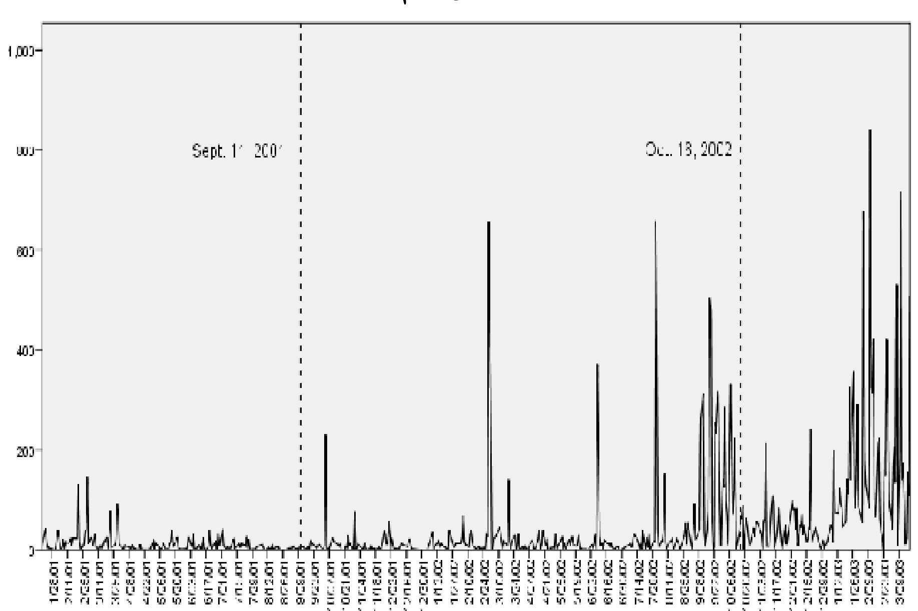
[207] Christopher T. Harrison, Op.cit, P.197

[208] Michael D. Todd, A Comparative Analysis of Audiovisual Techniques in News Coverage of the Wars in Iraq, A Thesis Submitted in Partial Fulfillment of the Requirements for the Master of Arts Degree, 2009, P.41

وبالمقابل فقد روجت المؤسسات الإعلامية المعارضة للحرب لأفكار تتعلق بالخسائر البشرية والمادية التي ستلحق بالولايات المتحدة الأمريكية نتيجة الحرب على العراق. لكن صوت هذه المؤسسات الإعلامية لم يكن بالمستوى الذي يؤثر على صانعي القرار حتى يدفعهم بإتجاه عدم شن حرب على العراق.

إن الإحصائيات وإستطلاعات الرأي التي جرت خلال الحقب التي سبقت الحرب على العراق أظهرت أن هنالك نسبة كبيرة من المواطنين لا يؤيدون الحرب تحت أي عنوان، ولكن هذه النسبة تغيرت من زمن لآخر حسب التأثيرات الإعلامية. ففي إستفتاء قامت به (خدمة أخبار الفدرالية **Federal News Service**) بين المواطنين في مدتين مختلفتين مابين (الثامن والعشرين من كانون الثاني ٢٠٠١) الى (الثامن من آذار ٢٠٠٣)، يظهر تبايناً واضحاً في مدى تأييد المشاركة في الحرب على العراق. كما هو مبين في الشكل رقم (١١)[٢٠٩].


الشكل رقم(١١)



الشكل رقم (١١) يشير الى تذبذب مواقف المواطنين من الحرب بين القبول والرفض

Source: Lance Gabriel Hampton, Justifications for the Iraq War: An Analysis of the Government's Public Case for War, 2001 to 2003, PhD Thesis, University of Pittsburgh, USA, 2008, P.38

---

[209] **Lance Gabriel Hampton, Op.cit, P.38**

وفي استفتاء آخر قامت (مؤسسة كالوب **Gallup Institution**) بإجراء إستطلاع حول مدى تأييد المواطن الأمريكي للحرب الأمريكية على العراق في مدتين مختلفتين، ففي (كانون الثاني ٢٠٠٣) أيد (٧٣٪) مقابل (٢١٪) من المعارضين من بين المواطنين قرار الحرب، في حين في (مايس ٢٠٠٣) إنخفضت النسبة الى (٦٨٪) من المؤيدين مقابل (٣٠٪) من المعارضين للحرب[٢١٠].

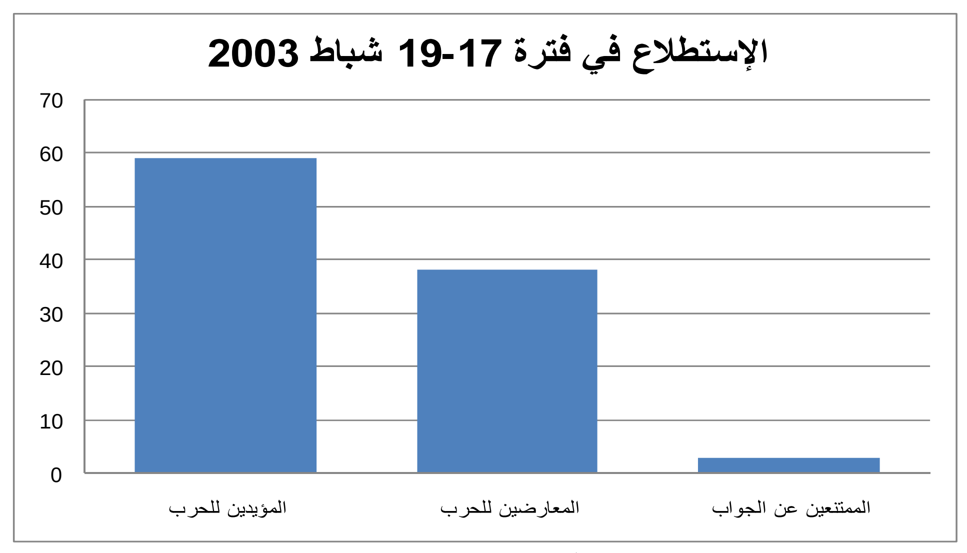
وقامت كل من (مؤسسة كالوب وقناة **CNN** وجريدة **USA Today**) في المدة من (١٧ الى ١٩ شباط في عام ٢٠٠٣) بإستطلاع آخر للرأي حيث طرح كل منها سؤالاً حول مدى تأييد المواطن الأمريكي للحرب على العراق في صيغة (هل تؤيد الحرب على العراق أم تعارضه؟)، ولقد أيد (٥٩٪) الحرب، في حين رفضه (٣٨٪) وإمتنع عن الجواب (٣٪) من المشاركين. كما هو مبين في الشكل رقم (١٢)[٢١١].

---

[210] Murray Goot, Introduction: World opinion surveys and the war in Iraq, International Journal of Public Opinion Research, Vol. 16, 2004, P.239

[211] Limin Zheng, Newspaper Comformity to National Foreign Policy in Coverage of the 2003 Iraq War in the New York Times, The Times of London and The People's Daily (China), A Thesis Submitted in Partial Fulfillment of the Requirements for the Master of Arts Degree, College of Mass Communication and Media Arts in the Graduate School Southern Illinois University Carbondale, U.S., 2006, P.39

الشكل رقم (١٢)



الشكل رقم (١٢) يبين نموذجاً لإستطلاع الرأي حول تأييد قرار الحرب أو رفضه

Source: Limin Zheng, Newspaper Comformity to National Foreign Policy in Coverage of the 2003 Iraq War in the New York Times, The Times of London and The People's Daily (China), A Thesis Submitted in Partial Fulfillment of the Requirements for the Master of Arts Degree, College of Mass Communication and Media Arts in the Graduate School Southern Illinois University Carbondale, U.S., 2006, P.39

إن التأييد الإعلامي الكبير والنسبة الكبيرة من الرأي العام الأمريكي المؤيدة للحرب، كان بمثابة قوة إضافية دافعة وداعمة للذين أرادوا أن يصلوا في النتيجة الى قرار خوض الحرب على العراق من أجل تحقيق الغايات المرجوة منها. وهذا ما برز من خلال تضخيم الصورة السيئة للنظام العراقي عند المواطن الأمريكي من خلال المؤسسات الإعلامية ولاسيما التي أيدت الحرب.

وقد أدت مراكز الفكر والرأي (**Think Tanks**) دوراً ملحوظاً في عملية صنع قرار الحرب على العراق عام (٢٠٠٣). ونظراً للإختلاف الكبير بين هذه المراكز، كان من الطبيعي أن تنقسم هذه المراكز فيما بينها حول ضرورة إقرار الحرب على العراق. فلقد أنتقدت المراكز

الفكرية المحافظة سياسة الرئيس (بيل كلنتون) تجاه العراق، واستمرت في الدفع بإتجاه دعم إدارة الرئيس (جورج دبليو بوش) في تغيير النظام العدواني في بغداد"[٢١٢].

وفي مقدمة المراكز التي أيدت الحرب على العراق يأتي (المعهد الأمريكي للأبحاث السياسية American Enterprise Institute for Public Policy Research-AEI) الذي أصدر باستمرار أبحاث ومنشورات تؤيد أفكار المحافظين الجدد في ضرورة صنع قرار الحرب على العراق"[٢١٣].

ومن جهة أخرى أعلن (مركز سياسة الأمن Center for Security Policy) منذ (كانون الثاني ٢٠٠١) على أنه "من الضروري إسقاط نظام الحكم في العراق وتغيير السياسة الأمريكية تجاهه، ولأن سياسة الإحتواء فقدت قدرتها على تقليل مخاطر العراق. لذلك لابد من إنهاء النظام والعمل على بناء دولة عراقية تعمل على التداول السلمي للسلطة"[٢١٤].

ولم يقف دور مراكز الفكر والرأي عند إبداء الرأي والتوجيه حول قرار الحرب على العراق، بل حاولت شخصيات عديدة وباحثون معروفون أن يؤسسوا مراكز خاصة بالعراق.

فلقد تأسست منذ أواخر عام (٢٠٠٢) (لجنة الحرية للعراق The Committee for the Liberation of Iraq-CLI) من قبل (بروس جاكسون Bruce Jackson) مدير (مشروع القرن الأمريكي الجديد The Project of New American Century-PNAC) الذي كان قريباً جداً من (أميريكان أنتربرايز AEI)، وحاولت هذه المؤسسة، وبطلب من الرئيس الأمريكي (جورج بوش)، أن تزود الإدارة بتحليلات مناسبة حول إمكانية شن عمل عسكري ضد العراق"[٢١٥].

---

212 Nick Ritchie and Paul Rogers, Op.cit, P.64

213 George W. Gipe, War in Iraq: Is there an exit? iUniversity, Inc., New York, U.S., 2004, P.18

214 Center for Security Policy, Ten Years After Saddam Survived Desert Storm: It's Time to Adopt "Bush Team" Blueprint for Ending His Dangerous Misrule, 17 January 2001, Available at: http://www.ceneterforsecuritypolicy.org/index.jsp?section=papers&code=01-D-07

215 George W. Gipe, Op.cit, P.16

وقد تأثرت هذه المؤسسة خصوصاً والمراكز الفكرية عموماً بالمعلومات والطروحات التي قدمها (المؤتمر الوطني العراقي Iraqi National Congress-INC) الذي كان يتزعمه (أحمد الجلبي) المعارض العراقي.

ولقد أسس (INC) بتوصية من الإدارة الأمريكية وحصل على مساعدات أمريكية منذ عام (١٩٩٢) مع (مجموعة راندون Rendon Group) المرتبطة بوكالة المخابرات المركزية (CIA). وكانت المؤسستان تشجعان الإدارة الأمريكية بإتجاه قرار الحرب. لذلك فالمؤسستان كانتا مقبولتين تماماً من قبل أقطاب الإدارة المؤيدة للحرب وفي مقدمتها (ديك تشيني) و(ريتشارد بيرل) و(بول ولفويتز)[٢١٦].

وقد كثفت مراكز الفكر والرأي من أعمالها ومنشوراتها حول العراق خلال المدة التي سبقت الحرب والمدة التي تلاها. فالجدول رقم (٢)[٢١٧] يبين العدد الكبير للمنشورات الإعلامية والبحوث الأكاديمية التي نشرها أهم المراكز الفكرية في الولايات المتحدة الأمريكية حول الحرب على العراق في مدة مابين (كانون الثاني ٢٠٠١) الى (كانون الثاني ٢٠٠٥)[*].

---

[216] Ibid, P.16

[217] Donald E. Abelson, Op.cit, PP.273-278

[*] ملاحظة: هذا الجدول ملخص لعشرة جداول خاصة بدور المراكز الفكرية في القضايا الرئيسية للولايات المتحدة الأمريكية ومن ضمنها الحالة العراقية.

الجدول رقم (٢)

المركز	عدد المنشورات والبحوث
مشروع القرن الأمريكي الجديد (PNAC)	٦١
مركز سياسة الأمن (Center for Security Policy)	١٥١
معهد هوفر للحرب والثورة والسلام (Hoover Institution on War, Revolution and Peace)	٣٢٥
معهد هودسون (Hudson Institute)	١٠٤
معهد أميريكان أنتربرايز (American Enterprise Institute)	٦٥٠
معهد كيتو (Cato Institute)	٢٦٢
مؤسسة التراث (Heritage Foundation)	٥٥٥
منحة كارنيجي للسلام العالمي (Carnegie Endowment for International Peace)	٤٤٠
مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية (Center for strategic and International Studies)	٦٤٤
مجلس العلاقات الخارجية (Council on Foreign Relations)	٩١٨
مؤسسة راند (RAND)	٤٢١
معهد بروكينز (Brookings Institutions)	١٢٠٦
المجموع	٥٧٣٧

الجدول رقم (٢) يبين عدد من مراكز الفكر والرأي وعدد منشوراتها حول موضوع الحرب على العراق.

Source: Donald E. Abelson, A Capitol Idea: Think Tanks and US Foreign Policy, McGill Queen's University Press, 2006, PP.273-278

إن نظام الثنائية الحزبية الموجود في الولايات المتحدة أثر بشكل كبير على نمط صنع قرار الحرب على العراق. وبسبب أن الحزب الجمهوري كان حاكماً في أثناء الحرب، فمن الطبيعي أن يكون الحزب الديمقراطي معارضاً لبعض سياسات التي ينتهجها الحزب الجمهوري.

وهذا مابرز واضحاً في المناقشات الحادة في الكونجرس، وفي الندوات والمؤتمرات التي عقدتها المؤسسات الفكرية، وكذلك في النقاشات المنشورة في وسائل الإعلام.

وكما هو معروف هناك إختلافات كثيرة بين الحزبين الجمهوري والديمقراطي في الرؤية الى القضايا الداخلية والخارجية. فالحزب الجمهوري معروف بقضايا التي تواجه السياسة الخارجية الأمريكية بعكس الحزب الديمقراطي. وفي المقابل ينصب معظم إهتمامات الحزب الديمقراطي على السياسات الداخلية. ولكن بعد أحداث (الحادي عشر أيلول ٢٠٠١) عموماً، وفي حالة العراق خصوصاً، حاول الحزب الجمهوري أن يدرج القضايا الدولية ضمن الإهتمامات الرئيسة للمواطن الأمريكي.

لقد كان هنالك الكثير من النقاط الأساسية التي بحاجة الى الإيضاح، وهذه دفعت بالأحزاب الى مناقشتها داخل الكونجرس الأمريكي فيما يتعلق بالحرب على العراق، ومن أهم هذه النقاط[٢١٨]:

١. التأكد من صحة إمتلاك العراق لأسلحة الدمار الشامل.

٢. الإستناد الى القانون الدولي لتبرير أي محاولات لإحتلال العراق، والعمل على تشكيل تحالف دولي للحرب.

٣. التأكد من القدرات العسكرية البيولوجية والنووية والكيميائية لدى العراق قبل قرار الحرب و الأخذ في الإعتبار بأن الحرب على العراق هو من أجل نزع سلاحه.

٤. الفهم الجوهري للإرتباطات المطروحة حول العلاقة بين العراق والإرهاب العالمي.

٥. تمييز الجهود المبذولة ضد العراق مع الحرب على الإرهاب.

٦. تحديد مصالح الأمن القومي الأمريكي في الحرب وتوضيحها، وكيفية تحقيق هذه المصالح في الحاضر والمستقبل بالتحرك العسكري الأمريكي الضخم لمنطقة الشرق الأوسط خصوصاً.

وكانت هذه النقاط هي محور النقاش بين الأحزاب السياسية في أثناء المحاولات لصنع قرار الحرب على العراق. ففي المراحل الأخيرة من صنع القرار حاول الحزبان الرئيسان، كل على حدة، أن يكثفا نقاشاتهما حول قرار الحرب. فكانت لكل منهما رؤيته الخاصة حول القضية. فلقد كانت رؤية الحزب الجمهوري ترتكز على مجموعة نقاط أساسية هي:

١. الربط بين الجهود ضد العراق بالحرب على الإرهاب[٢١٩]. وذلك من أجل الحصول على الشرعية والمشروعية حول الجهود. فالشرعية تأتي بموافقة الجماهير. والمشروعية تأتي من

[218] Roberts Alasdair, The Collapse of Fortress Bush: The Crisis of Authority in American Government, New York University Press, U.S., 2008, P.121

خلال السماح للإدارة الأمريكية –والتي هي إدارة الجمهوريين– بالعمل نحو منع المخاطر الموجودة على الأمن القومي الأمريكي بعد أحداث (الحادي عشر أيلول ٢٠٠١).

٢. التأكيد على أن العراق يمتلك أسلحة الدمار الشامل وأن الهدف الأساس من الحرب هو نزع سلاحه[٢٢٠]. وذلك بالإستعانة بالدلائل والمعلومات الإستخباراتية التي تمتلكها الإدارة حول القدرات العسكرية العراقية. ولاسيما بعد عدم تعاون العراق المطلوب مع لجان التفتيش الخاصة بالأمم المتحدة.

٣. إستمرار تأكيد الحزب الجمهوري على أن حماية المصالح القومية الأمريكية تستوجب الحرب على العراق[٢٢١].

وفي المقابل كان الحزب الديمقراطي يركز إهتماماته على جملة من القضايا المثيرة والمهمة، التي هي محل خلاف ومن أهمها[٢٢٢]:

١. التركيز على الكلفة الهائلة التي تستوجبها الحرب على العراق. وهذا ما يكون على حساب المتطلبات الرئيسة الأخرى التي يحتاجها الشعب الأمريكي، وفي مقدمتها الضمان الصحي.

٢. التأكيد على أن الحرب تخلف وراءها العديد من المشاكل الإنسانية، بل ويمكن أن تؤدي الى كارثة إنسانية فعلية في العراق بشكل تكون من الصعب مواجهتها ومعالجتها.

لقد جرى العديد من الإستفتاءات والإحصائيات حول مدى قدرة الحزبين الجمهوري والديمقراطي في إدارتها للحرب على الإرهاب عموماً، والقدرة على التعامل مع الحالة العراقية خصوصاً. والجدول رقم (٣)[٢٢٣] يوضح نتائج الإستفتاءات التي جرت حول ثقة المواطن الأمريكي بالحزبين الرئيسين*.

---

[219] Edward G. Carmines and Michael W. Wagner, Political Issues and Party Alignments: Assessing the Issue of Evolution Perspective, Annual Review of Political Science, 2006, No. 9, 2006, PP. 67-81

[220] Ibid, P.74

[221] Ibid

[222] Lance Gabriel Hampton, Op.cit, P.85

[223] American Enterprise Institute's Studies in Public Opinion, America and the War on Terrorism, July 24, 2008, PP.138-140

* ملاحظة: هذا الجدول ملخص لسبعة جداول خاصة بدور الحزبين الديمقراطي والجمهوري في صناعة قرار الحرب على العراق.

الجدول رقم (٣)

التأريخ	المؤسسة التي أجرت الإستفتاء	الحزب الجمهوري	الحزب الديمقراطي
تشرين الأول ٢٠٠٢	The Pew Research Center for the People & the Press	٤٤	٢٧
تشرين الأول ٢٠٠٢	NBC News & Wall Street Journal	٤٩٪	١٣٪
٨و٩ تشرين الأول ٢٠٠٢	Fox News & Opinion Dynamics	٥١٪	٢٥٪
٢ آب-١ أيلول ٢٠٠٢	Newsweek	٥١٪	٢٦٪
٢٨و٢٩ آيار ٢٠٠٢	Gallup, CNN & USA Today	٥١٪	١٩٪
٢٨-٣٠ حزيران ٢٠٠٢	Gallup, CNN & USA Today	٥٧٪	٢٢٪
٢٠-٢٢ أيلول ٢٠٠٢	Gallup, CNN & USA Today	٥٦٪	٢٧٪
٢١و٢٢ تشرين الأول ٢٠٠٢	Gallup, CNN & USA Today	٥٢٪	٢٣٪
٣-٥ كانون الثاني ٢٠٠٣	Gallup, CNN & USA Today	٥٥٪	٢٧٪
١١-١٤ كانون الثاني ٢٠٠٣	Gallup, CNN & USA Today	٦١٪	٢٣٪

الجدول رقم (٣) يوضح نتائج الإستفتاءات التي جرت حول ثقة المواطن الأمريكي بالحزبين الرئيسيين.

Source: American Enterprise Institute's Studies in Public Opinion, America and the War on Terrorism, July 24, 2008, PP.138-140

إذا نظرنا الى الجدول رقم (٣) نرى بوضوح أن هناك تأييداً كبيراً وواضحاً لسياسات الحزب الجمهوري مقارنةً مع الحزب الديمقراطي. وهو نابع من ثقة المواطن الأمريكي بالحزب الجمهوري. والأهم من ذلك هو الإستثمار الأمثل لغضب الرأي العام الأمريكي من أحداث (الحادي عشر من أيلول ٢٠٠١) وما تركته من صدمة عنيفة في ضمير ووجدان المواطن

الأمريكي ويضاف لها التعاطف والتأييد الدولي الذي كسبته الولايات المتحدة من قبل العالم وبالذات الغربي في إطار الحرب على الإرهاب. ولأن رؤية الحزب الجمهوري كانت موجهةً نحو خوض الحرب ضد الإرهاب عموماً والعراق خصوصاً وإنهاء نظام الحكم فيه، ومن ثم أصبحت هذه الرؤية سياسة الإدارة الأمريكية فيما يتعلق بالتعامل مع العراق.

لقد عارضت جهات عديدة المحاولات الهادفة لإصدار قرار الحرب على العراق بسبب رفضها للمبررات التي طرحت حول أسلحة الدمار الشامل وعلاقة العراق بالإرهاب وغيرها. وأعلنت أن المبررات الحقيقية تتمثل في فرض السيطرة على الموارد العراقية، التي تعد موضوعاً مهماً بالنسبة للسياسة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط.

وكان التصور الأمريكي في أثناء النقاشات حول قرار الحرب على العراق هو أن تكاليف الحرب قد تصل الى (٢٠٠ مليار دولار)[٢٢٤]، وهي تعد فرصة تجارية ضخمة للشركات الأمريكية. إذ من الطبيعي أن تحصل هذه الشركات على نسبة كبيرة من المشاريع الإقتصادية التي تطرح في (عملية إعادة إعمار العراق). ولاسيما تلك الشركات المعروفة التي تدار من خلالها المصالح الإقتصادية الأمريكية في العالم ومن أهمها (هاليبرتون وبيكتل وبلاك ووتر).

إن أحد أهم النقاط الأساسية التي تدور في العقل الإقتصادي والتجاري الأمريكي هو أن أقطاب الإدارة والسلطة يهتمون بشكل كبير بالعمل داخل الشركات. فمثلاً نائب الرئيس (ديك تشيني) عمل رئيساً لمجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لشركة (هاليبرتون) للخدمات النفطية في سنوات مابين (١٩٩٥-٢٠٠٠). وقدمت هذه الشركة ما بين عامي (١٩٩٩-٢٠٠٢) مبلغاً إجمالياً يساوي (٧٠٩,٣٢٠ مليون دولار) كمساهمات ذهب (٩٥٪) منها إلى الجمهوريين[٢٢٥].

ولقد حصلت الشركات الأمريكية المعروفة عالمياً على عقود نفطية كبيرة في حقبة الحرب على العراق وبأشكال وأحجام مختلفة، ومن أهم هذه العقود حصول شركة (هاليبرتون

---

[224] جيف سيمونز، عراق المستقبل: السياسة الأمريكية في إعادة تشكيل الشرق الأوسط، دار الساقي، بيروت، ٢٠٠٣، ص٣٧٥

[225] Michael Renner, Post-Saddam Iraq: Linchpin of a New Oil Order, from: The Iraq War Reader: History, Documents, Opinions, Edited By: Micah L. Sifry and Christopher Cerf, Simon & Schuster Publisher, New York, U.S., 2003, P.587

Halliburton) على عقد لمدة عامين لمكافحة حرائق النفط في العراق بقيمة تبلغ (سبعة مليارات دولار) وتتضمن ضخ النفط العراقي وتوزيعه. مع عقد تشغيل البنية التحتية للبترول العراقي بعقد قيمته (٢,٥ مليار دولار). وكذلك عقد مع (منظمة الصحة العالمية WHO) لتعطيل وتدمير الأسلحة غير التقليدية في العراق[٢٢٦].

أما مجموعة شركات بيكتل المتحدة (Bechtel Group Inc) فقد أختيرت ضمن مجموعة الشركات التي حصلت على عقود في عملية إعادة إعمار العراق التي طرحتها (الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية USAID) بعد الحرب بقيمة (٩٠٠ مليون دولار)[٢٢٧].

إضافةً الى شركات أخرى هي (فلور دانييل Flour Daniel، وكيلوك براون أند روت KBR، وبيريني الدولية Perini International، وبارسونز Parsons، ولويس بركر Louis Berger)[٢٢٨].

إن هذه الأرباح مؤشر واضح على أن الشركات الأمريكية على علم مسبق بالأرباح التي تجنيها من الحرب على العراق. لذلك من الطبيعي أن تقوم هذه الشركات بحث الإدارة الأمريكية والمسؤولين في الكونجرس على خوض الحرب، من أجل الحصول على العقود التجارية الضخمة التي قد تأتي إليها نتيجة للأضرار التي لحقت بالعراق منذ حرب الخليج الثانية عام (١٩٩١) وقد تستمر الى ما بعد الحرب في عام (٢٠٠٣).

من جانب آخر، لقد ظهرت في "الستينيات من القرن الماضي نزعة المحافظين الجدد عندما قامت مجموعة صغيرة من المفكرين الليبراليين بمتابعة الأوضاع في فيتنام وقوة المواطنين السود وبروز ثورة الطلاب"[٢٢٩]، وهم جيلها الأول، وظهر في التسعينيات من القرن العشرين الجيل الثاني، الذي يؤمن بالعمل على تحقيق الهيمنة الأمريكية عن طريق استخدام القوة العسكرية.

---

[226] منظمة العمال الأمريكية ضد الحرب، مصدر سبق ذكره.

[227] مجلة الجزيرة، توزيع غنائم الحرب: تنافس قوي بين شركتي (بكتل) و(هاليبورتون) على الكعكة العراقية، تقرير سري يقدر إعادة إعمار العراق بـــ(٢٠ مليار دولار) سنوياً، عدد خاص، مصدر من الإنترنت بتأريخ ٢٠٠٣/٤/١، وعلى الموقع:

http://www.al-jazirah.com.sa/magazine/01042003/almlfsais5.htm

[228] جيف سيمونز، عراق المستقبل: السياسة الأمريكية في إعادة تشكيل الشرق الأوسط، مصدر سبق ذكره، ص١٠٧

[229] George Packer, the Assassins' Gate: American In Iraq, Farrar. Straus and Giroux, New York, U.S., 2005, P.15

وكـثيراً مـا تـرتبط الحـرب علـى العـراق دائمـاً بمـصطلح (المحـافظين الجـدد Neo-Conservatives)، حيث يؤمن الكثيرون بـأن المحـافظين الجـدد هـم المخططـون الرئيـسيون للحرب على العراق، فالأقطاب المعروفة في الإدارة الأمريكية بـ(الصقور) الـذين أيـدوا قـرار الحرب وصنعوها كانوا من المعروفين بالمحافظين الجدد.

وفي هذا المجال كان كل من "(بول ولفويتز) و(دوكـلاس فايـث) و(ويليـام لـوتي) و(دافيـد ورمسر) و(أبرام شولسكي) قد أيدوا وأقتنعوا بأن العراق يمتلك أسلحة الدمار الـشامل، وأنـه على علاقة مع تنظيم القاعدة، لذلك عدوا التحرك العسكري لتغيير النظام أمراً ضرورياً"[٢٣٠].

ومن أجل تحقيق هدف تغيير النظام كانوا مـؤمنين بإسـتخدام كـل الوسـائل اللازمـة لكـي يتحول النظام الدكتاتوري الى نظام ديمقراطي[٢٣١].

وهذا دليل واضح على القناعة التامة للمحافظين الجدد بضرورة نقل الديمقراطية الأمريكية بأية وسيلة كانت، ولأي مكان تختاره الولايات المتحدة. فهـي لاتخـشى مـن اللجـوء الى القـوة العسكرية لضرب العراق تحقيقاً للأهداف المعلنة وغير المعلنـة، وبـشكل يمهـد خطـوات كـبيرة لتحقيق النتائج المرجوة من (مشروع القرن الأمريكي الجديد PNAC)*.

ويقول (دوكلاس فايث) أحد أقطاب المحافظين الجدد "كان المحافظون الجدد، بمن فيهم أنا، يتهمون بعزمهم على نشر الديمقراطية بحد السيف.

ولكني لم أر دليلاً على ذلك. ولاسيما فيما يتعلق بي شخصياً، وهذا ليس صحيحاً.

حسب رأيي، وكان السبب الرئيس في شن الحرب على العراق هو الدفاع عن النفس.

فإذا أجبرنا الى الحاجة لشن الحرب، فالقتال ربما يفتح الطريق لديمقراطية جديدة حتى تنشأ.

فإذا تطورت هذه الديمقراطية بنجاح، فالولايات المتحدة، حالها حال الشعب العراقي، ستكون رابحة"[٢٣٢]. وهذا دليل واضح على الذي طرحناه بإيمان المحافظين الجدد في استخدام كافة أشكال القوة. فهم الجيل الثاني من التيار الذي يرى أن قوة الولايات المتحدة العسكرية غير المسبوقة هي أداة رئيسة لحفاظ الولايات المتحدة على مكانتها ولنجاحها في القيام بمهمتها كقائد

---

[230] Nick Ritchie & Paul Rogers, Op.cit, P.128

[231] George Packer, Op.cit, P.38

* من أهم المشاريع التي طرحت من قبل المحافظين الجدد لمستقبل الولايات المتحدة عسكرياً وسياسياً، ما يركز على التطبيق الكامل والحرفي لمخطط النموذج الاستراتيجي القائم على هيكلة النظام الدولي المعاصر، على أساس إعتبارات نظام القطبية الواحد (Unipolar System)

[232] Douglas J. Feith, Op.cit, P.234

للعالم ومحافظ على السلام العالمي، وهنا يرى المحافظون الجدد أن وظيفة القوة العسكرية الأمريكية الرئيسة ليست تجميع الأسلحة والقوات ولكن إستخدام هذه القوات في مشاريع طموحة وحاسمة لصناعة نظام عالمي قائم على السيطرة الأمريكية ودعمها.

وهم يرون أن الفوضى هي البديل الوحيد المحتمل لفشل الولايات المتحدة في قيادة النظام العالمي في الحقبة الراهنة.

وهذا ما يدفع الى القول بأن قوة الولايات المتحدة هي قوة يدركها العالم، ولأن العالم يبحث عن قائد، لذلك فإن الولايات المتحدة هي حتماً هذا القائد، فسيادة الولايات المتحدة على العالم هي مصدر استقرار النظام العالمي.

ومن خلال الفحص الدقيق للأفكار الرئيسة لتيار المحافظين الجدد يمكن القول بأن "الحرب على العراق كان تحقيقاً دقيقاً للبرنامج السياسي للمحافظين الجدد"[233]، إذ حاول هذا التيار من خلال مؤسساته الفكرية والإعلامية التي يمتلكها أن يروج للأفكار والأسباب التي تجعل الحرب على العراق أمراً ضرورياً وفي خدمة الأمن القومي الأمريكي.

---

[233] Dario Battistella, The Return of the State of War: A Theoretical Analysis of Operation Iraqi Freedom, European Consortium for Political Research Press (ECPR), UK, 2006, P.158

الفصل الثالث
تقييم دوافع صنع قرار الحرب
على العراق ونتائجه

تظل موضوعة تقييم الأسباب والنتائج لأية قضية محل إجتهاد وخلاف، وساحةً لطرح الآراء وتبادل الحجج، وتقديم الأسانيد كلاً يريد إثبات حقه وإنكار حق الآخر، فما بال كل ذلك بموضوع تقييم الدوافع والنتائج لأكثر القضايا الإنسانية وهي (الحرب).

وفي رأينا إذ لم تكن القضية التي ندرسها محل خلاف لما اندلعت الحرب بسببها. لذلك سنكرس هذا الفصل لعرض وتقييم كل وجهات النظر الخاصة بدوافع قرار الحرب على العراق ونتائجه، وذلك بتقسيم الفصل الى مبحثين، نتناول في المبحث الأول تقييم دوافع الحرب على العراق، وفي الثاني نناقش تقييم نتائج الحرب على العراق.

المبحث الأول
تقييم دوافع صنع قرار الحرب
على العراق عام (٢٠٠٣)

إذا كان قرار الحرب من أصعب القرارات السياسية فنتائجها وثمنها حتى في حالة النصر والإنتصار باهض وجسيم، ويكفي في ذلك أن نشير الى إزهاق أرواح البشر.

إن هناك أسباباً ودوافع حقيقية وفعلية منها معلنة ومنها خفية تدفع الساسة والقادة لإتخاذ قرار الحرب. وهذا ما سنبحث فيه في مبحثنا هذا فيما يتعلق بقرار الحرب على العراق.

المطلب الاول
تقييم الدوافع الأساسية
للحرب على العراق

إن الدوافع الأساسية التي حفزت الولايات المتحدة الأمريكية كانت هي السبب الرئيس وراء الحرب الأمريكية على العراق. وهذه الدوافع تختلف كثيراً عن الدوافع الثانوية التي طرحت كمبررات رئيسية للحرب مثل امتلاك العراق لأسلحة الدمار الشامل أو علاقته بالإرهاب. ولكن الدوافع الأساسية من الحرب هي:

الفرع الأول
الهيمنة الأمريكية
American Hegemony

الهيمنة هي مذهب سياسي تستند إلى غطرسة القوة. وتسعى إلى السيطرة على مقدرات الدول المستضعفة، وتطويع إرادة حكامها لخدمة المصالح الاستراتيجية الاقتصادية والدفاعية للدولة القوية المهيمنة، دون مراعاة لحقوق ومصالح الشعوب الأخرى الثابتة في المواثيق والأعراف الدولية[٢٣٤].

وتعود جذور الهيمنة إلى عصر التوسع الاستعماري. وتوسعت في الوضع الدولي الراهن واستفحلت وكبرت أطماعها بسبب الاختلال في توازن الأقطاب الدولية نتيجة إنهيار الاتحاد السوفيتي وتحول النظام الدولي من الثنائية القطبية إلى أحادية القطب المتمثل بالولايات المتحدة الأمريكية وإنفراده بإدارة شؤون العالم وفق مصالحه وإستراتيجياته.

وتتجلى تلك الهيمنة بتجاهل اختصاصات مجلس الأمن في حفظ السلم والأمن الدوليين وعدم الرجوع إليه، في اتخاذ قرارات انفرادية بشن الحروب العدوانية أو إجراء المناورات العسكرية لإستفزاز الدول الأعضاء في المنظمة الدولية. ومن أهم الأمثلة على ذلك الحرب

---

[234] د. قدري الأطرش، القانون الدولي وهيمنة النموذج، مصدر من الأنترنت بتأريخ ٢٠٠٥/٧/١٦، وعلى الموقع:

http://ac.ly/vb/showthread.php?t=768

الأمريكية على العراق عام (٢٠٠٣)، بحجة إنتهاكه لـقرار مجلس الأمن رقم (١٤٤١) . وأبرز معالم تحقيق هذه الهيمنة عن طريق الحرب على العراق هو:

أولاً: الهيمنة السياسية **Political Hegemony**:

في العقود الحديثة، أصبحت الهيمنة الأمريكية مقلقاً لدول وأطراف عديدة، حيث تخشى هذه الأطراف من وقوع مصالحها في خطر. لذلك نرى أن "الميل الأمريكي لاستخدام الوسائل القسرية في تحقيق الهيمنة السياسية وفي علاقتها مع شركائها كان عاملاً مهماً ومتبعاً في أغلب الأحيان ولاسيما منذ أواسط الستينيات من القرن الماضي"[٢٣٥].

وبشكل عام منذ سبعينيات القرن الماضي نظر شركاء الولايات المتحدة -على نحو متزايد- نظرة غير راغبة لدفع الثمن السياسي والإقتصادي من أجل تحقيق الهيمنة الأمريكية[٢٣٦].

وفي (تشرين الأول عام ١٩٩٩) قال (ساندي بيركر **Sandy Berger**) مستشار الأمن القومي آنذاك "نحن القوة العالمية الوحيدة التي لم تكن بصيغة الإمبراطوريات التأريخية السابقة"[٢٣٧].

وانتقد (بيركر) المنعزلين الذين رفضوا مشاركة الولايات المتحدة في أية معاهدة لأن هذا الرفض يفرض القيود على السيادة الأمريكية. والبديل هو عالم بدون أحكام وتحقيقات وقيود بشكل عام[٢٣٨].

وفي هذا التحليل كان (بيركر) صائباً ومخطئاً في الوقت نفسه، صائباً في وصف صورة الولايات المتحدة الأمريكية كـ"مهيمن مرعب"، ولكن كان مخطئاً في تشبيه المحافظين كمنعزلين. إن المحافظين وفكرة المحافظة هي أوسع وأكثر تعقيداً من فكرة العزلة.

وإذا أخذنا بنظرة (ساندي بيركر) فإن المحافظين، التقليديين أو الجدد، يؤيدون خوض الحرب على العراق من أجل تحقيق الهيمنة السياسية. لذلك نرى في الولايات المتحدة الأمريكية أن

---

[235] **Carl Conetta, 9/11 and the Paradox of American Power, Project on Defense Alternatives Commonwealth Institute, International Affairs Working Paper 2008-11, December 2008, P.4**

[236] **Walter Scheidel, Republics between hegemony and empire: How ancient city-states built empires and the USA doesn't (anymore), Princeton/Stanford Working Papers in Classics (Stanford University, February 2006), P.13**

[237] **Fraser Cameron, Op.cit, P.178**

[238] **Ibid, P.178**

معظم حالات الحروب التي خاضتها كانت مؤيدة بشكل تام من قبل المحافظين، وبالذات المحافظون الجدد.

إن التحالفات العسكرية والسياسية التي أقدمت على صياغتها الولايات المتحدة الأمريكية أصبحت بمثابة طريقة واضحة لتحقيق الهيمنة السياسية. وتساعد هذه التحالفات على تسهيل الأمور العسكرية في حالات الحرب التي تخوضها الولايات المتحدة في أي منطقة من العالم. وبالنتيجة فإن التفوق في الحروب بمثابة تحقيق الهيمنة السياسية للولايات المتحدة الأمريكية. لذلك فعندما قررت الولايات المتحدة أن تخوض حرباً على العراق، حاولت من خلالها أن تحقق الهيمنة العالمية على الصعيد السياسي، "ولقد ذهبت الإدارة الأمريكية للحرب كي تعزز من هيمنة –الولايات المتحدة– على العالم، وتبسط سيطرتها على الشرق الأوسط، وذلك بإنشاء قلعة عسكرية دائمة في العراق"[٢٣٩]. وهذا كان دافعاً أساسياً لأي تحرك سياسي أمريكي في العالم ولايزال.

ثانياً: الهيمنة الإقتصادية Economic Hegemony:

إن مناخ الحرب يمثل فرصة كبيرة لتحقيق أرباح هائلة لشركات السلاح الأمريكية وينشط الإقتصاد الأمريكى بهذا التوسع الصناعي. والأرباح الأساسية هي ما يمكن تحقيقه من إستهداف الولايات المتحدة السيطرة على الإقتصاد العالمي.

وفيما يتعلق بالنفط، فإنها مادة ذات أهمية عالمية، والهيمنة الأمريكية عليها ستضع الأطراف الأخرى سواءً أكانت أوروبا الغربية أم اليابان فى وضع يلزمهم بالتبعية تحت تهديد التحكم في واردات البترول التي سيطرت عليها الشركات الأمريكية أو سوف تسيطر عليها وما لم تخضع أوربا لذلك التهديد فإنه يمكن حرمانها من أية مكاسب قد تفضلها الولايات المتحدة في نطاق سياستها البترولية .

وذلك إذا وضعنا فى الإعتبار التواجد الأمريكى في المناطق البترولية في وسط آسيا بعد غزو أفغانستان وهنا نتساءل عن إمكانية نجاح تلك السياسة الأمريكية فى فرض هيمنتها. ووفقاً لتقارير الوكالة الدولية للطاقة الذرية فإن زيادة الإعتماد على بترول الخليج في السنوات السابقة أدت الى زيادة إيرادات البترول نحو ثلاثة أضعاف أي من (٩٠ مليار دولار) الى (٢٥٠ مليار

---

[239] د. نعمان عبدالرزاق السامرائي، أمريكا والعراق: عشق دائم أم طلاق بائن، مكتبة العبيكان، الرياض، ٢٠٠٧، ص٨١

دولار) في عام (٢٠١٠) بسعر (٢٤ دولاراً) للبرميل[٢٤٠]، مع العلم أن سعر النفط قد وصل الى أكثر من (٩٠ دولاراً) للبرميل الواحد خلال عامي (٢٠٠٩)و (٢٠١٠).

وحسب تقدير أصدرته إدارة الطاقة الأمريكية فإن المنتجين الخليجيين الرئيسيين (السعودية والإمارات وإيران والكويت والعراق وقطر) يملكون (٦٧٤ مليار برميل) من الإحتياطي المؤكد وهو ما يعادل ثلثي إجمالي الإحتياطي الدولي ويغطي إنتاج (٨٩ سنة) وفق معدلات الإنتاج الراهنة في منطقة الخليج[٢٤١].

وفي كانون الثاني عام (١٩٧٥) ظهر لأول مرة، كمسألة جدية، إحتمال إستخدام القوات العسكرية الأمريكية وشن الحروب للإستيلاء على حقول النفط الأجنبية إذا ما عرض العالم الصناعي للخنق إقتصادياً من جانب أية مجموعة مؤتلفة من البلدان المصدرة للبترول فقد تحدث الرئيس ووزير الخارجية ووزير الدفاع عن ذلك الموضوع*.

وأن الإحتمال الأكبر هو أن الشرق الأوسط سيكون المكان الأكثر تضرراً من هكذا قرار، ليس لأنها منطقة فيها الكثير من الصراعات، بل لأنها تمتلك أكبر مخزون نفطي في العالم. والشكل رقم (١٣) يؤكد أن الشرق الأوسط لديه الحصة الأساس من إحتياطي النفط على الصعيد العالمي[٢٤٢].

---

[240] د.عدنان جابر، العرب وعصر مابعد النفط، دار علاءالدين للنشر والتوزيع والترجمة، دمشق، ٢٠٠٨، ص٥٩

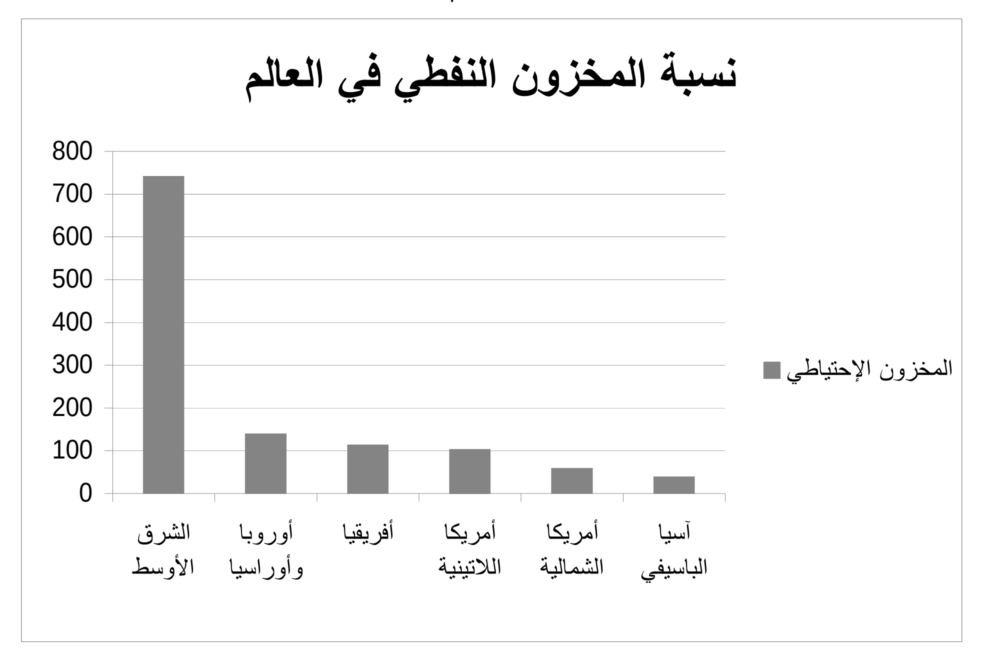
[241] جريدة الحياة، لندن، ٢٠٠٣/٥/٤

* سئل الرئيس الأمريكي (جيرالد فورد) في ٢١ كانون الثاني عام ١٩٧٥ في مؤتمر صحفي هذا السؤال: سيادة الرئيس ..لقد قلت أنت ووزير الخارجية كيسنجر أنك ستستخدم القوة العسكرية في حالة قيام منتجي النفط بخنق الغرب. ويود الشعب الأمريكي أن يعرف ما اذا كنت ستطلب من الكونجرس تصريحًا بإعلان الحرب أم أنك ستتجاوز هذا الإجراء الدستوري كما فعل بعض الرؤساء السابقين عليك؟ فأجاب الرئيس: أستطيع أن أؤكد أننا سنستخدم العملية الدستورية الكاملة المطلوبة من الرئيس في أي مناسبة تتضمن أي تعهد باشتراك القوات العسكرية الأمريكية.

نقلاً عن: مكتبة الكونجرس الأمريكي، أمريكا تغزو الخليج، دراسات الكونجرس الأمريكي، ترجمة: وجيه راضي، بلا سنة طبع، ص٤

[242] James Howard Kunstler, The Long Emergency: Surviving the Converging Catastrophes of the Twenty-First Century, Atlantic Monthly Press, 2005, P.76

الشكل رقم (١٣)



الشكل رقم (١٣) يبين كمية المخزون الإحتياطي للنفط في العالم (بمليار برميل)

Source: James Howard Kunstler, The Long Emergency: Surviving the Converging Catastrophes of the Twenty-First Century, Atlantic Monthly Press, 2005, P.76

وإذا ماعرفنا أن الولايات المتحدة بحاجة متزايدة إلى النفط، حيث زادت الكميات المستهلكة من (٤ ملايين و٢٨٦ ألف برميل) يومياً عام (١٩٨٥) وهو مايعادل نحو (٢٧,٣٪) من الكميات المستهلكة إلى (١٠,٠٥ مليون برميل) يومياً عام (٢٠٠٠) وهو مايعادل (٥١,٦٪) من الإستهلاك الأمريكي. وهذا ما رفع فاتورة الواردات النفطية الأمريكية إلى ما بين (٨٠-١٠٠ مليار دولار) سنوياً، وإذ يتوقع أن يرتفع استهلاكها بحلول عام ٢٠٢٠ إلى نحو (٢٦ مليون برميل) يومياً في حين لن يتجاوز إنتاجها (٩ ملايين برميل) يومياً فإنها ستعتمد كثيراً على الاستيراد وبنسبة ترتفع إلى (٦٥٪) تقريباً.

وهذا يعني ضرورة التفكير بالنفط. وأن يكون هذا النفط رخيصاً. وذلك لا يتم إلا بالسيطرة على الأسعار مباشرة أو غير مباشرة"[٢٤٣].

ويعترف مسؤولون أمريكيون كبار بأن للولايات المتحدة مصالح سياسية وإقتصادية وإستراتيجية عليا في منطقة الخليج العربي تبرر لها تواجدها فيه[٢٤٤].

ولا عجب أن نرى الولايات المتحدة الأمريكية تلجأ الى خوض الحروب من أجل تحقيق الهيمنة الإقتصادية وذلك عن طريق تحقيق السيطرة على المنابع الرئيسة والضخمة للثروات الإقتصادية العالمية.

وأن إحتواء الشرق الأوسط على ثروات هائلة دفع الولايات المتحدة الى محاولة الوصول الى هذه المنطقة سواءً أكانت عن طريق الدبلوماسية أم عن طريق الحرب. وهذا ما سعت إليها الولايات المتحدة خلال نصف قرن مضى.

وبالفعل إستطاعت الولايات المتحدة أن تحقق الهيمنة الإقتصادية ووضعتها في مصاف أقوى إقتصاديات العالم.

وتشير الدراسات التي أعدتها مؤسسة (هيرالد تريبيون الدولي International Herald Tribune) إلى أن آخر برميل نفط في العالم سيكون في العراق، الذي يملك (١٢٢ مليار برميل) كإحتياط نفطي يمثل (١٥٪) من إحتياط نفط العالم، فيما نشرت دراسات أمريكية أخرى صادرة عن (إدارة معلومات الطاقة الأمريكية U.S Energy Information Administration) أن إحتياط النفط العراقي أكثر من (٢٠٠ مليار برميل) والكثير من حقول النفط لم تستغل حتى الآن وعدد الحقول المستغلة قليل جداً مقارنةً مع الإحتياط النفطي للولايات المتحدة وكندا.

وكذلك أن كلفة إستخراج برميل النفط في العراق أقل بكثير عن بقية الدول المنتجة للنفط في العالم، وتصل كلفة الإستخراج في العراق إلى (٩٥ سنت)، وأن احتياط الولايات المتحدة يصل الى (٢٪) من إحتياط العالم وأصدرت (إدارة معلومات الطاقة الأمريكية) بالإشتراك مع شركة (بريتش بتروليوم) دراسة تفيد أن الإنتاج النفطي العالمي عام (١٩٩٧) بلغ (٧٥مليون برميل يومياً)، ووصل في عام (٢٠١٠) الى (٩٤ مليون برميل يومياً)، ويرتفع في عام (٢٠١٥) الى (١٠٥ مليون برميل يومياً)، في حين يصل في عام (٢٠٢٠) إلى (١١٥مليون برميل يومياً).

---

243 د. سمير صارم، النفط العربي في الإستراتيجية الأمريكية، مصدر من الأنترنت بتأريخ ٢٠٠٩/١٠/٥ على الموقع: http://www.4geography.com/vb/t370.html

244 Amory B. Lovins, Winning the Oil Endgame, Rocky Mountain Institute, 2004, P.45

وبهذا الموقف يكون العراق الأول في قدرته على تلبية إحتياج الأسواق العالمية، وتأتي السعودية والأمارات والكويت وإيران وفنزويلا بعده[٢٤٥].

كذلك أعلنت جريدة (الاندبندنت) البريطانية أن العقود التي منحتها العراق للشركات الكبرى في عام (٢٠٠٩) تستهدف زيادة الانتاج من (٢,٥ مليون برميل يومياً) حالياً الى (٩,٥ مليون برميل يومياً) بحلول عام (٢٠٢٠)[٢٤٦].

ولم تكن الحرب على العراق عام (٢٠٠٣) بعيدة عن الدوافع الإقتصادية، ولاسيما تلك المتعلقة بالنفط، فلم يكن "موضوع زيادة إعتماد الولايات المتحدة على نفط الخليج يحظى بإهتمام كبير من قبل القائمين على السياسة الامريكية حتى أحداث (الحادي عشر أيلول ٢٠٠١)، غير أنه منذ ذلك الحين، أصبح هناك تصميم واضح للإدارة الأمريكية على خفض إعتماد الولايات المتحدة على النفط المستورد من منطقة الشرق الوسط وزيادة الواردات النفطية من روسيا وأمريكا اللاتينية ودول غرب أفريقيا وحوض بحر قزوين، وإذا نجح الرئيس الأمريكي (جورج بوش) بتحقيق التغيير المستهدف للنظام العراقي، ستفتح المجال أمام شركات النفط الأمريكية للعمل في العراق والإستفادة من إحتياطاته النفطية الضخمة، وسيصبح العراق مصدر نفط أكثر أماناً للولايات المتحدة، وإذا ما تحقق هذا السيناريو فإن العراق سيستطيع زيادة طاقته الإنتاجية لتعود إلي المستويات التي وصلت إليها سابقاً وتجاوزت (٣,٥ مليون برميل يومياً) على أن تصل معدلات الإنتاج هذه إلى ما يقرب من (ستة مليون برميل يومياً) بعد (خمس سنوات)، وستؤدي هذه الزيادة الى ظهور فائض في الإنتاج في سوق النفط الدولية، وستضعف من قدرة (أوبك) للسيطرة على الأسعار، وستشعر واشنطن عندها أنها في وضع تستطيع فيه الضغط على دول الخليج للقيام بالإصلاحات السياسية والإقتصادية المطلوبة"[٢٤٧]، هذا من جهة.

ومن جهة أخرى، رأت الحكومة العراقية ضرورة العمل مع الشركات الأمريكية في القطاع النفطي، فمثلاً "قامت وزارة النفط العراقية بتوقيع عقد مع القطاع الهندسي في الجيش الأمريكي،

---

[245] مركز صقر للدراسات الستراتيجية، الأهداف الإستراتيجية للعدوان على العراق، مصدر من الإنترنت بتأريخ ٢ آيار ٢٠١١، وعلى الموقع:
http://www.yaqen.net/Portal/news.php?action=view&id=8326

[246] محمد حميد الصواف، نفط العراق: طفرة نوعية ومستقبل بلا حدود: إستثمارات كبيرة وتسهيلات أكبر، مصدر من الإنترنت بتأريخ ٢٠/٧/ ٢٠١٠، وعلى الموقع:
http://www.annabaa.org/nbanews/2010/07/231.htm

[247] جريدة الحياة، لندن، ٤/١٠/٢٠٠٢

وشركة (Kellogg, Brown & Root-KBR-) للعمل في أكثر من (٢٢٠) مشروعاً نفطياً[٢٤٨].
وكذلك قدمت دراسات نوعية حول النفط العراقي، أهمها ما قدمه مجلس العلاقات الخارجية بالكونجرس الأمريكي في (كانون الأول ٢٠٠٢) للإدارة الأمريكية حول نفط العراق ففي دراسته أكد فيها على مجموعة من النقاط هي[٢٤٩]:

١. إن بنية قطاع النفط العراقي متدهورة وفي تدهور مستمر يومياً بنسبة (١٠٠٠٠٠ برميل).
٢. إن إعادة إعمار القطاع النفطي العراقي تحتاج إلى إستثمارات كبيرة ووقت طويل وكلفة قد تصل الى (٥ مليارات دولار) على الأقل.
٣. لا بد من الاستعانة بشركات أجنبية لإعادة إعمار القطاع النفطي.

إن صادرات النفط العراقي في تزايد مستمر، وهذا يؤثر على الإيرادات التي تأتي من خلال بيعه، وحسب آخر الإحصائيات المعلنة من قبل وزارة النفط في العراق، فإن نسبة صادرات النفط في تصاعد كبير وذلك نتيجة لعمليات الإعمار التي تجري في العراق في القطاعات النفطية، وبتعاون الشركات الأمريكية المتخصصة في هذا المجال، ولاسيما خلال أعوام (٢٠٠٩-٢٠١٠).

والجدول رقم (٤)[٢٥٠] يبين عينة من بيع النفط العراقي في الآبار النفطية في كل من البصرة وكركوك في المدة مابين (تموز ٢٠١٠ الى آذار ٢٠١١)، وهذا يؤشر الى إستمرار واضح في نسبة الصادرات النفطية.

---

248 محمد حميد الصواف، مصدر سبق ذكره.

249 Takayuki Nishi, Threat, Military Culture and Strategy: The United States in Afghanistan and Iraq, A Dissertation Submitted to the Faculty of the Division of the Social Science in Candidacy for the degree of Doctor of Philosophy, Department of Political Science, Chicago Illinois, 2009, P.79

250 جمهورية العراق، وزارة النفط، صادرات العراق من النفط الخام، من موقع وزارة النفط العراقي، بتأريخ ٢٠١١/٤/٢٥ وعلى الموقع:
http://www.oil.gov.iq/oil%20arab/EXPORT%20CAPACITIES.php

الجدول رقم (٤)

السنة	الشهر	نفط البصرة		نفط كركوك		المجموع		معدل السعر ($/ للبرميل)
		الكمية مليون برميل	المبلغ مليون دولار	الكمية مليون برميل	المبلغ مليون دولار	الكمية مليون برميل	المبلغ مليون دولار	
٢٠١٠	تموز	٤٤,٤	٣,١٣٧	١١,٩	٨٧٢	٥٦,٣	٤,٠٠٩	٧١,٢١
	آب	٤٤,٩	٣,١٩١	١٠,٥	٧٦٦	٥٥,٤	٣,٩٥٧	٧١,٤٣
	ايلول	٤٥,٢	٣,٢٨٠	١٥,٤	١,١٤٨	٦٠,٦	٤,٤٢٨	٧٣,٠٧
	تشرين الاول	٤٦,٢	٣,٥٣٣	١٢,٥	٩٩٣	٥٨,٧	٤,٥٢٦	٧٧,١٠
	تشرين الثاني	٤٦	٣,٦٩٣	١١,٣	٩٢٥	٥٧,٣	٤,٦١٨	٨٠,٥٩
	كانون الاول	٤٧,٤	٤,٠٧٨	١٣,١	١,١٤٤	٦٠,٥	٥,٢٢٢	٨٦,٣١
٢٠١١	كانون الثاني	٥٤	٤,٨٨٠	١٣	١,٢٠٢	٦٧	٦,٠٨٢	٩٠,٧٨
	شباط	٤٧,٨	٤,٧٠١	١٣,٨	١,٣٦٣	٦٦,١	٦,٠٦٤	٩٨,٤٤
	آذار	٥٢,٣	٥,٥٥١	١٤,٦	١,٦١٦	٦٦,٩	٧,١٦٧	١٠٧,١٣

الجدول رقم (٤) يبين عينة من بيع النفط العراقي في الآبار النفطية في كل من البصرة وكركوك في المدة مابين (تموز ٢٠١٠ الى آذار ٢٠١١). المصدر: جمهورية العراق، وزارة النفط، صادرات العراق من النفط الخام، من موقع وزارة النفط العراقي، بتأريخ ٢٥/ ٤/ ٢٠١١ وعلى الموقع:

http://www.oil.gov.iq/oil%20arab/EXPORT%20CAPACITIES.php

فضلاً عن هذا، إن أهمية الغاز الطبيعي لا تقل كثيراً عن أهمية النفط، حيث يقدر إحتياط العراق المكتشف من الغاز الطبيعي بنحو (١١٠ تريليون قدم مكعب) وغير المكتشف يقدر بحوالي (١٥٠ تريليون قدم مكعب)، أي أن الحجم الإحتياطي الكلي للغاز الطبيعي في العراق سيرتفع من (١١٠ الى ١٥٠ تريليون قدم مكعب) من الغاز الطبيعي الذي يشكل الغاز المشترك (غاز مع النفط) بنحو (٧٠٪) وأن نحو (٢٠٪) غير مشترك وحوالي (١٠٪) من الغاز المنزلي.

كذلك كانت الطاقة الإنتاجية للعراق من الغاز الطبيعي بحوالي (٧٠٠ مليار متر مكعب) في عام (١٩٩٧) وإنخفض الى (٩٧ مليار متر مكعب) في عام (٢٠٠١)، وسيرتفع في المستقبل الى حوالي (٢,٤ تريليون متر مكعب) سنوياً[٢٥١].

إلا أن الولايات المتحدة الأمريكية واجهت بعد الحرب العديد من الصعوبات، ليس فقط في محاولتها السيطرة على النفط والغاز العراقي، بل في الحفاظ على ما كان موجوداً، ولاسيما أن المنشآت النفطية العراقية أصابها خراب كبير نتيجة للفوضى الأمنية التي ظهرت بعد الحرب، والتي مازالت موجودة.

لذلك لم تستطع أن تحقق نتائج إقتصادية كبيرة فيما يتعلق بالنفط، في حين إستطاعت الشركات الأمريكية أن تحصل على العديد من العقود وفرص إستثمار خلال عملية إعادة إعمار العراق.

ثالثاً: الهيمنة العسكرية Martial Hegemony:

لقد استطاعت الولايات المتحدة الأمريكية أن تسيطر على سوق السلاح العالمي وذلك من خلال السيطرة النوعية على الأسواق العالمية، حيث حققت مبيعات للسلاح بكميات كبيرة في أسواق الأسلحة العالمية عموماً، وفي الشرق الأوسط خصوصاً، وذلك بسبب تزايد حدة الصراعات في الشرق الاوسط حيث تزايدت معها ضرورة التسلح وطلب الاسلحة الاكثر تطوراً وفاعلية، وتستثمر الولايات المتحدة الأمريكية ذلك لتحقق عوائد كبيرة وكذلك لتستمر بحيازة مركز الصدارة في مبيعات الاسلحة في العالم. وتشير الإحصائيات الى أن الولايات المتحدة الأمريكية إستحوذت على النسبة الأكبر في تعاقدات الأسلحة مع دول الجنوب، فحسب إحصائيات (المعهد الدولي للدراسات الستراتيجية International Institute for Strategic Studies-IISS) فإنها إستحوذت على نحو (٣٤٪، ٣٥,٢٪، ٤٩,١٪، ٤١,٤٪،

[٢٥١] د. بيوار الخنسي، الملف النفطي في العراق، دار سبيريز للطباعة والنشر، كوردستان العراق، ٢٠٠٥، ص٧٦

٤٩,٩٪، ٤٥,٧٪، ٣٥,٥٪) خلال أعوام (١٩٩٩-٢٠٠٤) على الترتيب من إجمالي قيمة تعاقدات نقل الأسلحة إلى دول الجنوب(العالم الثالث سابقاً)[252].

وحسب تقرير (معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام Stockholm International Peace Research Institute-SIPRI) فإن مبيعات الأسلحة الأمريكية بلغت (١٦,٩ مليار دولار) عام (٢٠٠٦) أي ما نسبته (٤١,٩٪) من حجم السوق العالمية، فيما بلغت مبيعات روسيا (٨,٧ مليار دولار)، أي ما نسبته (٢١,٦ %)[253].

ومنذ هجمات الحادي عشر من ايلول/ سبتمبر (٢٠٠١) ارتفعت الميزانية العسكرية الأمريكية من (٣٠٠مليار دولار) في عام (٢٠٠٠) الى (٤٠٠مليار دولار) في عام (٢٠٠٤)، حيث إن الولايات المتحدة تمثل وحدها نصف النفقات العسكرية العالمية وأكثر من الثلثين من النفقات العسكرية لحلف الشمال الأطلسي NATO[254].

إن معظم عمليات التبادل التجاري العسكري للولايات المتحدة الأمريكية كان، ولايزال، مع الدول النامية لأنها تمثل البؤرة الأساسية للصراعات الموجودة حالياً في العالم. لذلك فإن السوق الحالي الذي يحقق أعلى نسبة من مبيعات السلاح للولايات المتحدة الأمريكية هو السوق الموجود في دول عالم الجنوب. والشكل رقم (١٤)[255] يبين نموذجاً لنسبة بيع الأسلحة الأمريكية الى الدول النامية في حقبة مابين عامي (١٩٨٩-١٩٩٩).

---

[252] Nuku Ofori, A World-System in Flux: The Rise of Modern World-Empire and It's significance in the Modern World-System, Dissertation Thesis, American University, USA, 2009, P.167

[253] Sam Perlo-Freeman, Olawale Ismail and Carina Solmirano, Military Expenditure, Armaments, Disarmament and International Security, Stockholm International Peace Research Institute SIPRI, 2010, P.197

[254] مكسيم لوفابفر، السياسة الخارجية الأمريكية، مصدر سبق ذكره، ص١٢٢

[255] Pavel Yakovlev, War and Politics: Analysis of Political Regimes, Military Spending and Economic Growth, Lambert Academic Publishing, Deutschland, 2009, P.87



الشكل رقم (١٤)

الشكل رقم (١٤) يبين مبيعات الأسلحة الامريكية الى البلدان النامية ١٩٨٩-١٩٩٩(الارقام بملايين الدولارات) **A** = صادرات الأسلحة **B**= استيراد الأسلحة

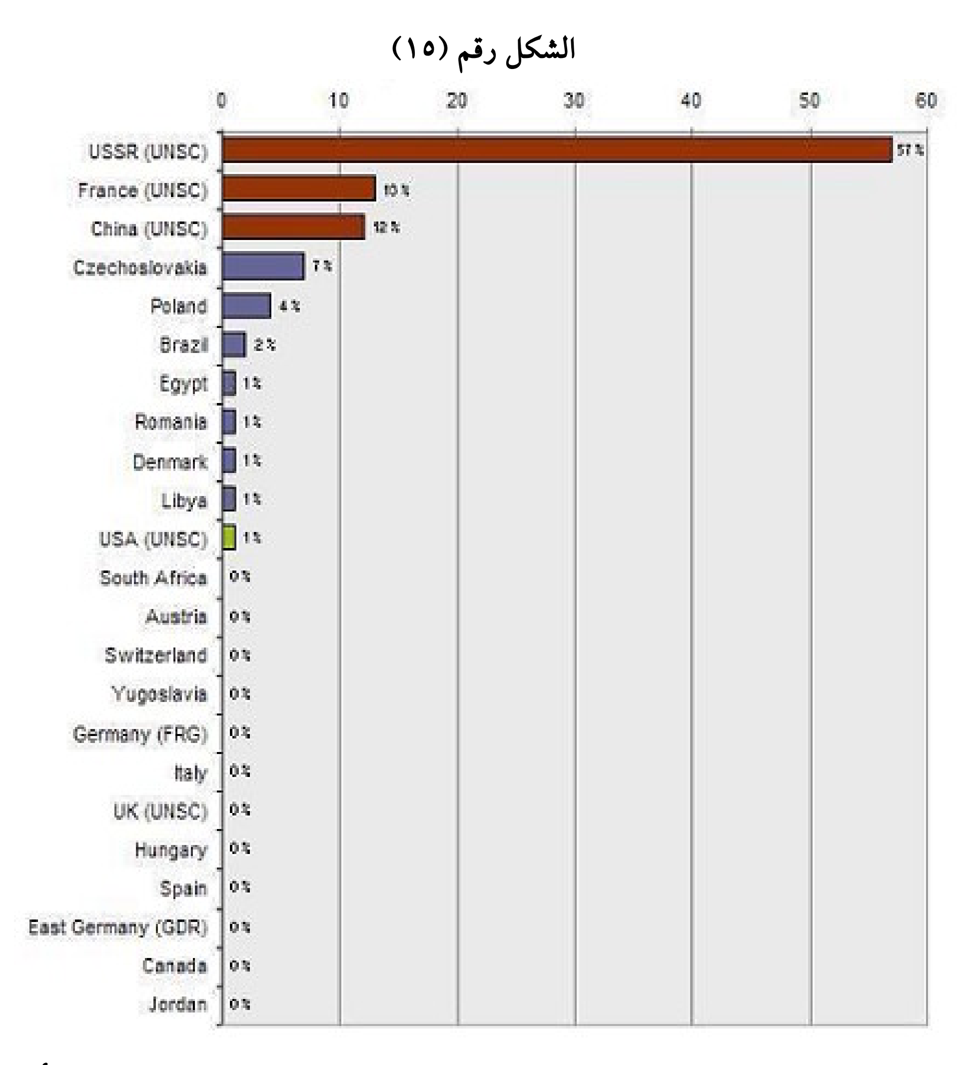
Source: Pavel Yakovlev, War and Politics: Analysis of Political Regimes, Military Spending and Economic Growth, Lambert Academic Publishing, Deutschland, 2009, P.87

في حقب الحرب الباردة كان العراق يستورد الأسلحة من معظم الدول المنتجة للأسلحة، ولكن معظم صفقات السلاح كان مع (الإتحاد السوفيتي وفرنسا والصين). والشكل رقم (١٥)[٢٥٦] يبين نسبة إستيراد العراق للأسلحة بنسب متفاوتة من دول العالم في الأعوام (١٩٧٣-١٩٩٠).

---

[256] **William Blum, US Companies sold Iraq Billions of NBC Weapons Materials, Mar 27th, 2002, at:**
http://www.indybay.org/newsitems/2002/03/27/1195471.php

الشكل رقم (١٥)



الشكل رقم (١٥) يبين نسبة إستيراد العراق للأسلحة بنسب متفاوتة من دول العالم في الأعوام (١٩٧٣-١٩٩٠).

Source: William Blum, US Companies sold Iraq Billions of NBC Weapons Materials, Mar 27th, 2002, at:
http://www.indybay.org/newsitems/2002/03/27/1195471.php

وكان العراق قد أسس قدرات عسكرية متنوعة في مجالات مختلفة، من أهمها[٢٥٧]:

١. الأسلحة النووية.
٢. الأسلحة الكيمياوية.
٣. الأسلحة البيولوجية.
٤. القوات والأسلحة التقليدية والقدرات العسكرية لقوات الجيش.
٥. القدرات العسكرية لقوات الحرس الجمهوري.
٦. القدرات العسكرية للقوات البحرية.
٧. القدرات العسكرية للقوات الجوية.
٨. القدرات العسكرية لقوات الدفاع الجوي.
٩. القدرات العسكرية لقوات حرس الحدود.
١٠. القدرات العسكرية لفدائيي صدام.

إن أهمية العنصر العسكري للوصول الى الهيمنة الأمريكية والحفاظ عليها لا تأتي فقط من امتلاك القدرات العسكرية المتنوعة والكبيرة، وإنما من خلال القدرة على توظيف هذه القدرات بشكل يخدم المصالح الوطنية والعالمية. وعلى الرغم من أن الدول الأخرى لديها قدرات عسكرية هائلة، إلا إنها لا تمتلك إمكانية توظيف هذه القوات من أجل تحقيق هيمنتها. وقد يكون هذا الأمر أحد الأسباب المشجعة للإدارة الأمريكية لإتخاذ قرار الحرب.

وعندما قررت الولايات المتحدة أن تخوض حرباً على العراق كان العامل العسكري حافزاً أساسياً في صنع قرار الحرب، فالأرباح التي تأتي من الإستخدامات العسكرية تكون دافعاً كبيراً لخوض الحرب.

فقد كانت الحرب على العراق عاملاً أساسياً لتفعيل الصناعة العسكرية الأمريكية، ليس فقط بسبب إستخدام الأسلحة، بل بسبب بيع الأسلحة الأمريكية الى العراق في عملية إعادة تحديث أسلحة العراق.

[257] اللواء طلعت مسلم، برنامج التسلح العراقي، مصدر من الإنترنت بتأريخ ١/١٠/٢٠٠٩، وعلى الموقع:
http://www.aljazeera.net/NR/exeres/6BF2DAC8-C374-4305-BE9C-BD2C3E8B9C8D.htm

ففي هذا المجال عقدت وزارة الدفاع العراقية في (كانون الثاني ٢٠١١) صفقة تسليحية تم بموجبها شراء أسلحة ومعدات عسكرية من الولايات المتحدة الأمريكية لغاية عام (٢٠١٣) بمبلغ (١٣ مليار دولار) لشراء الأسلحة وقد تتضاعف هذه النسبة وتصل الى (٢٦ مليار دولار) لإقتناء معدات عسكرية من أجل تسليح القوات العراقية بشكل كامل[٢٥٨].

هذا إضافةً الى العقود العسكرية العديدة التي حصلت وتحصل عليها الشركات الأمريكية. ولكن كل هذا يدل على أن القدرات العسكرية العراقية في المستقبل تكون محكومة من قبل الولايات المتحدة ولاسيما عندما تصبح الأسلحة العراقية وتدريب القوات العراقية بقيادة أمريكية وذلك وفقاً لما نصت عليه الإتفاقية الأمنية بين العراق والولايات المتحدة، وهذا ما يعد ضمانة للولايات المتحدة بعدم تكرار التجارب السابقة.

رابعاً: الهيمنة الثقافية Cultural Hegemony:

إذا كانت الثقافة جزءاً من قوة التأثير، فإنها أيضاً "قدرة بلد على الاستمالة والإنارة بنموذجه وقيمه ونمط حياته"[٢٥٩].

لهذا تتحكم الولايات المتحدة الأمريكية في نحو (٨٠٪) من الصور المثبتة في العالم، وتمثل نسبة الأفلام الأمريكية المعروضة داخل الإتحاد الأوروبي (٧٥٪) مما يعرض في دور العرض، فيما نجد (٥٣٪) من المواد المقدمة في قنوات التلفزيون الأوروبية هي مواد أمريكية.

وتهيمن هذه الدولة أيضاً على الأخبار والمعلومات المتداولة، فالمؤسسة الصحفية الأولى في العالم هي "الأسوشيتد برسAssociated Press" الأمريكية التي تزود بالأنباء والصور التي

[258] موقع أخبار الدفاع والتسليح، ١٣ مليار دولار قيمة عقد التسلح العراقي مع الولايات المتحدة الأميركية، مصدر من الإنترنت بتأريخ ٢٠١١/١/١١، وعلى الموقع:

http://defense-arab.com/news/?p=2301

[259] مكسيم لوفابفر، مصدر سبق ذكره، ص١٤١، وكذلك أنظر:

Thomas N. Ratliff, Born of Freedom and Dissent: A comparative analysis of American antiwar protest in the first 1,418 days of the Vietnam and Iraq wars, Thesis submitted to the Graduate College of Marshall University, In partial fulfillment of the requirements of the degree of Master of Arts in Sociology, 2007, P.28

يناهز (١٦٠٠) صحيفة يومية و(٥٩٠٠) محطة للراديو والتلفزيون في مختلف أنحاء العالم، إضافةً الى أن (٩٠٪) من مواقع شبكة الأنترنت هي أمريكية[٢٦٠].

وتأسيساً عليه يرى المفكر الأمريكي (صموئيل هنتنكتون Samuel P. Huntington) صاحب نظرية صدام الحضارات، في مقالته (صراع الحضارات) الذي نشره عام (١٩٩٣) "أن المصدر الأعمق للصدام في هذا العالم الجديد لن يكون في الدرجة الأولى إيديولوجياً أو إقتصادياً، بل ستكون الثقافة المنبع المهيمن على الإنقسامات والصدامات الكبرى بين البشر.

فالدولة القومية ستبقى اللاعب الأقوى فيما يخص شؤون العالم، لكن الصدامات الرئيسة في السياسة العالمية ستبرز بين دول ومجموعات تنتمي الى حضارات مختلفة. وسيهيمن صدام الحضارات على السياسات الكونية.

وتكون خطوط الصراع بين الحضارات هي خطوط معارك المستقبل. ويكون النزاع بين الحضارات أحدث مرحلة من تطور النزاعات في العالم الحديث"[٢٦١].

لذلك نرى أن أحد أهم الأهداف التي سعت الولايات المتحدة الى تحقيقها من خلال حربها على العراق يتمثل بنشر النمط الثقافي الأمريكي، وذلك من أجل حشد أكبر عدد من المجتمعات المؤيدة للثقافات الأمريكية، بغية تأمين الرضا والقبول لدى تلك الشعوب، أو على أقل تقدير تقليل الضرر والإعتراض عليها في حالة الحرب.

وعندما خاضت الولايات المتحدة الأمريكية الحرب على العراق عام (٢٠٠٣)، كان هنالك العديد من الدوافع الثقافية التي حفزت صانع القرار الأمريكي على إتخاذ القرار بشنها، ومن أهمها:

١. نشر الثقافة والعلوم الغربية الليبرالية من خلال تسهيل إنشاء القنوات الفضائية وتوسيع إستخدامات الإنترنت وكل وسائل التواصل الإجتماعي والتشجيع على تعدد الرأي

---

260 رضا هلال، إمبراطورية...لكنها في أزمة، الوفاق العربي، لندن، السنة الثالثة، العدد ٣٢، شباط ٢٠٠٢، ص٣٦

261 Samuel P. Huntington, The Clash of Civilization, Foreign Affairs, Vol. 72, No.3, Summer 1993

وكذلك أنظر: د.ناظم عبدالواحد الجاسور، المرجعية الفكرية للخطاب السياسي- الاستراتيجي الأمريكي مابعد الحادي عشر من ايلول/سبتمبر ٢٠٠١، دار النهضة العربية، بيروت، ٢٠٠٦، ص٣٦

والصحافة والإعلام. وفي هذا المجال عملت الولايات المتحدة على نقل كل التطورات التقنية الحاصلة في العالم الى المجتمع العراقي.

٢. تنظر الولايات المتحدة إلى أن العراق بلد تغيب فيه القيم الإنسانية بسبب وجود نظام حكم مستبد، وأن الديمقراطية غائبة عن الوجود في العراق. وبدأت الاستراتيجية الأمريكية فيما بعد تتحول من العراق الى منطقة الشرق الأوسط والعالم الإسلامي لتغيير أنماط الحكم، وما يتبعه من تغيير البنية الفكرية والثقافية والاقتصادية في تلك الدول[٢٦٢].

٣. عندما طرحت الولايات المتحدة موضوع العلاقة بين العراق والجماعات الإسلامية المتطرفة، وبالذات تنظيم القاعدة، كان الغرض منه البحث عن كيفية تحجيم الجماعات الإسلامية المتطرفة بعد الحرب على العراق، في محاولة لإبعاد الشباب العراقي والعربي عن الجماعات الإسلامية المتطرفة. والسبب في ذلك يعود الى الصراع الكبير بين الغرب عموماً من خلال العولمة والجماعات الإسلامية المتطرقة لكسب الشباب. ومن الممكن القول إن من دوافع الحرب على العراق هو الوقوف بوجه هدف المتطرفين في منع أن تصبح الديمقراطية بديلةً للأنظمة الدكتاتورية في المنطقة عموماً والعراق خصوصاً[٢٦٣].

إن الثورات التي جرت وتجري حالياً ضد بعض من الأنظمة المستبدة في المنطقة، دليل على أن الولايات المتحدة إستطاعت أن تحقق إنتصاراً ملحوظاً في نشر الديمقراطية والعمل على محو الأنظمة الدكتاتورية، ليس من خلال الحرب فقط، وإنما من خلال الشباب العربي الذي يستطيع –وحسب الرؤية الأمريكية– أن يغيير الواقع السياسي والإقتصادي في مجتمعاته بدل الإنخراط في الحركات الإسلامية المتطرفة، ودون الحاجة الى اللجوء الى القوات العسكرية الأجنبية. وهذا يحقق بالنتيجة الأهداف الأمريكية، وفي مقدمتها نشر الديمقراطية ومن ثم العمل على إنشغال المواطن في الشرق الأوسط بالعمل السياسي المدني داخل بلاده بدل اللجوء الى الأعمال العنيفة التي تضر بالمصالح الأمريكية.

---

[262] بدر بن سليمان العامر، الاستراتيجية الأمريكية..والأهداف الخفية، مصدر من الإنترنت بتأريخ ٢٠٠٣/٢/١٩، وعلى الموقع:
http://islamtoday.net/nawafeth/artshow-41-1834.htm

[263] درويش محمى، صراع قيم الاستبداد وقيم الديمقراطية، مصدر من الإنترنت بتأريخ ٢٠٠٧/٣/٤، وعلى الموقع:
http://www.annabaa.org/nbanews/61/553.htm

الفرع الثاني

حماية الأمن القومي الأمريكي

Protecting American National Security

ان إستراتيجية الأمن القومي ليست حالة ثابتة وجامدة وإنما هي حالة حية متغيرة تتوقف على طبيعة المراحل والظروف التاريخية ونوعية التهديدات وتغيرها من عصر الى آخر في الدولة الواحدة، وأن العبرة لا تكمن في مجرد وجود عناصر القوة وإنما في عملية إستثمارها وتوظيفها توظيفاً حياً.

فمن طبيعة الأشياء في ممارسة إستراتيجية الأمن القومي إستخدام أدوات القوة بجانبها السياسي لأغراض الدفاع عن مقومات الدولة وأركانها ومصالحها الحيوية. فالقوة ليست مادية وليست معنوية فقط وإنما محصلة لهما معاً وفي أشكال مختلفة، فالعلم والتكنلوجيا قوة والذكاء والمرونة قوة والمعرفة والثقافة قوة[٢٦٤]. لكن الحرب تبقى واحدة من الوسائل الأساسية التي تلجأ اليها الدول من أجل الحفاظ على أمنها القومي ومصالحها العليا.

إن للولايات المتحدة الأمريكية رؤيتين مختلفتين لمفهوم الأمن القومي، رؤية قديمة وأخرى حديثة. حيث إن رؤيتها القديمة عن الأمن القومي كانت تركز على عبارات تتعلق بالداخل الأمريكي أكثر من خارجه. حيث كانوا يؤكدون على عبارات تقليدية عديدة يكون الهدف منها الحصول على أكبر قدر ممكن من التأييد الداخلي، كما حصل في حالة العراق، ومن أهم هذه العبارات هو "الحفاظ على الولايات المتحدة كأمة حرة والحفاظ على مؤسساتنا وقيمنا الأساسية السليمة"[٢٦٥]، وقد تحولت هذه العبارة في العصر الحديث الى هذه المقولة "لنحمي ونطور رفاه الأمريكيين في أمة حرة آمنة"[٢٦٦]. وفي نظرة فاحصة الى معنى هاتين العبارتين نرى أن الأولى

---

[264] د. بهاء احمد بدر، الامن القومي: إطار نظري، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ٢٠٠١، ص٢٣

[265] America's National Interests Committee, Belfer Center for Science and International Affairs, 2000, P.15

نقلاً عن: غراهام أليسون، أثر العولمة في الأمن القومي والعالمي، تحرير: جوزيف س.ناي وجون د.دوناهيو، الحكم في العالم يتجه نحو العولمة، تعريب: محمد شريف الطرح، مكتبة العبيكان، السعودية، ٢٠٠٢، ص١٢٠

[266] Ibid, P.15

تركزت على حماية القيم في حين أكدت الثانية على الرفاه أياً كانت وسائل تحقيقه وأساليب الوصول اليه. وإذا كانت طريقة الحفاظ على الأمن القومي في السابق هي طرق الحرب والسلام، فإنها في الوقت الراهن تحولت هذه الأساليب وتطورت لتشمل كل الجوانب المتعلقة بالسيطرة والهيمنة، وفي مقدمتها السيطرة العسكرية والأمنية والتقنية.

وفي الوقت الراهن تستند إستراتيجية الأمن القومي للولايات المتحدة إلى مبدأ العالمية الأميركية المميزة التي تعكس التوحيد بين قيمها ومصالحها القومية. وهدف هذه الاستراتيجية ليس في جعل العالم أكثر أمنا فحسب بل وجعله أفضل. لذلك بموجب قانون (Goldwater-Nichols Act) عام (١٩٨٦)، الذي ينص على أن تقوم الإدارة الأمريكية بإعداد وثيقة للأمن القومي بشكل دوري ليتم رفعها إلى الكونجرس، ترسم فيها الخطوط الرئيسة للمخاوف المتعلقة بالأمن القومي للبلاد، والكيفية التي تخطط بها الإدارة لمواجهة هذه المخاوف، وتقوم الولايات المتحدة بوضع استراتيجية الأمن القومي كل أربع سنوات، من أجل ملاءمتها مع التطورات السياسية الداخلية والخارجية[٢٦٧].

إن إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي NSS تشمل تصورات الهيئة التنفيذية حول الرؤية والرسالة وأهداف السياسة الخارجية والسياسة الدفاعية والإستراتيجية الإقتصادية والدبلوماسية. وبصفة عامة يجب النظر إلي نقطة مهمة في إستراتيجيات الأمن القومي الأمريكي، وهي أنها تتضمن مستويين أساسيين الأول هو المصالح الأمريكية المباشرة وهي تلك الأمور المتعلقة بتحقيق أمن الوطن والمواطن الأمريكي في الداخل والخارج وتحقيق الرخاء والنمو الاقتصادي ودعم منظومة التعليم وكلها موضوعات وقضايا ثابتة في كل الاستراتيجيات الأمريكية السابقة والحالية. والثاني هو كيفية التعامل مع النظام الدولي بكياناته وتجمعاته المختلفة.

لقد أدخلت مفاهيم جديدة لإستراتيجيات الأمن القومي منذ أحداث (الحادي عشر من أيلول ٢٠٠١)، وقامت بإجراء تغييرات عديدة في أجندات السياسة الأمريكية في العالم. فإذا

---

[267] د. ثروت اللهيبي، العراق المحتل في إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي عام ٢٠١٠، مصدر من الأنترنت بتأريخ ٢٠١٠/٧/٢٥، وعلى الموقع:
http://www.assabeel.net/studies-and-essays/studies/17956-html

كانت الولايات المتحدة قد اتبعت سياسة الردع والإحتواء خلال العقد الأخير من القرن الماضي، فهي تتبع بعد أحداث (١١ أيلول ٢٠٠١) وبالذات مع صدور إستراتيجية الأمن القومي عام (٢٠٠٢)[٢٦٨]، سياسة الضربة الوقائية أو الإستباقية، التي تتطلب بناء قدرات إستخباراتية وعسكرية أفضل لتوفير المعلومات بشكل أدق، وكذلك التنسيق عن كثب مع الحلفاء لوضع تقويم مشترك لأكثر التهديدات خطورة، ومن ثم الاستمرار في تحويل طبيعة القوات الأمريكية لتتمكن من تنفيذ عمليات عسكرية سريعة وحاسمة.

ان إستراتيجية (الضربة الاستباقية) في أبسط معانيها تعني التحول من الرد على هجوم فعلي، الى المبادرة بالهجوم لمنع هجوم محتمل، ولاسيما إذا تمكنت أجهزة المخابرات من إكتشاف نوايا مبكرة للخصم لشن عمليات عدائية.

إذ وفق الرؤية الأمريكية فإن 'إستراتيجية العمل الوقائي قد تكون البديل المناسب إذا كان هو جاداً في عدم الانتظار حتى وقوع الاحداث امامه، فحقائق بدايات القرن العشرين هي نوعان: إمكانية وقوع هجوم مفاجئ وكبير شبيه بهجوم (١١ أيلول عام ٢٠٠١)، وإنتشار أسلحة الدمار الشامل من كيميائية وبيولوجية ونووية.

وفي حالة إرتباط هذين العنصرين معاً، أي إرتباط الدولة المارقة بالإرهابيين، تكون مهاجمة الولايات المتحدة ممكنة"[٢٦٩]. لذلك فإن الحرب على العراق كانت ضمن هذا المفهوم، حيث أكدت الإدارة الأمريكية أن نظام الحكم في العراق يشكل خطراً كبيراً على الأمن القومي الأمريكي، ولابد من إزالة هذا الخطر عن طريق توجيه ضربة إستباقية للقدرات العسكرية العراقية.

وعندما أعلنت الإدارة الأمريكية في آذار (٢٠٠٦) عن إستراتيجيتها الخاصة بالأمن القومي، فقد فرض الكونجرس استراتيجية الأمن القومي السابقة التي تم إصدارها في عام (٢٠٠٢)، ووسعها. وهي بمثابة بيان عام بأهداف سياسة الحكومة الخارجية وأغراضها بشكل عام. فقد أكدت هذه الإستراتيجية على ركيزة أساسية هي مواجهة تحديات العصر من خلال تزعم الولايات المتحدة لأسرة الديمقراطيات المتنامية. هذا إضافةً الى عد الولايات المتحدة في

---

[268] The National Security Strategy of The United States of America,2002, Online, The White House:
http://www.whitehouse.gov/nsc/nss.html

[269] بوب وودوارد، حرب بوش، مصدر سبق ذكره، ص١١٢

حالة حرب، حيث جاء في نص الإستراتيجية " إننا بلد في حالة حرب. وقد حققنا تقدماً في الحرب على الإرهاب، لكننا نخوض صراعاً طويلاً. لقد أصبحت الولايات المتحدة أكثر أمناً، ولكنها ليست آمنة بعد.

وعلى المدى القصير، تتضمن المعركة إستخدام القوة العسكرية وأدوات القوة القومية الأخرى لقتل الإرهابيين أو أسرهم وحرمانهم من الملاذ الآمن أو من السيطرة على أي بلد والحيلولة دون حصولهم على أسلحة الدمار الشامل وقطع مصادر دعمهم. أما على المدى الطويل، فإن الانتصار في الحرب على الإرهاب يعني الانتصار في معركة الأفكار، ذلك أن الأفكار هي التي تستطيع تحويل من خابت آمالهم وتبددت أحلامهم إلى قتلة مستعدين لقتل الضحايا الأبرياء"[٢٧٠]. ومن أجل مواجهة هذه الحالة تقترح الإستراتيجية أربع خطوات من أجل مواجهة التحديات المستقبلية التي تواجه الأمن القومي الأمريكي، وهذه الخطوات هي:

١. الحيلولة دون وقوع هجمات الشبكات الإرهابية.
٢. حرمان الدول المارقة وحلفاء الإرهابيين الذين سيستخدمون أسلحة الدمار الشامل دون تردد من هذه الأسلحة.
٣. حرمان المجموعات الإرهابية من الدعم والملاذ الذي تقدمه الدول المارقة.
٤. حرمان الإرهابيين من السيطرة على أي بلد من شأنهم أن يستخدموه كقاعدة ومنصة إطلاق للإرهاب.

وفي إستراتيجية الأمن القومي (NSS) الجديد التي أعلن عنها في (٢٧ آيار ٢٠١٠)[٢٧١]، حددت التحديات التي تمس الأمن القومي الأمريكي بصورة أكثر وضوحاً وما يجب القيام به لمواجهة ذلك داخلياً كأولوية من خلال حماية البنية التحتية الأمنية، وإتباع مبادرات جديدة لدعم القدرات الأمنية، وحددت ما يجب القيام به خارجياً من خلال التركيز علي قضيتين أساسيتين:

١. حرمان الدول والجماعات المعادية من إمتلاك أسلحة الدمار الشامل من خلال برامج تستهدف بالدرجة الأولى تأمين المواد التي تستخدم لتصنيع الأسلحة النووية بنهاية عام

---

[270] The National Security Strategy of The United States of America,2006, Online, The White House:
http://www.whitehouse.gov/nsc/nss.html

[271] The National Security Strategy of The United States of America,2010, Online, The White House:
http://www.whitehouse.gov/nsc/nss.html

(٢٠١٣)، وكذلك حظر إنتشار المعلومات والمعارف التي تساعد على تطوير البرامج النووية ضمن أجندة الأمن القومي الأمريكي المتعددة المحاور.

٢. محاربة تنظيم القاعدة والمنظمات المرتبطة به في اليمن والصومال والعراق وباكستان ودول الساحل الإفريقي وتفكيكه.

وقد حددت الإستراتيجية الأخيرة توجهاً أساسياً للتعامل على هذا المستوى من خلال قبول العالم الحالي كما هو بتحدياته المختلفة، والعمل من خلال الشركاء للوصول إلى العالم الذي تريده الولايات المتحدة ويتفق مع مصالحها، أي محاولة بناء نظام دولي بصورة هادئة ودون اللجوء لأسلوب القوة او فرض الإرادة، وهو تغيير واضح فيما يتعلق بتنفيذ هذا الهدف حيث تختلف فيه هذه الإستراتيجية عن سابقتها. وقد أكد معظم إستراتيجيات الأمن القومي السابقة على ضرورة الحفاظ على الأمن القومي عن طريق جملةً من الأساليب، في مقدمتها الأسلوب العسكري واللجوء الى القوة[٢٧٢].

وبسبب تنوع المصالح الأمريكية فإنه من الناحية الفعلية والعملية يشارك العديد من فئات المجتمع الأمريكي وشرائحه في صياغة وثيقة الأمن القومي، بدءاً من السلطتين التنفيذية والتشريعية مروراً بالفئات الأكاديمية والإعلامية، والمجمع الصناعي العسكري، وإنتهاءً بالنخبة الإستراتيجية في وزارة الدفاع. وهذا ما يعكس عملية تجنيد طاقات وخبرات هائلة في رسم السياسات الإستراتيجية العامة التي تتطلب إحاطة شاملة بالمسائل كافة، نظراً لتشابك المصالح الأمريكية على الصعيد العالمي وتوسعها.

إن أسس الأمن القومي الأمريكي هي بمثابة إنعكاس للمصالح الأمريكية، وفي مقدمة هذه المصالح التوجه نحو تثبيت الهيمنة السياسية والإقتصادية والعسكرية والثقافية، وإن صانع القرار الأمريكي قد حسب في بعض الأحيان إن الحرب هي من الوسائل الضرورية والرئيسة لتحقيق استراتيجيات الأمن القومي الأمريكي، وهذا ما إعتمدته الإدارة الأمريكية في عهد الجمهوريين عندما قررت أن تخوض حرباً ضد أفغانستان والعراق.

وإذا أقرنا أن الدول يجب أن تخوض الحروب من أجل تحقيق إستراتيجيات الأمن القومي، فإننا في هذه الحالة نرى عالماً مليئاً بالحروب والنزاعات المستمرة والعديدة. وهناك دول عديدة تعمل من أجل تحقيق مصالحها الخاصة بطرق سلمية وودية، حتى وإن تشابكت هذه المصالح

---

[272] Ibid.

مع مصالح دول أخرى، ولكن إيجاد طريقة سلمية وسياسية من أجل تحقيق المصالح هو الحالة المتبعة عند غالبية بلدان العالم. وإذا نظرنا الى خطابات الرئيس الأمريكي (جورج بوش) خلال الفترة مابين أحداث (الحادي عشر من أيلول ٢٠٠١) وحرب العراق عام (٢٠٠٣)، نرى بوضوح أنه أكد دائماً على أن الحرب على الإرهاب يأتي من أجل المحافظة على القيم الأمريكية، وكان في كل خطاباته يؤكد على ضرورة حماية القيم الأمريكية والعمل على نشرها، حيث تكون طريقاً لحماية الأمن القومي الأمريكي[٢٧٣].

وعلى الرغم من ذلك تظل للولايات المتحدة الأمريكية خصوصيتها في التعامل مع الأزمات الدولية، فقد يعرض عليها طابع القوة والحروب في بعض الأحيان لما تتمتع به من إمكانيات مادية وقوة فعلية وقيادات قوية ومراكز بحثية تروج لفكرة القوة الأحادية الأمريكية.

وفي حالة الحرب على العراق حاولت الولايات المتحدة أن تعيد النظر في إستراتيجياتها للأمن القومي، وهذا مانراه بوضوح في إستراتيجية الأمن القومي لعامي (٢٠٠٦) و(٢٠١٠).

[273] Jacob Thompson, Rhetorical Trajectories in the Bush Administration's Justifications for the Preemptive Invasion of Iraq, A Dissertation Submitted to the Department of Communication Studies and the Faculty of the Graduate School of the University of Kansas in partial fulfillment for the requirements of the degree of Doctoral of Philosophy, 2006, P.161

المطلب الثاني
تقييم الدوافع الثانوية
للحرب على العراق

لقد أعلنت الإدارة الأمريكية منذ بداية تصعيد خطابها حول العراق عن دوافع متعلقة بإمتلاك العراق لأسلحة الدمار الشامل وكذلك علاقته بتنظيم القاعدة. ولكن مقارنةً مع الدوافع المتعلقة بتحقيق الهيمنة الأمريكية وحماية الأمن القومي الأمريكي، نرى أن الدوافع التي أعلنت حول قدرات العراق العسكرية وعلاقته بالإرهاب، تعد دوافع ثانوية. ونحاول في هذا المطلب توضيح هذه الدوافع وتقييمها في ثلاثة فروع، يتعلق الأول بإدعاءات حول إمتلاك العراق لأسلحة الدمار الشامل.

والفرع الثاني يبين موضوع علاقة العراق بالتنظيمات الإرهابية كدافع ثانوي للحرب، بينما يبحث الفرع الثالث في دوافع ثانوية أخرى.

الفرع الأول
إمتلاك العراق
لأسلحة الدمار الشامل

إدعت الولايات المتحدة الأمريكية أن العراق يملك أسلحة الدمار الشامل ويهدد المجتمع الدولي من خلال إمتلاكه لهذه الأسلحة التي يمكن أن تتطور الى قدرات كبيرة. وكانت السياسات التي أتبعت في السابق من قبل الإدارة الأمريكية تجاه النظام العراقي، موجهة باستمرار نحو الحد من قدرات العراق العسكرية. ولقد كانت الدلائل تشير الى أن معظم قدرات الأسلحة البيولوجية قد أزيلت بعد الضربات الجوية في حرب الخليج الثانية. وكان للضربات الجوية تأثير كبير في مواقع الأسلحة الكيميائية، فقد أشارت لجنة الأمم المتحدة الخاصة الى أن

العراق إحتفظ ببعض من قدراته التسليحية[٢٧٤]، وقد عدت هذه القدرات العراقية مهيئة لأن تتطور في المستقبل وتتحول الى قدرات نووية تهدد المصالح الأمريكية في الشرق الأوسط[٢٧٥].

لذلك كانت مخاوف الولايات المتحدة مستمرة حول القدرات العسكرية العراقية. وقد أكد مسؤولو الإدارات الأمريكية المتعاقبة على ضرورة نزع أسلحة الدمار الشامل العراقية. إن هذه المخاوف الأمريكية حول إمتلاك العراق لأسلحة الدمار الشامل جاءت من خلال مجموعة تقارير في أواخر عام (٢٠٠٠) وبداية عام (٢٠٠١) وأكدت معظمها على أن العراق مستمر في العمل على إعادة تطوير برامجه التسليحية النووية[٢٧٦].

لقد استخدمت ذريعة القوة العسكرية العراقية كمسوغ معلن للحرب على العراق عام (٢٠٠٣). وهذا ما أكده الرئيس الامريكي ابان افتتاح الدورة الجديدة للجمعية العامة للامم المتحدة، فعلى الرغم من عمل لجان التفتيش الدائمة، إلا أن (جون ماكلاوكلين John MacLaughlin) نائب مدير المخابرات المركزية CIA قام بعرض المبادىء الأساسية للمجمع الإستخباراتي الأمريكي في (آب ٢٠٠٢)، والذي ركز على القدرات العراقية وإمتلاكه لأسلحة الدمار الشامل. وقد ركز عرضه في النقاط الآتية[٢٧٧]:

١. قام العراق بإعادة تكوين قدراته في مجال الأسلحة الكيميائية والبيولوجية.
٢. كان هناك (٣٢٠٠ طن) من الأسلحة الكيميائية التي لم تتم بسببها محاسبة النظام العراقي من قبل.
٣. كانت لدى العراق إمكانات عسكرية بيولوجية نقالة والعديد من الوسائل الخاصة بالنقل.
٤. إحتفظ العراق ببعض من خبرائه الذين قاموا بتطوير قدراته النووية قبل حرب الخليج.

---

[274] Martin Indyk, Graham Fuller, Anthony Cordesman and Phebe Marr, Op.cit, P.13
[275] Timothy D. Hoyt, Rising Regional Powers: New Perspectives on Indigenous Defense industries and Military Capability in The Developing World, A Dissertation submitted to The John Hopkins University in conformity with the requirements of the degree of Doctoral of Philosophy, Washington DC, 1996, P.422
[276] Nick Ritchie and Paul Rogers, Op.cit, P.61
[277] Donald Rumsfeld, Known and Unknown: A Memoir, Penguin Group, U.S., 2011, PP.394-395

٥. هناك عمليات بناء للمفاعل النووية القديمة وعمل العراق بشكل واضح على المواد الإنشطارية، وهذا يعني أن النظام العراقي يمكن أن يمتلك أسلحة نووية في غضون عام واحد.

هذا إضافةً الى أن الولايات المتحدة قد أكدت ومنذ حرب الخليج الثانية عام (٢٠٠١) على أن العراق إستخدم السلاح الكيميائي المحظور ضد شعبه، لذلك لا بد من نزع هذه القدرات العسكرية[٢٧٨].

وفي أواخر شهر (آب ٢٠٠٢) أعلن الرئيس الأمريكي عن "توعده بشن حرب ضد العراق بحجة "أن العراق ما زال نشطاً في إحياء برنامجه للحصول على السلاح النووي، وأوضح أن الحرب ضد العراق قد تنشب بسبب حيازته، حسب إدعائه، على أسلحة الدمار الشامل، وبضمنها الأسلحة الكيمياوية والبيولوجية"[٢٧٩].

وهذا ما أكدته وثيقة (عقد من الخداع والتحدي) التي أصدرها البيت الأبيض في (الثاني عشر من أيلول ٢٠٠٢) وقد جاءت بعد تأكيد الرئيس (جورج بوش) في نفس اليوم أمام الجمعية العامة على خطورة العراق بسبب إمتلاكه لأسلحة الدمار الشامل[٢٨٠].

في حين يعد خطاب الرئيس الأمريكي ليوم (الرابع والعشرين من ايلول ٢٠٠٢) من العلامات الفارقة في تطور الخطاب الامريكي بشأن العراق حيث أكد على ضرورة نزع أسلحة العراق غير التقليدية، وإلا فإن عملاً عسكرياً سيكون حتمياً، وحذر من أن العراق سيكون قادراً على إمتلاك قنبلة نووية في غضون عام واحد، اذا ما نجح في الحصول على مواد انشطارية[٢٨١].

---

[278] Scott Ritter, Endgame: Solving The Iraq Crisis, Simon & Schuster, New York, 1999, P.69

[279] عماد خدوري، سراب السلاح النووي العراقي: مذكرات وأوهام، الدار العربية للعلوم، بيروت، ٢٠٠٣، ص٢٤٩

[280] جعفر ضياء جعفر و نعمان سعد الدين النعيمي، أسلحة الدمار الشامل: الإتهامات والحقائق، مجلة المستقبل العربي، العدد ٣٠٦، آب ٢٠٠٤، ص ص ٤٥ -٤٦

[281] Mark Downard, The American War in Iraq: A Theoretical Explanation, A Thesis submitted in partial fulfillment of the requirements for the degree of Master of Arts, Dalhousie University, Halifax Nova Scotia, Canada, 2008, P.54

ومنذ (تشرين الثاني ٢٠٠٢) أصبحت الولايات المتحدة غير مقتنعة بأداء لجان التفتيش الخاصة بالأمم المتحدة، سواءً كان (الأنسكوم UNSCOM) أو (الأنموفيك UNMOVIC) حيث قام العراق سابقاً بطردهم أكثر من مرة منذ بداية عملهم بقرار دولي[٢٨٢].

وأوضح التقرير النهائي لفريق نزع السلاح ووسائل الرصد والتحقق المستمرين في العراق، الذي شكله مجلس الأمن، في (٣٠ كانون الثاني ١٩٩٩)، عقب إنهيار عمليات لجنة الأمم المتحدة الخاصة في العراق، الحقائق الآتية[٢٨٣]:

١. في المجال النووي يشير التقرير إلى أن الوكالة الدولية للطاقة الذرية أكملت، منذ نهاية عام (١٩٩٢)، معظم الأعمال المتعلقة بتدمير مكونات برنامج الأسلحة النووية العراقية وإزالتها، وجعلتها عديمة الفائدة. وكشفت الوكالة الدولية للطاقة الذرية عن مكونات البرنامج النووي العراقي وعن تدميرها. ونقلت جميع المواد النووية الصالحة للاستخدام في صنع الأسلحة إلى الخارج، ولا سيما وقود مفاعلات الأبحاث. وانتهت من عملية النقل في (شباط ١٩٩٤). وتؤكد الوكالة على أنه لا توجد دلائل على أن العراق ما تزال في حيازته أسلحة نووية، أو مواد نووية صالحة للاستخدام في صنع الأسلحة، أو على أن العراق يحتفظ بالقدرات العملية على إنتاج تلك المواد، من حيث المرافق والمعدات.

٢. الصواريخ البالسيتية العراقية، التي يزيد مداها عن (١٥٠ كم)، فقد دمر (٨١٧) صاروخاً بالسيتياً، ودمر جميع منصات الإطلاق المتحركة، إضافة إلى (٥٦) موقعاً ثابتاً لإطلاق القذائف. وتم التدمير والتعرف على مصير (٧٣) رأساً حربياً كيميائياً وبيولوجياً من إجمالي (٧٥) رأساً صالحاً من نوع الحسين، و(٨٠) رأساً حربياً من (١٠٣) رؤوس حربية تقليدية أُنتجت محلياً.

٣. حول الأسلحة الكيميائية أشار تقرير الأمم المتحدة إلى أن لجنة (الأنسكوم) أشرفت على تدمير كميات كبيرة من الأسلحة والمواد الكيميائية وإزالتها، أو جعلها عديمة الفائدة مع مكوناتها، والمعدات الأساسية المستخدمة في عمليات البحوث والتطوير، ولإنتاج الأسلحة الكيميائية وتخزينها. ويقدر حجم الذخائر الكيميائية التي دمرت بما يزيد على (٨٨ ألف) قطعة ذخيرة كيميائية، وأكثر من (٦٠٠ طن) من عوامل الأسلحة الكيميائية المستخدمة، وأكثر من (٤

---

[282] Lawrence F. Kaplan and William Kristol, Op.cit, P.31

[283] موسوعة مقاتل في الصحراء، أسلحة الدمار الشامل، مصدر من الإنترنت بتأريخ ٢٠١١/٤/١٢، وعلى الموقع:

http://www.mokatel.com/openshare/behoth/askria6/aslhadamar/index.htm

آلاف طن) من المواد الكيميائية الأولية، ونحو (٩٨٠) معدة إنتاجية أساسية، ونحو (٣٠٠) قطعة من أدوات التحليل. وقد فككت اللجنة المجمع الرئيسي لتطوير الأسلحة الكيميائية وإنتاجها في العراق وأغلقته. ورصدت جميع المرافق الكيميائية المزدوجة الاستخدام ووضعتها تحت إشرافها، وكذلك حددت الأرصدة الخاصة بمواد العناصر الأساسية المتصلة بالأسلحة الكيميائية في العراق، وأيضاً مشاريع البحث والتطوير في مجال الأسلحة الكيميائية.

٤. في مجال الأسلحة البيولوجية كشفت لجنة الأنسكوم عن برنامج الأسلحة البيولوجية العراقية وقدرات العراق في هذا المجال، وأيضاً نظم النقل الرئيسة، وأنشطة العراق الشرائية لبرنامجه البيولوجي. وقد دمر مرفق العراق الرئيسي لإنتاج وتطوير الأسلحة البيولوجية، مع تدمير نحو (٦٠) قطعة من المعدات الخاصة بالإنتاج لثلاثة مرافق أخرى، تشارك في الأنشطة المتعلقة بالأسلحة البيولوجية، مع تدمير المرافق الأخرى المعلنة لبرنامج الأسلحة البيولوجية، وجعلها عديمة الفائدة، ودمر ما يقرب من (٢٢) طناً من الوسائط الزراعية الخاصة بإنتاج الأسلحة البيولوجية، التي جمعت من أربعة مرافق أخرى.

وفي تقديرات المعهد الدولي للدراسات الإستراتيجية في لندن (International Institute for Strategic Studies) لقدرات العراق في مجال أسلحة الدمار الشامل ظهرت الحقائق الآتية[٢٨٤]:

١. في المجال النووي لا يمتلك العراق القدرات اللازمة لإنتاج المواد الإنشطارية بكميات كافية لصنع السلاح النووي، ويحتاج إلى عدة سنوات، على الأقل، ومساعدات أجنبية، من أجل بناء المنشآت اللازمة لإنتاج المواد الانشطارية. وليس معروفاً على وجه التحديد طبيعة الاهتمامات العراقية الحالية بالأسلحة الإشعاعية.

٢. في المجال الكيميائي من المحتمل أن يكون العراق قد احتفظ ببعض الكميات من غازات الخردل والسارين و(VX).

٣. في المجال البيولوجي ربما يكون العراق قد تمكن من الإحتفاظ بمعدات ومواد وعوامل بيولوجية. والإنتاج العراقي من العوامل البيولوجية غير معروف، وكذلك الكميات المخزونة منه غير معروفة.

---

[284] نفس المصدر.

٤. في مجال وسائل الاتصال من المحتمل أن يكون العراق قد تمكن من الإحتفاظ بقوة صغيرة من صواريخ الحسين. وأن العراق يفتقر إلى المنشآت اللازمة لإنتاج الصواريخ، وربما يحتاج إلى عدة سنوات ومساعدات أجنبية مكثفة لهذا الغرض.

وفي مقابل هذه الإدعاءات الأمريكية كان العراق ثابتاً على موقفه وهو أن لجان التفتيش منذ أن باشرت بالعمل في العراق قامت بتفكيك القدرات الكيميائية والبيولوجية، ولكن "في النهاية فإن الشيء الذي حير المجتمع الدولي –من ضمنها الولايات المتحدة والوكالات الإستخباراتية الأخرى– هو أن النظام العراقي لا يرغب في توثيق تدمير أسلحة الدمار الشامل"[٢٨٥]، حتى وإن إزدادت لغة التهديد الأمريكي. وفي هذا المجال يسأل الرئيس الأمريكي السابق (جورج بوش) في مذكراته "إذا كان صدام حسين لم يمتلك أسلحة الدمار الشامل لماذا لم يبرهن ذلك للمفتشين؟....إذا هو مهتم بأن يبقى قوياً لماذا يقامر بنظامه في إدعاءات إمتلاكه لأسلحة الدمار الشامل"[٢٨٦].

وعلى الرغم من الإستخدام الواسع لعبارة (أسلحة الدمار الشامل) من طرف أعضاء إدارة الرئيس (جورج بوش) "فإنه لا يوجد أي دليل على وجود برنامج متطور للأسلحة النووية في العراق، بل إن جميع الأدلة المفصلة التي قدمها خبراء مستقلون تكشف، في واقع الأمر، أن قدرة السلاح (الحالية) في العراق أضعف وأقل تطوراً بكثير من قدرات بلدان أخرى في العالم"[٢٨٧].

وبعد أن خاضت الولايات المتحدة الحرب على العراق في عام (٢٠٠٣) ظهرت حقائق أخرى فيما يتعلق بإمتلاك العراق لأسلحة الدمار الشامل، حيث لم تحصل القوات الأمريكية على أسلحة الدمار الشامل التي كانت مبرراً معلناً للحرب. لذلك حاولت الإدارة أن تخرج من المأزق، وذلك بعد أن أثيرت من قبل الرأي العام الأمريكي موضوع عدم مصداقية الإدارة الأمريكية في مبرراتها للحرب على العراق. لذلك حاولت الإدارة الأمريكية أن تعمل حثيثاً من أجل عدم خسارة الإنتخابات الرئاسية التي جرت في عام (٢٠٠٤).

---

[285] Richard J Schmierer, Iraq: Policy & Reception, Institute for the Study of Diplomacy School of Foreign Service, Georgetown University, U.S., 2007, P.19

[286] George W. Bush, Decision Point, Crown Publishers, New York, 2010, P.269

[287] ميشيل راتنر، جيني غرين و بربارة أولشانسكي، ضد الحرب في العراق، ترجمة: الدكتور إبراهيم الشهابي، دار الفكر، دمشق، ٢٠٠٣، ص٢٤

فبدأت تتراجع عن أفكارها حول أسلحة الدمار الشامل العراقية، حيث يقول (دونالد رامسفيلد) في مذكراته "كما نعلم الآن، أن أجزاء من عرض (كولن باول) حول برنامج أسلحة الدمار الشامل العراقية أثبتت أنه لم يكن دقيقاً"[٢٨٨].

ويقول كذلك عندما نظرت الى مذكراتي التي كتبتها في أثناء المناقشات التي سبقت الحرب رأيت أنني كاتب "من المحتمل أن تفشل الولايات المتحدة في إيجاد أسلحة الدمار الشامل في الأراضي العراقية، وهذا يكون عملاً غير مقنع للعالم"[٢٨٩]، كذلك إعترف الرئيس (جورج بوش) في "(الرابع عشر من كانون الأول عام ٢٠٠٥) ضمن سلسلة خطب (إستراتيجية النصر) بأن المعلومات الإستخبارية المقدمة له بشأن إمتلاك العراق لأسلحة الدمار الشامل كانت غير صحيحة، ولكن ذلك لا يقلل من صحة القرار بشن الحرب على العراق، والذي قال أنه يتحمل مسؤولية إتخاذه"[٢٩٠].

ويؤكد (جورج بوش) في مذكراته أن "غياب المخزون الإحتياطي لأسلحة الدمار الشامل لم يغير حقيقة مفادها أن صدام يشكل تهديداً"[٢٩١].

إن السؤال الذي طرح كثيراً في الداخل الأمريكي لفترات طويلة بعد الحرب هو أين أسلحة الدمار الشامل التي أدعت الإدارة الأمريكية أن العراق يشكل خطراً كبيراً على الأمن القومي الأمريكي؟ ونتيجة للحرب على العراق أظهرت أمرين[٢٩٢]:

١. إن مجمل مخزون أسلحة الدمار الشامل التي جمعها العراق قبل حرب الخليج الثانية عام (١٩٩١) قد تم تدميرها بعد الحرب، إما عن طريق الحكومة العراقية نفسها أو عن طريق لجان التفتيش التابعة للأمم المتحدة.

٢. لم يملك العراق كميات عسكرية مهمة من أسلحة الدمار الشامل عشية (عملية تحرير العراق).

---

[288] Donald Rumsfeld, Op.cit, P.413

[289] Ibid, P.443

[290] طالب حسين حافظ، تطور الإستراتيجية الأمريكية في العراق ٢٠٠٣- ٢٠٠٧، مجلة دراسات دولية، مصدر سبق ذكره، ص٢٢٨

[291] George W. Bush, Op.cit, P.262

[292] Michael Eisenstadt, Iraq and After: Taking the Right Lessons for Combating Weapons of Mass Destruction, Center for the Study of Weapons of Mass Destruction, Occasional Paper 2, U.S., May 2005, P.1

الفرع الثاني
علاقة العراق بالتنظيمات الإرهابية

روجت الإدارة الأمريكية منذ أحداث (الحادي عشر من أيلول ٢٠٠١) لفكرة علاقة العراق بالمنظمات الإرهابية، ولاسيما مع تنظيم القاعدة المتهم بالقيام بالإنفجارات التي حصلت في (نيويورك). "فمنذ احداث (١١ أيلول ٢٠٠١) كان المواطن الامريكي ضد تنظيم القاعدة والى درجة كبيرة جداً لذلك فإن ربط الحكومة العراقية بهذا التنظيم أدى الى نتائج جيدة بالنسبة لتأييد قرار شن الحرب على العراق. حيث إن إستطلاعاً لمجلة (تايم Time) الأمريكية في (الثالث من تشرين الثاني ٢٠٠١) أظهر أن ثلاثة أرباع الامريكيين يعتقدون بأن الرئيس العراقي يساعد تنظيم القاعدة، وأن (٧١٪) يعدون–الرئيس العراقي- مشتركاً شخصياً في هجمات (١١ أيلول)"[٢٩٣].

لذلك إدعت الإدارة الأمريكية أن الحرب على العراق وإسقاط نظامه يشكل ذروة النجاح في الحرب على الإرهاب. وأن عداوة الرئيس العراقي للولايات المتحدة لا تتحمل وينشط التهديد الإرهابي للبلد، وإن إسقاط النظام العراقي يؤدي الى هزيمة كبيرة للإرهاب الدولي ويضعف من قدراته لمهاجمة الولايات المتحدة. لذلك وعلى أساس قرارات مجلس الأمن وميثاق الأمم المتحدة حاولت الولايات المتحدة أن تستفيد من التخويل الأممي لإستخدام القوة العسكرية كوسيلة للدفاع عن النفس ضد الدول التي ترعى الإرهاب[٢٩٤].

وروجت الولايات المتحدة لعلاقة العراق بالتنظيمات الإرهابية، حيث قامت المؤسسات الإعلامية بالإدعاء لهذه الفكرة، وقامت بالعمل على الربط بين الحرب على تنظيم القاعدة مع الحرب على العراق، ولاسيما عند مؤسسات إعلامية قريبة من الحزب الجمهوري، وعلى سبيل المثال إن "(شبكة فوكس نيوز Fox News Network)، وبعد كل وقفة دعائية، خلطت عبارة

---

[293] فؤاد قاسم الأمير، العراق بين مطرقة صدام وسندان الولايات المتحدة، مؤسسة الغد للدراسات والنشر، بغداد، ٢٠٠٤، ص٢٢٨

[294] Laurie Mylroie, Bush VS. The Beltway: How the CIA and the State Department Tried to Stop the War on terror, Regan Books, An Imprint of HarperCollins Publishers, New York, 2003, P.180

(عملية تحرير العراق) مع عبارة (الحرب على الإرهاب) قبل أن تبدأ الأخبار"[٢٩٥]. وكان الهدف من ذلك كله الربط بين رؤية المواطن الأمريكي لتنظيم القاعدة والرؤية للنظام العراقي، بإعتبارهما تهديدين مشتركين لمصالح الولايات المتحدة الأمريكية، ولاسيما أن المواطن الأمريكي كان الى درجة كبيرة من الغضب تجاه تنظيم القاعدة، لذا كان العمل على إدراج العراق ضمن التهديدات الإرهابية يؤدي الى الحصول على أكبر قدر من التأييد الشعبي للحرب على العراق.

بهذا الصدد يقول (دونالد رامسفيلد) في مذكراته: عندما كنت مسؤولاً عن إيجاد الربط بين العراق والإرهابيين، أشرت الى تصريح مكتوب غير رسمي كنت قد طلبته من (جورج تينت) كان يتضمن النقاط الآتية[٢٩٦]:

١. لدينا تقارير مهمة تشير الى أن العلاقة الكبيرة بين العراق وتنظيم القاعدة تعود الى عقد من الزمن.

٢. معلومات موثقة تشير الى أن العراق وتنظيم القاعدة قد ناقشا موضوعات الملاذ الآمن وعدم الإعتداء المتبادل.

٣. لدينا معلومات مهمة تشير الى أن بعض أعضاء تنظيم القاعدة يعيشون في بعض المناطق في العراق، وبضمنها بغداد.

٤. لدينا تقارير موثقة تشير الى أن قيادات تنظيم القاعدة أرادت الإتصال بالعراق، وهذا يساعدهم على الحصول على قدرات أسلحة الدمار الشامل.

٥. قام العراق بتدريب أفراد من تنظيم القاعدة في مجالات إستخدام السموم والغاز وصنع القنابل التقليدية.

وفي نفس المجال يقول (جورج بوش) في مذكراته "في صيف عام (٢٠٠٢)، وصلني خبر مذهل مفاده أن (أبو مصعب الزرقاوي)، أمير القاعدة الإرهابي الذي جرب الأسلحة البيولوجية في أفغانستان، قد شغل مختبراً في شمال العراق*، ويمكن أن يقوم بإنتاج الغاز والسموم للإرهابيين في هذه المنطقة للإستخدامات الإرهابية"[٢٩٧]. وهذا ما يؤكد تماماً كلام (دونالد رامسفيلد) بقوله

---

[295] Ibrahim Al-Marashi, Op.cit, P.113

[296] Donald Rumsfeld, Op.cit, P.385

* كان هذا الرأي موجود ضمن العرض الذي قدمه وزير الخارجية (كولن باول) في مجلس الأمن الدولي في الخامس من شباط ٢٠٠٣ حيث أعلن على أن هناك مجاميع إرهابية في منطقة (خورمال) في شمال العراق.

[297] George W. Bush, Op.cit, P.236

أن الإدارة الأمريكية كلها كانت تؤمن بصحة هذه المعلومات ولم يشك أحد في هذه المعلومات أبداً[298].

وعلى الرغم من وجود مجموعة إرهابية تسمى نفسها (جماعة أنصار الإسلام) في شمال العراق، إلا أن قدرة هذه الجماعات لم تكن في مستوىً يهدد المصالح الأمريكية، هذا من جهة. ومن جهة أخرى كانت الإدعاءات الأمريكية بشأن علاقة العراق بالتنظيمات الإرهابية، ولاسيما تنظيم القاعدة، غير مستندة على دلائل ملموسة، بل كانت في معظمها مستندة على مؤشرات وقرآءات للتوجهات السياسية الأمريكية والعراقية.

الفرع الثالث
الدوافع الثانوية الأخرى

إضافةً الى دافع إمتلاك العراق لأسلحة الدمار الشامل وعلاقة العراق بالمنظمات الإرهابية، كانت الولايات المتحدة قد أعلنت عن دوافع ثانوية أخرى، كانت حافزاً لصنع قرار الحرب على العراق، ومن أهم هذه الدوافع:

١. العمل على إسقاط النظام الدكتاتوري في العراق وتثبيت نظام ديمقراطي. وهذا ما يساعد بدوره على نشر الديمقراطية في منطقة الشرق الأوسط في المستقبل. وهذه الحالة قد تساعد الولايات المتحدة الأمريكية على بناء أنظمة ديمقراطية موالية لها ويسهل تحقيق المصالح الأمريكية. ولكن "العمل على بناء أنظمة ديمقراطية في الشرق الأوسط عموماً، وفي العراق خصوصاً، لا يدخل ضمن إختصاصات الولايات المتحدة. في حين يشير الواقع الى بنائها علاقات سياسية وإقتصادية قوية مع أنظمة دكتاتورية في الشرق الأوسط، بما فيها العلاقة مع العراق"[299]. والتحرك الأمريكي لبناء نظام ديمقراطي في العراق عن طريق الحرب جاء بعد القناعة بأن المعارضة العراقية لا تستطيع أن تغير النظام عبر الثورة في الداخل.

---

[298] Donald Rumsfeld, Op.cit, P.386

[299] Michael T. Klare, Deciphering the Bush Administration's Motives, From: The Iraq War Reader: History, Documents, Opinions, Op.cit, P.397

٢. العراق مصدر تهديد للمنطقة بأكملها[300]. حيث أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية ومنذ حرب الخليج الثانية، أن قدرات العسكرية العراقية هي بمثابة تهديد كبير لمصالح شعوب المنطقة. والإشارة كانت بالدرجة الأولى موجهة نحو (الكويت) بإعتباره متضرراً كبيراً في السابق من طرف القوات العراقية.

٣. إدعاء الإدارة الأمريكية أن الأرهاب سينتهي عند ضرب العراق وتنظيم القاعدة. حيث رأت الإدارة الأمريكية أن إستخدام القوة العسكرية الأمريكية لضرب منابع الإرهاب، و بالذات في أفغانستان والعراق، سوف ينهي الارهاب العالمي. غير أن الولايات المتحدة كانت غير صائبة في تقديرها، إذ لا يمكن إصدار أحكام مسبقة على أساس إفتراضات وتصورات[301].

٤. إنتهاك العراق لقرارات الأمم المتحدة. فمنذ (تشرين الثاني ١٩٩٠) الى (كانون الأول ١٩٩٩) إنتهك العراق وبإستمرار (١٦) قراراً صادراً من مجلس الأمن الدولي يتعلق بالسلم والأمن الدوليين[302]. ولكن حسب ميثاق الأمم المتحدة يجب على المنظمة الدولية أن تتخذ إجراءات لازمة لحفظ السلم والأمن الدوليين وليست لحفظ دولة واحدة.

إن الدوافع الأساسية والثانوية كانت في مجملها مبررات لصنع قرار الحرب على العراق عام (٢٠٠٣)، وفي طرح الولايات المتحدة لهذه المبررات وفي جو مشحون بالغضب وضرورة الرد على أحداث (الحادي عشر من أيلول ٢٠٠١) التي رافقها إعلام تصعيدي نجحت الإدارة الأمريكية في إقناع المؤسسات الرسمية وغير الرسمية بضرورة التعجيل وبجدية في مناقشة أمر الحرب على العراق ضمن الحرب على الإرهاب. وبالفعل إستطاعت الإدارة الأمريكية أن تقنع بعض الأطراف الداخلية والدولية وأن تحصل على أغلبية، وليس على إجماع، حول قرار شن الحرب على العراق.

---

[300] طه نوري ياسين الشكرجي، الحرب الأمريكية على العراق، الدار العربية للعلوم، الأردن، ٢٠٠٤، ص٤٠

[301] ريبوار كريم محمود، مصدر سبق ذكره، ص١٣٢

[302] George W. Gipe, Op.cit, P.308

المبحث الثاني
تقييم نتائج صنع قرار الحرب
على العراق عام (٢٠٠٣)

إذا كانت دوافع الدخول في الحرب ومبرراته تخضع لحسابات وتصورات ذهنية وفردية يقدرها رجال سياسة وفكر وخبراء عسكريين بناءاً على بحوث ومعلومات تقوم بها هيئات ومؤسسات رسمية ومراكز بحثية خاصة.

وإن إعتمدت على معلومات ومعطيات رقمية فإن المحصلة النهائية في إستثمار هذه المعطيات وتحديد توجهاتها تظل إجتهاداً فردياً وشخصياً. وعلى العكس من ذلك فإن نتائج الحرب سيعتمد على ما يحصل في الواقع، الذي قد يكون في شكل الأرقام والإحصائيات، وهذا ما جعلنا نلجأ إليه في هذا المبحث. وذلك بدراسة نتائج قرار الحرب على العراق على الصعيدين الداخلي والخارجي.

المطلب الأول
تقييم نتائج قرار الحرب على العراق
على الصعيد الداخلي للولايات المتحدة الأمريكية

لقد ظهرت نتائج وتغييرات داخلية عديدة ملموسة نتيجةً للحرب على العراق عام (٢٠٠٣) على الصعيد الداخلي للولايات المتحدة. وأنصب جوهرها حول السياسة الخارجية بشكل عام والقرارات المتعلقة مستقبلياً بدخول القوات الأمريكية في حروب خارجية. حيث أصبحت هناك رؤى مختلفة حول إرسال القوات لدول أخرى بذرائع ومبررات لم تعد مقبولة من قبل أطراف عديدة داخل الولايات المتحدة الأمريكية. وفي هذا المجال نحاول التطرق الى أهم النتائج التي حصلت على الصعيد الداخلي.

الفرع الأول
النتائج على الصعيد المؤسساتي

لقد ظهرت نتائج عديدة على الصعيد المؤسساتي بعد عملية صنع قرار الحرب على العراق، ومن أهم هذه النتائج:

أولاً: لقد حصل –كما هو متبع– صراع بين الرئيس والكونجرس. إذ يراقب الكونجرس من الناحية الدستورية السياسة الخارجية عبر لجانه للعلاقات الخارجية، فيستمع الى المسؤولين السياسيين والإداريين ويسألهم، ويمكنه إطلاق عمليات التحقيق.

كذلك يمكنه التصويت على القوانين التي تفرض على الإدارة، ولاسيما عندما تتوفر سيطرة أكثرية مناهضة للرئيس، لكن الرئيس يمكنه معارضة قوانين الكونجرس بالنقض[٣٠٣].

فالكونجرس يراقب السياسة الخارجية بصلاحيته في التصويت على إعلان الحرب. فقد "فرض الكونجرس على الرئيس أن يطلب منه الإجازة لكل تدخل عسكري يمتد لأكثر من ثلاثة أشهر" ومع ذلك "فقد اعتاد الرؤساء على عدم إستشارة الكونجرس بانتظام". وفي هذا المجال فإن الباحثين القانونيين وصناع القرار على حد سواء لاحظوا عموماً موقفين منفصلين حول معنى البند الدستوري بإعلان الحرب، وذلك من جانبين[٣٠٤]:

١. هناك من يوسع في قرائته لمعنى "إعلان الحرب" حيث يرى هؤلاء أنه يجب أن تكون الحرب معلنة بشكل رسمي في كل الأوقات عندما يتم إرسال القوات الأمريكية للحرب. (مع إحتمال توقع هجوم مفاجىء على الأراضي الأمريكية، يحاول العدو أن يقوم به قبل المشاورات حول إعلان الحرب).

٢. وهناك من يهتم بالتعريف الضيق لبند "إعلان الحرب"، ويدعو الى أن إعلان الحرب ضروري فقط في المراحل النهائية ويستخدم لتحول الوضع القانوني للأمة من السلم الى الحرب. وهذا الرأي يؤدي الى ظهور جدل بأن التحول لن يتطلب الإعلان الرسمي للحرب، لكنه يمكن أن ينجز من خلال أنواع مختلفة من صلاحيات الكونجرس. لذلك فإن الإشكالية الأساسية حول

---

[303] مكسيم لوفابفر، مصدر سبق ذكره، ص ص ١١٣- ١١٤

[304] Seth Weinberger, Restoring The Balance: War Powers in an Age of Terror, Praeger An Imprint of ABC-CLIO,LLC, U.S., 2009, P.22

"إعلان الحرب" تبدو آتية من الدستور، بمعنى أن الدستور بدوره أدى الى وجود نزاع ملحوظ بين الرئيس والكونجرس حول سلطة صنع قرار الحرب.

٣. فـ"خلال القرن التاسع عشر لم يكن هذا الموضوع مهماً لسبب بسيط وهو أن الحروب التي خاضتها الولايات المتحدة الأمريكية كانت حروباً قصيرة في الوقت و المدى، ومن ثم حاول الكونجرس أن "يعلن الحرب" كمساندة لنشاطات الرئيس.

٤. ولكن في القرن العشرين وما بعده، أصبحت الولايات المتحدة تأخذ دوراً كبيراً على الصعيد الدولي، وهذا ما أعتبر نجاحاً للرئيس وأدى الى إدارة أوسع للسلطة التنفيذية"[٣٠٥].

وحسب (دونالد ويسترفيلد) و(لويس فيشر) إن "عدم توضيح سلطة الحرب في الولايات المتحدة هو عمل مقصود. ولكن يرى (ويسترفيلد) أن هناك مساحات للتداخل لا تزال مجالاً للسجال عند الباحثين. في حين يرى (فيشر) أن الدستور في الواقع دعا الى نسبة معينة من التداخل"[٣٠٦]. وبالمقابل يرى (جيمس ليندساي) أن "الدستور في الواقع أعطى سلطات كبيرة ومختلفة للكونجرس أكثر مما أعطاه للرئيس" حيث يقول "ما عدا سلطات (القائد الأعلى للقوات البحرية–المادة الثانية، الفقرة الثانية) و(عقد المعاهدات وتعيين السفراء–بشرط موافقة الكونجرس–) و(إستقبال السفراء والوزراء الآخرين–المادة الثالثة، الفقرة الثانية) لا ينص الدستور حول سلطات للرئيس في الشؤون الخارجية"[٣٠٧].

ففي حالة العراق، وافق الكونجرس الأمريكي بالأغلبية على تخويل الرئيس الأمريكي القيام بما يراه مناسباً حول التعامل العسكري مع الوضع في العراق. لكن عندما "حاز الديمقراطيون على الأغلبية في الكونجرس –في الإنتخابات النصفية– بمجلسيه، أرادوا أن يعيدوا للكونجرس دوره

[305] James A. Barber, Jr., The Constitution and the U.S. Army: The Use of Force Abroad, U.S. Army War College and U.S. Army Military History Institute, The Constitution and the United States Army, University Press of the Pacific, Honolulu-Hawaii, 2002, P.51

[306] Jeffrey G. Demaio, An Historical Analysis of Presidential War Making Powers, A Master Thesis of Arts, Southern Connecticut University, U.S., 2005, P.11

[307] John H. Siebenmann, Ideology and Party in Congressional Iraq War Voting Patterns, A Master Thesis in Political Science, Iowa State University, U.S., 2009, P.35

المفقود. وأهم ما في ذلك الدور، القضية الأساسية التي كانت محور الإنتخابات وهي قضية إستمرار الوجود العسكري الأمريكي في العراق"[٣٠٨].

ومن أجل تحقيق ذلك ربط الكونجرس الأمريكي تمويل الحرب في العراق بإعلان برنامج لإنسحاب القوات الأمريكية. وبالمقابل حاول الرئيس الأمريكي (جورج بوش) أن يتجاوز هذه العقبات، حيث "طلب الرئيس من الكونجرس في ٦ آيار ٢٠٠٧ العمل لوضع قانون جديد لتمويل حرب العراق"[٣٠٩]، وهذا ما دفع مجلس الشيوخ الأمريكي الى أن يرفض في (١٦ آيار ٢٠٠٧) "تعديلين على مشروع قانون بخصوص العراق يضمنان وضع جدول زمني للإنسحاب العسكري من العراق، وقطع التمويل عن الإنتشار العسكري الأمريكي في هذا البلد إعتباراً من ٣١ آذار ٢٠٠٨"[٣١٠].

فخلال عملية صنع قرار الحرب على العراق عام (٢٠٠٣) إستطاع الرئيس الأمريكي (جورج بوش) أن "يؤسس مرحلة جديدة في العلاقة بين الكونجرس والهيئة التنفيذية، حيث لم يقم أي رئيس آخر بإستخدام أدواته لتحدي بعض محاولات الكونجرس الأمريكي للحد من المضي نحو أهدافه"[٣١١].

ثانياً: برزت من خلال عملية صنع قرار الحرب على العراق ضرورة إعادة النظر في أداء المجمع الإستخباراتي، وبالذات في دور (وكالة المخابرات المركزية CIA). حيث ظهرت قناعة بأن "دور الإستخبارات يجب أن يتطور في مجال الحصول على المعلومات الدقيقة والموثقة"[٣١٢]، وبينت الحقائق بعد الحرب أن "CIA أخطأت عندما قالت إننا سنجد مخزونات ضخمة من الأسلحة

---

[308] د. عامر هاشم عواد، الآثار المحتملة للتنافس على صعيد الداخل الأمريكي في مستقبل الإستراتيجية الأمريكية في العراق، دراسة منشورة في: مؤلف جماعي نخبة من أساتذة وباحثين، الإستراتيجية الأمريكية في العراق والمنطقة، جامعة بغداد، مركز العراق للدراسات، ٢٠٠٨، ص١١٨

[309] نفس المصدر، ص١٢٠

[310] نفس المصدر، ص١٢١

[311] Thomas E. Woods JR. and Kevin R. C. Gutzman, Who Killed the Constitution? The Federal Government vs. American Liberty from World War 1 to Barack Obama, Three Rivers Press, New York, 2008, P.189

[312] Anthony H. Cordesman, The Iraq War and Lessons Relating to Intelligence and Weapons of Mass Destruction, Center for Strategic and International Studies, December 2003, U.S., P.39

البيولوجية في العراق"[313]. ولقد أدت هذه الأخطاء الى "تقوية أولئك الذين كانوا ضد الحرب منذ بداية المحاولات لصنع قرار الحرب على العراق"[314].

وذلك لأن الحرب أثبتت أن العمل الإستخباراتي لأكثر من العقد من الزمن حول العراق كان مليئاً بالفجوات والمشاكل الجدية. وقد واجهت الأجهزة الإستخباراتية الأمريكية العديد من المشاكل والعقبات فيما يتعلق بالحرب على العراق، إذ لم يستطع الجهد الإستخباراتي الأمريكي أن يثبت مزاعم علاقة العراق بتنظيم القاعدة. ولم يمتلك خبراء تقنيون، وخبراء مختصون بالعراق وخبراء مختصون بجمع المعلومات بشكل كافٍ لتحليل البيانات حول قدرات العراق العسكرية في كافة المجالات.

إن الحرب على العراق أدت الى ضرورة إعادة النظر في المجمع الإستخباراتي الأمريكي من الجوانب الآتية[315]:

١. إعادة النظر في تقييم عقلية العدو أثناء الأزمات والحروب، وذلك من أجل تفادي الأخطار الجسيمة التي تبدو الوقوع فيه في العالم المعاصر أمراً يؤدي الى إزدياد المخاطر.

٢. الإستعانة بالدوائر الإستخباراتية الأجنبية في حال جمع المعلومات حول المخاطر المتوقعة على الأمن القومي الأمريكي.

٣. التفكير في كافة الجوانب المتعلقة بقدرات العدو العسكرية، وتحليل القدرة على إستخدامها.

٤. معرفة مدى تأثير المعلومات التي تجمعها على القدرات السياسية للعدو.

---

[313] Douglas J. Feith, P.225

[314] Anthony H. Cordesman, Op.cit, P.38

[315] Michael Eisenstadti, Understanding Saddam, From: The National Interest, Editor: Nikolas K. Gvosdev, Number 81, Washington DC, Fall 2005, PP.120-121

الفرع الثاني
النتائج على الصعيد السياسي

على الصعيد السياسي ترتبت نتائج داخلية كبيرة بعد الحرب على العراق. إرتبطت بعدم العثور على أسلحة الدمار الشامل لدى العراق، وعدم إيجاد ربط دقيق بين العراق والتنظيمات الإرهابية، وفي مقدمتها تنظيم القاعدة. ويمكن تلخيص أهم النتائج السياسية الحاصلة في النقاط الآتية:

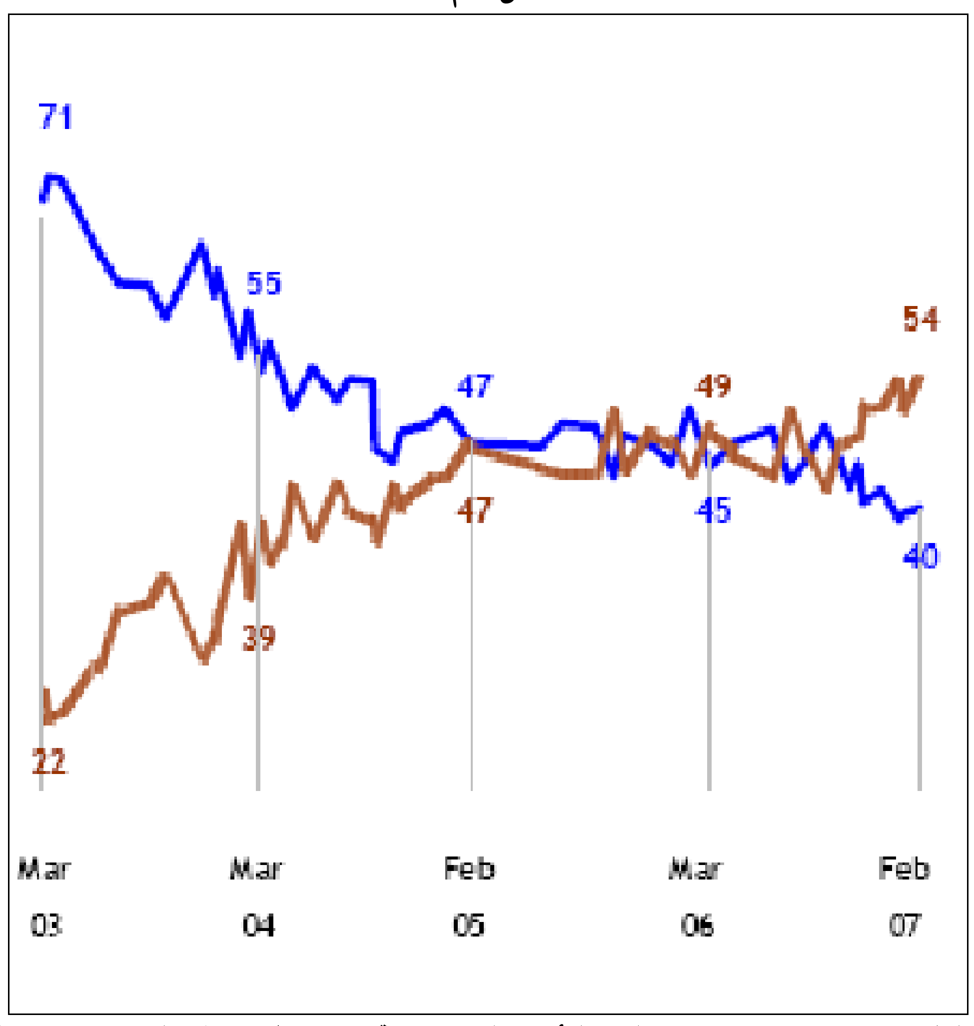
أولاً: بعد أن كانت هناك أكثرية شعبية تؤيد قرار الحرب على العراق، بعد الحرب عموماً، وبعد عدم العثور على أسلحة الدمار الشامل في العراق، ظهر تراجع كبير في تأييد الرأي العام للحرب على العراق.

ففي إستفتاء قامت به (Pew Research Center) حول صواب سياسة الولايات المتحدة أو خطئها في إتخاذ قرار الحرب على العراق في المدة مابين (آذار ٢٠٠٣) الى (شباط ٢٠٠٧) ظهر تراجع واضح في المؤيدين لقرار الحرب. كما هو مبين في الشكل رقم (١٦)[٣١٦].

---

[316] Scott Keeter, Trends in Public Opinion about the War in Iraq, 2003-2007, Pew Research Center, 15 March 2007, from: http://pewresearch.org/pubs/431/trends-in-public-opinion-about-the-war-in-iraq-2003-2007

الشكل رقم (١٦)



الشكل رقم (١٦) يبين نتيجة إستطلاع الرأي حول صواب إتخاذ قرار الحرب على العراق من عدمه في الحقبة مابين (آذار ٢٠٠٣) الى (شباط ٢٠٠٧).

القرار خاطئ

القرار صحيح

Source: Scott Keeter, Trends in Public Opinion about the War in Iraq, 2003-2007, Pew Research Center, 15 March 2007, from:
http://pewresearch.org/pubs/431/trends-in-public-opinion-about-the-war-in-iraq-2003-2007

وفي إستفتاء آخر قام به المركز نفسه في المدة مابين (آذار ٢٠٠٣) الى (شباط ٢٠٠٨) إنخفضت نسبة المؤيدين لقرار الحرب، في حين ازدادت نسبة المعارضين له، كما هو مبين في الشكل رقم (١٧)[٣١٧].



الشكل رقم (١٧)

الشكل رقم (١٧) يبين نتيجة إستطلاع الرأي حول عد قرار الحرب صحيحاً أو خاطئاً في المدة مابين (آذار ٢٠٠٣) الى (شباط ٢٠٠٨).

القرار خاطئاً

القرار صحيحاً

Source: Pew Research Center, Public Attitudes Toward the War in Iraq: 2003-2008, March 19, 2008:
http://pewresearch.org/pubs/770/iraq-war-five-year-anniversary

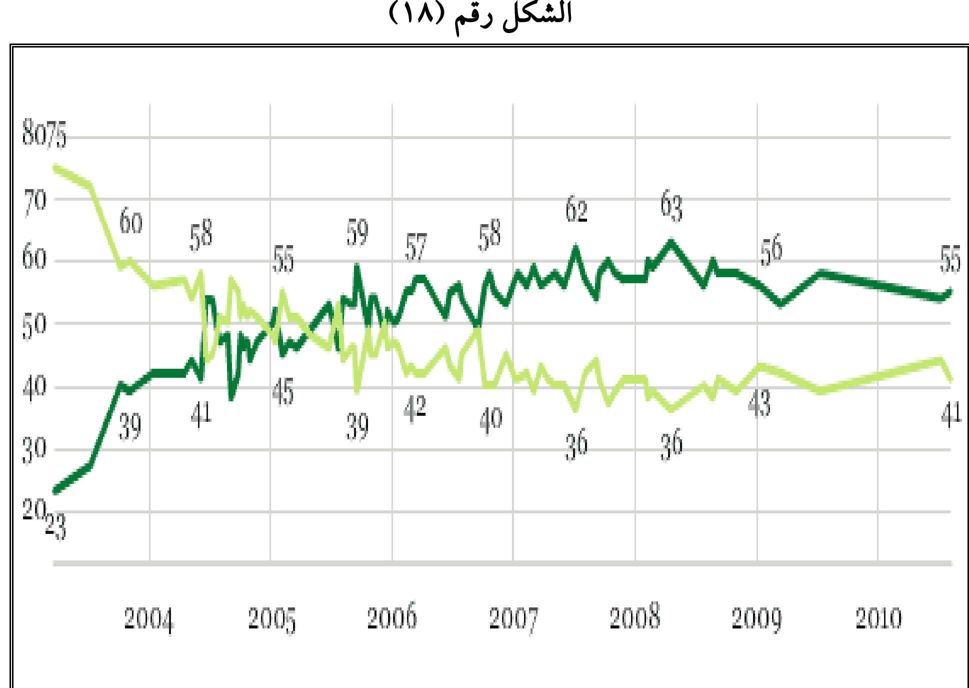
---

[317] **Pew Research Center, Public Attitudes Toward the War in Iraq: 2003-2008, March 19, 2008:**
http://pewresearch.org/pubs/770/iraq-war-five-year-anniversary

وفي إستطلاع للرأي قامت به مؤسسة (كالوب) في المدة مابين (٢٠٠٤-٢٠١٠) حول صواب سياسة الولايات المتحدة أو عدمها في إرسال القوات الأمريكية الى العراق ظهر التزايد الملحوظ في عدد الذين يعدون أن إرسال القوات خطأ. وكما هو مبين في الشكل رقم (١٨)[٣١٨] فقد طرح السؤال الآتي (هل تعتقد أن الولايات المتحدة كانت خاطئة في إرسال القوات للعراق؟)، وفي (٢٠٠٤) كانت نسبة الذين عدوا القرار خطأ (٢٣٪) في حين وصلت النسبة الى (٥٥٪) في (٢٠١٠).

وهذا دليل واضح على الإعتراضات المستمرة لإستمرار الحرب على العراق في السنوات المقبلة.

الشكل رقم (١٨)



الشكل رقم (١٨) يبين نتيجة إستطلاع الرأي حول صواب أو خطأ الولايات المتحدة في إرسال القوات الى العراق في المدة مابين (٢٠٠٤-٢٠١٠).

إرسال القوات خطأ

إرسال القوات صحيح

Source: Gallup Poll, Iraq, http://www.gallup.com/poll/1633/Iraq.aspx#1, 15/3/2010

---

[318] **Gallup Poll, Iraq, http://www.gallup.com/poll/1633/Iraq.aspx#1, 15/3/2010**

وفي إستفتاء آخر قامت به كل من (مؤسسة كالوب **Gallup** وقناة **CNN** وجريدة **USA Today**) في مدد مختلفة من أعوام (٢٠٠٣-٢٠٠٥)، ظهر بشكل واضح التراجع الذي حصل في تأييد الرأي العام لقرار الحرب على العراق، كما هو مبين في الجدول رقم (٥)[٣١٩] فقد طرح سؤال للمشاركين على الشكل الآتي: (هل تعتقد أن الولايات المتحدة بعد الحرب على العراق أصبحت أكثر أماناً أو أقل أماناً من الإرهابيين؟)، وكانت نسبة الذين يعتقدون أن الولايات المتحدة أصبحت أكثر أماناً في (٢٠٠٣) ووصلت النسبة في بعض الأحيان الى (٥٨٪)، في حين تراجعت هذه النسبة الى (٣٤٪) في أواخر عام (٢٠٠٥).

[319] American Enterprise Institute's Studies in Public Opinion, Op.cit, P.54

الجدول رقم (٥)

التأريخ	أكثر أماناً	أقل أماناً
٢٠٠٣/٤/١٠	٥١٪	٣٧٪
٢٠٠٣/٤/٢٣-٢٢	٥٨٪	٣٣٪
٢٠٠٣/١٠/٢٦-٢٤	٤٥٪	٤٣٪
٢٠٠٣/١١/١٦-١٤	٤٨٪	٤٣٪
٢٠٠٣/١٢/١٦-١٥	٥٦٪	٣٣٪
٢٠٠٤/٣/٧-٥	٥٠٪	٣٧٪
٢٠٠٤/٦/٢٣-٢١	٣٧٪	٥٥٪
٢٠٠٤/١٠/٣-١	٤٧٪	٤٥٪
٢٠٠٥/٦/٢٦-٢٤	٤٣٪	٤٦٪
٢٠٠٥/٦/٣٠-٢٩	٤٤٪	٣٩٪
٢٠٠٥/٧/١٠-٧	٤٠٪	٥٤٪
٢٠٠٥/٨/٧-٥	٣٤٪	٥٧٪

الجدول رقم (٥) يبين نتائج إستطلاع الرأي حول الإجابة على السؤال (هل تعتقد أن الولايات المتحدة بعد الحرب على العراق أصبحت أكثر أماناً أو أقل أماناً من الإرهابيين؟) في المدة مابين (٢٠٠٣/٤/١٠) الى (٢٠٠٥/٨/٧).

Source: American Enterprise Institute's Studies in Public Opinion, America and the War on Terrorism, July 24, 2008, P.54

وفي إستفتاء آخر قام به كل من مجلة (نيوزويك **Newsweek**) ومؤسسة (**Harris Interactive**) ظهر التغيير الواضح في التأييد الشعبي لقرار الحرب على العراق، حيث طرح في الإستفتاء السؤال الآتي (بالتفكير في كل ما حصل بعد الحرب، هل تعتقد أن قرار الحرب على العراق كان قراراً صحيحاً أو خاطئاً؟).

وكما يظهر في الجدول رقم (٦)[٣٢٠] فإن هناك تبايناً واضحاً في النظر الى صحة قرار الحرب في المدد المختلفة مابين عامي (٢٠٠٣) و(٢٠٠٨)، وهذا يدل على عدم ثقة المواطن الأمريكي بقرار الحرب الذي اتخذته الإدارة الأمريكية وبالحرب التي خاضتها الولايات المتحدة*.

الجدول رقم (٦)

التأريخ	القرار كان صحيحاً	القرار كان خاطئاً
تموز ٢٠٠٣	٦٨٪	٢٨٪
أيلول ٢٠٠٣	٥٥٪	٣٢٪
تشرين الأول ٢٠٠٣	٥٦٪	٣٧٪
تشرين الثاني ٢٠٠٣	٤٩٪	٣٧٪
آذار ٢٠٠٤	٤٧٪	٣٨٪
حزيران ٢٠٠٤	٤٤٪	٤٢٪
آيار ٢٠٠٥	٣٩٪	٤٨٪
تشرين الأول ٢٠٠٥	٣٤٪	٥٣٪
آذار ٢٠٠٦	٣٧٪	٤٨٪
تشرين الثاني ٢٠٠٦	٣٦٪	٤٦٪
آذار ٢٠٠٧	٣٤٪	٤٦٪
آب ٢٠٠٧	٣٥٪	٥٧٪
تشرين الأول ٢٠٠٧	٣٧٪	٤٦٪
آب ٢٠٠٨	٣٣٪	٤٩٪

الجدول رقم (٦) يبين نتيجة إستطلاع الرأي حول عد قرار الحرب صحيحاً أو خاطئاً في المدة مابين (تموز ٢٠٠٣) الى (آب ٢٠٠٨).

Source: American Enterprise Institute's Studies in Public Opinion, Public Opinion on the War with Iraq, Washington DC, March 19, 2009, PP.114-115

---

[320] **American Enterprise Institute's Studies in Public Opinion, Public Opinion on the War with Iraq, Washington DC, March 19, 2009, PP.114-115**

* هذا الجدول ملخص لجدولين حول صحة قرار الحرب أو عدمه.

ثانياً: لم يقف الأمر فقط عند عد قرار الحرب على العراق خطأً، بل ظهر داخل الولايات المتحدة العديد من الحركات المناهضة لإستمرار الحرب، بإعتبار أنه يمثل نقطة خطر على أمن المواطنين الأمريكيين وسلامتهم. ومن أجل ذلك أنشأوا العديد من الحركات والتجمعات من أهمها[٣٢١]:

١. تشكيل حركة محاربون ضد الحرب في العراق (٢٠٠٤).
٢. إحتجاجات كبيرة من قبل المؤتمر القومي الجمهوري في نيويورك في (٢٠٠٤).
٣. دعوات للوقوف ضد إستمرار الحرب عن طريق المواقع الألكترونية.
٤. تقديم برامج تلفزيونية وإذاعية للتعبير عن مخاطر إستمرار الحرب الأمريكية على العراق.

ثالثاً: نتيجة لقرار الحرب ظهرت خلافات داخلية واضحة بين أعضاء الإدارة الأمريكية حول إستمرار الحرب. ولاسيما بعد أن واجهت الولايات المتحدة صعوبات عديدة في العمل على تحقيق أهداف الحرب الأساسية والثانوية. وأدى ذلك الى إستخدام الحرب على العراق كفكرة رئيسة للإنتخابات الأمريكية، سواءً إنتخابات تجديد نصف أعضاء مجلس النواب في أعوام (٢٠٠٦) و(٢٠١٠) أو الإنتخابات الرئاسية في عامي (٢٠٠٤) و(٢٠٠٨). ففي كل هذه الإنتخابات كان إستمرار الحرب على العراق مادة أساسية للدعاية الإنتخابية. وفي تحديد موعد لإنسحاب القوات الأمريكية من الأراضي العراقية، كانت الإدارات الأمريكية منقسمة على نفسها.

رابعاً: أدت نتائج الحرب على العراق الى ضرورة التغيير في عقلية صانع القرار الأمريكي، حيث أصبح من الضروري التأكيد على نقاط عديدة تتعلق بالأمور الداخلية عند صنع قرار خوض الحروب المستقبلية، من أهمها[٣٢٢]:

١. الحاجة للتخطيط الدقيق وتقدير الخطر المتأتي من الحرب.
٢. التحضير المسبق للنتائج المتوقعة المتأتية من الحرب.

---

[321] Tom Hayden, Op.cit, PP.141-146

[322] Anthony H. Cordesman, Iraq's Evolving Insurgency, Center for Strategic and International Studies, Washington DC, December 9, 2005, P.189

الفرع الثالث

النتائج على الصعيد الإقتصادي

إن الدستور الأمريكي منع صرف المنح والنفقات بدون موافقة الكونجرس. فإذا قام الرئيس أو الحكومة بهذا العمل، فالكونجرس يستطيع أن يسيطر ولو بشكل قليل على إستخدام القوات، ولاسيما إذا كان الكونجرس لم يمارس سلطته من خلال إعطاء الصلاحية أو محاولة تعليق العمليات عن طريق قرار فاصل. ففي هذه الحالة على الكونجرس أن يخطو خطوات إضافية لوقف الرئيس من تجاوز سيطرته لسياسة حكومته. ومن أهم هذه الخطوات محاولة السيطرة على إدارة العمليات ومجريات الحرب عن طريق السيطرة على نفقات الحرب[٣٢٣]. وهذه الحالة ظهرت في الحرب على العراق، ولاسيما أن النفقات قد تجاوزت الحدود المتوقعة.

ففي (أيلول ٢٠٠٢) قامت مجموعة الحزب الديمقراطي في لجنة ميزانية الكونجرس بتخمين تكاليف الحرب على العراق، حيث توصلت المجموعة الى إستنتاج مفاده أن كلفة العمليات العسكرية سنوياً وحدها ستكون بين (٤٧مليار دولار) الى (٩٣مليار دولار). وفي نفس الشهر تم تبني هذا الإستنتاج من قبل (مكتب ميزانية الكونجرس CBO)[٣٢٤]. ولكن الذي حصل بعد ذلك مختلف تماماً عما كان متوقعاً. ففي تقرير لـ(لجنة ميزانية الكونجرس HBC) ظهر أن كلفة الحرب كانت في تزايد مستمر للمدة منذ عام (٢٠٠٣) والى عام (٢٠٠٨) كما هو مبين في الجدول رقم (٧)[٣٢٥].

---

323 Fraser Cameron, Op.cit, P.108

324 Steven J Davis, Kevin M. Murphy and Robert H. Topel, War in Iraq versus Containment, Report Prepared for the CESifo Conference on "Guns and Butter: The Economic Causes and Consequences of Conflict" held in Munich, Germany on December 9 and 10, 2005, February 15, 2006, P.21

325 Committee on the Budget, House of Representatives, 110 Congress, First Session, Hearing Held in Washington DC, 24 October 2007, P.3

الجدول رقم (٧)

الكلفة بمليار دولار	السنة
٥٣	٢٠٠٣
٧٦	٢٠٠٤
٨٥	٢٠٠٥
١٠٢	٢٠٠٦
١٣٥	٢٠٠٧
١٦٠	٢٠٠٨ (ما طلب من قبل الإدارة)
٦١١ مليار	المجموع

الجدول رقم (٧) يبين تخميناً لـ(لجنة ميزانية الكونجرس HBC) ويظهر أن كلفة الحرب في تزايد مستمر منذ عام (٢٠٠٣) والى (٢٠٠٨).

Source: Committee on the Budget, House of Representatives, 110 Congress, First Session, Hearing Held in Washington DC, 24 October 2007, P.3

وقد صرفت هذه النفقات في أربعة مجالات رئيسة هي (العمليات العسكرية والنشاطات الدفاعية الأخرى، وقوات الأمن الخاصة، والعمليات الدبلوماسية والمساعدات الخارجية، وفوائد المحاربين وخدماتهم). وقد وزعت الميزانية المخصصة للحرب بنسب متفاوتة على كل هذه المجالات، وحسب الضرورة، ونرى أن هناك تفاوتاً حتى في نسبة ميزانية هذه المجالات حسب السنوات كما هو مبين في الجدول رقم (٨)[٣٢٦].

[326] **Ibid, P.12**

الجدول رقم (٨)

المجالات	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	المجموع
العمليات العسكرية والنشاطات الدفاعية الأخرى	٨٠	٨٨	٧٠	١١١	١٥٢	٥٠١
قوات الأمن الخاصة	٠	٥	٧	٥	١٣	٣٠
العمليات الدبلوماسية والمساعدات الخارجية	٨	١٧	٣	٤	٥	٣٧
فوائد المحاربين وخدماتهم	٠	٠	٠	٠	١	١
المجموع	٨٨	١١٠	٨٠	١٢٠	١٧١	٥٦٩

الجدول رقم (٨) يبين التفاوت في نسبة الميزانية المخصصة للحرب في ميزانية الدفاع الأمريكي (بمليار دولار)

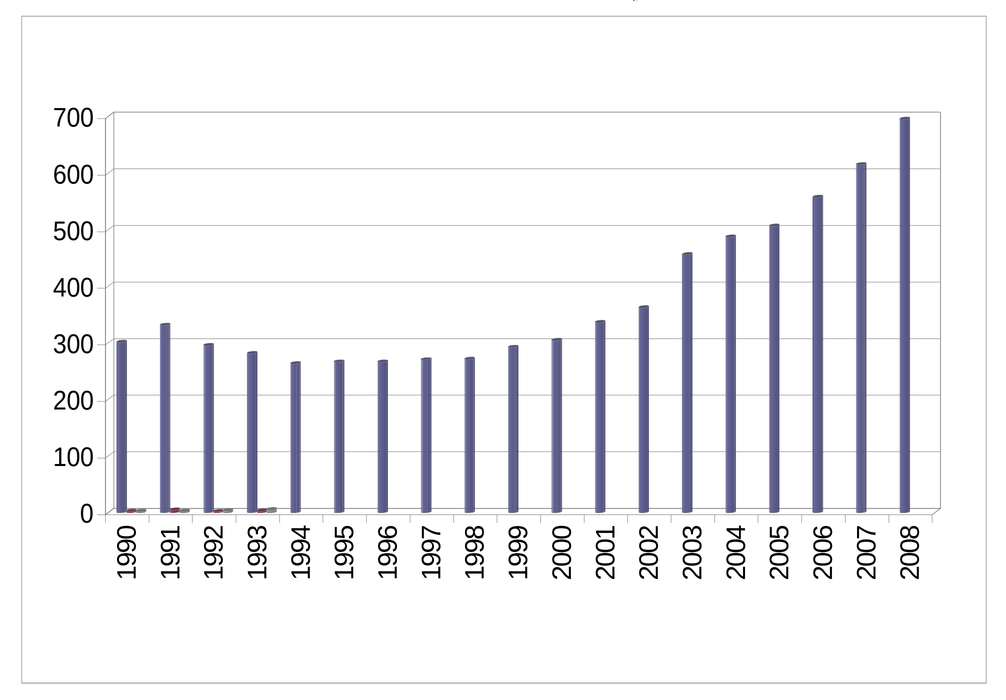
Source: Committee on the Budget, House of Representatives, 110 Congress, First Session, Hearing Held in Washington DC, 24 October 2007, P.12

من خلال نظرة فاحصة لتكاليف الحرب على العراق، نرى أنها الكبرى في الميزانية المخصصة للدفاع الوطني، وإذا أجرينا مقارنة بين البيانات الإحصائية في الشكل رقم (١٩)[٣٢٧] والجدول رقم (٨) نرى أن تكاليف الحرب على العراق هي الكبرى، حيث إن الشكل رقم (١٩) يشير الى ميزانية الدفاع الوطني الأمريكي (للحالات الطبيعية والإستثنائية) في المدة مابين (١٩٩٠-٢٠٠٨) أي فترة الحربين اللتين خاضتهما الولايات المتحدة الأمريكية ضد العراق.

[327] **Ibid, P.87**

الشكل رقم (١٩)

ميزانية الدفاع الوطني الأمريكي (للحالات الطبيعية والإستثنائية)



الشكل رقم (١٩) يبين ميزانية الدفاع الوطني الأمريكي (للحالات الطبيعية والإستثنائية) في المدة مابين (١٩٩٠-٢٠٠٨).

Source: Committee on the Budget, House of Representatives, 110 Congress, First Session, Hearing Held in Washington DC, 24 October 2007, P.12

إن هذه التكاليف الإقتصادية الكبيرة جداً للحرب على العراق وجهت ضربة قوية للإقتصاد الأمريكي وظهر ذلك بالفعل أثناء الأزمة المالية العالمية ، وهذا ما دفع بالرئيس الأمريكي (جورج بوش) أن يجتمع "في آخر أيام سلطته مع المرشحين الرئيسيين من الحزبين المتنافسين على منصبه من بعده، ليبحثوا جماعياً عن مخرج من أزمة وصفها بأنها أخطر ما واجه بلاده في تأريخها...مؤكداً أن الإنهيار يهدد الإقتصاد الأمريكي إجمالاً"[٣٢٨]. بل وإن التكاليف الإقتصادية الباهضة للحرب على العراق سوف تؤثر بشكل طويل الأمد على مجالات عديدة في الإقتصاد

---

[328] مجدي كامل، ثورة أوباما الأمريكية، دار الكتاب العربي، دمشق والقاهرة، ٢٠٠٩، ص٢٠٧

الأمريكي، أهمها تصاعد أسعار النفط باستمرار، وهذا ما يضر بإستقرار الإقتصاد الأمريكي، وكذلك التأثير على عوائل العسكريين[٣٢٩].

وكما يقول عضو الكونجرس الأمريكي (جون مورثا **John P. Murtha**) فإن "أهم تحدٍ أمام الولايات المتحدة هو أن الكلفة الخفية للحرب على العراق، تفوق التوقعات والمخططات الأمريكية، وهذا ما يضر بالميزانية الأمريكية"[٣٣٠].

وفي مواجهة هذه التكاليف الإقتصادية الباهضة للحرب على العراق، ظهرت آراء حول ضرورة إنهاء الحرب والعمل على الإهتمام بالداخل، حيث أكدت هذه المجاميع على أن هناك حاجة داخلية كبيرة لميزانية الولايات المتحدة ويمكن أن تصرف على مجالات مهمة أخرى غير الحرب، أهمها:

١. إن معدل تكاليف الحرب على العراق يصل يومياً الى (٣٣٠ مليون دولار)، وهذا ما يعادل تحقيق (الضمان الصحي) لأكثر من (٤٥٠٠٠) محارب أمريكي في سنة واحدة، و(٤٦٠٠٠) فرصة تعليمية جديدة، وهي من الموضوعات المهمة بالنسبة للمواطن الأمريكي[٣٣١].

٢. قضايا داخلية أخرى منها (السلامة الجوية، وعمليات إستثمارية عملاقة، والأمن المجتمعي، وإعطاء المحاربين حقوقهم بشكل كبير، وتقليل نسبة البطالة، والإهتمام بالعوائل المتضررة من حروب العراق وأفغانستان وتعويضها، ومحاربة المخدرات، وتأمين الحدود الأمريكية-المكسيكية، ومواجهة الأخطار البيئية، وتفعيل دور المؤسسات الإعلامية لتحسين صورة الولايات المتحدة داخلياً وخارجياً)[٣٣٢].

إن هذه النتائج الإقتصادية تؤكد على أن قرار الحرب على العراق عام (٢٠٠٣) قد خلف وراءه العديد من الأخطار والمشاكل التي تمس حياة المواطن الأمريكي باستمرار، وتزداد هذه المشاكل بإستمرار الحرب. وقد أدت هذه الحالة الى ضرورة إعادة النظر في السياسات الأمريكية

---

[329] فيليس بينيس ومجموعة العمل الخاصة بالعراق في "معهد دراسات السياسة" و"مركز السياسة الخارجية في بؤرة الإهتمام"، "إنتقال" فاشل للسلطة: النفقات المتصاعدة لحرب العراق، مجلة المستقبل العربي، العدد ٣٠٩، بيروت، تشرين الثاني ٢٠٠٤، ص ص ٢٠ -٢٢

[330] **John P. Murtha, The Hidden Costs to the War in Iraq: The Challenges we Face, Center for Strategic and International Studies, Washington DC, February 7, 2008, P.2**

[331] **Committee on the Budget, House of Representatives, Op.cit, P.86**

[332] **Rob Simpson, What We Could Have Done with the Money: 50 Ways to Spend the Trillion Dollars We've Spent in Iraq, Hyperion Books, U.S., 2008, P.17**

المتعلقة بالحرب على العراق، والذي جاء بعده عقد إتفاقية بين الولايات المتحدة والعراق تنص على إنسحاب القوات الأمريكية بشكل كامل من الأراضي العراقية مع نهاية عام (٢٠١١).

الفرع الرابع
النتائج على الصعيد العسكري

على الصعيد العسكري ظهرت نتائج داخلية كثيرة حصيلة لقرار الحرب على العراق في عام (٢٠٠٣) ومابعده، فالإستمرار المتزايد في عدد القتلى في صفوف القوات الأمريكية منذ بدء الحرب والى الآن (٢٠١١). نتج منه العديد من المشاكل العسكرية والإجتماعية. وفي هذا أصدر (مركز المحاربين الأمريكيين القدامى) في عام (٢٠٠٧) تقريراً ذكر أن حالات الجرحي والمعاقين من الجنود والمجندات بإصابات خطرة يمكن أن تؤثر على حياة أسرهم بصورة سلبية[٣٣٣]. حيث طالب كبار الضباط والجنود الأمريكيين القيادات العسكرية والسياسية الأمريكية بضرورة إنسحاب القوات من العراق، ولاسيما بعد أن واجهت هذه القوات العديد من المشاكل الأمنية داخل العراق[٣٣٤].

وفي هذا المجال أعدت مؤسسة (كالوب **Gallup**) إحصائية عن نسبة القتلى في صفوف الجيش الأمريكي منذ بدء الحرب في العراق في (آذار ٢٠٠٣) الى (آيار ٢٠٠٨)، وكما هو مبين في الشكل رقم (٢٠)[٣٣٥] فإن نسبة القتلى متفاوتة من سنة الى أخرى.

---

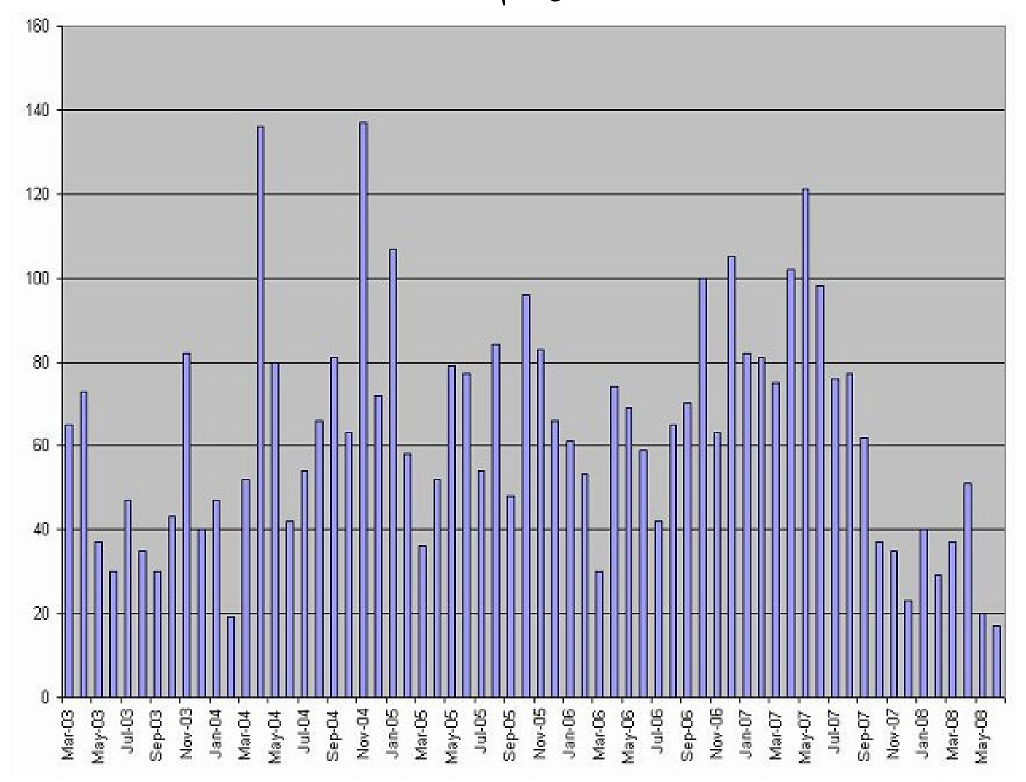
[333] Thomas Power, Military Error: Baghdad and Beyond in America's War of Choice, New York Review Books, New York, 2008, P.26

[334] Brian Hall, Operation Iraqi Freedom II, Bloomington, Indiana, U.S., 2006, P.107

[335] Ibid, P.85...and see also: Kate Phillips, Shane Lauth and Erin Schenck, US Military Operations in Iraq, Planning, Combat and Occupation, Editor: W. Andrew Terrill, Strategic Studies Institute, U.S., April 2006, P.7



الشكل رقم (٢٠)



الشكل رقم (٢٠) يبين نسبة القتلى في صفوف الجيش الأمريكي منذ بدء الحرب على العراق في (آذار ٢٠٠٣) الى (مايس ٢٠٠٨).

Source: Brian Hall, Operation Iraqi Freedom II, Bloomington, Indiana, U.S., 2006, P.85

إن هذه الحالة التي واجهتها القوات العسكرية الأمريكية أدت الى ضرورة إجراء تغييرات على الصعيد العسكري من أهمها:

١. نتيجة لبعض الأخطاء التكتيكية التي حصلت في ميدان الحرب، ظهرت ضرورة إعادة النظر في النظام الشبكي الذي تدار من خلاله العلاقة بين القوات الأمريكية الجوية والبرية، والعمل على تغيير جذري في بعض جوانب القدرات التكنولوجية التي أستخدمت في الحرب[٣٣٦].

---

[336] **Frederick W. Kagan, Finding the Target: The Transformation of American Military Policy, Encounter Books, New York, 2006, PP.348-349**

٢. يجب أن ينصب إهتمام المقاتلين دائماً على النتيجة المرغوبة للحرب وليس على مجرد المعركة أو الوضع العسكري الشامل، وهذا مايتطلب أن يتم التخطيط والعمليات العسكرية الأمريكية للحملات الكبرى لمناهضة التمرد ومكافحة الإرهاب على أساس مبدأ أن توفير حلفاء مؤثرين هو أفضل "مضاعف للقوة" وتوفير قدرة على العمل المشترك مع شريك محلي حقيقي، وأن كلاهما يشكل وسيلة وشرطاً مسبقاً لخوض حرب جادة لمكافحة التمرد. وكذلك يجب أن تركز عمليات الإستقرار، ومكافحة التمرد، والعمليات المسلحة لصنع السلام، وجوانب عديدة من عمليات بناء الأمة على تشكيل قوات عسكرية وأمنية وقوات شرطة محلية فعالة كهدف رئيسي بدءاً من التخطيط الأولي للعمليات العسكرية حتى اكتماله[٣٣٧].

٣. يقول وزير الدفاع الأمريكي الحالي (روبرت كيتس Robert Gates) "يجب أن نكون معتدلين فيما يمكن أن تنجزه القوات العسكرية، وما يمكن أن تنجزه القدرات التكنولوجية، فللمعلومات دور كبير في إعادة النظر في العقلية العسكرية الأمريكية المستقبلية"[٣٣٨]. وهذا يعني ضرورة إعادة النظر بالجانب المعلوماتي العسكري للسياسة الدفاعية الأمريكية.

٤. إعادة النظر في السياسة الدفاعية الأمريكية والأطر العسكرية في المجالات الآتية[٣٣٩]:

أ. كيف ينظر الجيش الى طبيعة العملية.

ب. الاسس التي يعتمد عليها الجيش في عملياته.

ت. الوسائل التي تحدد عمل القادة العسكريين من حيث القيادة والنظام.

ث. التركيز على المعلومات والاعلام والتفوق المعلوماتي وجعلها جزءاً من القوة القتالية.

إن تقييم الحرب في أفغانستان والعراق فتح المجال واسعاً لدراسات حديثة ووجهات نظر جديدة ترسم خطوطاً أساسية مستقبلية قد تكون مفيدة للإدارة الأمريكية من سياسيين وقادة عسكريين، لدى مناقشة أي قرار جديد لشن حرب جديدة في المستقبل.

---

337 أنتوني كوردسمان، الدروس المستفادة من حرب العراق، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والإستراتيجية، العدد ١، السنة الثانية، يناير ٢٠٠٦، ص ص١٠-١١

338 Robert Gates, A Balanced Strategy: Reprogramming the Pentagon for a New Age, DISAM Journal of International Security Assistance Management, No.31, March 2009, P.17

339 فورت ليفنورث، أبرز التغييرات في العقيدة العسكرية الأميركية، جريدة الشرق الأوسط، العدد ١٠٨٥٨، ٢٠ آب ٢٠٠٨

المطلب الثاني

تقييم نتائج قرار الحرب على العراق على الصعيد الخارجي للولايات المتحدة الأمريكية

ظهرت نتائج ملحوظة على الصعيد الخارجي لقرار الحرب على العراق، حيث أصبحت دول العالم حذرة أكثر عند المشاركة في الحروب المستقبلية، وكذلك تغيرت الرؤية العالمية للمشاريع الأمريكية المطروحة في السابق، بالإضافة الى السياسات الخاطئة في عملية إعادة إعمار العراق.

الفرع الأول

التغيير في التحالفات المستقبلية

بعد أن خاضت قوات التحالف بقيادة أمريكية حرباً ضد العراق في عام (٢٠٠٣) ظهرت نتائج ملحوظة فيما يتعلق بالتشكيلات الجديدة للتحالفات المستقبلية التي تحصل في أثناء المشاركة في الحروب. حيث أثبتت الحروب في (فيتنام) و(أفغانستان) و(العراق) أن ليس بإستطاعة الولايات المتحدة أن تنتصر وحدها في حملة كبيرة ضد أهداف خارجية. فقبل الحرب على العراق إستطاعت الولايات المتحدة أن تجمع عدداً كبيراً من الدول لكي تشاركها في حربها. ولقد شارك نوعان من القوات المتحالفة في الحرب على العراق، هما[٣٤٠]:

١. قوات التحالف المشاركة في الحرب على العراق:

عبارة عن مجموعة دول تحالفت مع الولايات المتحدة من أجل المشاركة في العمليات العسكرية التي بدأت منذ (التاسع عشر من آذار ٢٠٠٣) ولحد الإنتهاء الرسمي للعمليات العسكرية. ولقد شاركت هذه الدول في التحالف بأعداد متفاوتة من القوات العسكرية، كما هو

340 Daniel F. Baltrusaitis, Friends Indeed? Coalition Burden Sharing and the War in Iraq, A Dissertation Submitted to the Faculty of the Graduate School of Arts and Sciences of Georgetown University in partial fulfillment of the requirements for the degree of Doctor of Philosophy in Government, Washington, DC, August 5, 2008, P.9

مبين في الجدول رقم (٩)[٣٤١]. وكذلك شاركت هذه الدول بنشاطات متباينة وفقاً لعدد قواتها والمجال الجغرافي المخصص لها عند البدء بالتحركات العسكرية في العراق*.

الجدول رقم (٩)

الدول	عدد القوات المشاركة
الولايات المتحدة	٢٥٠٠٠٠
المملكة المتحدة	٤٥٠٠٠
أستراليا	٢٠٠٠
إسبانيا	٩٠٠
دنمارك	٣٠٠
بولندا	١٨٠
بلغاريا	١٥٠
المجموع	٢٩٨٥٣٠

الجدول رقم (٩) يبين نسبة القوات المشاركة في الحرب على العراق في عام (٢٠٠٣).

Source: Anthony H. Cordesman, The Iraq War: Strategy, Tactics, and Military Lessons, Washington DC, 2003, P.13

٢. قوات التحالف المشاركة في إستقرار العراق:

بعد أن نجحت الدول المتحالفة في العمليات العسكرية، بدأت مرحلة بناء الإستقرار في العراق، وفي هذا المجال شاركت دول أخرى في التحالف الدولي، في حين إنسحبت (بلغاريا) من التحالف. وقد توسع التحالف بعد الحرب بفعل عاملين اثنين[٣٤٢]:

[341] Anthony H. Cordesman, The Iraq War: Strategy, Tactics, and Military Lessons, Washington DC, 2003, P.13

* كانت قوات التحالف الدولي في العراق في (آيار عام ٢٠٠٣) تضم (١٥٠ الف) من القوات الاميركية و(٢٣ الفاً) من (٤٠ دولة). للمزيد من التفاصيل أنظر:

التحالف الدولي في العراق.. من ٤٠ دولة في بداية الغزو إلى حفنة حالياً، جريدة الشرق الأوسط، العدد ١٠٧٠٣، آذار ٢٠٠٨، لندن:

http://www.aawsat.com/details.asp?section=4&article=463128&issueno=10703

[342] Michael W. Doyle & Nicholas Sambanis, Making War & Building Peace, Princeton University Press, U.S., 2006, P.9

أ.   بعد أن أصبحت الحرب على العراق إحتلالاً قانونياً عن طريق تعريف مجلس الأمن الدولي لحالة العراق في قراره المرقم (١٤٨٣) في (٢٠٠٣).

ب. بعد أن حاولت الولايات المتحدة أن تجلب دولاً أخرى من أجل المشاركة في عمليات إعادة بناء العراق عن طريق عروض سياسية وإنسانية وإقتصادية. ولاسيما عندما قدمت موارد مالية كبيرة لدول أخرى من أجل تحفيزها للمشاركة في إستقرار العراق. وقد جاءت هذه المحاولات من أجل إضفاء صبغة دولية على الحرب.

لذلك قامت دول أخرى بالمشاركة في عمليات الإستقرار في العراق، وكان هذا دليلاً على أن من الملامح البارزة لوجود القوة المتعددة الجنسيات في العراق هي كثرة تغييرها. وكما نرى في الجدول رقم (١٠)[٣٤٣] فإن نسبة المشاركة تختلف من دول لأخرى، في حين دفعت هذه الدول ضحايا عديدة خلال عمليات الإستقرار.

---

[343] Daniel F. Baltrusaitis, Op.cit, P.14

جدول رقم (١٠)

الدول	آذار ٢٠٠٣	آذار ٢٠٠٤	آذار ٢٠٠٥	آذار ٢٠٠٦	آذار ٢٠٠٧	٣١ آذار ٢٠١١	الضحايا الى ٣١ آذار ٢٠١١
الولايات المتحدة	٢٥٠٠٠٠	١٣٨٠٠٠	١٥٠٠٠٠	١٣٣٠٠٠	١٤٢٠٠٠	٤٧٠٠٠	٤٤٤٤
المملكة المتحدة	٤٥٠٠٠	٨٢٢٠	٨٠٠٠	٨٠٠٠	٧١٠٠	٠	١٧٩
كوريا الجنوبية	٠	٦٧٥	٣٦٠٠	٣٢٧٠	٢٣٠٠	٠	١
إيطاليا	٠	٣٠٠٠	٣٠٠٠	٢٩٠٠	٠	٠	٣٣
بولندا	١٨٠	٢٥٠٠	١٧٠٠	٩٠٠	٩٠٠	٠	٢٨
أوكرانيا	٠	١٦٥٠	١٥٠٠	٠	٠	٠	١٨
إسبانيا	٩٠٠	١٣٠٠	٠	٠	٠	٠	١١
هولندا	٠	١٣٠٧	٠	٠	٠	٠	٢
أستراليا	٢٠٠٠	٨٥٠	٩٠٠	٩٠٠	٥٥٠	٠	٢
رومانيا	٠	٥٠٠	٨٠٠	٨٦٠	٦٠٠	٠	٣
دنمارك	٣٠٠	٥٠٠	٥٣٠	٥٣٠	٤٦٠	٠	٧
اليابان	٠	٢٠٠	٥٠٠	٦٠٠	٠	٠	٠
جورجيا	٠	٠	٨٠٠	٩٠٠	٩٠٠	٠	٥

الجدول رقم (١٠) يبين نسبة القوات المشاركة في عملية إستقرار العراق، وكذلك عدد الضحايا الى عام (٢٠١١).

Source: Daniel F. Baltrusaitis, Friends Indeed? Coalition Burden Sharing and the War in Iraq, A Dissertation Submitted to the Faculty of the Graduate School of Arts and Sciences of Georgetown University in partial fulfillment of the requirements for the degree of Doctor of Philosophy in Government, Washington DC, August 5, 2008, P.14, And See also: Deborah White, Iraq War Facts, Results & Statistics at March 31, 2011, from: http://usliberals.about.com/od/homelandsecurit1/a/IraqNumbers.htm

وعلى الرغم من التشكيلة الجديدة التي ظهرت في التحالف الدولي فإن العمل والوقائع خلال الحرب على العراق بمرحلتيه الحرب والإستقرار قد أثبتا أنه لابد من إعادة النظر في التحالفات المستقبلية التي قد تقوم الولايات المتحدة بتشكيلها في الحروب المستقبلية، وذلك في نقاط عديدة، من أهمها:

١. يجب إثبات أن الحرب تتوجب بعد نفاذ كل الطرق الدبلوماسية، بدلاً من تعظيم مسوغات الحرب حتى تستطيع الدول أن تحصل على تأييد داخلي للمشاركة في الحرب[٣٤٤]. فعلى سبيل المثال لم تشارك (فرنسا) في الحرب على العراق عام (٢٠٠٣) بسبب عدم قناعتها بمبررات الحرب، بل أكدت وباستمرار على أن الحرب على العراق ليست ضرورية[٣٤٥] وخلافاً لذلك وفي حالة (ليبيا) في عام (٢٠١١) قامت (فرنسا) بحشد أكبر تحالف دولي لشن حرب على نظام الحكم في (ليبيا) ودعت الولايات المتحدة للمشاركة في العمليات العسكرية.

٢. لقد أصاب التحالف الدولي أضراراً كثيرة بين الولايات المتحدة وأوروبا، وذلك بسبب رؤية بعض الدول الأوروبية غير المساندة للإدارة الأمريكية، فكانت المشاركة الأوروبية الضئيلة في الحرب على العراق قد جاءت من خلال الخلافات الواضحة بين أوروبا وإدارة الرئيس (جورج بوش)، وهذا دفع البعض الى الإقرار بأن التوجه الأوروبي أصبح يتعارض مع المصالح الأمريكية[٣٤٦]، ولاسيما بعد أن كانت الولايات المتحدة قد أعلنت عن إستمرار حربها على الإرهاب بسبب إستمرار المخاطر على أمنها القومي منذ أحداث (الحادي عشر من أيلول ٢٠٠١).

٣. أن على الولايات المتحدة أن تفعل أكثر من أجل بناء قوات حليفة مؤثرة. وفي معظم الحالات، يجب أن تجد وسيلة لمساعدة شركائها على إعادة صياغة عملياتهم في مجال السياسة والحكم لكي يواكب تطور قوات الأمن ويواكب وجوداً مدنياً وشروط خدمات حكم فعالة[٣٤٧].

٤. أدى إختلاف وجهات النظر بين الولايات المتحدة والدول الأوروبية الى التأثير في المحاولات المطروحة سابقاً لإجراء إصلاحات سياسية وتنظيمية في الأمم المتحدة عموماً، ومجلس

---

[344] Craig Murray, Dirty Diplomacy, Scribner A Division of Simon & Schuster, New York, 2006, P.137

[345] Richard N. Hass, War of Necessity War of Choice: A Memoir of Two Iraq Wars, Simon & Schuster, New York, 2009, P.269

[346] Philip H. Gordon & Jeremy Shapiro, Allies At War: American, Europe and Crisis Over Iraq, A Brookings Institution Books, U.S., 2004, P.188

[347] أنطوني كوردسمان، مصدر سبق ذكره، ص٩

الأمن الدولي خصوصاً، حيث ظهر بعد الحرب أن كل طرف يمتلك مشاريع مختلفة للقيام بهذه الإصلاحات، وهذا أضر بفكرة الإصلاح داخل الأمم المتحدة[٣٤٨]، وعلى الأقل سوف يؤدي الى تأجيل هذه الإصلاحات نظراً لتعدد الآراء والمشاريع المطروحة للإصلاحات.

٥. لقد أثر التحالف الدولي في موضوعات عديدة تهم المصالح الأمريكية مثل (الحرب على الإرهاب، ومشروع الشرق الأوسط الكبير، ودور الإتحاد الأوروبي كفاعل دولي، والنظام الدولي) وذلك بسبب النمط الجديد من علاقة الولايات المتحدة مع دول العالم عموماً، ومع الدول الأوروبية خصوصاً. حيث بدأت بوادر معارضة المتطلبات الأمريكية تظهر بوضوح[٣٤٩]، ولاسيما أن دولاً مثل (تركيا) لم توافق على مشاركة قواتها أو إستخدام أراضيها للهجوم على العراق.

الفرع الثاني
المشاريع الأمريكية العالمية
والحرب على الإرهاب

نتيجةً للحرب على العراق عام (٢٠٠٣) طرأت على المشاريع العالمية الأمريكية تغييرات واعترضتها عقبات عديدة، إذ من نتائج الحرب بهذا الصدد مايأتي:

أولاً: إعادة النظر بالمشاريع الأمريكية المطروحة عالمياً، من أهمها (مشروع الشرق الأوسط الكبير)*، وذلك من خلال ضرورة إستناد السياسة الأمريكية الجديدة تجاه الشرق الأوسط الى تصور واضح مؤداه أن "الحقبة الراهنة بالمنطقة إنما هي حقبة تغييرات وأن السياسة الأمريكية إن لم تتسم بالحذر قد تدفع الأمور نحو حافة الهاوية. لذا يصبح لزاماً عليها أن تستند السياسات الجديدة الى تعريف أكثر وضوحاً بخصوص المصالح الأمريكية في المنطقة، تعريف يفرق بوضوح

---

348 David M. Malone, Op.cit, P.280

349 Gustav Lindstrom, One Year On: Lessons from Iraq, Institute for Security Studies, Paris, March 2004, P.9

* الشرق الأوسط الكبير، هو مصطلح أطلقته إدارة الرئيس الأمريكي (جورج بوش) على منطقة واسعة تضم كامل العالم العربي إضافة إلى تركيا، إسرائيل، إيران، أفغانستان وباكستان. أطلقت الإدارة الأمريكية المصطلح في إطار مشروع شامل يسعى إلى تشجيع الإصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي، حسب تعبيرها، في المنطقة. أعلن على نص المشروع في مارس ٢٠٠٤ بعد أن طرحته الإدارة الأمريكية على مجموعة الدول الصناعية الثماني.

بين الأهداف المرغوب بها والممكن تحقيقها على المدى البعيد في ظل ظروف مناسبة أكثر، وبين المصالح التي لابد من حمايتها الآن"[٣٥٠].

وإذا كانت الولايات المتحدة قد تبنت هذه المشاريع من أجل نشر الديمقراطية في منطقة الشرق الأوسط، فيجب أن نعلم أنه "على المدى البعيد، من شأن شرق أوسط مؤلف من دول ديمقراطية مستقرة أن يشكل تطوراً إيجابياً للغاية بالنسبة الى الولايات المتحدة الأمريكية وبالنسبة الى مواطني الدول العربية"[٣٥١].

وكذلك يجب أن يتم وقف التوسع الأمريكي في منطقة الشرق الأوسط تحت مبررات غير واقعية كالتي طرحت في الحرب على العراق، فالنظرة التوسعية لن يكون عاملاً أساسياً للحفاظ على الإمبراطورية الأمريكية بقدر ما يكون عاملاً لإنهيار الإمبراطورية الأمريكية[٣٥٢].

وعندما أعلنت الولايات المتحدة أنها سوف تقوم بالعمل على بناء نظام ديمقراطي في العراق، وكان بالفعل مشروع حل سياسي لمشاكل العراق العالقة والمستمرة منذ حقب تأريخية، ولكن المشكلة التي برزت كانت في كيفية تغيير الثقافة العراقية المتأثرة بثقافة دكتاتورية منذ مايقارب نصف قرن[٣٥٣]. وهذا ما يفرض ضرورة إجراء تعديلات على طريقة نشر الديمقراطية. ومن أجل إعادة النظر في السياسات الأمريكية لتحقيق الديمقراطية في الشرق الأوسط لابد من وجود شرطين أساسيين هما [٣٥٤]:

١. ضرورة تحديد مفهوم دعم الديمقراطية تحديداً واضحاً. ففي الشرق الأوسط لازالت هناك رؤىً مختلفة حول تحقيق الديمقراطية، على الرغم من أن شعوب المنطقة في عام (٢٠١١) إستطاعوا أن يحدثوا تغييراً، قد يكون ديمقراطياً، من خلال ثوراتهم الشعبية التي بدأت في (تونس) ونهايتها غير واضحة بعد.

٢. حتمية إدراك الولايات المتحدة للتداعيات المحتملة لسياسات دعم الديمقراطية التي تطلقها وأن تكون مستعدة للقبول بنتائجها والتعاطي معها.

---

[350] مارينا أوتاواي وآخرون، الشرق الأوسط الجديد، مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، واشنطن دي سي، ٢٠٠٨، ص٤٣.

[351] نفس المصدر، ص٥٣

[352] David Ryan, Frustrated Empire: U.S. Foreign Policy, 9/11 to Iraq, Pluto Press, London, 2007, P.139

[353] Dan Caldwell, Iraq: "The Wrong War at the Wrong Time with the Wrong Strategy", Pepperdine University Malibu, California, August 5, 2007, P.5

[354] مارينا أوتاواي وآخرون، مصدر سبق ذكره، ص ص ٥٤ -٥٥

ثانياً: إجراء تعديلات في نهج محاربة الإرهاب، ولاسيما أن الحرب على العراق أثبتت أنه لا يمكن الخلط بين الجماعات الإرهابية والدول المعادية للسياسات الأمريكية. هذا إضافةً الى أن محاربة الإرهاب شهدت ممارسات غير دستورية وذلك من خلال السجون السرية الأمريكية سواءاً كان ذلك في أفغانستان أم في العراق. وهذا ما يؤكد على وجود خلل في طريقة المضي في الحرب على الإرهاب[٣٥٥]. فالحرب على العراق دعت الى ضرورة إعادة النظر في دور القوات العسكرية في الحملات الموجهة للحرب على الإرهاب بالإنطلاق من الصعوبات التي واجهتها هذه القوات في الحرب. وقد أدى ذلك الى ظهور خلل آخر في الحرب على الإرهاب وهو شخصنة صورة الحرب على الإرهاب "وذلك بتوجيه الحرب نحو تنظيم معين –القاعدة– بل وشخص معين بذاته وهو –زعيم تنظيم القاعدة أسامة بن لادن–. وهذا يؤدي الى تقليل أهمية الحرب على الإرهاب وتحجيم المؤيدين لها[٣٥٦]. وبعد إعلان مقتل زعيم تنظيم القاعدة، بدأت تظهر ضرورة أكبر في إعادة النظر في مفهوم الحرب على الإرهاب والجوانب المتعلقة به.

---

[355] Barbara Olshansky, Democracy Detained: Secret Unconstitutional Practices in the U.S. War on Terror, Seven Stories Press, New York, 2007, P.251

[356] William Drozdiak, The War on Terrorism, From: Gustav Lindstrom, Op.cit, P.153

الفرع الثالث

صعوبات إعادة بناء العراق

من أهم النتائج الخارجية للحرب على العراق في عام (٢٠٠٣) وقوع الولايات المتحدة في صعوبات كبيرة عند البدء في إنطلاق عملية إعادة إعمار العراق، وهي ترتبط بجوانب سياسية وأمنية وإقتصادية .

أولاً: الصعوبات الأمنية:

واجه الأمن الداخلي العراقي والإقليمي العديد من الصعوبات التي انعكست سلباً على السياسات الأمريكية في العراق والمنطقة، بل تجاوزت ذلك لتؤكد في بعض الأحيان أن الحرب على العراق أدت الى عدم الإستقرار في المنطقة بدلاً من جلب الإستقرار اليها. وقد برز ذلك في المظاهر الآتية:

١. نشوب حرب أهلية طائفية بين الطائفتين الشيعية والسنية نتيجةً لمحاولات كل منهما السيطرة على الحكم في العراق. وكان للولايات المتحدة دور غير مباشر لبدء هذه الحرب وإستمرارها عن طريق تغاضيها عن التدخلات الإقليمية التي حصلت في العراق، ولاسيما أن العراق كان محكوماً نسبياً من قبل الولايات المتحدة، كما وأن الحدود العراقية كانت مفتوحة للجماعات الإرهابية التي تأتي من دول المنطقة عموماً، ودول الجوار خصوصاً.

٢. فشلت الولايات المتحدة في التكهن بالواقع الأثني والطائفي الموجود في العراق[٣٥٧]، فالمشاكل الموجودة بين العرب السنة والشيعة من جهة، وبين العرب والكورد من جهة أخرى، تمثل على الأقل كبرى المشاكل في العراق. وإحتمالية تطور هذه المشاكل في المستقبل القريب أمر غير مستبعد، وهذا قد يؤدي بالنتيجة الى ضرورة تقسيم العراق الى دول أو على الأقل الى أقاليم عديدة مشابهة لإقليم كوردستان العراق. إذا كان الدستور العراقي قد عدّ إنشاء أقاليم كجزء من العراق الفدرالي حالة مضمونة. لكن الذي يبرز هو هل يكون العراق الفدرالي حلاً واقعياً للمشاكل الأثنية الموجودة ولاسيما بعد إنسحاب القوات الأمريكية وفي ظل الظروف المحيطة

---

[357] Anthony H. Cordesman, American Strategic, Tactical, and Other Mistakes in Iraq: A Litany of Errors, Center for Strategic and International Studies, Washington DC, April 19, 2006, P.3

بالعراق"[358]. وهناك مشاكل عالقة بين الأطياف العراقية، قابلة للتطور، من أهمها وجود مناطق متنازع عليها بين إقليم كوردستان والحكومة الفدرالية[359]. ولكن يجب أن نعلم أن إحدى أهم المهمات التي واجهت الولايات المتحدة هي إعادة بناء الدولة العراقية التي تختلف نظرياً عن مهمة بناء الأمة العراقية، ولكن في الواقع العراقي فإن بناء الأمة مرتبط ببناء الدولة من حيث الوجود الحقيقي لكافة مكونات الشعب العراقي في مؤسسات الدولة على الأقل[360].

٣. قرار حل الجيش العراقي بعد الحرب في (الثالث والعشرين آيار ٢٠٠٣) كان له أثر كبير في تردي الوضع الأمني في العراق. حيث أصبح عدداً هائلاً من أفراد الجيش العراقي السابق بدون عمل رسمي، وهذا سهل الأمر أمام ظهور نزعات متطرفة وأعمال تخريبية نظراً لازدياد البطالة وظهور مشكلات إجتماعية[361].

٤. هناك من يشير حصراً الى عدم الإستقرار في العراق الذي يتمثل بمظاهر[362]:

أ. الجمود السياسي في المؤسسات العراقية الجديدة.

ب. إتباع أساليب سياسية وعسكرية مختلفة من قبل الجماعات المسلحة.

ت. تسييس الأجهزة الأمنية العراقية وعدم أهليتها.

ث. الدعم الدولي البطيء لجهود الولايات المتحدة في تدريب القوات العراقية.

ج. التردد الأمريكي أثناء دعم القوات العراقية في بعض الأحيان، خوفاً من عدم السيطرة على هذه القوات مستقبلاً.

في مقابل هذه العراقيل الأمنية إستمرت الولايات المتحدة بتدريب القوات العراقية بعد أن شكلت هذه القوات من قبل الحكومة العراقية وبإشراف أمريكي. والجدول رقم (١١)[363] يبين

---

[358] Mike Evans, The Final Move Beyond Iraq: The Final Solution While the World Sleeps, Frontline, A Strang Company, U.S., 2007, P.56

[359] George Packer, Op.cit, P.355

[360] Noah Feldman, What We Owe Iraq: War and the Ethnic of Nation Building, Princeton University Press, UK, 2004, P.19

[361] Stuart W. Bowen, Inspector General, Report: Hard Lessons: The Iraq Reconstruction Experience, 2009, P.128

[362] Patrick Clawson, Iraq's Future: A Concept Paper, Middle East Review of International Affairs, The Washington Institute for Near East Policy, June 2006, P.4

[363] United States Government Accountability Office, Report to Congressional Committees: Securing, Stabilizing and Rebuilding Iraq, Progress Report: Some Gains Made, Updated Strategy Needed, June 2008, P.26

تزايداً مستمراً لعدد القوات العراقية المدربة من قبل القوات الأمريكية في فترة مابين (٢٠٠٥-٢٠١٠).

الجدول رقم (١١)

التأريخ	عدد القوات المدربة
آذار ٢٠٠٥	١٤٢٥٠٠
كانون الثاني ٢٠٠٧	٣٢٣٠٠٠
نيسان ٢٠٠٨	٤٤٤٥٠٠
آب ٢٠١٠	٦٤٦٠٠٠

الجدول رقم (١١) يبين عدد القوات العراقية المدربة من قبل القوات الأمريكية.

Source: United States Government Accountability Office, Report to Congressional Committees: Securing, Stabilizing and Rebuilding Iraq, Progress Report: Some Gains Made, Updated Strategy Needed, June 2008, P.26

ثانياً: ضعف البنية الإقتصادية العراقية:

حاولت الولايات المتحدة أن تعمل على تطوير النظام الإقتصادي في العراق بعد أن واجهته كثير من المشاكل لأكثر من عقدين من الزمن، وبالذات بعد أن فرضت الأمم المتحدة حصاراً إقتصادياً على العراق نتيجة لإحتلاله الكويت عام (١٩٩٠). ومباشرةً بعد الحرب على العراق وبالذات منذ "حزيران ٢٠٠٣، قامت وكالات الأمم المتحدة والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي – بتوصية من الولايات المتحدة- بالبدء بحضور مهم في العراق. إلا أنها واجهت العديد من الصعوبات نتيجةً للتدخل والإحتلال والوضع الأمني المتدهور"[٣٦٤]، وهذا أدى في بعض الأحيان الى تعطيل عمل هذه المؤسسات لمدد زمنية مختلفة.

وبشكل عام أخفقت الولايات المتحدة في تأمين إستراتيجيات إقتصادية قوية في العراق بعد الحرب، وذلك بسبب عقبات كثيرة، منها[٣٦٥]:

١. غياب الأمن في مناطق جنوب ووسط العراق.

---

[364] Ali A. Allawi, The Occupation of Iraq: Winning the War, Loosing the Peace, Yale University Press, U.S., 2007, P.124

[365] Frederick W. Kagan, Choosing Victory: A Plan for Success in Iraq, A Report of the Iraq Planning Group at the American Enterprise Institute, Washington DC, 2007, PP.17-18

٢. عدم وجود وكالة متخصصة في الولايات المتحدة للقيام بمهمة معالجة الإقتصاد العراقي في أثناء الحرب الطائفية.

٣. إفتقاد الجهود الأمريكية الى وحدة القيادة ووحدة الجهود في العمل على التطور الإقتصادي.

٤. النزاع والخلاف الديني والطائفي والقومي.

٥. قلة الخبرة لزعماء العراق للربط بين الحكومات المحلية والحكومة الفدرالية في العراق من أجل توفير أفضل الخدمات الإقتصادية للمناطق المختلفة.

٦. قد يتضاعف الفساد المنتشر في مفاصل الحكومة العراقية بمرور الزمن. وفي المقابل لم تتحرك الولايات المتحدة تحركاً نوعياً نحو محاربة الفساد، على الرغم من وجود الإمكانات التي تتمتع بها المنظمات الأمريكية في هذا المجال.

ثالثاً: تقدير وقت الإنسحاب:

عقد العراق والولايات المتحدة الأمريكية في (الرابع عشر من كانون الأول ٢٠٠٨) إتفاقية سحب القوات الأمريكية من العراق التي وضعت تاريخاً محدداً ونهائياً في (الثلاثين من حزيران ٢٠٠٩) لإنسحاب القوات الأمريكية من المدن وإكتمال الإنسحاب للقوات في (الحادي والثلاثين من كانون الأول ٢٠١١) من العراق. جاء الرأي الأمريكي بقبول الإنسحاب بسبب دوافع داخلية وخارجية قوية، أحرجت في بعض الأحيان الإدارة الأمريكية نتيجةً لتمسكها بالبقاء في العراق أطول مدة ممكنة. ومن أهم هذه الدوافع[٣٦٦]:

١. الدور الكبير الذي لعبته الجماعات المسلحة في العراق.
٢. إرتفاع التكلفة المادية والبشرية للوجود الأميركي في العراق دون ظهور أي معالم واضحة لنهايتها.
٣. إستمرار تأثير تكاليف الحرب في الاقتصاد الأميركي.
٤. تزايد الشكوك بين الأميركيين من أن نشاط القوات المسلحة الأميركية في العراق أصبح غير مجدٍ بهذا الحجم.

---

[366] علي حسين باكير، الانسحاب الأميركي من العراق.. الدوافع والانعكاسات، مصدر من الإنترنت بتأريخ ٢٠٠٥/١٢/٨ وعلى الموقع:
http://www.aljazeera.net/NR/exeres/240674E5-2F2E-4DA5-AB19-B4C3D81A379C.htm

٥. تزايد الإعتقاد بأن الوجود الأميركي في العراق بهذا الحجم بدأ يحد من قدرة الولايات المتحدة على إتخاذ قرارات مهمة في موضوعات عدة إقليمية ودولية مهمة.
٦. ضغط الديمقراطيين المتزايد في الكونجرس الأميركي باتجاه سحب الجيش الأميركي أو تخفيض عدد أفراده.
٧. الضغوط الإقليمية على الحكومات العراقية المتعاقبة، بالإضافة الى الضغوط الداخلية من الجماعات العراقية المدعومة خارجياً.
٨. ضعف الثقة بين المكونات العراقية نفسها، وبين هذه المكونات والولايات المتحدة الأمريكية.

وبالمقابل لم يتم تقدير حالات عديدة يمكن أن تظهر بعد إنسحاب القوات الأمريكية من العراق في عام (٢٠١١)، ومن أهمها:

١. إذا إنسحبت القوات الأمريكية من العراق دون الإنتهاء من إيجاد الإدارة الحقيقية للإستراتيجية الإقتصادية في العراق، وفي مقدمتها الإصلاح الإقتصادي، ستترك الولايات المتحدة العراق بدون أي إنجاز إقتصادي معقول وكبير بسبب الحرب[٣٦٧]. وهذا يضر بالمحاولات الأمريكية لتحقيق الهيمنة الإقتصادية في المنطقة، وكذلك بالمستقبل الإقتصادي للدولة العراقية.

٢. لم تستطع الولايات المتحدة أن تجيب على السؤال المهم بعد الإنسحاب، وهو (ماذا يحصل بعد إنسحاب القوات الأمريكية للمصالح الأمريكية في العراق والمنطقة أولاً، ثم للمصالح العراقية ثانياً. وفي هذا المجال تقول (مادلين أولبرايت) وزيرة الخارجية الأمريكية الأسبق، موجهةً خطابها الى إدارة الرئيس الأمريكي (باراك أوباما) أن ثمة ثلاثة كوابيس على وجه التحديد قد تلازم الإدارة الأمريكية في المرحلة القادمة، هي[٣٦٨]:

أ. إمكانية أن تصبح المنطقة التي يسيطر عليها السنة في العراق، نظراً لإفتقارها الى المؤسسات الحاكمة الشرعية، ملاذاً آمناً ومنطقة تدريب وتجنيد للقاعدة.

ب. قد يؤدي خنوع الحكومات العراقية القادمة أمام إيران التي تزداد قوةً، الى أن تتقاسم معها المعلومات الإستخباراتية، وتتعاون في المسائل العسكرية، وهذا يهدد إسرائيل.

---

[367] Jabbar Fazeli, Iraq Decoded: It's Easier than You think, Book Masters Inc, U.S, 2007, P.68

[368] مادلين أولبرايت، مذكرة الى الرئيس المنتخب: كيف يمكننا إستعادة سمعة أميركا ودورها القيادي، ترجمة: عمر الأيوبي، الدار العربية للعلوم وهاربر كولينز للنشر، بيروت، ٢٠٠٨، ص١٩٧

ت. قد يتعرض العراق الى تصدع كبير بسبب النزاع الداخلي وبالتالي يمكن أن يشعل حرباً تشمل المنطقة.

وتفضل قبل المضي قدماً نحو الإنسحاب من العراق، العمل على[٣٦٩]:

أ. عدم ترك العراق في حالة من الفوضى وعدم الإستقرار.

ب. يجب أن تكون سرعة الإنسحاب من العراق مرتبطة بمدى المسؤولية الموجودة على عاتق الولايات المتحدة.

إن التعقيدات المستمرة والمتزايدة، قد تكون سبباً في عدم الإلتزام الحرفي بإتفاقية سحب القوات الأمريكية من العراق بحلول نهاية عام (٢٠١١). وهذا ما يدفع الساسة الأمريكيين والعراقيين بالتفكير صوب التعديل والتغيير في بعض بنود الإتفاقية، ولاسيما تلك البنود المتعلقة بتحديد نهاية عام (٢٠١١) كموعد نهائي لإنسحاب كامل للقوات الأمريكية. وذلك نظراً لوجود متغيرين أساسيين:

أ. إستمرار حاجة الحكومة العراقية الى وجود هذه القوات، نظراً لاستمرار المخاطر الخارجية الموجودة على العراق، ولاسيما تلك التي تتعلق بحماية الحدود العراقية من تسلل الإرهابيين الى العراق، ومن دول الجوار لملء الفراغ.

ب. في إعتقادنا أن الولايات المتحدة لازالت بحاجة الى إبقاء جزء كبير من قواتها لمدة زمنية طويلة في المنطقة، وذلك بسبب إستمرار التهديدات الموجودة على المصالح الأمريكية في المنطقة بشكل عام. وبالذات فيما يتعلق بضرورة ضمان إستمرار تدفق النفط، وتطويق المشروع النووي الإيراني، ومواجهة الخطر المستمر المتأتي من الجماعات الإرهابية، وكذلك التحضير للتعامل مع مستقبل منطقة الشرق الأوسط بعد الثورات التي حصلت في تونس ومصر، وقد تمتد الى أماكن أخرى، فتؤدي الى سقوط أنظمة حليفة للولايات المتحدة الأمريكية.

وهذا كله يتطلب إعادة النظر في المسائل الآتية[٣٧٠]:

١. الموقف داخل العراق.

٢. مواقف الدول الأخرى تجاه العراق.

٣. مواقف الجماعات المسلحة ما بعد الحرب.

---

[369] Rachel Schneller, Separate We Must, The World Today, U.S., Aug-Sep 2010, P.19

[370] Howard Tumber & Jerry Palmer, Media At War: The Iraq Crisis, SAGE Publications, London, 2004, P.114

٤. الموقف السياسي الداخلي للدول المتحالفة مع الولايات المتحدة في الحرب على العراق.
٥. العلاقات السياسية والدبلوماسية بين الولايات المتحدة ودول العالم عموماً، ودول الجوار العراقي خصوصاً.
٦. تأثير إنتهاء الحرب على الإقتصاد الأمريكي خصوصاً والغربي عموماً.
٧. إعادة النظر في الحرب ككل وذلك من خلال الحصول على الإجابة عن السؤال الآتي: (ماذا حصل بالفعل؟).
٨. طريقة التعاطي مع مشكلات العراق والمنطقة وكيفية تطبيق إستراتيجية التوازن بين المصالح والمبادئ.
٩. مواضيع الإرهاب ونشر الديمقراطية والتعامل مع أنظمة الشرق الأوسط وشعوبها.

الخاتمة

في ختام هذا البحث توصلنا الى جملة من الإستنتاجات أهمها:

أولاً: تمر عملية صنع قرار الحرب في الولايات المتحدة الأمريكية بجملة من المراحل ومشاركة عدة مؤسسات في إدارة البلد. وفي هذا المجال ظهرت أدوار ملحوظة لمؤسسات لم تكن لديها هذا الدور في السابق، وبالذات المؤسسات غير الرسمية وفي مقدمتها المؤسسات الإعلامية ومراكز الفكر والرأي إضافةً الى هيئات أخرى.

ثانياً: على الرغم من وجود (قانون سلطات الحرب War Power Act) إلا أنه لايزال هناك غموض في الدور الذي تلعبه المؤسسات الأمريكية في صنع قرار الحرب، ولاسيما المؤسستين التشريعية والتنفيذية. والأمر بات أكثر تعقيداً عند بروز دور واقعي وملحوظ للمؤسسات غير الرسمية في هذا المجال، وتتغير المواقف والقرارات عندما يتبادل الحزبان سيطرتهما على مجلسي النواب والشيوخ.

ثالثاً: لم تمر عملية صنع قرار الحرب على العراق وفقاً للآلية المتبعة في صنع قرار الحرب في الولايات المتحدة الأمريكية، مما أثار قرار الحرب على العراق الى ظهور خلافات واضحة داخل الأطراف المعنية. وتبدو أحياناً هذه الخلافات شخصية أو فكرية أو مؤسساتية. وقد حصلت بين الوزراء وبين المشرعين من جهة، وبين الوزراء والمشرعين أنفسهم وداخل مؤسساتهم من جهة أخرى.

رابعاً: لا يتمتع طرف واحد ولا جهة واحدة في الولايات المتحدة الأمريكية بالصلاحية المطلقة في صنع قرار الحرب. وقد أثبت الحرب على العراق أن هناك أطرافاً عديدة لديها سياساتها وأجندتها في الحرب. وكل هذه الأجندات تخدم في النتيجة المصالح الأمريكية العليا المتمثلة بتحقيق الهيمنة وحماية الأمن القومي الأمريكي.

خامساً: إن هدف قرار الحرب على العراق عام (٢٠٠٣) هو إحتلاله، بإعتباره بلداً محورياً في منطقة الشرق الأوسط، وإن هذا القرار لم يكن سريعاً وآنياً، بل مرت عملية صنعه بمراحل عديدة بدأت عملياً منذ حرب الخليج الثانية ووصل لذروته بعد أحداث (الحادي عشر من أيلول ٢٠٠١).

سادساً: ظهر بوضوح أن الهدف الرئيسي الثاني من الحرب على العراق هو إختبار فعلي للقوة الأمريكية وإرادتها وفرض هيمنتها الدولية التي بدأت بغزو العراق وإحتلاله مروراً بمنطقة الشرق الأوسط حتى تصل الى العالم كله. وهذه الهيمنة لن تنحصر في مجال واحد، بل تمتد لتشمل الجوانب السياسية والإقتصادية والعسكرية والثقافية. وشريطة هذه الهيمنة هو نقل حروبها خارج أراضيها ضد التنظيمات الإرهابية من جهة، ومع الدول المعادية للسياسات الأمريكية من جهة أخرى.

سابعاً: إن أغلب المشاريع والأهداف المتوخاة بقرار الحرب على العراق وإحتلاله على الصعيد الدولي عامةً، ومنطقة الشرق الأوسط خاصةً، قد أخفقت وواجهت صعوبات في تحقيقها، بل تمت التراجع والتخلي عنها أمام عنف المقاومة ورفض الإحتلال من جانب، وخسائرهم البشرية والمادية من جانب آخر.

ثامناً: كانت عملية نشر الثقافة والقيم الأمريكية في العراق والمنطقة من أبرز أهداف الولايات المتحدة الأمريكية بعد الحرب. حيث أصبح المواطن العراقي متأثراً بالطروحات الأمريكية المتمثلة في الديمقراطية وحقوق الإنسان وفكرة التداول السلمي للسلطة وغيرها من الأفكار. وهذا ولد حالةً من التوتر والرغبة في التغيير السياسي داخل الأنظمة السياسية. وهذه الرغبات وتلك التغييرات التي تشهدها المنطقة تتناغم والستراتيجية الأمريكية.

تاسعاً: إن قرار الحرب على العراق وإحتلاله وما آل إليه، كان محور إهتمام المراكز البحثية والدراسات الستراتيجية والمؤسسات العسكرية والمدنية، فقد أخضع ذلك القرار ونتائجه

لدراسات بحثية وتقييمية وفقاً للحقائق والمعطيات الواقعية والموضوعية، بحيث بات قرار الحرب مستقبلاً أكثر تعقيداً وصعوبةً.

عاشراً: تجربة صنع قرار الحرب على العراق عام (٢٠٠٣) بنجاحاتها وإخفاقاتها ستؤثر مستقبلاً على السياسة الخارجية الأمريكية عموماً، وعلى قرارات صنع الحرب في الحالات اللاحقة، لأن ثمنها مكلف ونتائجها غير مضمونة.

الملحق رقم (١)
نص قرار مجلس النواب المشترك
بإجازة استخدام القوة ضد العراق

فيما يلي نص قرار مجلس النواب المشترك رقم 114، "لإجازة استخدام القوات المسلحة الأميركية ضد العراق"، الذي تمت الموافقة عليه في مجلس النواب في 10 أكتوبر، بأغلبية 296 صوتاً مقابل 133 صوتاً.

الكونجرس 107

الدورة الثانية

حيث أن الولايات المتحدة، رداً على حرب العراق العدوانية في عام 1990 واحتلالها غير المشروع للكويت، شكلت تحالفاً من الدول لتحرير الكويت وشعبها كي تدافع عن أمن الولايات لمتحدة القومي وتفرض قرارات مجلس الأمن الدولي بشأن العراق.

وحيث ان العراق، بعد تحرير الكويت في عام 1991، وافق على اتفاق وقف إطلاق نار رعته الأمم المتحدة ووافق العراق بموجبه بشكل جلي لا لبس فيه، من بين ما وافق عليه، على التخلص من جميع برامجه الخاصة بالأسلحة النووية والبيولوجية والكيميائية ووسائل إيصالها وتطويرها، وعلى وضع حد لدعمه للإرهاب العالمي؛

وحيث أن جهود المفتشين الدوليين عن الأسلحة، ووكالات الاستخبارات الأميركية، والمنشقين العراقيين، أدت إلى اكتشاف وجود مخزون ضخم من الأسلحة الكيميائية وبرنامج واسع النطاق للأسلحة البيولوجية، وإلى (اكتشاف) أن لدى العراق برنامج أسلحة نووية متقدماً أقرب بكثير إلى إنتاج سلاح نووي مما كانت قد أشارت إليه المعلومات الاستخباراتية في السابق؛

وحيث أن العراق حاول، منتهكا بذلك بشكل مباشر وصريح وقف إطلاق لنار، إحباط جهود المفتشين عن الأسلحة لتحديد وإتلاف مخزون العراق من أسلحة الدمار الشامل وقدراته التطويرية، مما نجم عنه في النهاية سحب المفتشين من العراق في الحادي والثلاثين من تشرين الأول/ أكتوبر، 1998؛

وحيث أن الكونجرس خلص في القانون العام 235-105 (14 آب/أغسطس، 1998) إلى أن برامج العراق المستمرة الخاصة بأسلحة الدمار الشامل تهدد مصالح الولايات المتحدة الحيوية والسلام والأمن الدوليين، وأعلن العراق في حالة "خرق أساسية غير مقبولة لتعهداته الدولية" وحض الرئيس "على اتخاذ الإجراء المناسب، وفقاً للدستور الأميركي والقوانين الأميركية ذات الصلة، لجعل العراق ممتثلاً لتعهداته الدولية"؛

وحيث أن العراق يشكل تهديداً مستمراً لأمن الولايات المتحدة القومي وتهديداً للسلام العالمي وأمن منطقة الخليج الفارسي أيضاً وما زال في حالة خرق أساسية وغير مقبولة لتعهداته الدولية بمواصلته، من بين أمور اخرى، امتلاك وتطوير قدرات أسلحة كيميائية وبيولوجية ذات مغزى، والسعي النشط لتحقيق قدرة أسلحة نووية، ودعم وإيواء منظمات إرهابية؛

وحيث أن العراق يصر على خرق قرارات مجلس الأمن الدولي التابع للأمم المتحدة عبر مواصلته تعاطي القمع الوحشي لسكانه المدنيين مهدداً بذلك السلام الدولي والأمن في المنطقة، وعبر رفضه إطلاق سراح وإعادة أو التبليغ عن مصير المواطنين من غير العراقيين الذين احتجزهم العراق دون حق، بمن فيهم أميركي من أفراد القوات المسلحة، وعبر إخفاقه في إعادة الممتلكات التي استولى عيها العراق دون حق من الكويت؛

وحيث أن النظام العراقي الحالي قد أثبت قدرته على واستعداده لاستخدام أسلحة الدمار الشامل ضد دول أخرى وضد شعبه؛

وحيث أن النظام العراقي الحالي قد أثبت عداءه المستمر للولايات المتحدة، واستعداده لمهاجمتها، بما في ذلك محاولة اغتيال الرئيس الأسبق بوش في عام 1993 وإطلاق النار عدة آلاف من المرات على قوات الولايات المتحدة وقوات التحالف المسلحة المنشغلة بفرض قرارات مجلس الأمن الدولي؛

وحيث أنه من المعروف أن هناك أعضاء من القاعدة، وهي منظمة تتحمل مسؤولية هجمات على الولايات المتحدة ورعاياها ومصالحها، بما فيها الهجمات التي وقعت في الحادي عشر من أيلول/سبتمبر، 2001، في العراق؛

وحيث أن العراق يواصل مساعدة وإيواء منظمات إرهابية دولية أخرى، بما في ذلك منظمات تهدد حياة وسلامة رعايا أميركيين؛

وحيث أن هجمات 11 أيلول/ سبتمبر، 2001، على الولايات المتحدة أكدت خطورة التهديد الذي يشكله حصول منظمات إرهابية دولية على أسلحة الدمار الشامل؛

وحيث أن قدرة العراق المثبتة واستعداده لاستخدام أسلحة الدمار الشامل، والخطر من أن يقوم النظام العراقي الحالي إما باستخدام هذه الأسلحة لشن هجوم مفاجئ على الولايات المتحدة أو قواتها المسلحة، أو بتقديمها لإرهابيين دوليين يفعلون ذلك، وعظم مقدار الأذى الذي سيصيب الولايات المتحدة ورعاياها من جراء مثل هذا الهجوم، تبرر مجتمعة اتخاذ الولايات المتحدة إجراء لحماية نفسها؛

وحيث أن قرار مجلس الأمن الدولي رقم 678 (1990) يجيز استخدام جميع الوسائل الضرورية لفرض تطبيق قرار مجلس الأمن رقم 660 (1990) والقرارات التالية ذات الصلة ولإجبار العراق على التوقف عن نشاطات معينة تهدد السلام والأمن الدوليين، بما فيها تطوير أسلحة الدمار الشامل ورفض أو عرقلة عمليات الأمم المتحدة للتفتيش عن الأسلحة مما ينتهك قرار مجلس الأمن الدولي رقم 687 (1991)، وقمع رعاياه المدنيين مما يشكل خرقاً لقرار مجلس الأمن رقم 688 (1991)، وتهديده لجيرانه أو لعمليات الأمم المتحدة في العراق مما يخرق قرار مجلس الأمن رقم 949 (1994)؛

وحيث أن الكونجرس قد خول الرئيس في "قرار إجازة استخدام القوة العسكرية ضد العراق" (القانون العام 1–102) "استخدام القوات المسلحة الأميركية وفقاً لقرار مجلس الأمن الدولي رقم 678 (1990) لتحقيق تطبيق قرارات مجلس الأمن 660، 661، 662، 664، 665، 666، 667، 669، 670، 674، و 677"؛

وحيث أن الكونجرس أعرب، في كانون الأول/ ديسمبر 1991، عن رأيه بأنه "يؤيد استخدام جميع الوسائل الضرورية لتحقيق اهداف قرار مجلس الأمن الدولي رقم 687 كون ذلك متمشياً مع قرار إجازة استخدام القوة العسكرية ضد العراق (القانون العام 1–102)، وبأن قمع العراق لسكانه المدنيين ينتهك قرار مجلس الأمن رقم 688 و"يشكل تهديداً متواصلاً لسلام وأمن واستقرار منطقة الخليج الفارسي،" وأن الكونجرس "يؤيد استخدام كافة الوسائل الضرورية لتحقيق أهداف قرار مجلس الأمن الدولي الرقم 688"؛

وحيث أن "قانون تحرير العراق" لعام 1998 (القانون العام 338–105) أعرب عن رأي الكونجرس بأنه ينبغي أن تكون سياسة الولايات المتحدة دعم جهود الإطاحة بالنظام العراقي الحالي من السلطة وتعزيز بروز حكومة ديمقراطية لتحل محل ذلك النظام؛

وحيث أن الرئيس بوش ألزم الولايات المتحدة في 12 أيلول/ سبتمبر، 2002، بـ"العمل مع مجلس الأمن الدولي لمواجهة تحدينا المشترك" الذي يشكله العراق وللـ"عمل لاستصدار القرارات الضرورية،" بينما أوضح في نفس الوقت أنه "سيتم فرض قرارات مجلس الأمن، والوفاء بالمطالب العادلة بالسلام والأمن، وإلا أصبحت المعركة محتومة لا مفر منها"؛

وحيث أن الولايات المتحدة مصممة على متابعة الحرب على الإرهاب حتى النهاية وأن دعم العراق المستمر للمجموعات الإرهابية الدولية مع تطويره لأسلحة الدمار الشامل في انتهاك مباشر لتعهداته بموجب اتفاق وقف إطلاق النار لعام 1991 وغيره من قرارات مجلس الأمن الدولي يجعل من الواضح أن فرض تطبيق جميع قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، بما في ذلك (فرضها) عن طريق استخدام القوة إن كان ذلك ضروريا، يخدم مصالح الأمن القومي الأميركي ويعزز الحرب على الإرهاب؛

وحيث أن الكونجرس قد اتخذ خطوات لمواصلة الحرب على الإرهاب بقوة ونشاط من خلال تأمين السلطات والأموال التي طلبها الرئيس لاتخاذ الإجراءات الضرورية ضد الإرهابيين الدوليين والمنظمات الإرهابية، بما في ذلك تلك الدول والمنظمات أو الأفراد الذين خططوا وأقروا وارتكبوا أو ساعدوا على الهجمات الإرهابية التي وقعت في 11 أيلول/ سبتمبر، 2001، أو قاموا بإيواء مثل أولئك الأفراد أو المنظمات؛

وحيث أن الرئيس والكونجرس مصممان على مواصلة اتخاذ جميع الإجراءات الملائمة ضد الإرهابيين الدوليين والمنظمات الإرهابية، بما فيها تلك الدول والمنظمات أو الأفراد الذين خططوا أو فوضوا أو ارتكبوا أو ساعدوا في الهجمات التي وقعت في 11 أيلول/ سبتمبر، 2001، أو قاموا بإيواء أولئك الأفراد أو تلك المنظمات؛

وحيث أن الرئيس يتمتع بموجب الدستور بسلطة اتخاذ إجراء لإعاقة والحيلولة دون وقوع أعمال إرهاب عالمية ضد الولايات المتحدة، كما سلم الكونجرس في القرار المشترك الخاص بإجازة استخدام القوة العسكرية (القانون العام 40-107)؛ و

حيث أنه في مصلحة الأمن القومي الأميركي إعادة السلام والأمن إلى منطقة الخليج الفارسي: وبناء عليه،

تقرر من قبل مجلسي شيوخ ونواب الولايات المتحدة المجتمعين في الكونجرس،

الفقرة 1. عنوان مختصر

يمكن الإشارة إلى هذا القرار المشترك على أنه "قرار إجازة استخدام القوة العسكرية ضد العراق لعام 2002".

الفقرة 2. دعم جهود الولايات المتحدة الدبلوماسية

يدعم كونغرس الولايات المتحدة جهود الرئيس لـ

أ-فرض تنفيذ كامل من خلال مجلس الأمن الدولي لجميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة (بالموضوع) الخاصة بالعراق ويشجعه على هذه الجهود؛ و

ب-الحصول على إجراء فوري وحاسم من مجلس الأمن الدولي لضمان تخلي العراق عن استراتيجيته في المماطلة والمراوغة وعدم الامتثال و(ضمان) انصياعه الفوري الكامل لجميع قرارات مجلس الأمن الخاصة بالعراق.

الفقرة 3. تخويل باستخدام القوات المسلحة الأميركية.

أ-تخويل-يخول الرئيس باستخدام القوات المسلحة الأميركية على النحو الذي يراه ضرورياً وملائماً كي—

1.يحمي أمن الولايات المتحدة القومي من التهديد المستمر الذي يشكله العراق؛و

2.يفرض تطبيق جميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة المتعلقة بالعراق.

ب-قرار رئاسي.

في ما يتعلق بممارسة السلطة الممنوحة في الفقرة أ باستخدام القوة، سيقوم الرئيس، قبل هذه الممارسة أو في أسرعوقت ملائم بعد ممارستها، على ألا يكون ذلك بعد مضي أكثر من ثمان وأربعين ساعة على ممارسة مثل هذا السلطة، بتزويد رئيس مجلس النواب والرئيس المؤقت لمجلس الشيوخ بقراره بأن

اعتماد الولايات المتحدة على مزيد من السبل الدبلوماسية أو السبل السلمية الأخرى وحدها إما أنه أ-لن يحمي أمن الولايات المتحدة القومي بشكل واف من التهديد المستمر الذي يشكله العراق أو ب-من المرجح أنه لن يؤدي إلى فرض تطبيق جميع قرارات مجلس الأمن الدولي ذات الصلة المتعلقة بالعراق؛ و

2.التصرف وفقاً لهذا القرار ينسجم مع استمرار الولايات المتحدة ودول أخرى في اتخاذ الإجراءات الضرورية ضد الإرهابيين الدوليين والمنظمات الإرهابية الدولية، بما فيها تلك الدول والمنظمات أو الافراد الذين خططوا وفوضوا وارتكبوا أو ساعدوا في الهجمات الإرهابية التي وقعت في 11 أيلول/ سبتمبر، 2001.

ت-شروط قرار سلطات الحرب

1-تخويل قانوني محدد- تمشياً مع الفقرة 8 (أ) (1) من قانون سلطات الحرب، يعلن الكونجرس أن الغرض من هذه الفقرة هو منح تخويل تشريعي محدد ضمن معنى الفقرة 5 (ب) من قرار سلطات الحرب.

2-انطباق شروط أخرى- لا يبطل أي شيء ورد في هذا القرار أي شرط في قرار سلطات الحرب أو يحل محله.

الفقرة 4. تقارير للكونغرس

أ- تقارير: سيقوم الرئيس،على الأقل مرة كل ستين يوماً، برفع تقرير إلى الكونجرس حول القضايا ذات الصلة بهذا القرار المشترك، بما في ذلك الاجراءات المتخذة وفقاً لممارسة السلطة الممنوحة في الفقرة الثانية، والمرحلة التي وصل إليها التخطيط لجهود يُتوقَع أن تكون هناك حاجة إليها بعد انتهاء مثل هذه الإجراءات، بما في ذلك الإجراءات التي تم وصفها في الفقرة 7 من قانون تحرير العراق لعام 1998 (القانون العام 338-105).

ب- تقرير واحد مدمج: إلى الحد الذي يتوافق فيه تقديم أي تقرير تم وصفه في البند (أ) مع تقديم أي تقرير آخر حول قضايا ذات صلة بهذا القرار المشترك اشتُرط تقديمه طبقاً لمتطلبات رفع التقارير المنصوص عليها في قرار سلطات الحرب (القانون العام 93-148)، فإنه من الممكن تقديم جميع مثل هذه التقارير في تقرير واحد مدمج للكونغرس.

ت-قاعدة التفسير: إلى الحد الذي تكون فيه المعلومات المتطلبة في الفقرة 3 من قرار إجازة استخدام القوة العسكرية ضد العراق (القانون العام 1-102) متضمَنة في التقرير المطلوب بموجب هذه الفقرة، سيعتبر ذلك التقرير مستوفياً لشروط الفقرة 3 من ذلك القرار.

قائمة المصادر

أولاً: المصادر العربية:

أ. الكتب العربية:

١. أحمد منصور، أضواء على السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط، دار إبن حزم، بيروت، ١٩٩٤

٢. د. بهاء احمد بدر، الامن القومي: إطار نظري، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ٢٠٠١

٣. د. بيوار الخنسي، الملف النفطي في العراق، دار سبيريز للطباعة والنشر، كوردستان العراق، ٢٠٠٥

٤. ريبوار كريم محمود، العلاقات العراقية-الأمريكية منذ عام ١٩٨٩ وآفاقها المستقبلية، مركز كردستان للدراسات الإستراتيجية، العراق-السليمانية، ٢٠٠٧

٥. سلام خطاب الناصري، الإعلام و السياسة الخارجية الأمريكية: دراسة في الإختراق الإعلامي الأمريكي للوطن العربي، دار الشؤون الثقافية العامة، العراق-بغداد، ٢٠٠٠

٦. طه نوري ياسين الشكرجي، الحرب الأمريكية على العراق، الدار العربية للعلوم، عمان-الأردن، ٢٠٠٤

٧. د. عامر هاشم عواد، دور مؤسسة الرئاسة في صنع الاستراتيجية الامريكية الشاملة بعد الحرب الباردة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠١٠

٨. د. عدنان جابر، العرب وعصر مابعد النفط، دار علاءالدين للنشر والتوزيع والترجمة، دمشق، ٢٠٠٨

٩. عماد خدوري، سراب السلاح النووي العراقي: مذكرات وأوهام، الدار العربية للعلوم، بيروت، ٢٠٠٣

١٠. فؤاد قاسم الأمير، العراق بين مطرقة صدام وسندان الولايات المتحدة، مؤسسة الغد للدراسات والنشر، بغداد، ٢٠٠٤

١١. مجدي كامل، ثورة أوباما الأمريكية، دار الكتاب العربي، دمشق والقاهرة، ٢٠٠٩

١٢. د. محمد عبدالعزيز الربيع، صنع السياسة الأمريكية والعرب، دار الكرمل–صامد، عمان، الأردن، ١٩٩٠
١٣. منصف السليمي، صنع القرار الأمريكي، مركز الدراسات العربي، الأردن–عمان، ١٩٩٧
١٤. د. ناظم عبدالواحد الجاسور، المرجعية الفكرية للخطاب السياسي–الاستراتيجي الأمريكي مابعد الحادي عشر من ايلول/سبتمبر ٢٠٠١، دار النهضة العربية، بيروت، ٢٠٠٦
١٥. نخبة من أساتذة وباحثين، الإستراتيجية الأمريكية في العراق والمنطقة، جامعة بغداد، مركز العراق للدراسات، ٢٠٠٨
١٦. د. نعمان عبدالرزاق السامرائي، أمريكا والعراق: عشق دائم أم طلاق بائن، مكتبة العبيكان، الرياض، ٢٠٠٧
١٧. د. ياسين العيثاوي، السياسة الامريكية بين الدستور و القوى السياسية، دار أسامة للنشر و التوزيع، الاردن، ٢٠٠٩
١٨. ياسين محمد العيثاوي، الكونجرس والنظام السياسي الامريكي، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن–عمان، ط١، ٢٠٠٨

ب. الكتب المعربة:

١. أريك لوران، حرب آل بوش: أسرار النزاع التي لايمكن الإعتراف يها، ترجمة: سلمان حرفوش، دار الخيال للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ٢٠٠٣
٢. إيمانويل تود، ما بعد الإمبراطورية: دراسة في تفكك النظام الأمريكي، ترجمة: محمد زكريا، دار الساقي، عمان، ٢٠٠٣
٣. بوب ودورد، بوش محارباً، تعريب: د.سمر القاضي، مكتبة العبيكان، السعودية، ٢٠٠٣
٤. بوب وودوارد، حرب بوش، ترجمة: حسين عبدالواحد، منشورات مدبولي الصغير، القاهرة، ٢٠٠٣
٥. جيف سيمونز، إستهداف العراق: العقوبات والغارات في السياسة الامريكية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٣

٦. جيف سيمونز، التنكيل بالعراق: العقوبات والقانون والعدالة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٣

٧. جيف سيمونز، عراق المستقبل: السياسة الأمريكية في إعادة تشكيل الشرق الأوسط، دار الساقي، بيروت، ٢٠٠٣

٨. رامزي كلارك، النار هذه المرة: جرائم الحرب الامريكية في الخليج، ترجمة: مازن حماد، منشورات الشركة الاردنية للصحافة والنشر (الدستور)، الاردن، كانون الثاني ١٩٩٣، الطبعة الاولى

٩. غراهام أليسون، أثر العولمة في الأمن القومي والعالمي، تحرير: جوزيف س.ناي وجون د.دوناهيو، الحكم في العالم يتجه نحو العولمة، تعريب: محمد شريف الطرح، مكتبة العبيكان، السعودية، ٢٠٠٢

١٠. مادلين أولبرايت، مذكرة الى الرئيس المنتخب: كيف يمكننا إستعادة سمعة أميركا ودورها القيادي، ترجمة: عمر الأيوبي، الدار العربية للعلوم وهاربر كولينز للنشر، بيروت، ٢٠٠٨

١١. مادلين أولبرايت وبيل ودوورد، الجبروت والجبار، ترجمة: عمر الأيوبي، الدار العربية للعلوم وهاربر كولينز للنشر، بيروت، ٢٠٠٧

١٢. مارينا أوتاواي وآخرون، الشرق الأوسط الجديد، مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، واشنطن دي سي، ٢٠٠٨

١٣. مكتبة الكونجرس الأمريكي، أمريكا تغزو الخليج، دراسات الكونجرس الأمريكي، ترجمة: وجيه راضي، بلا سنة طبع

١٤. مكسيم لوفابفر، السياسة الخارجية الأميركية، دار عويدات للنشر و الطباعة، بيروت، ٢٠٠٦

١٥. ميشيل راتنر، جيني غرين و بربارة أولشانسكي، ضد الحرب في العراق، ترجمة: الدكتور إبراهيم الشهابي، دار الفكر، دمشق، ٢٠٠٣

١٦. نعوم تشومسكى...روبرت فيسك وآخرون، الحرب الامريكية على العراق، ترجمة: ناصر ونوس، دار البلد للنشر والتوزيع، دمشق، شباط ٢٠٠٣

١٧. وليم لوبرا وشارل سيب، عراق لايقهر، ترجمة: محمد كاظم مجيد الجبوري، وزارة الاعلام، مركز أم المعارك للبحوث والمعلومات، قسم الدراسات والنشر، دار الحرية للطباعة، العراق–بغداد، ٢٠٠٢

١٨. ويسلي كلارك، الإنتصار في الحروب الحديثة: العراق والإرهاب والإمبراطورية الأمريكية، دار الكتاب العربي، بيروت، ٢٠٠٣

ت. الرسائل والأطاريح العربية:

١. جاسم زبون جاسم، صنع القرار الأمريكي بإستخدام القوة العسكرية ضد العراق عام ١٩٩١، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة بغداد–كلية العلوم السياسية، ٢٠٠٤

ث. الكتب والدوريات العربية:

١. ابوبكر الدسوقي، الأزمة العراقية الاخيرة: التداعيات والنتائج، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد ١٣٥، يناير ١٩٩٩

٢. أنتوني كوردسمان، الدروس المستفادة من حرب العراق، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والإستراتيجية، العدد ١، السنة الثانية، يناير ٢٠٠٦

٣. جريدة الحياة، لندن، ٤/ ١٠/ ٢٠٠٢

٤. جريدة الحياة، لندن، ٤/ ٥/ ٢٠٠٣

٥. جعفر ضياء جعفر و نعمان سعد الدين النعيمي، أسلحة الدمار الشامل: الإتهامات والحقائق، مجلة المستقبل العربي، العدد ٣٠٦، آب ٢٠٠٤

٦. رضا هلال، إمبراطورية...لكنها في أزمة، الوفاق العربي، لندن، السنة الثالثة، العدد ٣٢، شباط ٢٠٠٢

٧. ستار جبار علاي، المؤسسات المعنية والمؤثرة في وضع الأستراتيجية الأمريكية الخاصة بالعراق، مجلة دراسات دولية، مركز دراسات دولية جامعة بغداد، العدد ٣٦، نيسان ٢٠٠٨

٨. طالب حسين حافظ، تطور الإستراتيجية الأمريكية في العراق ٢٠٠٣–٢٠٠٧، مجلة دراسات دولية، مركز دراسات دولية جامعة بغداد، العدد ٣٦، نيسان ٢٠٠٨

٩. عزت إبراهيم، دور وسائل الإعلام في تشكيل صورة أمريكا، ورقة بحثية في حلقة نقاشية حول (الصورة الدولية للولايات المتحدة الأمريكية بين إدارة بوش وإدارة

أوباما)، مكتب البرامج الثقافية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٦/ ٢/ ٢٠٠٩

١٠. عصام عبدالشافي، مؤسسات صنع القرار الأمريكية وإدارة الأزمة العراقية، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٥٢، أبريل ٢٠٠٣

١١. فورت ليفنورث، أبرز التغييرات في العقيدة العسكرية الأميركية، جريدة الشرق الأوسط، العدد ١٠٨٥٨، ٢٠ آب ٢٠٠٨

١٢. فيليس بينيس ومجموعة العمل الخاصة بالعراق في "معهد دراسات السياسة" و"مركز السياسة الخارجية في بؤرة الإهتمام"، "إنتقال" فاشل للسلطة: النفقات المتصاعدة لحرب العراق، مجلة المستقبل العربي، العدد ٣٠٩، بيروت، تشرين الثاني ٢٠٠٤

١٣. لمى مضر الإمارة، دور وزارة الخارجية الأمريكية في عملية صنع القرار، مجلة العلوم السياسية، العدد ٣٥، تموز-كانون الأول ٢٠٠٧

١٤. د. محمد عبدالسلام، تعقيدات الهجوم العسكري الأمريكي المحتمل ضد العراق، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٥٠، السنة ٣٨، القاهرة، أكتوبر ٢٠٠٢

١٥. ميلتون منيورست، قتال الحروب القديمة، ترجمة: عبير عبدالعزيز، مجلة قضايا سياسية، بغداد، المجلد الاول، العددان الثالث والرابع، شتاء ٢٠٠٠

١٦. د. نبيل سليم، العراق والولايات المتحدة الامريكية: الصراع في إطار مشروع القرار البريطاني-الأمريكي ومابعده، مجلة قضايا سياسية، بغداد، المجلد الثاني، العدد الاول، ربيع ٢٠٠١.

ج. التقاريرالعربية:

١. الازمة العراقية-الامريكية: الاتجاه نحو الحرب، التقرير الاستراتيجي العربي لعام ٢٠٠٢-٢٠٠٣

٢. تقرير المجموعة الرئاسية للدراسات-واشنطن، السياسة الامريكية في الشرق الاوسط، ترجمة: الدكتور فريدون كاكەیی، مراجعة: يوسف كۆران، منشورات مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية، العراق-السليمانية، ٢٠٠٢

ح. <u>المصادر الألكترونية العربية:</u>

١. د. أسعد الدندشلي، دور الأحزاب السياسية في الإنتخابات الأمريكية، مصدر من الأنترنت بتاريخ ٢٨/ ٧/ ٢٠٠٨، على الموقع:
http://aldandachli.maktoobblog.com/1187695

٢. د.باسم خفاجي، أثر المراكز الفكرية على السياسة الخارجية الأمريكية، مصدر من الأنترنت بتأريخ ٢٢/ ١٢/ ٢٠٠٩، وعلى الموقع:
http://www.tawhed.ws/r?i=thinking

٣. بدر بن سليمان العامر، الاستراتيجية الأمريكية..والأهداف الخفية، مصدر من الإنترنت بتأريخ ١٩/ ٢/ ٢٠٠٣، وعلى الموقع:
http://islamtoday.net/nawafeth/artshow-41-1834.htm

٤. التحالف الدولي في العراق.. من ٤٠ دولة في بداية الغزو إلى حفنة حالياً، جريدة الشرق الأوسط، العدد ١٠٧٠٣، آذار ٢٠٠٨، لندن:
http://www.aawsat.com/details.asp?section=4&article=463128&issueno=10703

٥. د. ثروت اللهيبي، العراق المحتل في إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي عام ٢٠١٠، مصدر مقال من الأنترنت بتأريخ ٢٥/ ٧/ ٢٠١٠، وعلى الموقع:
http://www.assabeel.net/studies-and-essays/studies/17956-html

٦. جمهورية العراق، وزارة النفط، صادرات العراق من النفط الخام، من موقع وزارة النفط العراقي، بتأريخ ٢٥/ ٤/ ٢٠١١ وعلى الموقع:
http://www.oil.gov.iq/oil%20arab/EXPORT%20CAPACITIES.php

٧. جون الترمن، الإستراتيجية والتعقيدات في السياسة الخارجية الأمريكية، مصدر من الأنترنت بتأريخ ١٤/ ٧/ ٢٠٠٩، على الموقع:
www.greenbookstudies.com/ar/lectures/L200601.doc

٨. د. خالد عبدالله، البنية السياسية الأمريكية و دورها في صنع القرار، مصدر من الأنترنت بتأريخ ٢٥/ ١٠/ ٢٠٠٢ و على الموقع:
http://www.alarabnews.com/alshaab/GIF/25-10-2002/KhaledAbdAllah.htm

٩. درويش محمى، صراع قيم الاستبداد وقيم الديمقراطية، مصدر من الإنترنت بتأريخ ٤/ ٣/ ٢٠٠٧، وعلى الموقع:
http://www.annabaa.org/nbanews/61/553.htm

١٠.ستيفن شتاينلايت، نصيب اليهود من التغيير السكاني بأمريكا: إعادة النظر في سياسة الهجرة التي أسيء توجيهها، مركز دراسات الهجرة، مصدر من الأنترنت بتأريخ ١٣/ ١١/ ٢٠٠١. و على الموقع:

http://www.cis.org/articles/2001/back1301.html

١١.شركة بلاك ووتر..أكبر مقاولي الحرب في العالم، مصدر من الأنترنت بتأريخ ٩/ ٩/ ٢٠٠٧على الموقع:

http://www.voltairenet.org/article151553.html

١٢. صباح جاسم، مجموعات الضغط: ماهي؟ اهميتها؟ وكيف تؤثر؟ ، مصدر من الأنترنت بتأريخ ٣/ ١١/ ٢٠٠٩، على الموقع:

http://www.annabaa.org/nbanews/65/427.htm

١٣.صناعة القرار السياسي الأمريكي..كيف؟ مصدر من الانترنت بتأريخ ٣/ ١٢/ ٢٠٠٦، على الموقع:

http://vb.arabsgate.com/showthread.php?t=468556

١٤.د. عبدالحسين شعبان، القرار ١٤٤١ وفتيل الحرب، مصدر من الإنترنت بتأريخ ١٢/ ١١/ ٢٠٠٢ وعلى الموقع الألكتروني:

http://www.mokarabat.com/m4.6-7.htm

١٥. عبدالقادر سعيد عبيكشي، مؤسسات الفكر والرأي في أمريكا: فلسفة القوة والمعلومة، مصدر من الأنترنت بتأريخ ٢٦/ ١١/ ٢٠٠٩، على الموقع:

http://www.chihab.net/modules.php?name=News&file=print&sid=1196

١٦.علي حسين باكير، الانسحاب الأميركي من العراق.. الدوافع والانعكاسات، مصدر من الإنترنت بتأريخ ٨/ ١٢/ ٢٠٠٥ وعلى الموقع:

http://www.aljazeera.net/NR/exeres/240674E5-2F2E-4DA5-AB19-B4C3D81A379C.htm

١٧. عمرو عبدالعاطي، مؤسسات الفكر والرأي (Think Tanks) والسياسة الخارجية الأمريكية، مصدر من الأنترنت بتأريخ ١٥/ ٥/ ٢٠١٠، على الموقع:

http://www.dahsha.com/viewarticle.php?id=10577

١٨.د. قدري الأطرش، القانون الدولي وهيمنة النموذج، مصدر من الأنترنت بتأريخ ١٦/ ٧/ ٢٠٠٥، وعلى الموقع:

http://ac.ly/vb/showthread.php?t=768

١٩. كريم القاضي، لماذا لا يستطيع الكونجرس الامريكي تغيير مسار الحرب في العراق؟، مصدر من الانترنت بتأريخ ١٧/ ٤/ ٢٠١٠، على الموقع:

www.adhwaa.org/files/congresdontchange.doc

٢٠.اللواء طلعت مسلم، برنامج التسلح العراقي، مصدر من الإنترنت بتأريخ ١/ ١٠/ ٢٠٠٩، وعلى الموقع:

http://www.aljazeera.net/NR/exeres/6BF2DAC8-C374-4305-BE9C-BD2C3E8B9C8D.htm

٢١. مارك وبر، دراسة عن قوة اللوبي اليهودي في الولايات المتحدة الأمريكية، ترجمة: محمد عبداللطيف حجازي، مصدر من الأنترنت بتأريخ ٧/ ٦/ ٢٠١٠ و على الموقع:

http://qawmi.com/test/wordpress/?p=142

٢٢. مجلة الجزيرة، توزيع غنائم الحرب: تنافس قوي بين شركتي (بكتل) و(هاليبورتون) على الكعكة العراقية، تقرير سري يقدر إعادة إعمار العراق بـ(٢٠ مليار دولار) سنوياً، عدد خاص، مصدر من الإنترنت بتأريخ ١/ ٤/ ٢٠٠٣، وعلى الموقع:

http://www.al-jazirah.com.sa/magazine/01042003/almlfsais5.htm

٢٣. محمد حميد الصواف، نفط العراق: طفرة نوعية ومستقبل بلا حدود: إستثمارات كبيرة وتسهيلات أكبر، مصدر من الإنترنت بتأريخ ٢٠/ ٧/ ٢٠١٠، وعلى الموقع:

http://www.annabaa.org/nbanews/2010/07/231.htm

٢٤. مركز صقر للدراسات الستراتيجية، الأهداف الإستراتيجية للعدوان على العراق، مصدر من الإنترنت بتأريخ ٢ آيار ٢٠١١، وعلى الموقع:

http://www.yaqen.net/Portal/news.php?action=view&id=8326

٢٥. منتدى العلوم السياسية والعلاقات الدولية، صنع القرار في السياسة الخارجية، مصدر من الأنترنت بتأريخ ١٥/ ١١/ ٢٠٠٩، على الموقع:

http://etudiantdz.com/vb/t33439.html

٢٦. منظمة العمال الأمريكية ضد الحرب، غزو الشركات الأمريكية للعراق: عرض للشركات والمؤسسات التي مُنِحت عقود للعمل في العراق تحت سلطة الاِحتلال الأمريكي البريطاني، تقديم: باقر الصراف، شبكة البصرة، مصدر من الأنترنت بتأريخ ٢٣/ ٥/ ٢٠١٠، على الموقع:

http://www.albasrah.net/maqalat_mukhtara/saraf1_01102003.htm

٢٧. موسوعة مقاتل في الصحراء، أسلحة الدمار الشامل، مصدر من الإنترنت بتأريخ ١٢/ ٤/ ٢٠١١، وعلى الموقع:
http://www.mokatel.com/openshare/behoth/askria6/aslhadamar/index.htm
٢٨. موقع أخبار الدفاع والتسليح، ١٣ مليار دولار قيمة عقد التسلح العراقي مع الولايات المتحدة الأميركية، مصدر من الإنترنت بتأريخ ١١/ ١/ ٢٠١١، وعلى الموقع:
http://defense-arab.com/news/?p=2301

ثانياً: المصادر الأجنبية:

أ. الكتب الإنجليزية:

1.Ali A. Allawi, The Occupation of Iraq: Winning the War, Loosing the Peace, Yale University Press, U.S., 2007
2.American Enterprise Institute's Studies in Public Opinion, America and the War on Terrorism, July 24, 2008
3.American Enterprise Institute's Studies in Public Opinion, Public Opinion on the War with Iraq, Washington DC, March 19, 2009
4. **Amory B. Lovins, Winning the Oil Endgame, Rocky Mountain Institute, 2004**
5.**Anthony H. Cordesman, American Strategic, Tactical, and Other Mistakes in Iraq: A Litany of Errors, Center for Strategic and International Studies, Washington DC, April 19, 2006**
6.Anthony H. Cordesman, Iraq's Evolving Insurgency, Center for Strategic and International Studies, Washington DC, December 9, 2005
7.Anthony H. Cordesman, The Iraq War and Lessons Relating to Intelligence and Weapons of Mass Destruction, Center for Strategic and International Studies, December 2003, U.S.
8.Anthony H. Cordesman, The Iraq War: Strategy, Tactics, and Military Lessons, Washington DC, 2003
9.Barbara Olshansky, Democracy Detained: Secret Unconstitutional Practices in the U.S. War on Terror, Seven Stories Press, New York, 2007

10. Bob Woodward, Plan of Attack, Simon & Schuster, New York, 2004
11. Boutros Boutros-Ghali, United Nations Blue Books Series, New York, United Nations Department of Public Information, 1996
12. Brendan O'Leary, How to Get Out of Iraq with Integrity, University of Pennsylvania Press, U.S., 2009
13. Brian Hall, Operation Iraqi Freedom II, Bloomington, Indiana, U.S., 2006
14. Carl Conetta, 9/11 and the Paradox of American Power, Project on Defense Alternatives Commonwealth Institute, International Affairs Working Paper 2008-11, December 2008
15. Christopher Paul, Marines on the Beach: The Policy of U.S. Military Intervention Decision Making, Praeger Security International, U.S., 2008
16. Craig Eisendrath, National Insecurity: US Intelligence After the Cold War, Philadelphia Temple University Press, 2000
17. Craig Murray, Dirty Diplomacy, Scribner A Division of Simon & Schuster, New York, 2006
18. Dan Caldwell, Iraq: "The Wrong War at the Wrong Time with the Wrong Strategy", Pepperdine University Malibu, California, August 5, 2007
19. Dario Battistella, The Return of the State of War: A Theoretical Analysis of Operation Iraqi Freedom, European Consortium for Political Research Press (ECPR), UK, 2006
20. David Brock, The Republican Noise Machine: Right-Wing Media and How It corrupts Democracy, Crown Publishers, New York, U.S., 2004
21. David M. Malone, The International Struggle Over Iraq: Politics in the UN Security Council 1980-2005, Oxford University Press, U.S., 2007
22. David Miller, Tell Me Lies: Propaganda and Media Distortion in the Attack on Iraq, Pluto Press, UK, 2003
23. David Potorti, September 11th Families for Peaceful Tomorrow: Turning Our Grief into Action for Peace, Akashic Books, New York, 2003

24. David Ryan, Frustrated Empire: U.S. Foreign Policy, 9/11 to Iraq, Pluto Press, London, 2007
25. Dominic McGoldrick, From 9-11 to the Iraq War 2003: International Law in an Age of Complexity, Oxford and Portland, Oregon Hart Publishing 2004
26. Donald E. Abelson, A Capitol Idea: Think Tanks and US Foreign Policy, McGill Queen's University Press, 2006
27. Donald Rumsfeld, Known and Unknown: A Memoir, Penguin Group, U.S., 2011
28. Douglas J. Feith, War and Decision: Inside the Pentagon at the Dawn of the War on Terrorism, Harper Collins Publishers, U.S., 2008
29. Eric M. Uslaner, All Politics are Global: Interest Groups and the Making of Foreign Policy, Washington D.C CQ Press, 1995
30. Fraser Cameron, US Foreign Policy After the Cold War: Global Hegemon or Reluctant Sheriff, Rout ledge Taylor & Francis Group, London and New York, 2002
31. Frederick W. Kagan, Choosing Victory: A Plan for Success in Iraq, A Report of the Iraq Planning Group at the American Enterprise Institute, Washington DC, 2007
32. Frederick W. Kagan, Finding the Target: The Transformation of American Military Policy, Encounter Books, New York, 2006
33. George Packer, The Assassins' Gate: American In Iraq, Farrar. Straus and Giroux, New York, U.S., 2005
34. George Tenet, At the Center of the Storm: My Years at the CIA, Harper Collins Publishers, 2007
35. George W. Bush, Decision Point, Crown Publishers, New York, 2010
36. George W. Gipe, War in Iraq: Is there an exit? iUniversity, Inc., New York, U.S., 2004
37. Gustav Lindstrom, One Year On: Lessons from Iraq, Institute for Security Studies, Paris, March 2004
38. Hans C. Von Sponeck, A Different Kind of War: The UN Sanctions Regime in Iraq, Berghahn Books, New York, Oxford, 2007

39. Howard Tumber & Jerry Palmer, Media At War: The Iraq Crisis, SAGE Publications, London, 2004
40. Jabbar Fazeli, Iraq Decoded: It's Easier than You think, Book Masters Inc, U.S., 2007
41. James A. Barber, Jr., The Constitution and the U.S. Army: The Use of Force Abroad, U.S. Army War College and U.S. Army Military History Institute, The Constitution and the United States Army, University Press of the Pacific, Honolulu-Hawaii, 2002
42. James Howard Kunstler, The Long Emergency: Surviving the Converging Catastrophes of the Twenty-First Century, Atlantic Monthly Press, 2005
43. James M. McCormick, Decision Making in the Foreign Affairs and Foreign Relations Committee, Congress Resurgent, Washington D.C U.S. Government Printing Office, 1993
44. James M. Scott, Making U.S. Foreign Policy In the Post-Cold War World: After the End, Duke University Press, Durham and London, 1998
45. James Mann, Rise of the Vulcan: The History of Bush's War Cabinet, New York, Viking Books, 2004
46. James Moore, Bush's War for Reflection: Iraq, the White House and the People, John Wiley & Sons Inc. Hoboken, New Jersey, U.S., 2004
47. James Risen, State of War: The Secret History of the CIA and the Bush Administration, Free Press, New York, 2006
48. Jeane J. Kirkpatrick, Making War to Keep Peace, HarperCollins Publishers, U.S., 2007
49. Jeffrey G. Demaio, An Historical Analysis of Presidential War Making Powers, A Master Thesis of Arts, Southern Connecticut University, U.S., 2005
50. Jeremy David Rosner, Reading the Public: How Members of Congress Develop Their Impression of Public Opinion on National Security, Dissertation Thesis, University of Maryland, College Park, U.S., 2007
51. John H. Aldrich, Why Parties? The Origin and Transformation of Political Parties in America, The University of Chicago Press, Chicago and London, 1995

52. John Keegan, The Iraq War, Vintage Books A Division of Random House, INC. New York, U.S., 2005
53. John P. Murtha, The Hidden Costs to the War in Iraq: The Challenges we Face, Center for Strategic and International Studies, Washington DC, February 7, 2008
54. Kate Phillips, Shane Lauth and Erin Schenck, US Military Operations in Iraq, Planning, Combat and Occupation, Editor: W. Andrew Terrill, Strategic Studies Institute, U.S., April 2006
55. Keith Krehbeil, Pivotal Politics: A Theory of U.S. Lawmaking, The University of Chicago Press, Chicago and London, 1998
56. Kenneth B. Moss, Undeclared War and the Future of U.S. Foreign Policy, Woodrow Wilson Center Press, Washington D.C, 2008
57. Laurie Mylroie, Bush VS. The Beltway: How the CIA and the State Department Tried to Stop the War on terror, Regan Books, An Imprint of HarperCollins Publishers, New York, 2003
58. Lawrence F. Kaplan and William Kristol , The War Over Iraq: Saddam's Tyranny and America's Mission, Encounter Books, San Francisco, California, 2003
59. Lee Hamilton & Jordan Tama, A Creative Tension: The Foreign Policy Roles of the President and Congress, Woodrow Wilson Center Press, Washington D.C, 2002
60. Louis Fisher, Presidential Power in National Security: A Guide to the President-Elect, Center for the Study of the Presidency, U.S., 2009
61. Madeleine Albright, We are not talking about a war, remarks at Tennessee State University, 19 February 1998
62. Matthew A. Baum, Soft news Goes to War: Public Opinion and American Foreign Policy in the New Media Age, Princeton University Press, New Jersey, U.S.,2003
63. Micah L. Sifry and Christopher Cerf, The Iraq War Reader: History, Documents, Opinions, Simon & Schuster Publisher, New York, U.S., 2003
64. Michael Eisenstadt, Iraq and After: Taking the Right Lessons for Combating Weapons of Mass Destruction, Center for the Study of Weapons of Mass Destruction, Occasional Paper 2, U.S., May 2005

65. Michael Eisenstadti, Understanding Saddam, From: The National Interest, Editor: Nikolas K. Gvosdev, Number 81, Washington DC, Fall 2005
66. Michael T. Klar, Resource Wars: The new Landscape of Global Conflict, Metropolitan, USA, West View Press, 2001
67. Michael W. Doyle & Nicholas Sambanis, Making War & Building Peace, Princeton University Press, U.S., 2006
68. Mike Evans, The Final Move Beyond Iraq: The Final Solution While the World Sleeps, Frontline, A Strang Company, U.S., 2007
69. Nick Ritchie and Paul Rogers, The Political Road to War with Iraq: Bush, 9/11 and the drive to overthrow Saddam, Contemporary Security Studies, Routledge, New York, 2007
70. Noah Feldman, What We Owe Iraq: War and the Ethnic of Nation Building, Princeton University Press, UK, 2004
71. Ole R. Holsti, Making American Foreign Policy, Taylor and Francis Group, U.S., 2006
72. Patrick Clawson, Iraq's Future: A Concept Paper, Middle East Review of International Affairs, The Washington Institute for Near East Policy, June 2006
73. Pavel Yakovlev, War and Politics: Analysis of Political Regimes, Military Spending and Economic Growth, Lambert Academic Publishing, Deutschland, 2009
74. Philip H. Gordon & Jeremy Shapiro, Allies At War: American, Europe and Crisis Over Iraq, A Brookings Institution Books, U.S., 2004
75. Pierre Hassner, The United States: the empire of force or the force of empire? , the European Union Institute for Security Studies, 2002
76. Ralph D. Berenger, Global Media Go to War: Role of News and Entertainment Media During the 2003 Iraq War, Marquette Books, U.S., 2004
77. Randall E. Adkins, The Evolution of Political Parties, Compaigns, and Elections, CQ Press A Division of Congressional Qyarterly Inc. Washington DC, 2008
78. Richard Davis, New Media and American Politics, Oxford University Press, New York, 1998

79. Richard J. Schmierer, Iraq: Policy & Reception, Institute for the Study of Diplomacy School of Foreign Service, Georgetown University, U.S., 2007

80. Richard N. Hass, War of Necessity War of Choice: A Memoir of Two Iraq Wars, Simon & Schuster, New York, 2009

81. Rob Simpson, What We Could Have Done with the Money: 50 Ways to Spend the Trillion Dollars We've Spent in Iraq, Hyperion Books, U.S., 2008

82. Robert M. Entman, Projection of Power: Framing News, Public Opinion and U.S. Foreign Policy, The University of Chicago Press,Chicago & London, 2004

83. Roberts Alasdair, The Collapse of Fortress Bush: The Crisis of Authority in American Government, New York University Press, U.S., 2008

84. Roger H. Davidson and Walter J. Oleszek, Congress and Its Members, Washington D.C CQ Press, 4th Edition, 1994

85. Sam Perlo-Freeman, Olawale Ismail and Carina Solmirano, Military Expenditure, Armaments, Disarmament and International Security, Stockholm International Peace Research Institute SIPRI, 2010

86. Scott McClellan, What Happened: Inside the Bush White House and Washington's Culture of Deception, Public Affairs Press, New York, 2008

87. Scott Ritter, Endgame: Solving The Iraq Crisis, Simon & Schuster, New York, 1999

88. Seth Weinberger, Restoring The Balance: War Powers in an Age of Terror, Praeger An Imprint of ABC-CLIO,LLC, U.S., 2009

89. Shirley Anne Warshaw, The Domestic Presidency: Policy Making in the White House, Gettysburg College, U.S. 1997

90. Stuart W. Bowen, Inspector General, Report: Hard Lessons: The Iraq Reconstruction Experience, 2009

91. Tarcisio Gazzini, The Changing Rule on the Use of Force in International Law, Manchester, Manchester University Press, 2005

92. Thomas E. Woods JR. and Kevin R. C. Gutzman, Who Killed the Constitution? The Federal Government vs. American Liberty from World War 1 to Barack Obama, Three Rivers Press, New York, 2008
93. Thomas Ferguson, Golden Rule: The Investment Theory of Party Competition and the Logic of Money-Driven Political Systems, The University of Chicago Press, Chicago and London, 1995
94. Thomas Power, Military Error: Baghdad and Beyond in America's War of Choice, New York Review Books, New York, 2008
95. Timothy Harper, The U.S. Constitution, Penguin Group, USA, 2007
96. Tom Hayden, Ending the War in Iraq, Akashic Books, New York, 2007
97. W. Lance Bennett and David L. Paletz, The University of Chicago Press,Chicago & London, 1994
98. W. Thomas Smith. JR., Encyclopedia of the Central Intelegence Agency, Illustrations by Sholto Ainslie, U.S., 2003
99. Walter Scheidel, Republics between hegemony and empire: How ancient city-states built empires and the USA doesn't (anymore), Princeton/ Stanford Working Papers in Classics (Stanford University, February 2006)

ب.الرسائل والأطاريح الإنجليزية:

1. Ayanna Burke, Iran, Iraq and the Security Council: The Impact of the Second Gulf War on the International Law on the Use of Force, A Thesis Submitted in Master of Law, University of Toronto, 2006
2. Brian D. Panaro, Primed for War: National Factors, Media Priming, and Gubernatorial Election, A thesis submitted to the Faculty of the Graduate School of the State University of New York at Buffalo in partial fulfillment of the requirements for the degree of Master of Science, 2008
3. Catherine M. Bank, The War Power Resolution: Asserting Congress's Role over the Use of Military Force, A Dissertation Submitted to the Faculty of Old Dominion University-U.S., 2004
4. Christopher T. Harrison, The Developmental Implications of Image Theory in Inciting a Population to war: A Content Analysis

of Bush Administration Discourse Leading to the Iraq War, A dissertation submitted in partial satisfaction of the requirements for the degree Doctor of Philosophy in Clinical Psychology, Institute of Transpersonal Psychology, Palo Alto, California, U.S., 2009

5. **Daniel F. Baltrusaitis, Friends Indeed? Coalition Burden Sharing and the War in Iraq, A Dissertation Submitted to the Faculty of the Graduate School of Arts and Sciences of Georgetown University in partial fulfillment of the requirements for the degree of Doctor of Philosophy in Government, Washington, DC, August 5, 2008**
6. **Daniel L. Byman and Matthew C. Waxman, Confronting Iraq: U.S. Policy and the Use of Force Since the Gulf War, National Defense Research Institute RAND, U.S., 2000**
7. **Dean Springer, When Spies Become Soldiers: Evaluation the CIA's Role In Covert Action, A Master Thesis in Political Science, Colorado University, U.S., 2008**
8. **Harry L. Myers, Commander, USNR, The US Policy of Dual Containment Toward Iran and Iraq in Theory and Practice, A Research Report Submitted to the Faculty In Partial Fulfillment of the Curriculum Requirements, Maxwell Air Force Base, Alabama, U.S, April 1997**
9. **Jacob Thompson, Rhetorical Trajectories in the Bush Administration's Justifications for the Preemptive Invasion of Iraq, A Dissertation Submitted to the Department of Communication Studies and the Faculty of the Graduate School of the University of Kansas in partial fulfillment for the requirements of the degree of Doctoral of Philosophy, 2006**
10. **John H. Siebenmann, Ideology and Party in Congressional Iraq War Voting Patterns, A Master Thesis in Political Science, Iowa State University, U.S., 2009**
11. **Lance Gabriel Hampton, Justifications for the Iraq War: An Analysis of the Government's Public Case for War, 2001 to 2003, PhD Thesis, University of Pittsburgh, USA, 2008**
12. **Limin Zheng, Newspaper Comformity to National Foreign Policy in Coverage of the 2003 Iraq War in the New York Times, The Times of London and The People's Daily (China), A Thesis Submitted in Partial Fulfillment of the Requirements for the**

Master of Arts Degree, College of Mass Communication and Media Arts in the Graduate School Southern Illinois University Carbondale, U.S., 2006

13. **Lisa Ann Leitz, Identities in Conflict: Veterans and Military Family Members in the Anti-Iraq War Movement, A dissertation submitted in partial satisfaction of the requirements for the degree Doctor of Philosophy in Sociology, University of California, Santa Barbara, U.S., 2009**
14. **Maj. Jerry L. Mraz, Dual Containment: US Policy in the Persian Gulf and a Recommendation for the Future, A Research Paper Presented to the Research Department Air Command and Staff College, In Partial Fulfillment of the Graduation Requirements of ACSC, U.S, March 1997**
15. **Mark Downard, The American War in Iraq: A Theoretical Explanation, A Thesis submitted in partial fulfillment of the requirements for the degree of Master of Arts, Dalhousie University, Halifax Nova Scotia, Canada, 2008**
16. **Matthew Schousen, Who's in Charge? A Study of Coalition and Power in the U.S. House of Representatives, A Dissertation Thesis in Political Science, Duke University, U.S., 1994**
17. **Michael D. Todd, A Comparative Analysis of Audiovisual Techniques in News Coverage of the Wars in Iraq, A Thesis Submitted in Partial Fulfillment of the Requirements for the Master of Arts Degree, 2009**
18. **Michael V. Deaver, Disarming Iraq: Monitoring Power and Resistance in World Politics, A Dissertation submitted in partial fulfillment of the requirements for the degree of Doctor of philosophy, Department of Politics, New York University, May 1998**
19. **Nuku Ofori, A World-System in Flux: The Rise of Modern World-Empire and It's significance in the Modern World-System, Dissertation Thesis, American University, USA, 2009**
20. **Stephen C. Pelletiere, Land power and Dual Containment: Rethinking America's Policy in the Gulf, U.S. Army War College, Strategic Studies Institute, November 1999**
21. **Takayuki Nishi, Threat, Military Culture and Strategy: The United States in Afghanistan and Iraq, A Dissertation Submitted to the Faculty of the Division of the Social Science in Candidacy**

for the degree of Doctor of Philosophy, Department of Political Science, Chicago Illinois, 2009

22. **Thomas N. Ratliff, Born of Freedom and Dissent: A comparative analysis of American antiwar protest in the first 1,418 days of the Vietnam and Iraq wars, Thesis submitted to the Graduate College of Marshall University, In partial fulfillment of the requirements of the degree of Master of Arts in Sociology, 2007**

23. **Timothy D. Hoyt, Rising Regional Powers: New Perspectives on Indigenous Defense industries and Military Capability in The Developing World, A Dissertation submitted to The John Hopkins University in conformity with the requirements of the degree of Doctoral of Philosophy, Washington DC, 1996**

ج. الصحف والدوريات الإنجليزية:

1. Anthony Lake, Confronting Backlash States, Foreign Affairs, Vol 73, (2)March/April, 1994
2. Condoleezza Rice, Promoting the National Interests, Foreign Affairs, Vol. 79, 2000, No. 1
3. David H. Saltiel & Jason S. Purcell, Moving Past Dual Containment: Iran, Iraq, and the Future of U.S. Policy in the Gulf, The Atlantic Council of the United States, The Stanley Foundation, Vol. XIII, No. 1, January 2002
4. F. Gregory Gause III, "The Illogic of Dual Containment," Foreign Affairs, vol. 73, No.2 (March/April 1994).
5. Martin Indyk, Graham Fuller, Anthony Cordesman and Phebe Marr, Symposium on Dual Containment: U.S. Policy toward Iran and Iraq, Middle East Policy, Vol. III, No.1, 1994
6. Murray Goot, Introduction: World opinion surveys and the war in Iraq, International Journal of Public Opinion Research, Vol. 16, 2004
7. Paul D. Wolfowitz, Clinton's First Yea, Foreign Affairs, Vol. 73, No.1, January/February 1995
8. Rachel Schneller, Separate We Must, The World Today, U.S., Aug-Sep 2010
9. Robert Gates, A Balanced Strategy: Reprogramming the Pentagon for a New Age, DISAM Journal of International Security Assistance Management, No.31, March 2009
10. Sam kiley, Powells Peace Call Falls on Deaf Ears, New York Times, 26/2/2001
11. Samuel P. Huntington, The Clash of Civilization, Foreign Affairs, Vol. 72, No.3, Summer 1993

ت. التقارير الإنجليزية:

1. America's National Interests Committee, Belfer Center for Science and International Affairs, 2000
2. Carl Levin, Report of an Inquiry into the Alternative Analysis of the Issue of an Iraq-Al Qaeda Relationship, Senate Armed Services Committee, 2004
3. Committee on the Budget, House of Representatives, 110 Congress, First Session, Hearing Held in Washington DC, 24 October 2007
4. Edward G. Carmines and Michael W. Wagner, Political Issues and Party Alignments: Assessing the Issue of Evolution Perspective, Annual Review of Political Science, 2006, No. 9, 2006
5. Steven J. Davis, Kevin M. Murphy and Robert H. Topel, War in Iraq versus Containment, Report Prepared for the CESifo Conference on "Guns and Butter: The Economic Causes and Consequences of Conflict" held in Munich, Germany on December 9 and 10, 2005, February 15, 2006
6. The Washington Institute for Near East Policy, "Special Report: Clinton Administration Policy Toward the Middle East," Policy Watch, May 21, 1993
7. United States Government Accountability Office, Report to Congressional Committees: Securing, Stabilizing and Rebuilding Iraq, Progress Report: Some Gains Made, Updated Strategy Needed, June 2008

ث. المصادر الألكترونية الإنجليزية:

1. Center for Security Policy, Ten Years After Saddam Survived Desert Storm: It's Time to Adopt "Bush Team" Blueprint for Ending His Dangerous Misrule, 17 January 2001, Available at:

http://www.ceneterforsecuritypolicy.org/index.jsp?section=papers&code=01-D-07

2. Defense Department Transcript, Secretary Rumsfeld Interview with the Washington Times, 27 June 2002, Available at:
http://www.defenselink.mil/transcripts/2002/t07012002_t0627wt.html
3. Gallup Poll, Iraq, http://www.gallup.com/poll/1633/Iraq.aspx#1, 15/3/2010
4. http//www.un.org/arabic/docs/Scouncil/SC_Res/S_RES_1441.pdf
5. http://daccess-dds-ny.un.org/doc/UNDOC/PRO/N03/235/98/PDF/N0323598.pdf?OpenElement
6. http://www.truemajority.org/
7. Pew Research Center, Public Attitudes Toward the War in Iraq: 2003-2008, March 19, 2008:
http://pewresearch.org/pubs/770/iraq-war-five-year-anniversary
8. Sasan Fayazmanesh, On the US Policy of Dual Containment of Iran and Iraq, Source from Internet at 18/8/2003:
http://www.payvand.com/news/08/mar/1200.html
9. Scott Keeter, Trends in Public Opinion about the War in Iraq, 2003-2007, Pew Research Center, 15 March 2007, from:
http://pewresearch.org/pubs/431/trends-in-public-opinion-about-the-war-in-iraq-2003-2007www.cfr.org
10. The National Security Strategy of The United States of America,2002, Online, The White House:
http://www.whitehouse.gov/nsc/nss.html
11. The National Security Strategy of The United States of America,2006, Online, The White House:
http://www.whitehouse.gov/nsc/nss.html
12. The National Security Strategy of The United States of America,2010, Online, The White House:
http://www.whitehouse.gov/nsc/nss.html
13. William Blum, US Companies sold Iraq Billions of NBC Weapons Materials, Mar 27th, 2002, at:
http://www.indybay.org/newsitems/2002/03/27/1195471.php
14. www.brookings.org

15. www.csis.org
16. www.rand.org
17. www.blackwaterusa.com
18. www.un.org

المحتويات

الاشكال

الجداول

عملية صنع قرار الحرب على العراق في الولايات المتحدة الأمريكية حرب عام ٢٠٠٣ نموذجا د. ريبوار كريم محمود



السيرة الذاتية

- ولد (د. ريبوار كريم محمود) في قضاء (بينجوين) التابعة لمحافظة السليمانية في إقليم كوردستان العراق عام ١٩٨١.
- حصل على شهادة البكلوريوس في العلوم السياسية بكلية القانون والسياسة في جامعة صلاح الدين/أربيل عام ٢٠٠٣ .
- حصل على شهادة الماجستير في الدراسات الدولية بكلية العلوم السياسية في جامعة بغداد عام ٢٠٠٦.
- حصل على شهادة الدكتوراه الفلسفة في العلوم السياسية بكلية القانون والسياسة في جامعة السليمانية عام ٢٠١١.
- يعمل مدرساً في قسم العلوم السياسية بكلية القانون والسياسة في جامعة السليمانية منذ عام ٢٠٠٦.
- لديه مؤلفلان: الأول (العلاقات العراقية/الأمريكية منذ عام ١٩٨٩ وآفاقها المستقبلية)، والثاني (الأحزاب السياسية والرأي العام - دراسة نظرية باللغة الكردية) - بالإضافة الى العديد من البحوث والدراسات الإستراتيجية.



العبدلي
مركز جوهرة
القدس التجاري


هاتف: 00962 6 4659891
فاكس: 00962 6 4659892
ص.ب 927486 العبدلي 11190
dar_jenan@yahoo.com

